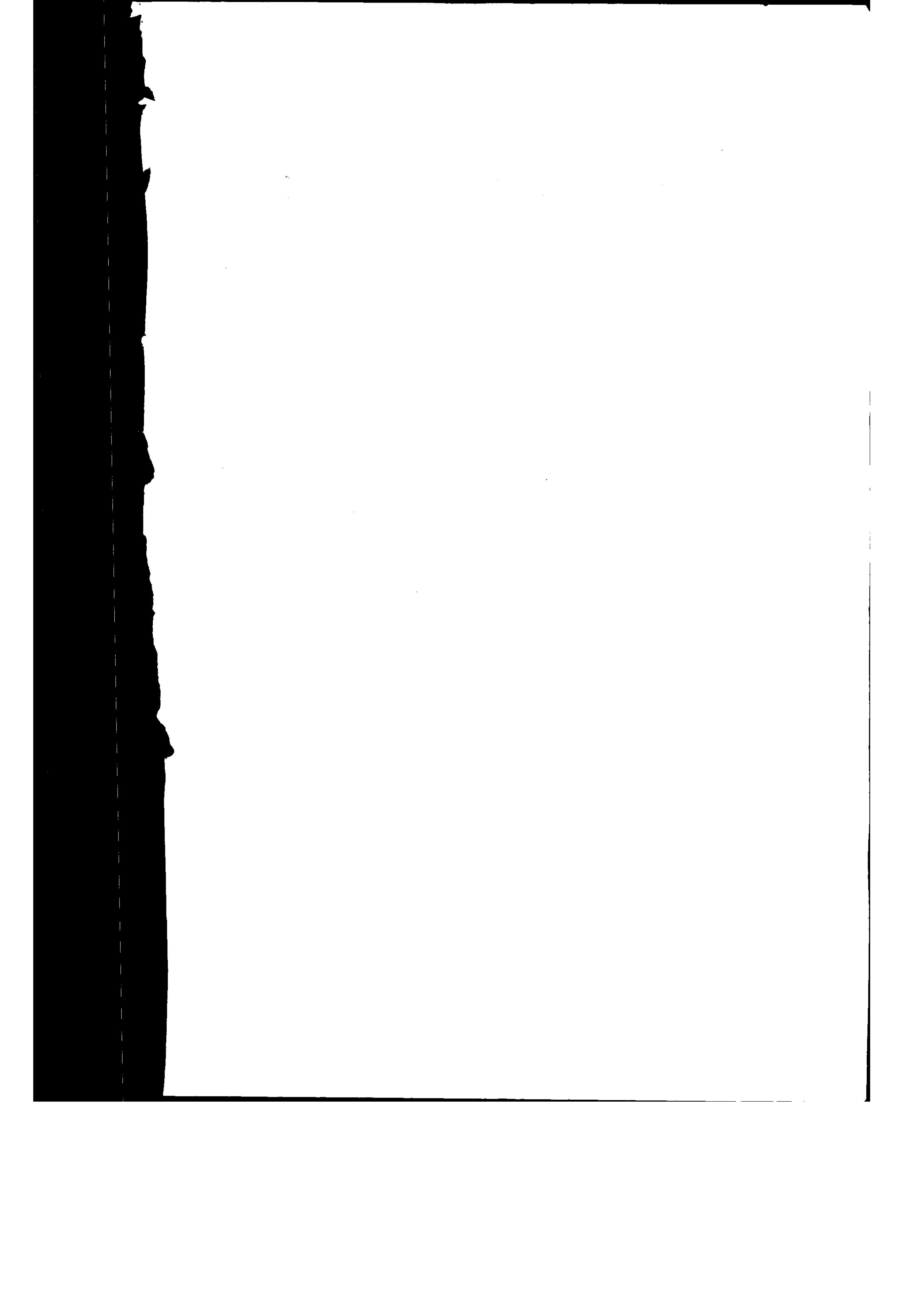
# التنمية الاقتصادية

دكتور
حسن عبد العزيز حسن
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد
وعميد كلية التجارة السابق
جامعة الزقازيق ببنها

الطبعة الثالثة

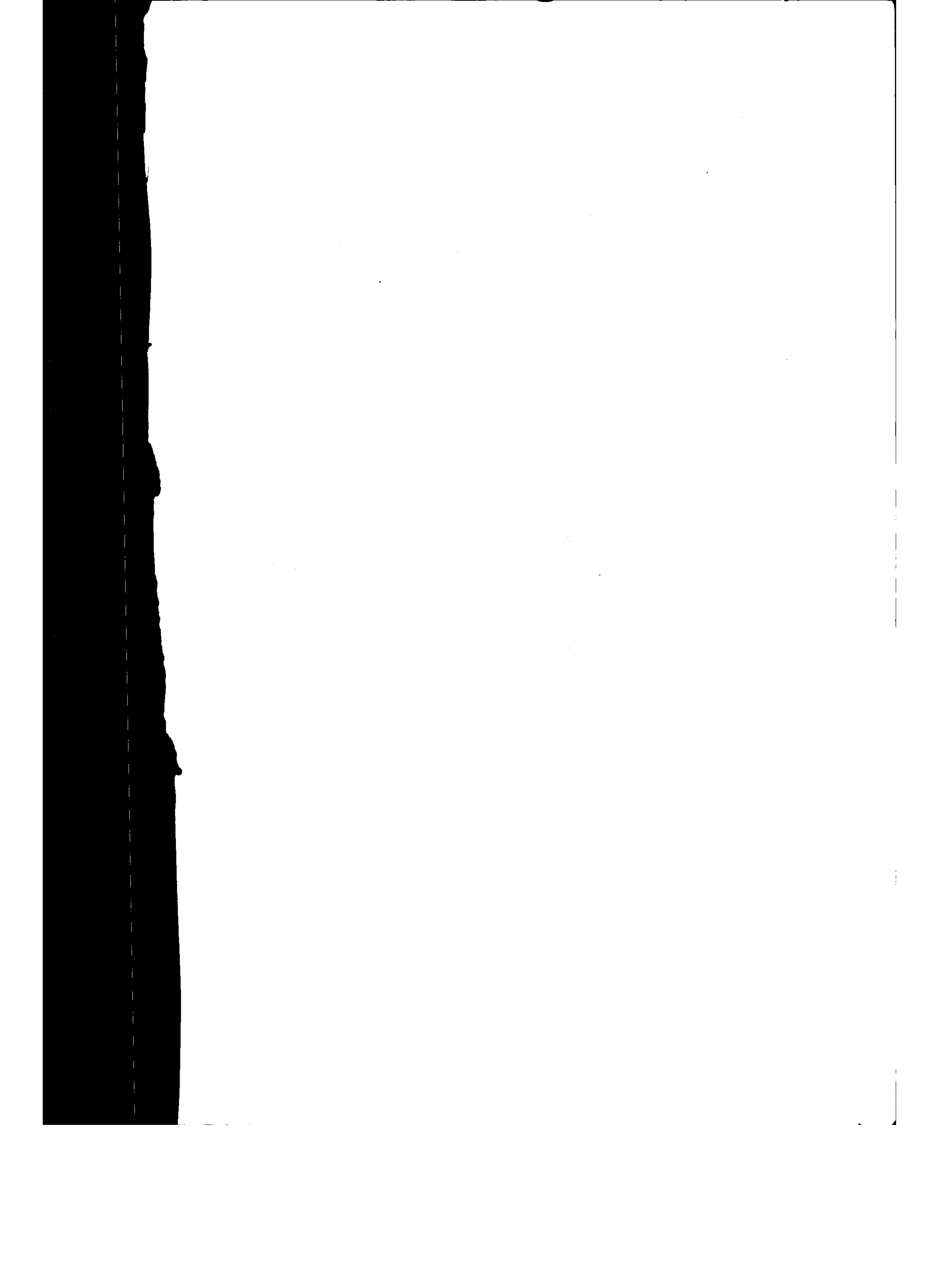
٩٦/١٩٩٧



بسم الله الرحمن الرحيم

# وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

صدق الله العظيم



## مقدمـــة :

احتل موضوع التنمية الاقتصادية أهمية خاصة من بعد الحرب العالمية الثانية سواء على مستوى الفكر التنموي أو على مستوى عمليات التنمية ذاتها في الدول المتخلفة • ويرجع هذا الاهتمام الى مجموعة من العوامل اجتمعت وجعلت التخلف أمرا لا يمكن السكوت عليه •

فلقد انتشرت رياح التحرر وأخذت الدول النامية الواحدة بعد الأخرى في الحصول على استقلالها السياسي من بعد سنوات طويلة من القهر والاستعمار والتخلف ، وبدأ قادتها من الوطنيين في تولي زمام أمورها مدركين ما تعانيه بلادهم من فقر وتخلف ، خاصة مع انتشار وسائل الانتقال والاتصال بين الشعوب ، والتعرف على ما وصلت اليه بلاد أخرى من رقي وتحضر ومستوى معيشي مرتفع • وهنا كان لزاما عليهم العمل على تنمية بلادهم ، وعدم ترك هذا الأمر للمبادرات الفردية ، لما وصل اليه الفكر في ذلك الوقت من قناعة تامة بعدم جدوى سياسات الحرية الاقتصادية في انجاز تنمية سريعة ، وضرورة قيام الحكومة بدور ايجابي في الحياة الاقتصادية •

هذا ولقد تفجرت مشكلة الضغط السكاني ، بتصاعد معدلات النمو السكاني من بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك

لانخفاض معدلات الوفيات ، بانتشار التطعيم والتحصين ضد العديد من الأوبئة ، واكتشاف المضادات الحيوية ، واتباع الوسائل الوقائية ضد العديد من الأمراض ،فازداد تحدى التخلف وأصبحت التنمية أكثر الحاحا من أى وقت مضى ٠

ومن خارج البلاد المتخلفة ، حدث تغير فى موقف الدول المتقدمة من تنمية المجتمعات المتخلفة ، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية ، قد يضيف اليها البعض الانسانية ٠ فأمام تيار تحرر الشعوب السابق استعمارها ، وخوفا من فقدان تبعيتها للسوق الرأسمالى العالمى ، ابتكرت الدول الرأسمالية المتقدمة وسائل جديدة لضمان استمرار التبعية الاقتصادية عن طريق ما لقب " بالاستعمار الجديد " ٠ ويتمثل هذا الاستعمار فيما تقدمه الدول المتقدمة من وسائل للتنمية على شكل قروض ومنح ومساعدات مالية وتكنولوجية موجهة بما يخدم اتساع صادراتها فى أسواق البلاد المتخلفة ٠

هذا ولقد كان فى قيام هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة اهتمام بقضية التنمية ، لما ينص عليه ميثاقها من ضرورة رفع مستوى معيشة الشعوب المتخلفة ، فاحتلت هذه القضية مركزا هاما فى مجهودات المنظمات المتخصصة فى الزراعة والأغذية "F.A.O." والصحة "W.H.O." والصناعة "U.N.I.D.O." والعلوم والتربية والثقافة ٠٠٠٠ الخ ٠

ولقد انعكس هذا الاهتمام على الفكر الاقتصادى ، فلم يكن غريبا أن تشهد الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ نموا غزيرا فى الفكر التنموى ، كان الأساس والمرشد فيما اتبع من عمليات تنمية اقتصادية واجتماعية فى مختلف المجتمعات المتخلفة .

فانتشرت المساعى فى مختلف الدول النامية من أجل التنمية ، وقررت الأمم المتحدة بأن يكون عقد الستينات ( ١٩٦٠ـ١٩٧٠ ) العقد الأول للتنمية . وتصاعدت الآمال فى الخروج من حالة التخلف الى طريق التطور الذاتى . ثم جاء عقد السبعينات ( ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ) وقررت الأمم المتحدة اعتباره العقد الثانى للتنمية لاستمرار وتكثيف المجهودات من أجل القضاء على التخلف . ولكن هذا العقد بما صاحبه من عواصف عديدة ، كشف زيف ما يجرى من تنمية ... فتعثرت عملياتها ، واحتدت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وخابت الآمال فيما يمكن تحقيقه من أهداف فى طريق الخلاص من التخلف .

واتجهت أصابع اتهام البعض الى ما ساد وسيطر من حشد فكرى تنموى طوال العشرون سنة من بعد الحرب العالمية الثانية ، بنى من وجهة نظر غربية تحمل فى طياتها ما وصل اليه علم الاقتصاد الرأسمالى من تطور لا يتفق مع الواقع الاقتصادى الاجتماعى للمجتمعات المتخلفة ، ولا يرى التفسير الحقيقى لمشكلة التخلف ،

ومن ثم يفتقد الفهم السليم لأساليب الانتقال من التخلف الى التطور ، هذه الأساليب التى تلقب بعمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

فظهرت أخيرا على أنقاض الفكر التنموى التقليدى الغربى ملامح فكر تنموى جديد ، يختلف عما سبقه فى منهجه التحليلى وتفسيره للتخلف ، ومن ثم كان له رؤيته المتميزة فى التنمية من الداخل ومن الخارج بما يحيطها من اطار عالمى .

وتلاحقت الأحداث على الساحة الدولية فى تغير سريع خلال السنوات القليلة الأخيرة ، من فشل الحوار ما بين دول الشمال ودول الجنوب ، الى زيادة الوعى بضرورة الحفاظ على البيئة والتنمية ، رغم عدم اتخاذ خطوات عملية ايجابية . هذا مع تعرض مختلف دول العالم لتيار ما يطلق عليه التحرر وسياسة الاصلاح الاقتصادى ، وأخيرا تغير موازين القوى على مستوى العالم بتفكك الاتحاد السوفيتى ، وتحول دول شرق اوربا نحو الأخذ بآليات السوق . هذه الأحداث المتعاقبة سوف يكون لها بلا شك أثر على المسيرة التنموية المستقبلية بالبلاد النامية ..

وهكذا يهمنا أن نتعرف أولا على ظاهرة التخلف الاقتصادى الاجتماعى حتى يمكن أن ندرك المحتوى السليم لعملية التنمية ، ثم من بعد ذلك نتناول من الزاوية النظرية قضية التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدى ومفهومها الجديد المعاصر . يعقب ذلك تحليل لبعض تجارب النمو والتنمية ، وأخيرا يتم توضيح ما حدث مؤخرا من تطورات هامة فى النظام الاقتصادى العالمى وانعكاس ذلك على المسيرة التنموية للبلاد النامية ، وما يمكن استخلاصه من دروس مستفادة .

والله ولى التوفيق والهادى الى سبيل الرشاد .

المؤلف

# الباب الأول

## التخلف الاقتصادى

اذا نظرنا الى النمو Growth والتقدم Development نجده نقيض التخلف Underdevelopment والتأخر Backwandness ، وللانتقال من التخلف الى التقدم يلزم السير فى عملية التنمية Development Process . فالتنمية الاقتصادية الاجتماعية Economic and Social Development تنقلنا من حالة التخلف الى حالة التقدم . ولكى يمكن التعرف على المضمون السليم لعملية التنمية لا بد من التعرف السليم على حالة التخلف ، هذه المعرفة تتعلق بمظاهر التخلف ومسبباته . فبمعرفة المظاهر يسهل تشخيص حالة " التخلف الاقتصادى " ، وبادراك الأسباب الصحيحة يمكن اكتشاف الوسائل المضادة التى تقضى على هذه الأسباب ، والتى تعمل على توقيف آثارها ، والسير فى الطريق السليم لمواجهة مشكلة التخلف ، وهذا هو ما يكون المعرفة الصحيحة للتنمية .

فلا يستطيع الطبيب أن يصف الدواء الصحيح اذا اكتفى بالتعرف على المظاهر التى تظهر على المريض أو التى يشكو منها ، دون أن يبحث عن الأسباب الحقيقية لهذه المظاهر أو الشكوى . فالأسباب هى سر الداء ، وبدون الوصول اليها لا يمكن لأى دواء

أن يشفى المريض من دائه . ولهذا لا نستطيع دراسة التنمية (وهى العلاج والدواء) دون أن ندرس قبلها التخلف بمظاهره وأسبابه ، وذلك حتى يمكننا صياغة عملية التنمية بما يؤدى باتباعها من الانتقال من التخلف الى التقدم والنمو . فالتنمية ليست هدفا فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة علمية للوصول الى هدف معين وهو القضاء على التخلف .

وتنقسم الدراسة فى هذا الباب الى ثلاثة فصول :ـ

* الفصل الأول : مفهوم التخلف الاقتصادى
* الفصل الثانى : مظاهر التخلف الاقتصادى
* الفصل الثالث : تفسير التخلف الاقتصادى

# الفصل الأول

## مفهوم التخلف الاقتصادى

تتعدد المسميات التى تطلق على المناطق والبلاد التى يسودها التخلف الاقتصادى ، فقد تسمى البلاد المتخلفة Under-developed Countries ، وقد يطلق عليها البلاد النامية Developing Countries ، وأحيانا تلقب بالبلاد الفقيرة Poor Countries ، أو البلاد الاقل تقدما Less Developed Countries ، وأحيانا " البلاد حديثة النمو " وغير ذلك من المسميات التى قد تصف أحد خصائصها المميزة مثل " البلاد ذات الانتاج البدائى " ... الخ . وقد تلقب " بدول العالم الثالث " تمييزا لها عن بلاد " العالم الأول " الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبلاد " العالم الثانى " الدول الاشتراكية . ولقبت فى فترة أخيرة " بدول الجنوب " تمييزا لها عن " دول الشمال " ، التى تتضمن الدول المتقدمة فى أمريكا الشمالية وشمال غرب أوربا وشرقها وشمال آسيا واليابان .

فكافة هذه المسميات يتم اطلاقها لتمييز مجموعة معينة من الدول ، تجمعها مجموعة صفات معينة ، تجعلها أقل " نسبيا " من

مجموعة أخرى من الدول تلقب بالبلاد المتقدمة Developed Countries فالتمييز بين التخلف والتقدم أمر نسبى ، فالدول المتخلفة هى متخلفة بالنسبة لمجموعة أخرى من الدول وهى المتقدمة . والدول المتقدمة هى متقدمة بالنسبة لمجموعة الدول الأقل منها تقدما وهى المتخلفة .

ولا يعنى اختلاف المسمى الذى يطلق على البلاد التى تقع فى حالة " التخلف الاقتصادى " من وصفها " بالبلاد المتخلفة " الى وصفها " بالبلاد الأقل تقدما " أى اختلاف موضوعى ، بل هو مجرد تعبير آخر يفى بنفس الغرض ، وله تأثير نفسى أقل مرارة بالنسبة لمواطنى البلاد المتخلفة . ولقد شاع استعمال تعبير " البلاد النامية " خاصة فى مطبوعات الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية ، وذلك تخفيفا للوقع الثقيل الذى تلقيه عبارة " البلاد المتخلفة " على شعوب هذه الدول . فمهما اختلف المسمى فلن يغير ذلك من واقع هذه الدول ، التى تختلف نسبيا عن مجموعة أخرى وهى الدول المتقدمة .

بترك ما يوجد من تعدد فى المسميات التى تطلق على البلاد التى فى حالة تخلف اقتصادى ، طالما لا يرجع هذا التعدد الى اختلاف موضوعى ، والانتقال الى البحث عن تعريف لتحديد مفهوم التخلف الاقتصادى ، والمناطق والبلاد التى ينطبق عليها هذا

المفهوم ، نجد أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف معين واضح وشامل لحالة التخلف الاقتصادى . وهى الحالة التى تمثل الوضع الراهن للدول المتخلفة أو الدول النامية . ومن ثم تستعين الكتابات المعنية بالتنمية ببعض المؤشرات الاحصائية فى تحديد المقصود بالتخلف . وقد انتشر هذا الاستخدام عمليا خاصة فى وثائق المنظمات الدولية .

وان كنا لا نستطيع أن ننكر أهمية ما يتم من مقارنات على أساس ما يستخدم من مؤشرات احصائية ، الا أن تحديد ظاهرة اقتصادية اجتماعية معقدة مثل التخلف بالاقتصار على استخدام بعض المؤشرات الاحصائية قد يقود الى نتائج سطحية وأحيانا غير حقيقية (*) .

وعموما فان المهم هنا هو تحديد المؤشر أو المؤشرات التى يمكن الأخذ بها . ففى الغالب نجد أن المعيار أو المؤشر المألوف هو " متوسط الدخل القومى للفرد " Per Capita National Income أو ما يخص الفرد من ناتج قومى اجمالى Per Capita Gross National Product . ويرى الكثير من الاقتصاديين فى هذا المعيار الصلاحية أكثر من غيره فى تحديد درجة التقدم الاقتصادى

---

(*) Tamás Szentes, The Political Economy of Underdevelopment, Akadémiai Kiadó, Budapest, 1971, P.23.

للدول المتخلفة بالمقارنة بالدول المتقدمة . فباعتبار مستوى معين من متوسط الدخل القومى للفرد (بأسعار سنة معينة) الحد الفاصل بين التخلف والتقدم ، نعتبر البلاد التى تمثل أرقامها ما يقل عن هذا المستوى بلادا متخلفة ، ونعتبر البلاد التى تمثل أرقامها ما يزيد عنه بلادا متقدمة . وتزيد الدول عن بعضها البعض فى درجة تخلفها أو درجة تقدمها بقدر بعدها عن هذا المستوى انخفاضا أو ارتفاعا على الترتيب .

ويعكس هذا المؤشر مستوى الناتج الذى يحققه المجتمع فى المتوسط ، منسوبا الى كل فرد من أفراده . فهو يمثل ما يحصل عليه الفرد فى المتوسط من السلع والخدمات التى أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة . فيدل انخفاض المؤشر على درجة منخفضة فى استغلال الموارد المتاحة فى المجتمع ، وعلى مستوى أقل لانتاجية الفرد ، كما أنه يعبر عن انخفاض مستوى المعيشة ، وعلى امكانية أقل لتحقيق المدخرات ، وبالتالى الاستثمارات اللازمة للتنمية . وفى نفس الوقت يعبر انخفاض المؤشر عن قوة شرائية محدودة ، غير محفزة على زيادة الاستثمار ، لمحدودية الأسواق اللازمة لتسويق مختلف المنتجات .

وعلى العكس مما سبق يعبر ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل عن درجة مرتفعة فى استغلال الموارد المتاحة فى المجتمع ،

ومستوى مرتفع لانتاجية الفرد ، وبالتالى استهلاكه ومستوى معيشته ، وما يمكن أن يحققه من مدخرات واستثمار .

وباستخدام هذا المؤشر تميز احصاءات " البنك الدولى للانشاء والتعمير " بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة على أساس أن الأولى تقع تحت متوسط ناتج قومى اجمالى للفرد ٧٥٠٠ دولار فى السنة بأسعار ١٩٨٥ ، وبأن المتقدمة تقع فوق هذا الحد . ونظرا للتفاوت الكبير بين الدول المتخلفة فيما تحققه من ناتج متوسط للفرد ، وهو ما يعكس بالتالى ما بينها من تفاوت فى درجة التخلف أو النمو ، ميزت الاحصاءات بين فئات ثلاث من البلاد المتخلفة ، تحقق أقلها دخلا " متوسط ناتج للفرد " أقل من ٤٠٠ دولار فى السنة ، وتحقق الفئة الثانية متوسطة الدخل " متوسط ناتج للفرد " يتراوح بين ٤٠٠ ، ١٦٠٠ دولار فى السنة . وتحقق الفئة الثالثة مرتفعة الدخل ما يزيد عن ذلك . وقد استبعدت من هذا التصنيف أربع دول عربية مصدرة رئيسية للنفط ، وذلك لما تمثله من حالة استثنائية راجعة الى النشاط الاستخراجى النامى للنفط ، وذلك كما هو واضح فى الجدول رقم ( ١ ) .

ويبدو لنا بصورة واضحة من هذا الجدول وما يليه (جدول رقم ٢ ) مدى التفاوت الكبير فى " متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى " وبالتالى درجة الاختلاف فى التخلف أو النمو بين

جدول رقم ( ١ )

نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى وعدد سكـــان

بعض الدول النامية والمتقدمة فى سنة ١٩٨٥

| البلد | عدد السكان بالمليون (منتصف ١٩٨٥) | نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (دولار ١٩٨٥) |
|---|---|---|
| اثيوبيا | ٤٢ر٣ | ١١٠ |
| بنجلاديش | ١٠٠ر٦ | ١٥٠ |
| مالى | ٧ر٥ | ١٥٠ |
| زائير | ٣٠ر٦ | ١٧٠ |
| النيجر | ٦ر٤ | ٢٥٠ |
| الهند | ٧٦٥ر١ | ٢٧٠ |
| الصومال | ٥ر٤ | ٢٨٠ |
| السودان | ٢١ر٩ | ٣٠٠ |
| الصين | ١٠٤٠ر٣ | ٣١٠ |
| السنغال | ٦ر٦ | ٣٧٠ |
| باكستان | ٩٦ر٢ | ٣٨٠ |
| الدول النامية منخفضة الدخل (بدون الهند والصين) | ٦٣٣ر٩ | ٢٠٠ |
| موريتانيا | ١ر٧ | ٤٢٠ |
| اندونيسيا | ١٦٢ر٢ | ٥٣٠ |
| اليمن الشعبيةوالعربية | ١٠ر١ | ٥٤٠ |
| المغرب | ٢١ر٩ | ٥٦٠ |
| الفلبين | ٥٤ر٧ | ٥٨٠ |
| مصر | ٤٨ر٥ | ٦١٠ |
| نيجيريا | ٩٩ر٧ | ٨٠٠ |
| الكاميرون | ١٠ر٢ | ٨١٠ |
| تركيا | ٥٠ر٢ | ١٠٨٠ |
| تونس | ٧ر١ | ١١٩٠ |
| شيلى | ١٢ر١ | ١٤٣٠ |
| الاردن | ٣ر٥ | ١٥٦٠ |
| سوريا | ١٠ر٥ | ١٥٧٠ |
| الدول النامية متوسطة الدخل | ٦٧٤ر٧ | ٨٢٠ |

| البلد | عدد السكان بالمليون (منتصف ١٩٨٥) | نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (دولار ١٩٨٥) |
|---|---|---|
| البرازيل | ١٣٥ر٦ | ١٦٤٠ |
| ماليزيا | ١٥ر٦ | ٢٠٠٠ |
| جنوب افريقيا | ٣٢ر٤ | ٢٠١٠ |
| المكسيك | ٧٨ر٨ | ٢٠٨٠ |
| الارجنتين | ٣٠ر٥ | ٢١٣٠ |
| كوريا | ٤١ر١ | ٢١٥٠ |
| هونج كونج | ٥ر٤ | ٦٢٣٠ |
| سنغافوره | ٢ر٦ | ٧٤٢٠ |
| الدول النامية مرتفعة الدخل | ٥٦٧ر٤ | ١٨٥٠ |
| اجمالى الدول النامية (باستبعاد التالية) | ٣٦٨١ر٥ | ٦١٠ |
| ليبيا | ٣ر٨ | ٧١٧٠ |
| المملكة العربية السعودية | ٥ر١١ | ٨٨٥٠ |
| الكويت | ١ر٧ | ١٤٤٨٠ |
| الامارات العربية المتحدة | ١ر٤ | ١٩٢٧٠ |
| النامية المرتفعة الدخل المصدرة للنفط | ١٨ر٤ | ٩٨٠٠ |
| انجلترا | ٥٦ر٥ | ٨٤٦٠ |
| هولندا | ١٤ر٥ | ٩٢٩٠ |
| فرنسا | ٥٥ر٢ | ٩٥٤٠ |
| استراليا | ١٥ر٨ | ١٠٨٣٠ |
| المانيا الاتحادية | ٦١ر٠ | ١٠٩٤٠ |
| اليابان | ١٢٠ر٨ | ١١٣٠٠ |
| سويسرا | ٦ر٥ | ١٦٣٧٠ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٢٣٩ر٣ | ١٦٦٩٠ |
| الدول الرأسمالية المتقدمة | ٧٣٧ر٣ | ١١٨١٠ |

البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ـ مؤسسة الاهرام ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ ـ ص٢٢٠ : ٢٢١

جدول رقم (٢)

نصيب الدول المتخلفة فى السكان والناتج المحلى الاجمالى
ودرجة النمو بالمقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة (١٩٨٥)

| فئات الدول | النسبة المئوية : | | درجة نمو فئات الدول المتخلفة*** بالمقارنة بنمو الدول الراسمالية المتقدمة | |
|---|---|---|---|---|
| | لعدد السكان ٨٥ | للناتج المحلى الاجمالى ٨٥ | المتقدمة كاساس يساوى ١٠٠ | النامية كاساس يساوى واحد |
| الدول النامية : | | | | |
| ١ـ الدول النامية منخفضة الدخل | ٥٥٫٠ | ٥٫٥ | ٢٫٣ | ١ : ٤٣ |
| الهند والصين | ٤٠٫٧ | ٤٫١ | ٢٫٤ | ١ : ٤٢ |
| اخرى | ١٤٫٣ | ١٫٤ | ١٫٧ | ١ : ٥٩ |
| ٢ ـ الدول النامية متوسطة الدخل | ١٥٫٢ | ٤٫٧ | ٦٫٩ | ١ : ١٤ |
| ٣ ـ الدول النامية مرتفعة الدخل | ١٢٫٨ | ٨٫٦ | ١٥٫٧ | ١ : ٦ |
| الاجمالى باستبعاد النفطية | ٨٣٫٠ | ١٨٫٨ | ٥٫٢ | ١ : ١٩ |
| النامية النفطية * | ٠ | ١٫٦ | ٨٣٫٠ | ١ : ١٫٢ |
| الدول الراسمالية المتقدمة | ١٦٫٦ | ٧٩٫٦ | ١٠٠ | ١ : ١ |
| مجموع الدول النامية والراسمالية المتقدمة ** | ١٠٠٫٠ | ١٠٠٫٠ | | |

٠ أقل من ٠٫١ فى المائة

* تشتمل على اربع دول وهى ليبيا ، المملكة العربية السعودية ،الكويت ، والامارات العربية المتحدة ٠

** لاتشتمل على الدول الاشتراكية المتقدمة وبعض الدول الاخرى مثل البانيا ، انجولا ،كوبا ،كوريا الديمقراطية ،منغوليا ٠

*** استخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى للدلالة على درجة النمو٠

المصدر : البنك الدولى ـ التقرير السابق ذكره ـ ص ٢٢٠ : ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥٠

الدول المتخلفة كمجموعة واحدة والدول الرأسمالية المتقدمة كمجموعة أخرى ، ومدى التفاوت فى درجة التخلف بين فئات الدول المتخلفة وبعضها البعض • وتمثل الدول النامية كما هو واضح نسبة ٨٣٪ من مجموع عدد سكان مجموعتى الدول النامية والرأسمالية المتقدمة (أى باستبعاد الدول الاشتراكية المتقدمة) ، ولا تشارك الا بحوالى ١٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى لهاتين المجموعتين فى سنة ١٩٨٥، ومن ثم نجد أن درجة نموها لا تتعدى نسبة ٥٪ من درجة نمو الدول الرأسمالية المتقدمة ، أى بما يمثل حوالى ١ : ٢٠ من مستوى تقدم الأخيرة • هذا الاختلاف فى درجة النمو يصل الى مداه بين أشد فئات الدول المتخلفة تخلفا (أو انخفاضا فى الدخل) وبين الدول الرأسمالية المتقدمة حيث يبلغ حوالى ١ : ٤٣ من مستوى تقدم الأخيرة هذا مع العلم بأن هذه الفئة من الدول المتخلفة تمثل الثقل السكانى الأكبر ضمن مجموعة الدول المتخلفة (٦٦٪) •

وهكذا نجد باستخدام موءشر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مستوى النمو • هذا التفاوت يوجد كذلك وبصورة واضحة بين مختلف فئات الدول النامية ، طبقا لتفاوت مستويات نموها وتقدمها الاقتصادى •

ويثار حول هذا المؤشر المجرد العديد من الانتقادات ، فالناتج القومى الاجمالى ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادى ، وانما هو على أحسن الفروض " هدف بالانابة عن الهدف الاصلى ، وهو تحسين الرفاهة الاجتماعية . ولكن الرفاهة الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فحسب ، وانما تتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر فى الناتج القومى الاجمالى بحكم تعريفه " . كما أن حجم الناتج القومى الاجمالى كمقدار لا يعبر بدقة عن الرفاهة الاجتماعية ، حيث يعتمد هذا أساسا على تكوين أو محتوى الناتج وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة ، وعلى توزيعه على أقاليم الدولة المعنية (*). فيخفى مؤشر الناتج القومى تحته ظروف انتاج وتوزيع واستخدام الدخل القومى وهى العوامل التى لها أهمية حيوية على الامكانيات والمحددات الداخلية للتنمية . فهو لا يكشف بأى علاقات انتاج ، وبأى قطاعات اقتصادية واجتماعية وفروع يتكون الناتج القومى ؟ والى من يعود هذا الدخل ؟ وفى أى أغراض يتم استخدامه ؟ (**) .

---

(*) ابراهيم حسن العيسوى (دكتور) ـ مناهج قياس التنمية ـ معهد التخطيط القومى ـ مذكرة خارجية رقم ١٤٤٦ ـ مارس ١٩٨٨ ـ ص١٨ ، ١٩ .

(**) Tamás Szentes, Ibid., PP. 23:24.

فلا يعكس هذا المؤشر الاختلافات بين الدول فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى . فتتماثل هنا كافة القطاعات الاقتصادية بغض النظر عما يوجد بينها من تفاوت فى بناء القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى . فالخدمات المصرفية وأعمال المضاربة والتجارة والسمسرة تعطى نفس الأهمية مثل منتجات الصناعات التحويلية والانتاج الزراعى . وقد يكون ارتفاع الناتج المحلى راجعا الى تصفية (بيع) احدى ثروات المجتمع ، وليس الى عمليات انتاجية بالمعنى الصحيح ، كما فى حالة نشاط استخراج البترول فى الدول الرئيسية المصدرة للبترول ، حيث نجد أنه نتيجة لهذا النشاط أن متوسط دخل الفرد فى دول مثل الامارات العربية المتحدة أو الكويت أعلى من مثيله فى دول متقدمة مثل بريطانيا أو فرنسا أو سويسرا ، وذلك على الرغم من أن الدول الأولى لا تزال فى عداد الدول النامية وليس المتقدمة . كما أن القاعدة فى الحسابات القومية تقضى بحساب ناتج الخدمات التى تقدم بدون مقابل بمقدار ما تتكلفه هذه الخدمات من نفقات ، وهنا لا ينظر الى قيمة هذه الخدمات لمن تقدم لهم ، وقد تكون أحيانا القيمة الحقيقية محدودة بما يقل بكثير عما قدر مقابلها من ناتج تم احتسابه ضمن الناتج المحلى . وقد يحدث العكس فى الدول التى تكثف من استخدام مرافقها .

هذا علاوة على أن مؤشر متوسط دخل الفرد يخفى قضية عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع . فاذا تركزت الدخول فى يد نسبة محدودة من سكان المجتمع ، وبقت الغالبية العظمى من السكان فى مستويات دخل منخفضة ، يكون هنا ارتفاع المؤشر المتوسط لهذا المجتمع مضللا ولا يعبر عن تقدم حقيقى طالما يتفشى الفقر والبطالة وينخفض مستوى معيشة النسبة الغالبة من السكان .

وهناك بلا شك خطورة فى مقارنة الوضع النسبى للدول النامية بوضع الدول المتقدمة باستخدام هذا المؤشر ، لأن المقارنة هنا بين وضعين غير كميين ، يختلفا فى النوع . فالدول المتقدمة تمثل نوع يختلف عن النوع الخاص بالدول النامية . فعلى سبيل المثال نجد أن تكاليف المعيشة فى الدول النامية أقل بكثير عما بالدول المتقدمة فليس معنى أن الدخل المتوسط للفرد فى الدول المتقدمة يساوى ٢٠ مرة مثيلة فى الدول النامية أن هذه المقارنة حقيقية من حيث مقدار ما يخص كل منهما من سلع وخدمات ، حيث أن هناك من ناحية تباين بين مختلف الدول فى مستويات الأسعار ، وأن الأسعار وتغيرها من ناحية أخرى لا يوضح التحسن (أو التغير) الذى يطرأ على نوعية السلع المنتجة . يضاف الى ذلك عدم ضرورة تماثل نمط السلع والخدمات اللازم لاشباع حاجات سكان مختلف الدول المتقدمة والمتخلفة . فتتدخل هنا العديد من العوامل منها العادات والظروف المناخية وغيرها . فاذا كانت التدفئة ضرورية فى شتاء

دول غرب أوربا المتقدمة فهى ليست كذلك فى البلاد الاستوائية ... الخ . كما يعتبر وقت الفراغ عنصرا هاما عند تقدير مستوى الرفاهية ، وتتفاوت أهميته النسبية باختلاف المكان وكيفية الاستفادة به ، ولا يمكن أن يظهر هذا العنصر (الذى يمكن التعبير عنه بعدد ساعات العمل الأسبوعية ) من خلال مؤشر متوسط دخل الفرد .

يضاف الى كل ما سبق الصعوبات الاحصائية التى لا يخلو منها حساب مؤشر الدخل القومى للفرد ، والتى تتمثل فى اختلاف مفهوم الدخل القومى وطريقة تقديره من دولة الى أخرى . فقد تؤخذ فى الاعتبار عند تقديره عمليات معينة مثل مدفوعات أصحاب الأعمال للعمال التى تمثل التأمين والادخار ، وكذلك قد تؤخذ فى الاعتبار الصفقات غير المشروعة ... الخ ، وقد لا تحتسب هذه العمليات . كما أن جزءا كبيرا من الخدمات لا يؤخذ فى الاعتبار فى الدول النامية ، وذلك مثل خدمات ربة المنزل كطهى الطعام وكى الملابس وغير ذلك . وقد لا يؤخذ كذلك فى الاعتبار " الاستهلاك الذاتى " الذى يتمثل فيما يستهلكه المزارعون مباشرة من محاصيلهم دون أن يحتسب فى دورة الناتج المحلى ، وقد يقدر ذلك بطريقة جزافية ، رغم أهمية الاستهلاك الذاتى فى البلاد النامية . علاوة على كل ما سبق فانه ليس بخاف مدى العجز فى توفر ودقة الاحصاءات وتعدادات السكان فى البلاد النامية .

ولقد تبين كذلك بالمقارنات التى أجراها ميارز وهاربيسون Mayers & Harbison بين أكثر الدول تقدما وأكثرها تأخرا أن الاستعانة بمؤشر الدخل القومى للفرد يعبر فقط عن حوالى ثلث ما بينها من اختلاف فى تنمية الموارد البشرية ، هذا رغم ما تتمتع به الموارد البشرية من دور هام فى عمليات النمو الاقتصادى الحديث . وتبين أيضا أن الأكثر تباعدا عن ذلك هو ما يتوفر فى الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول المتخلفة من طاقات علمية (*) .

فمؤشر الدخل القومى للفرد يوضح وضع معين ساكن غير كامل ، لا يعبر بوضوح عن الاختلافات الحقيقية فى مستوى ونمط التنمية أو التخلف . وقد جرت محاولات عديدة لانقاذ مقاييس التنمية المتمحورة أساسا حول مفهوم الدخل القومى أو الناتج القومى الاجمالى ، وقد اختلفت منطلقات هذه المحاولات اختلافا كبيرا . فقد سعى البعض لجعل معدل نمو الناتج القومى الاجمالى أكثر اقترابا من معدل نمو الرفاهة الاجتماعية ، بادخال البعد الخاص بتوزيع الدخل فى الحسبان عن طريق استخدام أوزان مختلفة لترجيح معدلات نمو دخول الفئات الاجتماعية أو الدخلية المختلفة . وقد سعى فريق آخر لتصحيح الناتج القومى الاجمالى ذاته باستبعاد بعض الأنشطة منه واضافة ناتج بعض

---

(*) Ibid., PP. 23:24.

الأنشطة الأخرى ، انطلاقا من ضعف صلة الأولى بمفهوم الرفاهة الاجتماعية وقوة صلة الثانية به ، كي يصبح الناتج القومي الاجمالي مؤشرا أفضل لقياس الرفاهة . فاقترح استبعاد بعض العناصر مثل قيمة بعض أصناف الانفاق العائلي والحكومي . وحذف قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة من قيمة الاستهلاك العائلي والاكتفاء بتقدير قيمة الخدمات السنوية المستمدة من الرصيد المتراكم لهذه السلع . واقترح اضافة عناصر معينة مثل قيمة خدمات ربات البيوت وأنشطة وقت الفراغ واعانات المشروعات للأسر (*) .

ومن جهة أخرى رأى البعض أن الأصوب عدم العبث بالتعريف التقليدي للدخل أو الناتج القومي الاجمالي والابقاء على وظيفته الأصلية وهي قياس الناتج بدلالة قيمة الانشطة التي تدخل في نطاق التداول السوقي ، مع محاولة التوصل الى عدد من المقاييس الاضافية للتعبير عن بعض الجوانب غير المدرجة في التعريف التقليدي للناتج القومي الاجمالي وذلك مثل مقياس الاستهلاك الكلي للسكان ، ومقياس التلوث في البيئة . وأخيرا بذلت بعض الجهود للتغلب على انعدام تمييز تعريف الناتج القومي الاجمالي التقليدي بين الزيادة في الناتج المقترنة بتغيير هيكلي في الاقتصاد القومي وبين الزيادة في الناتج

---

(*) ابراهيم حسن العيسوي (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ص ٢٦ : ٥٤ .

غير المقترنة بتغيير هيكلى . وبالاضافة الى ما تقدم ذكره ، فقد جـرت محاولات عديدة لتعديل أسلوب تقييم مكونات الناتج القومى الاجمالـى بغية اجراء المقارنة بين نواتج دول مختلفة على أساس سليم . (*)

وعلى الرغم من كافة المحاولات لانقاذ المقياس التقليدى للتنميـة ، الذى يعتمد على حساب الدخل أو الناتج القومى الاجمالى ، فانه يظـل معابا فى تحديد الدول المتخلفة ، والتعرف على مستوى تنميتهـا ، والتمييز بينها وبين الدول المتقدمة ، وذلك لاعتماد هذا المقياس على فرض ضمنى خاطئ . هذا الفرض الخاص بأن هناك مسار واحـد فقط للنمو ، هو ما سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة . وفـى هذا الشأن يقاس مدى تخلف أى دولة بالمسافة التى تفصلهـا - باستخدام مؤشر متوسط دخل الفرد - عن الدول المتقدمة . فيتحدد (كما أوضحنا فى الجداول السابقة) وضع كل دولة متخلفة على أسـاس مقدار الفجوة بين وضع المؤشر فى هذه الدولة ووضعه فى النمـوذج المثالى للدول المتقدمة . وقد تبين لنا مدى الخطأ الذى يمكـن أن يترتب على هذا النوع من المقارنات بين نوعين مختلفين من الدول .

هذا علاوة على ما تؤدى اليه هذه المقارنات من احباط من جانب الدول المتخلفة . فعلى سبيل المثال نجد أن الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى بالنسبة للفرد فى الولايات المتحدة الامريكية فى عام واحد تساوى الزيادة التى يمكن للهند أن تحاول تحقيقها فى حوالى مائة عام (*) .

من هنا نجد أن الفكر التنموى الحديث ، الذى يركز الاهتمام على قضايا اشباع الحاجات الأساسية فى سياق التطور الاقتصادى والاجتماعى ، لا يميل هذا الفكر الى استخدام المؤشرات والمعايير التى تنسب كل شئ بالمقارنة بنموذج الدول المتقدمة ، فمن الخطأ والصعب التشبه بمستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة . فليس من اللازم أن يرتفع مستوى معيشة الدول المتخلفة لكى يأخذ نفس نمط مستوى معيشة الدول المتقدمة (**). وفى ذلك يقول أحد كتاب الفكر الحديث أن " التفكير فى أهداف التنمية من زاوية مستويات المعيشة الغربية " بالتركيز " على فجوة الدخل المتزايدة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة ليس له معنى على الاطلاق سوى أن يجعل

(*) انظر: رمزى زكى (دكتور) ــ فكر الازمة : دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى ــ مطبوعات مكتبة مدبولى القاهرة ــ ١٩٨٧ ــ ص ١٠٣ : ١٠٤ .

(**) جلال أمين (دكتور) ــ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ــ مطبوعات القاهرة ــ القاهرة ــ ١٩٨٢ ــ ص ص ١٣ : ١٦ .

الدول الغنية تشعر بعدم الراحة من حين لآخر وأن يجعل الفقراء يحسون بالأسى على أنفسهم (*) .

وبتجاوز المقياس التقليدى للتنمية نجد العديد من المحاولات للخروج بمؤشر أو عدة مؤشرات لتحديد مستوى التنمية (أو التخلف) ومدى التقدم فى عمليات التنمية . وتتبلور هذه المحاولات فى اتجاهين رئيسيين ، يتمثل الأول فى الاحتفاظ بفكرة المقياس الواحد المركب للتنمية ، ويتمثل الثانى فى الأخذ بمجموعة من المقاييس التى تتكامل فى تحديد حالة البلد من حيث التنمية ( أو التخلف ) .

ونعرض هنا باختصار أربعة نماذج من نوع المقياس الواحد المركب للتنمية (**) :

١ - المؤشر المادى لنوعية الحياة The Physical Quality of Life Index لموريس دى موريس : يندمج فى هذا

---

(*) محبوب الحق - ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث - ترجمة فؤاد بلبع - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٦٦ ، مذكور فى المرجع السابق - ص ١٠٣ .

(**) ابراهيم حسن العيسوى (دكتور) - مرجع سابق - ص ص ٥٥ : ٨٢ .

نسمة فاكثر .

المؤشر ثلاث مؤشرات فرعية وهى : معدل وفيات الرضع ، توقع الحياة فى السنة الاولى من العمر ، ونسبة السكان غير الأميين أو المتعلمين . ويلاحظ أنه على الرغم مما يطلق على هذا المؤشر من مسمى ، فهو لا يعكس بدقة مستوى التقدم الذى تحرزه أية دولة فى اشباع الاحتياجات الأساسية لسكانها ، فلا يغطى عدد كاف من مجالات الاحتياجات الأساسية ، ويغفل الجوانب التوزيعية . ويقع هذا المؤشر فى الخطأ التقليدى الذى يعتمد على مفهوم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

٢ - مقياس د رفنوفسكى لمستوى المعيشة : ويتكون من ثلاث أجزاء ، الأول يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المادية ( وهى التغذية والمأوى والصحة ) ، والثانى يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المعنوية ( وهى التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن ) والثالث يتعلق بما يزيد عن الحاجات الأساسية ، أى فائض الدخل بعد اشباع الحاجات الأساسية . ويتكون المقياس المركب من مؤشرات تتعلق بهذه الأجزاء الثلاث . ومن الواضح أن هذا المقياس يتعلق أساسا بقياس مستوى المعيشة أكثر من كونه مقياسا للتنمية بأبعادها المختلفة . وان كان يعد تحسن مستوى المعيشة ثمرة من ثمار التنمية ، الا أن الاقتصار مع ذلك على الثمار فحسب قد يكون مضللا فى بعض الحالات . ومن هذه ،

الحالات اذا ما كان يرجع التحسن فى مستوى معيشة بلد معين الى استنزاف موارده الطبيعية الناضبة ، أو الى تفريطه فى سيادته الوطنية مقابل تدفق استثنائى موقوت للمعونات الأجنبية ، أو اذا ما كان يرجع الى اختيار نمط للتنمية يركز على الثمار فى الأجل القصير على حساب ما يمكن أن يتحقق خلال الأجل الطويل ، وذلك بعدم ارساء أساس ثابت للنهضة الصناعية ، وعدم اجراء تغيرات هيكلية تسهل النهوض بالقوى الذاتية والتحرر من التبعية .

كما أن هذا المقياس كسابقه يعتبر نمط الحياة فى الدول الرأسمالية المتقدمة هو النمط المعيار الذى تقيم جهود الدول المختلفة فى الارتقاء بمستوى معيشة سكانها بالاشارة اليه . وهذا ما يعكس هيمنة مفهوم الفجوة على الخلفية الفكرية لهذا المقياس .

٣ - المؤشر العام للتنمية : وقد أعده فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية . ويتكون هذا المقياس المركب من ١٨ مؤشر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية :

١ - توقع الحياة عند الميلاد .

٢ - نسبة السكان الذين يعيشون فى تجمعات من ٢٠ ألف نسمة فأكثر .

٣ ـ متوسط الاستهلاك اليومى للفرد من البروتين الحيوانى .

٤ ـ نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى والثانوى معا .

٥ ـ نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى أو المهنى .

٦ ـ متوسط عدد الافراد لكل غرفـــة .

٧ ـ متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان .

٨ ـ متوسط عدد التليفونات لكل مائة ألف من السكان .

٩ ـ متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان .

١٠ـ نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء ، غاز ، مياه نقيـــة ... الخ .

١١ـ الانتاجية المتوسطة للعامل الزراعى ( للذكور فقط ) .

١٢ـ نسبة الذكور البالغين الذين يعملون فى الزراعة .

١٣ـ متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء .

١٤ـ متوسط استهلاك الفرد من الصلب .

١٥ـ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (كجم مكافىء فحم ) .

١٦ـ نسبة مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى .

١٧ـ متوسط نصيب الفرد فى التجارة الخارجية .

١٨ـ نسبة من يعملون بأجر أو راتب الى جملة السكان (بعـــد تحويلهم الى مكافىء البالغ) .

ويلاحظ أن المؤشرات التى يتكون منها المقياس تنحاز الى نمط النمو الذى سارت عليه الدول الصناعية المتقدمة ، كما أن هذه المؤشرات ترتبط برباط وثيق بمقياس الناتج القومى الاجمالى ، بما يعنى أخذ المؤشر العام للتنمية بالمفاهيم التقليدية لطبيعة التنمية .

٤ - مقياس تشيبانك لمستوى التنمية : وهو مقياس مركب للتنمية ، يستخدم كبديل لمقياس الناتج القومى الاجمالى ، ويتكون من ستة عشرة مؤشرا ، تم اختيارها من منطلق أن الهدف النهائى للتنمية هو تحسين الرفاهة الاجتماعية . وتتعلق المؤشرات بأربعة نواحى رئيسية وهى : التنمية البشرية ( فيما يتعلق بالتغذية - الصحة - التعليم ) ، التقدم الاجتماعى ، التقدم التكنولوجى ، والتحسن الاقتصادى ( فيما يتعلق بهيكل العمالة - التصنيع - هيكل الصادرات - الدخل القومى ) .

ويعتبر هذا المقياس أكثر ايجابية من " المؤشر العام للتنمية " ، وان كان مع ذلك يقع تقريبا فى نفس أخطاء المؤشر العام للتنمية ، ويغفل كذلك بعض الجوانب الهامة فى التنمية .

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني الذى يأخذ بمجموعة من المقاييس التى تتكامل فى تحديد حالة البلد من حيث التخلف أو التنمية نجد العديد من المحاولات ، يتصف بعضها بمراعاة ظروف الدول النامية واختلافها عن ظروف الدول المتقدمة ، بعدم الاقتصار على مفهوم مستوى المعيشة فى صياغة مؤشرات التنمية ، بل التوسع واشتمال المؤشرات لما يعبر عن التغيرات الهيكلية المطلوبة لبناء الأساس المتين للنمو الاقتصادى الذاتى المستقل ، ولتهيئة فرص أفضل لاشباع الحاجات الانسانية . وادراج هذه المؤشرات الأخيرة ضمن مؤشرات تحديد مستوى التنمية ( أو التخلف) يضمن عدم تجاهل ما يتم من جهود لتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق أهداف التنمية ، خاصة وأن حدوث تحسن كبير فى مستوى المعيشة لا يتم الا بعد فترة كافية لظهور نتائج هذه التغيرات الهيكلية ، ومن هنا فان عدم حدوث تحسن فورى فى مستوى المعيشة لا يمكن أن يؤخذ قرينة على غياب الجهود التنموية ، طالما تم انجاز الشروط اللازمة لانجاز التنمية (*) .

ومن أمثلة الدراسات التى تعرض مجموعة من المقاييس التى تتكامل فى تحديد حالة البلد من حيث التخلف أو التنمية ، نجد احدى

---

(*) انظر المرجع السابق ، ص ص ٩٤ : ١٠١ .

. الدراسات توزع المؤشرات على المجالات التالية (*) :

- اشباع الحاجات الاساسية ( وتشمل الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والاسكان ) .

- المشاركة فى التنمية ( وتشمل التوظف وتوزيع الدخل والمشاركة الشعبية ) .

- الأمن القومى ( وتشمل الاعتماد على الذات قطريا أو التحرر من التبعية الغذائية والتكنولوجية والمالية والاقتصادية والثقافية والامن الاجتماعى والبيئى ) .

- الأداء الاقتصادى .

- الاعتماد الجماعى على الذات .

- الظواهر السكانية .

- التبعية المعلومية ( أى فى مجال المعلومات ) .

---

(*) انظر المرجع السابق - ص ص ٩٤ : ١٠١ .

وهكذا نجد أن الاتجاه الاخير يميل الى استخدام العديد من المؤشرات التى تتناول مختلف جوانب التنمية وذلك من منطلق عدم امكانية قياس المفهوم السليم للتنمية ( والمضاد له وهو التخلف ) باستخدام مؤشر واحد ( حتى وان كان مركبا من عدة مؤشرات فرعية ) . وان كان فى استخدام العديد من المؤشرات العديد من الصعوبات خاصة مع غياب أوزان متفق عليها لترجيح الوزن النسبى لكل مؤشر . الا أن هذا قد يكون مع ذلك أفضل من الاعتماد على مؤشر متوسط دخل الفرد الذى قد يعطى انطباعات غير سليمة سبق ذكرها .

# الفصل الثاني

## مظاهر التخلف الاقتصادي

تعرضنا لعدم الاتفاق على وضع تعريف واضح وشامل يحدد مفهوم التخلف الاقتصادي ، وأوضحنا أنه يستعاض عن هذا باستخدام بعض المؤشرات أو المعايير لتحديد البلاد المتخلفة اقتصاديا والتمييز بينها وبين البلاد المتقدمة ، الا أنه رغم أهمية ما يترتب على هذه المؤشرات من مقارنات فهي لا تخلو من النقد ، نظرا للاختلاف النوعي بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة ولتعقد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التخلف الاقتصادي .

وهكذا نتعرض هنا لما يجمع الدول المتخلفة من خصائص أو مظاهر معينة تميزها عن غيرها من الدول (أي الدول المتقدمة) وذلك طالما نفتقد التعريف الواضح الشامل الذي يحددها بوضوح . هذه المظاهر قد يختلف مع ذلك ما يذكر منها من كاتب الى آخر تبعا للاختلاف في وجهات النظر بخصوص الأهمية النسبية لكل منها . وان كان كل ما يذكر من صفات لا يمكن انكاره ، فما يظهر من خلاف يتعلق فقط بما يعطى لبعضها من أهمية نسبية أكبر من غيره ، وبالتالي يذكر كخصائص رئيسية قد تأتي الأقل منه أهمية كتفاصيل له .

ويفضل من وجهة نظرى أن يذكر أقل عدد ممكن من الخصائص أو المظاهر الرئيسية ، وهو ما يمثل أهمها ، على أن تأتى الأقل أهمية كتفاصيل للخصائص الرئيسية ، وذلك حتى تظهر العلاقات المتبادلة بين مختلف الخصائص بصورة أوضح ، وحتى يمكن أن ندرك بصورة أيسر مفهوم ما يسمى بالدول المتخلفة أو جوازا الدول النامية (*) .

١ ــ الضغوط السكانية وتأخر السكان

تتمثل الضغوط السكانية التى تواجه الدول النامية فى ناحيتين : الأولى تتعلق بالمعدل المرتفع لنمو السكان ، والثانية تتعلق بالتركيب العمرى لهم . فيتراوح حاليا ( ٨٠ــ١٩٨٥ ) معدل نمو السكان ما بين ٢ر١٪ فى السنة فى الصين الشعبية و ١ر٤٪ فى كينيا ، بمتوسط عام ٢٪ فى السنة فى اجمالى الدول النامية . وتعتبر هذه المعدلات (رغم انخفاضها خلال السنوات الأخيرة فى بعض الدول مثل الصين التى تمثل بعدد سكانها وزنا كبيرا فى اجمالى عدد سكان الدول النامية ) أعلى من مثيلاتها فى الدول

---

(*) بالاختلاف عن ذلك نجد أن ليبنشتين قد أورد أكبر قائمة لمجموعة خصائص البلاد النامية . انظر :

N.Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth, New York, 1959, PP. 40:41.

المتقدمة حاليا ، وكذلك فى فترات نموها الصناعى الأولى . ففى الوقت الحالى (٨٠ـ١٩٨٥) يتراوح معدل نمو السكان فى الدول المتقدمة ما بين -٢ر٪ فى المانيا الاتحادية و ٩ر٠٪ فى أيرلندا بمتوسط عام ٦ر٪ فى السنة فى اجمالى الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما هو واضح فى الجدول رقم (٣) . وفى سابق عهد الدول المتقدمة كان معدل النمو السنوى المتوسط فى كندا ١ر١٪ فى الفترة ١٨٧٠ ـ ١٩١٤ ، وفى ايطاليا كان ٧ر٠٪ فى الفترة ١٨٦٢ ـ ١٩١٣ ، وفى روسيا كان ٥ر١٪ فى الفترة ١٨٦٢ ـ ١٩١٣ ،وفى ألمانيا ٥ر١٪ فى الفترة ١٨٦٢ ـ ١٩٠٧ (*) .

ومن الملاحظ أن معدلات النمو السكانى المرتفعة فى الدول النامية لم تكن كذلك الا من بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث انخفضت معدلات الوفيات ، ولم يصاحب ذلك انخفاض مماثل فى معدلات المواليد . وهنا نجد أن انخفاض معدلات الوفيات لم يكن نتيجة تنمية اقتصادية كما حدث فى الدول المتقدمة التى أدى نموها الاقتصادى الى انخفاض تدريجى لمدة طويلة فى معدلات الوفيات ، ولكنه يرجع فى الدول النامية الى انتشار التطعيم والتحصين واكتشاف المضادات الحيوية وارتفاع مستوى الوعى الصحى على مستوى العالم .

---

(*) انظر : محمد رضا العدل (دكتور) ـ فى بعض قضايا التخلف والتنمية ـ القاهرة ـ مارس ١٩٧٧ ـ ص ٦ .

جدول رقم ( ٣ )
بعض موءشرات النمو السكانـى
١٩٦٥ ـ ١٩٨٥

| البلـــد | متوسط النمـو السنوي للسكان % | معدل المواليد لكل الف شخص من السكان | معدل الوفيات لكل الف شخص من السكان | تغير النسبة المئويةفى : معدل المواليد | معدل الوفيات |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٨٠ ـ ٨٥ | ١٩٨٥ | ١٩٨٥ | ٦٥ـ ١٩٨٥ | ٦٥ـ ١٩٨٥ |
| كينيا | ٤ر١ | ٥٤ | ١٣ | ٧ر٤ | ـ ٧ر٣٧ |
| الهند والصين | ٦ر١ | ٢٤ | ٩ | ـ ٣ر٤٣ | ـ ٤ر٤٦ |
| النامية منخفضة الدخل (بدون الهند والصين) | ٧ر٢ | ٤٣ | ١٥ | ـ ٣ر٨ | ـ ٦ر٢٨ |
| زمبابوى | ٧ر٣ | ٤٧ | ١٢ | ـ ١ر١٥ | ـ ٦ر٣١ |
| نيجيريا | ٣ر٣ | ٥٠ | ١٦ | ـ ٣ر٣ | ـ ٤ر٢٨ |
| مصـــر | ٨ر٢ | ٣٦ | ١٠ | ـ ٧ر١٧ | ـ ٢ر٤٧ |
| الكاميرون | ٢ر٣ | ٤٧ | ١٤ | ١ر١٨ | ـ ٥ر٢٩ |
| النامية متوسطة الدخل | ٥ر٢ | ٣٦ | ١١ | ـ ٦ر٢٠ | ـ ٧ر٣٦ |
| البرازيل | ٣ر٢ | ٢٩ | ٨ | ـ ٣ر٢٤ | ـ ٥ر٣٠ |
| المكسيك | ٦ر٢ | ٣٣ | ٧ | ـ ٠ر٢٦ | ـ ٠ر٣٩ |
| النامية مرتفعة الدخل | ٠ر٢ | ٢٨ | ٨ | ـ ٠ر٢٤ | ـ ٣ر٢٣ |
| اجمالى الدول النامية | ٠ر٢ | ٣٠ | ١٠ | ـ ٨ر٣٠ | ـ ٠ر٣٨ |
| انجلترا | ١ر٠ | ١٣ | ١٢ | ـ ٣ر٢٩ | ـ ٤ر٣ |
| فرنسا | ٦ر٠ | ١٤ | ١٠ | ـ ٢ر٢٢ | ـ ١ر٩ |
| المانيا الاتحادية | ـ٢ر٠ | ١٠ | ١١ | ـ ٢ر٤٥ | ـ ٣ر٨ |
| الولايات المتحدة | ٠ر١ | ١٦ | ٩ | ـ ٣ر٢٧ | ـ ٦ر٣ |
| الدول الراسمالية المتقدمة | ٦ر٠ | ١٣ | ٩ | ـ ٨ر٣٣ | ـ ٠ر٧ |

البنك الدولى ـ التقرير السابق ذكره ـ ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

فلقد أدى ذلك الى انخفاض سريع فى معدلات الوفيات فى هذه الدول وان كانت لا تزال لحد ما أعلى مما هو عليه الحال فى الـــدول المتقدمة . وما يحدث من انخفاض فى معدلات المواليد بالدول النامية يظل أقل من الانخفاض الذى يحدث فى معدلات الوفيات ، بمـــا يجعل معدلات النمو السكانى مرتفعة ، على عكس الحال فى الـــدول المتقدمة التى ينخفض فيها معدلات المواليد بنسب أكبر من نســـب انخفاض معدلات الوفيات بما يؤدى الى تناقص معدلات النمو السكانى كما هو واضح فى الجدول رقم (٣) بخصوص الفترة ٦٥ـ١٩٨٥ .

ويرجع المستوى المرتفع لنمو معدلات المواليد فى الدول الناميـــة (رغم ما شهده من انخفاض) الى العديد من العوامل التى تســـود الدول المتخلفة (*) وذلك مثل سيطرة الطابع الزراعى فى هذه الدول ، واعتماده على العمل اليدوى ، وتشغيل الأطفال ، وبالتالى النظـــر اليهم كمورد اقتصادى بدلا من النظر اليهم كعبء اقتصادى يتطلـب العناية والتعليم لمدة طويلة . هذا علاوة على انخفاض تكلفة تربيـــة الأولاد لانخفاض مستوى وتكاليف المعيشة ، وانتشار فكرة العائلـــة الممتدة ، التى تتكافل معاً فى مواجهة متاعب الحياة ، وتقاس قوتهـــا

---

(*) على لطفى (دكتور) ـ التنمية الاقتصادية : دراسة تحليلية ـ مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ ـ ص ٥٨ : ٦٣ .

بعددها . ويرجع أيضا ارتفاع معدلات المواليد الى سن الزواج المبكر للنساء ، وعدم انتشار وسائل تنظيم النسل ، بل وعدم الاقتناع باستخدامها ان وجدت نتيجة لارتفاع نسبة الأمية والتخلف الشديد فى المناطق الريفية ، كما يندر وجود أماكن أو وسائل ترفيهية لقضاء وقت الفراغ . هذا بالاضافة الى تأثير كل من تعدد الزوجات والطلاق والرغبة فى انجاب الذكور على ارتفاع معدل المواليد . كما أن للتفاوت الكبير فى توزيع الدخل أثر على ارتفاع المواليد ، حيث يزيد فى العادة متوسط عدد أفراد الأسرة فى الطبقات الفقيرة . ويؤثر ارتفاع معدل الوفيات على زيادة معدل المواليد أملا من الآباء فى أن يبقى بعض الأولاد على قيد الحياة .

وينظر الى النمو السكانى المرتفع كعقبة تعوق التنمية ، نظرا الى أنه يلغى أثر الزيادة فى الانتاج والدخل ، فما يتحقق من نمو فى الناتج يجب أن يزيد عن النمو فى السكان ، حتى يمكن زيادة نصيب الفرد من الناتج . ويتطلب زيادة الانتاج اشتراك رأس المال والعمل ، فاذا زاد العمال دون أن يقابل ذلك زيادة فى رأس المال تنخفض نسبة رأس المال الى العمل ، مما يؤثر على انتاجية الفرد بالانخفاض . فنقص المتاح من رأس المال ، بالاضافة الى عادة ما يسود من نقص فى الأراضى القابلة للزراعة ، يؤديا الى نقص انتاجية

الفرد والمتاح من السلع المختلفة والطعام للسكان ، مما يعمل على انخفاض مستوى المعيشة . كما أن ارتفاع معدلات نمو السكان وما يصاحبها من ارتفاع فى عرض العمل عما يقابله من طلب يؤدى الى ظهور البطالة المقنعة فى الزراعة ، بما ينعكس فى النهاية على مستوى المعيشة بالانخفاض .

وليس بخاف أن النمو السكانى الكبير يعمل على ضياع جزء كبير من موارد النقد الأجنبى ، ويرجع ذلك الى كل من زيادة الاستهلاك المحلى للسلع الوطنية على حساب التصدير ، وزيادة الحاجة الى استيراد السلع الاستهلاكية لمواجهة الحاجة المتزايدة للسكان . هذا فى الوقت الذى تزيد فيه الحاجة الى موارد النقد الأجنبى لمقابلة احتياجات التنمية من السلع الرأسمالية والوسيطة . كما يتطلب ارتفاع النمو السكانى مزيدا من الانفاق على مختلف المرافق التعليمية والصحية والبلدية ... الخ .

ويقترن النمو المرتفع لعدد السكان بتركيب عمرى سلبى تزيد فيه نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) غير المنتجين الى ما يتراوح بين حوالى ٤٥ ، ٥٠٪ من العدد الكلى للسكان ، بالمقارنة بنسبة حوالى ٣٠٪ فى الدول المتقدمة ، وذلك نظرا لقصر العمر المتوقع عند المولد فى الدول النامية ، الذى يتراوح بين حوالى

٥٠ سنة فى الدول النامية منخفضة الدخل وحوالى ٦٠ سنة فى الدول النامية مرتفعة الدخل ، بالمقارنة بالدول المتقدمة الذى يتعدى فيها سن السبعون . ويؤدى ذلك الى قصر الفترة المنتجة ، وزيادة أعباء أرباب الأسر ، وتخصيص المجتمع لجزء كبير من موارده لاعالة أفراد ليسوا فى سن العمل . علما بأن هذه الأرقام خاصة بسنة ١٩٨٥ وهى أفضل حالا بكثير عما كانت عليه قبل ذلك بعشرون سنة ١٩٦٥ أو أكثر (انظر جدول رقم ٤) ، نظرا لما يحدث باستمرار من تحسن فى النواحى الصحية وما يترتب عليه من تناقص فى معدلات الوفاة .

وان كنا قد ذكرنا المشكلة السكانية كمعوق للتنمية ، الا أننا يجب أن نفيد بأنها لم تكن على الاطلاق سببا لحالة التخلف الذى تقع فيه الدول النامية ، فالتخلف يرجع الى أسباب أخرى سوف تناقش فيما بعد . والمهم هنا أن نقول أن المشكلة السكانية نتيجة حتمية للتخلف وليست سببا له . فالمشكلة السكانية ترجع فى الأساس الى حالة الركود وتشوه الهيكل الانتاجى الذى يسود الدول النامية نتيجة لما مرت به من ظروف سيطرة واستغلال خارجى .

كما يجب أن نشير بأن المشكلة السكانية لا تظهر على الدوام على شكل ضغط سكانى ، فقد تظهر على عكس ذلك فى بعض الدول

جدول رقم (٤)

نسبة السكان فى سن العمل والعمر المتوقع

١٩٦٥ ـ ١٩٨٥

| البلـــد | النسبة المئوية للسكان فى سن العمـــل (١٥ ـ ٦٤ سنة) ٪ | | العمر المتوقع عند المولد للذكـــور سنــة | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٥ | ١٩٨٥ | ١٩٦٥ | ١٩٨٥ |
| اثيوبيــا | ٥٢ | ٥١ | ٤٢ | ٤٣ |
| بنجلاديش | ٥١ | ٥٣ | ٤٥ | ٥٠ |
| الصين والهند | ٥٥ | ٦١ | ٤٨ | ٦٣ |
| النامية منخفضة الدخل (بدون الهند والصين) | ٥٢ | ٥٢ | ٤٤ | ٥١ |
| مصــــــر | ٥٤ | ٥٥ | ٤٨ | ٥٩ |
| النامية متوسطة الدخل | ٥٢ | ٥٥ | ٤٧ | ٥٦ |
| البرازيل | ٥٣ | ٥٩ | ٥٥ | ٦٢ |
| النامية مرتفعة الدخل | ٥٦ | ٥٩ | ٥٨ | ٦٤ |
| اجمالى الدول النامية | ٥٤ | ٥٨ | ٤٩ | ٦٠ |
| انجلترا | ٦٥ | ٦٥ | ٦٨ | ٧٢ |
| فرنسا | ٦٢ | ٦٦ | ٦٨ | ٧٥ |
| المانيا | ٦٥ | ٧٠ | ٦٧ | ٧٢ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٦٠ | ٦٦ | ٦٨ | ٧٢ |
| الدول الراسمالية المتقدمة | ٦٣ | ٦٧ | ٦٨ | ٧٣ |

البنك الدولى ـ التقرير السابق ذكره ـ ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

النامية التى تعانى من نقص عدد السكان ، وبالتالى تقابل هذه الدول مشكلة من نوع آخر ، وهى مشكلة عدم توفر الأيدى العاملة اللازمة لاستغلال ما يوجد بها من موارد انتاجية وعدم توفر العدد الكافى من السكان الذى يسمح بخلق السوق الداخلى اللازم لاستخدام نظم الانتاج الحديث ، الذى يحقق الانتاج الكبير والانتاجية المرتفعة .

وبالانتقال الى نوعية السكان أو نوعية القوى البشرية ، نجد أن انخفاض مستوى دخل الفرد يتسبب فى سوء التغذية ، وما يترتب عليها من اعتلال الصحة وانخفاض الكفاءة الانتاجية . ويقاس مستوى التغذية بمقدار ما يتناوله الفرد من سعرات حرارية فى اليوم ، وهنا نجد أن متوسط نصيب الفرد فى الدول النامية قد يتراوح بين ١٧٠٠ ، ٢٥٠٠ (ويرتفع الى ما يقرب من ٣٠٠٠ فى الدول النامية مرتفعة الدخل) بالمقارنة بما عليه الحال فى الدول المتقدمة بما قد يصل الى حوالى ٣٥٠٠ وحدة حرارية فى اليوم طبقا لبيانات سنة ١٩٨٥ (انظر جدول رقم ٥) . ويقل فى الغالب ما يتاح فى المتوسط للفرد من سعرات حرارية فى الدول النامية عن القدر الذى يحتاج اليه فى المتوسط ويصل الى ما يتراوح بين ٢٣٠٠ ، ٢٦٠٠ وحدة حرارية ، بينما نجد فى الدول المتقدمة أن ما يتاح للفرد فى المتوسط يزيد عن القدر الذى يحتاج اليه ، والذى يصل فى المتوسط الى ٢٦٠٠ وحدة حرارية فى اليوم . واذا أضفنا نقطة

جدول رقم (٥)
الرعايـــة الطبية والتغذية
١٩٦٥ ـ ١٩٨٥

| البلـــــد | عدد السكان بالنسبة لكل طبيـــب | | نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليـــوم | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٥ | ١٩٨١ | ١٩٦٥ | ١٩٨٥ |
| اثيوبيا | ٧٠١٩٠ | ٨٨١٢٠ | ١٨٣٢ | ١٦٨١ |
| بنجلاديش | ٨٤٠٠ | ٩٧٠٠ | ١٩٦٤ | ١٨٩٩ |
| الصين والهند | ٤٢٣٠ | ٢٥٣٠ | ٢٠٦١ | ٢٤٢٨ |
| مالى | ٤٩٢٠٠ | ٢٦٤٥٠ | ١٨٦٠ | ١٧٨٨ |
| السودان | ٢٣٥٠٠ | ٩٨٠٠ | ١٨٧٤ | ١٧٣٧ |
| النامية منخفضة الدخل (بدون الهند والصين) | ٢٦١١٠ | ١٧٣٥٠ | ١٩٩٧ | ٢٠٧٣ |
| مصـــر | ٢٣٠٠ | ٧٦٠ | ٢٤٣٥ | ٠٠ |
| الكاميرون | ٢٦٦٨٠ | ٠٠ | ٢٠٤٣ | ٢٠٨٩ |
| النامية متوسطة الدخل | ١٢٨٠٠ | ٨٢٣٠ | ٢١١٥ | ٢٥١٤ |
| البرازيل | ٢٥٠٠ | ١٣٠٠ | ٢٤٠٥ | ٢٦٣٣ |
| النامية مرتفعة الدخل | ٢١٧٠ | ١٣٤٠ | ٢٦٢٢ | ٢٩٨٧ |
| اجمالى الدول النامية | ٩٣١٠ | ٥٥٦٠ | ٢١٥٠ | ٢٤٧٠ |
| انجلترا | ٨٧٠ | ٦٨٠ | ٣٣٤٦ | ٣١٣١ |
| فرنسا | ٨٣٠ | ٤٦٠ | ٣٣٠٣ | ٣٣٥٩ |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٦٧٠ | ٥٠٠ | ٣٢٩٢ | ٣٦٦٣ |
| الدول الرأسمالية المتقدمة | ٨٦٠ | ٥٣٠ | ٣١١٤ | ٣٤١٧ |

البنك الدولى ـ التقرير السابق ذكره ـ ص٢٧٨ ، ٢٧٩ .

التفاوت فى الدخول والتى تبلغ مداها فى الدول النامية ، نستطيع أن نستنتج أن نسبة كبيرة من سكان الدول النامية يعيشون فى حالة واضحة من سوء التغذية . ومن حيث نوعية الغذاء نجد أن غذاء سكان الدول النامية يحتوى على مواد نشوية بنسبة ٦٠ :٧٠٪ على حين أن هذه النسبة لا تتعدى ٤٠٪ فى الدول المتقدمة ، فيعتبر الغذاء فى الدول النامية ناقصا فى الموارد البروتينية والدهنية والفيتامينات اللازمة لزيادة الطاقة الجسمانية ومقاومة الامراض .

وان كانت نسبة أمراض القلب مرتفعة فى الدول المتقدمة ، الا أن الدول المتخلفة تتعرض لبعض الأوبئة والامراض المتوطنة التى تقضى على حياة الملايين أو تقلل من الطاقة الانتاجية للفرد ، لأنها تسبب فى عدم القدرة على العمل المستمر ، وكثرة التغيب نتيجة اعتلال الصحة . ويمكن أن نتصور مقدار ما يضيع على المجتمعات المتخلفة من طاقات بشرية ، اذا علمنا أن الملاريا تصيب حوالى ٣٠٠ مليون شخص فى العالم ، وتفتك بما لا يقل عن ثلاثة ملايين سنويا ، وأن البلهارسيا تصيب حوالى ٢٠ ـ ٣٠ مليون شخص فى الشرق الأوسط . كما يصيب داء الفيل ما يقرب من ٢٠٠ مليون ومرض الزهرى ما يقرب من ١٠٠ مليون ، والسيلان ما يقرب من

٣٠٠ مليون ، وأن النسبة الكبرى من هؤلاء هم من سكان الدول المتخلفة (*) .

ورغم ما يحدث باستمرار من تحسن فى الرعاية الصحية فى الدول النامية ، الا أننا يمكن أن نبرز بوضوح مدى التفاوت فيما بين هذه الدول والدول المتقدمة بمقارنة أرقام هاتين المجموعتين من الدول بخصوص " عدد السكان بالنسبة الى كل طبيب " كما هو واضح فى الجدول رقم ( ٥ ) .

وبالانتقال من الأغذية والصحة الى التعليم نجد أن الغالبية العظمى من سكان الدول النامية أميين ، فلا تتعدى نسبة من يعرفون القراءة والكتابة حوالى ٤٠٪ من السكان بينما تصل نسبتهم فى الدول المتقدمة الى ٩٦٪ . وينعكس ذلك على امكانية الحصول على القدرات والمهارات المختلفة ، خاصة أنه لا يوجه الاهتمام الكافى فى الدول النامية نحو التعليم الفنى والتدريب ، بما يؤدى الى نقص الفنيين والعمال المهرة ، وبالتالى انخفاض الكفاءات . ولا شك

---

(*) وقد قدر Winstow أن مرض البلهارسيا يؤدى الى انخفاض الانتاجية فى مصر بحوالى ٣٢٪ .
محمد على الليثى (دكتور) - التنمية الاقتصادية - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ٤٠ .

أنه يترتب على انخفاض المستوى التعليمى والعلمى انخفاض كل من الوعى الاجتماعى والسياسى والاقتصادى • فيميل أفراد المجتمع الى الجمود الفكرى والاجتماعى ، ويصعب تجاوبهم مع سياسات الحكومات التى تسعى الى رفع مستوياتهم بنشر الوعى الذى يعمل على تغيير الاطارات الاجتماعية التى تسىء الى عمليات التنمية وذلك مثل العادات والتقاليد والبدع السيئة المتوارثة (*) •

٢ ـ تشوه وعدم تكامل هيكل الانتاج وظهور الازدواجية الحادة

يتصف الهيكل الاقتصادى للناتج المحلى (وكذلك العمالة) فى مختلف الدول النامية بسيطرة الأنشطة التقليدية وشبه البدائية ، التى تقوم بانتاج السلع الضرورية الغذائية والحرفية للاستهلاك المحلى والتى يعمل فيها النسبة الكبرى من عدد المشتغلين • وبجوار هذه الأنشطة التقليدية قد يوجد قطاع حديث فى عدد قليل من المدن الكبرى وحول المصادر الهامة للمواد الأولية ، يتمركز عادة فيه رأس المال الأجنبى ، لانتاج المواد الخام الصناعية لأغراض التصدير •

فهنا يوجد ازدواجية Dualism حادة بين القطاع التقليدى الذى يستخدم أساليب انتاج كثيفة العمل ، والقطاع

(*) مدحت محمد العقاد (دكتور) ـ سبق ذكره ـ ص ٢٠ : ٢٢ •

الحديث الصغير الذى يستخدم أساليب انتاج كثيفة رأس المال .
فيتصف القطاع الأول بانخفاض انتاجية العمل ، نتيجة لكل من :
انخفاض المجهود الذى يبذله العامل فى عمله (نظرا لانخفاض
دخله وبالتالى تعرضه لأمراض سوء التغذية بالاضافة الى الأمراض
المتوطنة) ، ونقص مقدرة العامل الفنية (نظرا الى الأمية واهمال
التعليم الفنى والتدريب) ، ونقص الموارد غير البشرية التى تشارك
العمل فى الانتاج ، سواء كانت الأرض أو المعدات والآلات
الرأسمالية ونوعيتها ، وسواء تمثلت فى وسائل محاربة الآفات الزراعية
أو رداءة البذور المستخدمة وعدم كفاية ما يستخدم من أسمدة كيماوية
يضاف الى ذلك أثر مشكلات سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية ونظم
حيازتها . أما القطاع الحديث الذى يستخدم أساليب انتاج كثيفة
رأس المال ، فهو يستخدم عددا محدودا من العمال الوطنيين ،
ويتجه معظم ما يحققه من فائض الى الخارج فى شكل أرباح (فى حالة
رأس المال الأجنبى) أو سداد للقروض ، أو أتاوة مقابل استخدام
التقنيات المستوردة .

فهنا يتصف هيكل الانتاج بالثنائية أو الازدواجية بوجود
قطاعين غير متماثلين جنبا الى جنب فى نفس البلد ، لا يوجد بينهما
أى تكامل أو تفاعل ، وذلك لاختلاف كل منهما من حيث النشأة .
فلقد نشأ القطاع الحديث ونمى بطريقة شيطانية دون أى روابط

ببقية الأنشطة المحلية ، عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية التى استثمرت فى البلاد المتخلفة قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فاتجهت هذه الاستثمارات الى استخراج المواد الأولية وانتاج زراعات التصدير وتنمية ما يرتبط بها من مرافق طبقا لمصالح واحتياجات المصانع فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، مستغلة فى ذلك ما يوجد فى البلاد المتخلفة من ثروات طبيعية وأراض متسعة وأيد عاملة رخيصة ، ومستفيدة بها كأسواق لمنتجاتها الصناعية . فعملت هذه الاستثمارات الأجنبية على تحطيم أنماط الانتاج التى كانت موجودة من قبل فى البلاد المتخلفة ، وفرضت عليها نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولى ، بما يجعلها مربوطة باحكام بالمراكز الصناعية للدول الرأسمالية المتقدمة . وبذلك وجد القطاع الحديث مرتبطا بالعالم الخارجى فى نموه وتشابكه دون أى تكامل أو ترابط بالأنشطة الأخرى المحلية . وتعرضت منتجات الحرف والصناعات اليدوية للمنافسة الشديدة لمنتجات الصناعات المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة ، فتركت لها المجال وفقد الانتاج المحلى ما كان يوجد فيه من تنوع من مختلف السلع التى تفى باحتياجات الاستهلاك المحلى ، وأصبح قاصرا على انتاج سلعة أو سلعتين للتصدير الخارجى ، ومستوردا لمعظم احتياجاته الاستهلاكية وغير الاستهلاكية .

وهكذا وجد فى البلاد المتخلفة هيكل اقتصادى مشوه غير متكامل ، يتصف بالازدواجية فى وجود قطاع حديث تصديرى بجانب قطاع تقليدى يتصف بصفات الاقتصاد المعيشى Subsistence economy . هذا التجاور بين قطاعين ، يحمل أحدهما سمات النظام الرأسمالى الحديث ، ويحمل الآخر سمات ما قبل ذلك من نظم اقتصادية ، لا يجعل بينهما أى فرصة للتفاعل معا فى التنمية .

وشهد النصف الأول للقرن العشرين الى حين أنهيار النظم الاستعمارية من بعد الحرب العالمية الثانية فترة رسوخ واستمرار تغلغل الاستثمارات الأجنبية فى مجالات الانتاج والتصدير والصناعات الخفيفة ومشروعات المرافق المدعمة لهذه الأنشطة الى أن جاءت الثورات الوطنية فتعرضت هذه المصالح للتأميم أو المشاركة الوطنية فى ملكيتها ، وتوقفت معظم الدول النامية عن قبول أى استثمارات أجنبية مباشرة جديدة . واتجهت هذه الدول الى التنمية ولكنها لم تغير من هيكل التخصص وتقسيم العمل الدوليين الذى اندمجت فيه من قبل فى العهود الماضية ، واتبع العديد منها نموذج التصنيع الموجه للاحلال محل الواردات ، بتنمية الفروع المنتجة لسلع الاستهلاك الترفى ونصف الضرورى ، التى كانت تستورد من قبل لحساب أصحاب الدخول المرتفعة . فلم يترتب على هذا النموذج التصنيعى نقص الواردات بالاحلال ، بل زادت

بزيادة الحاجة الى الواردات من السلع الوسيطة والمعدات الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة علاوة على الحاجة الى زيـــــادة الواردات الاستهلاكية (*) .

وبذلك نجد أن تكون هيكل الانتاج الداخلى المشوه فى البلاد النامية كان نتيجة تدخل القوى الخارجية العالمية ، وبمجرد تكـــون هذا الهيكل أصبح فى حد ذاته يمـد الأساس لاستمرار هــــذا التدخل ، ذلك لأنه مرتبط بالخارج كجزء عضوى من أجزاء الاقتصاد العالمى ، لا يستطيع الانفصال عنه ولا يحى بدونه ، ومن ثم تكـــون عملية الارتباط بالخارج عملية دائمة .

ويمكن أن نتوقع هنا نتيجة عدم التكامل وازدواجية الهيكـــل الانتاجى ما يلى من آثار سلبية على عملية التنمية (**) :

أ ــ الأثر على علاقات السوق (الطلب والعرض) : يتصــف الاقتصاد المتخلف عامة بضيق السوق الداخلى ، والذى يذكر فـــى الغالب كأحد المعوقات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية ، وذلـك للتأثير السلبى لضيق السوق على الحافز نحو الاستثمار .

---

(*) رمزى زكى (دكتور) ــ بحوث فى ديون مصر الخارجية ــ مكتبـة مدبولى ــ القاهرة ــ ١٩٨٥ ــ ص ٣٢، ٣٣، ٢١٦ .

(**) Tamás Szentes, Ibid., PP. 236:245.

وفى العادة يتم ارجاع ضيق السوق الى انخفاض مستوى الدخل القومى للفرد ، وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع • ولكن من الواجب أن يضاف الى ذلك أثر هيكل الانتاج الداخلى المشوه غير المتجانس الخواص Heterogenous بالاقتصاد المتخلف. فوجود قطاعين غير متجانسين فى نفس الاقتصاد ، أحدهما حديث ومتجه الى الخارج والآخر تقليدى راكد ، يؤدى الى الحد من تنمية العلاقات السلعية الداخلية •

فيتكون القطاع الحديث عادة من أنشطة انتاج الخامات الزراعية أو استغلال الموارد التعدينية من أجل التصدير • ومن النادر أن يكون لهذا الانتاج أثر محفز على خلق أنشطة أخرى داخل الاقتصاد المتخلف ، بتوفير الأسواق المحلية التى يمكن أن تستوعب انتاجها • فلا يترتب على أنشطة القطاع الحديث آثارا ترابطية للامام والخلف Backward & Foreward Linkage effects من المنتج الى المستهلك ، الا فى شكل بعض العمليات الصناعية البسيطة مثل عمليات تحضير الخامات للتصدير (تنظيف ـ كبس ـ تغليف) • ومن النادر أن يقترن ذلك بخلق علاقات سلعية فى السوق المحلى طالما أن منتجات هذا القطاع يتم تصنيعها خارج اقتصاديات الدول المتخلفة • وكذلك لا يترتب على أنشطة هذا القطاع آثارا ترابطية للأمام والخلف من المستهلك الى المنتج الا فى حدود تافهة

حيث تعتمد فى الغالب الفئات التى تستمد دخلها من هذا القطاع والمتمثلة فى ملاك الأرض والرأسماليين والأجانب المقيمين محليا وفئة أصحاب الدخول المرتفعة من الموظفين المحليين على شراء السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج . ولا تمثل دخول المزارعين والعمال محدودى المهارة الا مستويات منخفضة تظهر فى صورة طلب محدود .

أما القطاع التقليدى الذى يمثل قطاع معيشة الكفاف Subsistence Economy فهو لا يشارك فى خلق علاقات سوق (وان كان من النادر أن لا يكون هناك درجة معينة من الانتاج للسوق) . فما يتصف به هذا القطاع من فقدان تقسيم العمل بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية ، يحد من نمو علاقات السوق . كما أن فى استمرار القطاع التقليدى كمصدر لتوريد العمالة غير الماهرة للقطاع الحديث ما يحافظ على ثبات انخفاض مستويات الأجور ، وبالتالى فهو يساهم هنا بطريقة غير مباشرة فى اعاقة خلق علاقات السوق ، بحيث يظل السوق المحلى ضيقا .

هذا وان كانت غالبية الدول المتخلفة قد اتخذت العديد من الخطوات التى تؤدى الى خلق علاقات سوق فى القطاع التقليدى وذلك باقامة بعض المرافق العامة وانشاء بعض الصناعات التحويلية التى تعتمد على خامات محلية . كما أن فى تزايد الهجرة من

الريف الى الحضر ما يؤدى الى البعد عن القطاع التقليدى .

(ب) الأثر على الادخار اللازم للتراكم الرأسمالى : من الصفات الأخرى التى تساهم فى اعاقة التنمية فى الدول المتخلفة نقص المدخرات المحلية وعدم كفاية التراكم الرأسمالى ، وتلعب هنا ازدواجية هيكل الانتاج وعدم تكامله الداخلى دورا هاما .

فيترتب على وجود القطاع الحديث وخضوعه للسيطرة الخارجية أن تحدد أسعار تصدير منتجاته فى الحدود الدنيا ، بما يؤدى الى انخفاض هامش الربح ، وبالتالى يقل ما يمكن أن يعاد استثماره. كما أن الأرباح ذاتها قد تخرج كلية للخارج كعائد على رأس المال الأجنبى المستثمر .

واذا كان هذا هو حال الأرباح ، فان فرصة تكوين المدخرات وتحقيق التراكم الرأسمالى من الأجور ليست أكثر حظا من ذلك ، حيث تتأثر العادات الاستهلاكية للطبقات العليا من الأفراد العاملين فى القطاع الحديث بنمط الاستهلاك فى الغرب ، عن طريق ما يسمى بأثر المحاكاة . وتتمسك الطبقات الدنيا من الأفراد بالعادات الاستهلاكية التقليدية التى تتصف بالبذخ فى الصرف فى المناسبات المختلفة ، بما لا يساعد على تكوين مدخرات محلية يعتد بها .

كما تقل فرصة تكوين المدخرات فى القطاع التقليدى نتيجة انخفاض الانتاجية فى هذا القطاع ، لما يتصف به من حالة ركود وتخلف وتفش للبطالة المقنعة • فما يوجد فى هذا القطاع من تقسيم عمل وتنظيم وأساليب انتاج يمثل أدنى المستويات •

(حـ) الأثر على نمو السكان وعرض العمل : يظهر عجز وتشوه هيكل الانتاج مشكلة الضغط السكانى والفائض بدون عمل • فبينما يتحدد النمو السكانى وعرض العمل بتأثيرات نابعة من القطاع التقليدى ، نجد أن النمو الاقتصادى وطلب العمل يعتمد أساسا على امكانات التوسع فى القطاع الحديث • وطالما لا يوجد تكامل داخلى بين هذين القطاعين ، لا يمكن أن نتوقع حدوث انضباط متسق بين حركة القطاعين ، ومن هنا يظهر الخلل على شكل ضغط سكانى وفائض عالى •

(د ) الأثر على تشوه الهيكل الاجتماعى (*) : تبعا لعدم التكامل والتشوه فى هيكل الانتاج ، نجد كذلك المثل فيما يتكون منه المجتمع المتخلف من هيكل طبقى مشوه غير متكامل • فلقد ترتب على التخلل والنشأة غير الطبيعية للقطاع الاقتصادى الحديث ، أن نشأت

(*) Ibid., PP. 262:282.

أيضا طبقات اجتماعية بطريقة لا تتفق مع المسار الطبيعى للتطــــور الاقتصادى / الاجتماعى للاقتصاد المتخلف • فوجدت عناصــــر المجتمع الرأسمالى جنبا الى جنب بقايا الأنظمة السابقة للرأسمالية ، وهنا يكون من الصعب على المجتمع السير فى نفس طريق التطــــور الاجتماعى الذى كان سائدا من قبل ، وكذلك من الصعب أن يسيــر طبقا للنمو المستورد ، مما يحدث تشوه فى نمط التطور الاجتماعى • ومع تعدد الطبقات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع وتضــــارب مصالحها ، نجد أن الهيكل الاقتصادى الذى تكون فى البــــلاد المتخلفة ، قد اقترن بهيكل اجتماعى يتفاوت فيه توزيع الدخل والثروة بدرجة تفوق ما هو عليه الحال فى الدول الرأسمالية المتقدمــــة ، بما يؤدى الى حدوث خلل اجتماعى •

ومع تعدد الطبقات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمــــع ، نجد أن مصالح بعض هذه الطبقات تتوافق مع ما يوجد من تخلــــل أجنبى فى هيكل الانتاج المحلى ، بما يجعلها تدافع وتعمل علــــى استمرارية تشوه هيكل الانتاج المحلى وتكامله مع السوق الرأسمالــــى العالمى ، بما يسبب عائقا اجتماعيا لعملية التنمية الاقتصاديـــة • ويكون فى العادة لهذه الطبقات تأثير سياسى على عملية اتخــــاذ القرارات فى الدول المتخلفة •

٣ ـ انخفاض معدل التكوين الرأسمالى :

يقصد بانخفاض معدل التكوين الرأسمالى كلا من نقص القدرة على الادخار والعجز فى تحقيق الاستثمار ٠ فمن جهة العرض نجد أن المدخرات محكومة بانخفاض مستويات الدخل القومى وسوء توزيعه وارتفاع الميل للاستهلاك ٠ ومن جهة الطلب نجد أن الحافز على الاستثمار محدود بضيق حجم السوق الداخلى ونقص عنصر التنظيم الذى يمكن أن يستثمر فى المجالات الانتاجية ٠ وكما ذكرنا فى النقطة السابقة يتأثر التكوين الرأسمالى بشقيه بالهيكل الانتاجى المشوه المزدوج غير المتكامل فى الاقتصاد المتخلف ٠

ويظهر نقص معدل التكوين الرأسمالى فى انخفاض نسبة ما يستثمر من الناتج القومى ، فهو لا يتعدى نسبة ١٨٪ ، وفى العادة فى الكثير من الدول النامية يقل عن نسبة ١٥٪ من الناتج القومى ٠ وباستبعاد مصادر التمويل الخارجى ، نجد أن معدلات الادخار المحلى قد لا تتعدى فى العديد من الدول النامية نسبة ٥٪ من الناتج القومى بالمقارنة بما هى عليه فى الدول المتقدمة من نسبة ١٥٪ أو ٢٠٪ ٠

وتتخذ الندرة النسبية لرأس المال مظاهر مختلفة فى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى فى الدول المتخلفة ـ مع التسليم

بالفوارق الكبيرة بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر في نفس الدولة أو حتى بين أسلوب وأسلوب آخر في نفس القطاع - فالظاهرة الغالبة هي ندرة المصادر الرأسمالية المختلفة كالمباني الصناعية والآلات والمعدات الحديثة ذات المستويات الانتاجية العالية (باستثناء القطاع الحديث) والمدارس والمستشفيات والطرق المعبدة والجسور والانفاق والسكك الحديدية ووسائل النقل البرى والنهرى والبحرى ووسائل الرى والصرف والتحسينات الانشائية المختلفة في الزراعة ..... الخ (*) .

ويمكن تلخيص أسباب النقص في تكوين رأس المال في الدول النامية الى كل من نقص الادخار ، وعادة الاكتناز في الذهب والمجوهرات (أو حجز النقود عن التداول) عند الطبقة الغنية ، والادخار السلبي لذوى الدخول المنخفضة ، والاستثمار في عمليات غير منتجة (شراء الأراضي والمباني والمضاربة وتخزين السلع) ، وهروب رؤوس الأموال الى الخارج (ايداع مدخرات الطبقات الغنية في البنوك بالخارج - وخروج عائدات الاستثمارات الأجنبية) وضعف منشآت الادخار ووسائلها المتاحة ، والميل الى محاكاة أنماط الاستهلاك في الخارج ، وتضخم النفقات الادارية للدولة (**) .

---

(*) مدحت العقاد (دكتور) - السابق الاشارة اليه - ص ٢٣ .
(**) على لطفى (دكتور) - سبق ذكره - ص ١٥ : ١٩ .

ويترتب على انخفاض معدل تكوين رأس المال انخفاض مستوى الانتاجية ، وذلك لانخفاض نصيب العامل من المكون الرأسمالى ، الذى يمكن أن يزيد من انتاجيته . كما أن نقص التكوين الرأسمالى يقلل من خلق فرص العمالة ، مما يزيد من البطالة السافرة والبطالة المقنعة . ويقلل كذلك نقص التكوين الرأسمالى من فرص حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع ، وقد يترك بعضها معطلا دون استغلال ، أو مساء استغلاله .

٤ ـ التبعية واختلال هيكل العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى

تمثل التجارة الخارجية نسبة مئوية مرتفعة من النواتج القومية للدول النامية ، تتراوح فيما بين ٢٠ و ٣٠٪ أو ما يزيد عن ذلك فى حالات كثيرة ، ويعد ذلك أعلى مما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة . وتتكون صادرات الدول النامية أساسا من المواد الأولية ، التى تأخذ طريقها بصفة رئيسية الى أسواق الدول المتقدمة بينما تتكون واردات الدول النامية عموما من المنتجات الصناعية الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية بالاضافة الى بعض السلع الغذائية التى تأتى اليها كذلك من الدول المتقدمة .

فطبقا لبيانات سنتى ١٩٦٥ ، ١٩٨٥ التى يوضحها الجدول رقم (٦) يمثل نصيب السلع الأولية الى اجمالى الصادرات

جـــدول رقم ( ٦ )
أهمية الصادرات الأولية ونصيب الدول الرأسماليـة المتقدمة فى هيكل صادرات الدول الناميـة
١٩٦٥ ، ١٩٨٥

| البلــد | نصيب السلع الاولية فى اجمالى الصادرات السلعية ( ٪ ) | | نصيب الدول الراسماليـة المتقدمة فى صادرات النامية ( ٪ ) | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٥ | ١٩٨٥ | ١٩٦٥ | ١٩٨٥ |
| اثيوبيا | ١٠٠ | ٩٩ | ٧٨ | ٧١ |
| مالى | ٩٧ | ٨٣ | ٠٠ | ٥٤ |
| زائير | ٩٢ | ٩١ | ٩٣ | ٦٦ |
| الهند | ٥١ | ٥١ | ٥٨ | ٥٧ |
| السودان | ٩٩ | ٩٦ | ٥٦ | ٢٩ |
| الدول النامية منخفضة الدخل (بدون الهند والصين ) | ٩١ | ٧٦ | ٦٥ | ٦٠ |
| موريتانيا | ٩٩ | ٩٩ | ٩٦ | ٧٦ |
| المغرب | ٩٥ | ٦٠ | ٨٠ | ٦٥ |
| مصــر | ٧٩ | ٩٠ | ٢٨ | ٥٣ |
| تونس | ٨٢ | ٥٨ | ٦١ | ٨١ |
| الدول النامية متوسطة الدخل | ٩١ | ٨٠ | ٧٤ | ٧١ |
| البرازيل | ٩٣ | ٥٩ | ٧٧ | ٦٢ |
| المكسيك | ٨٤ | ٧٣ | ٨٢ | ٨٦ |
| الدول النامية مرتفعة الدخل | ٧٥ | ٥٣ | ٦٤ | ٦٢ |
| اجمالى الدول النامية | ٨٠ | ٦٠ | ٦٧ | ٦٣ |

البنك الدولى ـ التقرير السابق الاشارة اليه ـ ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

الصناعية الرأسمالية المتقدمة لوسائل جديدة من التبعية .

وتظهر احدى صور العلاقات غير المتكافئة (لما فرض مـــن تخصص وتقسيم دولى للعمل على الدول المتخلفة ) فى اتجاه تقلبـات

[illegible] يقتصر على الجانب التجارى فحسب
بل يمتد الى أكثر من ذلك ويشتمل على الجوانب المالية والنقديـة والفنية أو التكنولوجية .

السلعية للدول النامية ٨٠٪ ، ٦٠٪ على الترتيب ، وترتفع هـذه النسبة فى الدول النامية منخفضة الدخل ، (بدون الهند والصين) الى ٩١٪ ، ٧٦٪ على الترتيب ، وفى النامية متوسطة الدخل الى ٩١٪ ، ٨٠٪ على الترتيب . ويمثل نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة فى صادرات الدول النامية النصيب الأكبر حيث يصل فيما يتعلق بسنتى ٦٥ ، ١٩٨٥ الى ٦٧٪ ، ٦٣٪ على الترتيب أى الى ما يقرب من ثلثى اجمالى صادرات الدول النامية .

وتتركز حصيلة الصادرات فى أغلب الأحيان فى عدد محدود من السلع ، قد يتمثل فى سلعة تصديرية واحدة أو اثنين ، بما يجعل الاقتصاديات النامية عرضة للتأثر بصورة حادة بتقلب الظروف المناخية والآفات والامراض فى حالة السلع الزراعية التصديرية ، هذا بالاضافة عموما الى تقلبات الأسعار العالمية صعودا وهبوطا . فتتوقف مستويات الدخل والمعيشة والتوظف داخل الدول النامية على الأحوال الاقتصادية فى الدول المتقدمة ، خاصة مع ما تمثله التجارة الخارجية من نسبة مرتفعة فى الهيكل الاقتصادى للدول النامية .

وهنا يعكس هيكل العلاقات الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجى تبعية الاقتصاد النامى للاقتصاد الرأسمالى العالمى ،نتيجة

لما فرضته عصور الاستغلال والسيطرة الاستعمارية على هذه الدول من تقسيم دولي للعمل ، قضى على ما كان فيها من تنوع في الانتاج وشوه هيكل انتاجها الداخلي ، بحيث جعلها تتخصص في انتاج وتصدير سلعة أو سلعتين أوليتين طبقا لحاجة مراكز الانتاج الصناعي في الدول الرأسمالية المتقدمة . وتستورد من هذه المراكز معظم احتياجاتها الصناعية ، بما يضمن تصريف هذه المنتجات في أسواق الدول المتخلفة . وهكذا أصبحت الدول النامية تمثل التابع الضعيف للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، لما يفرضه عليها التقسيم الدولي للعمل من علاقات غير متكافئة مع الدول الرأسمالية المتقدمة . فهي تتطور كملحقات للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الذي ينمو على حسابها بالاعتماد على استنزاف مواردها . وللأسف ما حصلت عليه هذه الدول من استقلال سياسي لم يقض بالكامل على هذه التبعية وذلك لأن ما يوجد في هذه الدول من هيكل اقتصادي واجتماعي مشوه غير متكامل يمثل الأساس للحفاظ على علاقات تبعيتها . وقد تدعمت ــ أكثر من ذلك ــ هذه التبعية بما سارت عليه معظم هذه الدول حديثا من أنماط تنمية غير مناسبة ، خاصة مع ابتداع المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة لوسائل جديدة من التبعية .

وتظهر احدى صور العلاقات غير المتكافئة (لما فرض من تخصص وتقسيم دولي للعمل على الدول المتخلفة ) في اتجاه تقلبات

الأسعار العالمية للمواد الأولية التى تصدرها الدول النامية الى الهبوط (أو عدم الارتفاع) بالنسبة لاتجاه أسعار السلع الصناعية التى تستوردها هذه الدول ، بما يعنى أنه يتعين على هذه الدول أن تزيد باستمرار من كمية صادراتها حتى يمكنها أن تحافظ فقط على نفس الكميات التى تستوردها ، وهو ما يطلق عليه بتدنى معدلات التبادل الدولى Deteriorated Terms of Trade فى غير مصلحة الدول النامية .

ويرجع اتجاه أسعار المواد الأولية للانخفاض فى الأجل الطويل الى ما يحدث من تقدم تكنولوجى فى الدول المتقدمة ، يتم بمقتضاه احلال المواد الأولية المصنعة محل جانب هام من المواد الأولية الطبيعية . هذا بالاضافة الى ما يترتب على التطور التكنولوجى من وفورات كبيرة فى كمية ما يلزم من خامات فى عمليات الانتاج . كما أن ما حدث من تقدم زراعى كبير فى انتاج المواد الغذائية داخل الدول الصناعية المتقدمة جعلها تعتمد على نفسها وتتبادل فيما بينها للحصول على هذه السلع ، خاصة لما يوجد بينها وبين بعضها من أسواق مشتركة ، وما تفرضه من قيود تجارية على صادرات الدول النامية يضاف الى ذلك من ناحية انخفاض المرونة الدخلية لطلب Income Elastisity of demand العديد من السلع التى تصدرها الدول النامية ، وبالتالى توقف الزيادة فى تصديرها على معدلات

الزيادة السكانية فى الدول المتقدمة . ولا تتمتع من ناحية أخرى الدول النامية بالمرونة أو الامكانية على تنويع انتاجها وتصديرها ، فهى لا تستطيع الاقلال من كميات تصدير هذه السلع واحلالها بسلع أخرى تصديرية ، ومن ثم فان استمرارها فى تصدير نفس النوعيات بكميات متزايدة رغم جمود الطلب عليها يؤدى الى تناقص أسعارها وما يعود من تصديرها من متحصلات .

وينعكس الخلل فى العلاقات الاقتصادية التجارية الخارجية للدول النامية ويظهر على صورة عجز فى موازين تجارتها الخارجية . فباستثناء بعض الدول النامية المصدرة الرئيسية للنفط ، نجد أن كافة الدول النامية تعانى من عجز مستمر فى موازينها التجارية الخارجية ، فهى تستورد من الخارج العديد من السلع الاستهلاكية والغذائية لمواجهة التزايد فى سكانها ، بالاضافة الى ما تتطلبه عمليات التنمية من مستلزمات وسيطة ورأسمالية ، وتصدر مقابل ذلك عدد محدود من السلع الأولية ، بما يزيد من حاجتها الى الاقتراض من الخارج .

وهنا يجب أن نقول أن تبعية الدول النامية واختلال هيكل علاقاتها الاقتصادية الخارجية لا يقتصر على الجانب التجارى فحسب بل يمتد الى أكثر من ذلك ويشتمل على الجوانب المالية والنقدية والفنية أو التكنولوجية .

فلقد بدأت التبعية والعلاقات المالية الخارجية للدول المتخلفة منذ أواخر القرن الماضى (التاسع عشر) واستمرت الى وقتنا هذا وذلك بتلقيها رأس المال المستثمر أحيانا ورأس المال المالى (القروض الخارجية) أحيانا أخرى ، حيث أمكن عن طريق هذه التبعية استنزاف الفوائض الاقتصادية وموارد البلاد المتخلفة أسوأ استنزاف(*) الى أن وصل الأمر حاليا بأن ما تحوله سنويا البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة لخدمة الديون الخارجية يزيد عما تتلقاه من الخارج من تدفق جديد من الديون الخارجية . هذه الزيادة السلبية فى تدفق الموارد المالية تبلغ سنويا طبقا لآخر البيانات المتاحة ثلاثين مليار دولار ، أى بما يعنى أن أصبحت البلدان النامية تمول البلدان المتقدمة بهذا القدر . ولقد جاوزت فى الوقت الحالى القروض الخارجية للبلاد النامية مبلغ ١٢٠٠ مليار دولار . ويعد هذا الرقم رهيب على ضوء امكانيات هذه البلاد ، وحاجتها المتزايدة للمزيد من القروض ، ليس فقط لخدمة أعباء القروض السابقة ، بل وأيضا للسير فى عمليات التنمية ومواجهة الضغوط السكانية .

---

(*) ارجع فى هذا الشأن الى :

رمزى زكى (دكتور) ـ بحوث فى ديون مصر الخارجية ـ سبق ذكره ـ ص ٢٥ : ٦٩ .

Tamas Szentes, Ibid, PP. 166:227.

هذا ولقد خضعت معظم الدول النامية قبل حصولها على الاستقلال السياسى لصورة أو أكثر من صور التبعية النقدية : باستخدام عملة أجنبية فى التداول الداخلى أو باستناد عملتها الوطنية الى غطاء من النقد الأجنبى أو بتبعيتها لمنطقة نقدية معينة (منطقة الاسترلينى أو منطقة الفرنك الفرنسى) . وقد ترتب على ذلك ارتباط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالقيمة الخارجية للعملة الأجنبية ، ومن ثم انعكاس التطورات النقدية والاقتصادية للدول المتقدمة (صاحبة العملة الأجنبية) على الأحوال الاقتصادية فى الدول النامية ، وعجز السلطات النقدية المحلية فى تحديد كمية النقود المتداولة بالداخل تبعا لاحتياجات الاقتصاد القومى فى السيطرة على مستوى الأسعار أو حجم التوظف . وان كانت قد زالت حاليا التبعية النقدية عن معظم الدول النامية ، الا أنه لا تزال هناك تبعية مصرفية فى العديد من الدول النامية ، ممثلة فى سيطرة فروع البنوك الأجنبية على النظام المصرفى فى هذه الدول . علما بأن هذه الفروع تعمل أساسا لخدمة مصالح الدول التى يوجد فيها مركزها الرئيسى ، دون مراعاة لمصلحة الدول النامية التى توجد فيها الفروع (*) .

---

(*) على لطفى (دكتور) ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٥٣ : ٥٥ .

وتتمثل التبعية الفنية أو التكنولوجية للبلاد النامية فى اعتمادها على التقنيات المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة فى تنمية صناعاتها وأنشطتها الاقتصادية المختلفة ، اعتقادا منها أن فى استخدامها لأحدث ما وصل اليه العلم والتقدم التكنولوجى ما يؤدى الى تحقيق أعلى مستويات الانتاجية ، والخروج بسرعة من حالة التخلف الى حالة التقدم . وقد تفرض هذه التقنيات على الدول المتخلفة ضمن ما تحصل عليه من مساعدات تمويلية وفنية أو قروض أجنبية بغض النظر عن مدى مناسبة هذه التقنيات لهذه الاقتصاديات فيكون البلد النامى مقيد بما هو متاح ، أو بما تقدمه له الجهة المقرضة من اختيارات تتوفر لديها . فلقد أصبحت الدول المتقدمة محتكرة للتقدم التكنولوجى ، ولكن ما تقوم به فى هذا المجال يعد أكثر ملاءمة لظروفها هى قبل أى شئ . فلا تتأثر أساليب الانتاج الحديث بما يتم فى تلك الدول من تقدم فى العلوم البحتة Pure Science فحسب ، بل وبدرجة أكبر بما يعمل على مواجهة الحاجات الاقتصادية المحددة لهذه الدول المتقدمة (*)

---

(*) " اذا كان العلم عالميا بطبيعته فان التكنولوجيا وليدة ظروف المجتمع الذى أفرزها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية "
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ استراتيجية التصنيع فى البلاد العربية والتقسيم الدولى للعمل ـ مؤتمر الاقتصاديين العرب بالكويت ـ ١٩٧٦ ، ص ٢٥ .

فتصمم التقنيات حسبما يتوفر فى البلد المتقدم من موارد طبيعية (بالعمل على التوفير من الخامات المرتفعة القيمة بالنسبة له ، واحلال الخامات الطبيعية بالمصنعة ، واحلال العمل برأس المال)، وطبقا لما يتصف به السوق المتقدم من خصائص (الهيكل السلعى للانتاج ونطاق الانتاج ) ، وبمراعاة ما يسوده من علاقات الانتاج (هدف السعى نحو تعظيم الأرباح ) • وعلى هذا الأساس نجد أن معظم ما يستخدم من تقنيات مستوردة مصمم لكى يتناسب مع ظروف مختلفة كلية عن ظروف الاقتصاد المتخلف ، وبالتالى فان نقله كقاعدة عامة لا يقلل فحسب من كفاءته ، بل انه أكثر من ذلك يسىء الى الاقتصاد المتخلف • فهو بمثابة نوع جديد من الاستعمار للدول المتخلفة لأنه يزيد من تبعية هذه الدول أكثر من ذى قبل للدول الرأسمالية المتقدمة • فما تقدمه هذه الدول من تكنولوجيا للدول النامية يكون مقترنا عادة بشروط تجارية مجحفة ، تحد من انطلاق الاقتصاد النامى • فترد تحفظات تتجاوز اطار علاقات التعامل العادية ، ومن أهمها على سبيل المثال : النص على أن بيع التكنولوجيا رهن بشراء المواد الأولية والمعدات وقطع الغيار من الشركة أو البلد المصدر للتكنولوجيا ، الحظر الكلى أو الجزئى للتصدير، الحد من استيراد السلع التى يمكن أن تنافس الشركة الموردة للتكنولوجيا، شغل بعض الوظائف القيادية بواسطة ممثلى الشركة الأجنبية ، وقف أو تأجيل مشروعات البحوث التى يمكن أن يكون موضوعها تكنولوجيا

(*) Tamas, Ibid., PP. 164:165.

المـورد المستخدمة . ويزيد عدد هذه التحفظات كلما ضعفت سلطة رقابة الشريك الأجنبى على المشروعات الوطنية . وذلك علاوة على ارتفاع تكلفة شراء التكنولوجيا المستوردة بمعرفة الدول النامية (*).

هذا علاوة على أن فى اعتماد الدول النامية على التكنولوجى المستورد (دون دراسة أو تطويع أو غربلة) أضرار مخربة على التكنولوجى المحلى ، وضياع وتغيير غير مرغوب فيه فى الظروف المحلية ، ومنع للخلق والابداع القومى ، مما يؤدى الى أسوأ أنواع تقسيم العمل : فيصبح عدد محدود من الدول ممتلكا للمعرفة الكافية لكى يتخصص فى انتاج التكنولوجى ، وتصبح باقى البشرية مكتفية بالكاد لتعلم كيفية أن يكيفوا أنفسهم لما اخترعه الآخرون (**) .

---

(*) ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور التفصيلية عن :
اختيار الأسلوب الفنى للانتاج فى تصنيع البلاد النامية : دراسة للدول ذات الفائض العمالى تحت ظل التخطيط القومى الشامل ـ معهد التخطيط القومى ـ مذكرة رقم ١١٨٢ ـ القاهرة ـ ١٩٧٦ ص ١٥٠ : ١٥١ .

(**) I.S. Abdalla, the International Economic Order and UNCTAD IV, Pre-UNCTAD IV Siminar, Discussion Paper No. 1, I.N.P., Cairo, 1975, pp. 88 & 13:14

التفاوت فى مظاهر التخلف بين البلاد المتخلفة :

ما ذكر من خصائص أو مظاهر تجمع الدول المتخلفة لا يعنى توفر كافة هذه المظاهر بنفس الدرجة والتفصيل حاليا فى كافة هذه الدول • فالدول النامية هى مجموعة عريضة من الدول يقع أكثرها تخلفا فى القاع ويقع أكثرها تقدما بالقرب من أقل الدول المتقدمة فى درجة النمو • وبالتالى يوجد تفاوت واضح فى درجة وتفصيل مختلف الخصائص فيما بين أكثر الدول النامية تخلفا وأكثرها تنمية • فالأمر يختلف من دولة نامية الى أخرى طبقا للعوامل التالية (*) :

- نوع الفرع الانتاجى الرئيسى فى الاقتصاد ، فقد يكون انتاج استخراجى أو زراعى •

- نمط الهيكل الانتاجى للاقتصاد والمجتمع ، بمعنى مكونات القطاع التقليدى والقطاع الحديث ، وكيفية تعلقهما ببعض •

- مستوى وسرعة التقدم فى قوى الانتاج ، الذى ينعكس على مستوى الدخل القومى للفرد ، ومستوى التصنيع ، ومعدل النمو ..... الخ •

---

(*) Tamas, Ibid., PP. 164:165.

- كم وكيف الموارد الطبيعية والمعطيات الجغرافية .
- عدد وكثافة ومكونات السكان .
- الدرجة الحقيقية للاستقلال فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بالدول المتقدمة .
- نمط وتوجه التنمية والسياسات الاقتصادية من بعد الاستقلال .
- التكوين الطبقى للمجتمع وما به من قوميات ، قبائل ، ديانات ... ... الخ .
- المستوى التعليمى والثقافى .

ومع ذلك وعلى الرغم من الاختلافات التى قد ترجع الى العوامل السابقة ، فان المظاهر السابق ذكرها تعتبر عامة (وان اختلفت فى الدرجة ) لكل دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية السابق استعمارها أو شبه استعمارها .

## الفصل الثالث

## تفسير التخلف الاقتصادى

التخلف الاقتصادى الذى شرحنا مظاهره فى الفصل السابق لم يكن على الاطلاق حالة أبدية توصف بها البلاد النامية.فالعديد من الدول التى توجد بها حاليا مظاهر التخلف كانت فى عصور سابقة مهد لحضارات عريقة عرفتها البشرية فى الوقت الذى كانت تعيش فيه ما يسمى حاليا بالدول المتقدمة فى مراحل سحيقة من البدائية . فعلينا أن نتذكر الحضارة الفرعونية المصرية ، وحضارة بابل وآشور ، والحضارة الصينية ، والحضارة الهندية القديمة ، والحضارة الاسلامية وغيرها من الحضارات التى استمرت لقرون عديدة على صفحات التاريخ المشرق على أرض ما يطلق عليها حاليا البلاد المتخلفة أو جوازا النامية .

ولكن لماذا الرجوع بعيدا فى أغوار التاريخ للتنقيب عن الصفحات المشرقة فى تاريخ البلاد المتخلفة ؟ فلقد كانت أغلب الدول النامية تتمتع بالأمس القريب فى الفترات السابقة لنمو الدول المتقدمة بأنماط انتاج متنوعة ومتقدمة طبقا لمقاييس وقتها .

فما الذى حدث ؟ ما الذى جعل هذه الدول تتحول الى متخلفة ؟ كيف نشأ وتطور هذا التخلف ؟ وما هى الظروف التى تم فيها هذا التخلف ؟

علينا أن نبحث عن اجابة لهذا الأسئلة فيما تكون لدينا من فكر تنموى • فالوصول الى الاجابة السليمة يحتل أهمية محورية ، ذلك لأنه بمعرفة التفسير الصحيح للتخلف تصبح فرصة التنمية متوقفة على مدى امكانية ازالة أسباب التخلف •

أولا : التخلف نتيجة ظروف طبيعية وعوامل جغرافية

يوجد من يرجع تخلف البلاد النامية الى اعتبارات خارجة عن ارادة الانسان ، كما لو كانت بعض شعوب العالم قد أصيبت بلعنة جعلت تخلفها قدرا مكتوبا يصعب الفكاك منه •

فقد ظهرت أفكار من بعض الباحثين الاجتماعيين فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ترجع التخلف الى طبيعة جنس الشعوب المتخلفة (أى لونها) والى المعتقدات الدينية لهذه الشعوب • كما يوجد من يرجع التخلف الى سوء العوامل الجغرافية التى تقع فيها الشعوب التى تسكن المناطق المدارية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية • وهناك أيضا من يرجع التخلف الى عجز الموارد الطبيعية فى هذه المناطق المتخلفة •

ويجمع كافة هذه التفسيرات فكرة صعوبة الخروج من حالة التخلف ، لأنه لا يمكن لأى تنمية أن توقف أو تغير من العوامل المتسببة فى هذه الحالة . هذه الأفكار تتصف بدون شك بالرجعية ولا يمكن أن تكون مرتكزة على أى أساس علمى سليم ، كما سوف نوضح فيما يلى :

١ ـ التخلف بسبب سوء العوامل الجغرافية :

تتبلور وجهة نظر من يرجعون التخلف الى سوء العوامل الجغرافية بالمناطق المدارية والاستوائية الى أن مناخ هذه المناطق يتصف بارتفاع الحرارة والرطوبة ، مما يؤدى الى الكسل والخمول ، ويساعد على انتشار الأمراض المستوطنة ، وتعرض الزراعة للعديد من الأمراض والآفات النباتية . ويساعد هذا المناخ أيضا على انبات الحشائش الضارة وسط المحاصيل ، وتؤدى ازالة الغابات واحلالها بالزراعة الى تصحر الأرض ، وذلك لانجراف طبقة الأرض الرقيقة الخصبة الى البحر نتيجة شدة الأمطار . وهكذا فان الظروف الجغرافية الصعبة لهذه الدول تؤثر على انتاجيتها بالخفض .

ولكن من السهل أن يرد على وجهة النظر هذه ، حيث نجد أن هناك دولا نامية تقع فى مناطق معتدلة وذلك مثل بعض دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الأبيض المتوسط والصين ، كما أن ارتفاع الحرارة والرطوبة قد يقتصر على أشهر معينة وأوقات محددة من النهار

وأنه ليس متعذرا مواجهة ما تسببه الظروف المناخية من مصاعب زراعية أو مشاكل صحية ، فهناك من الوسائل ما يمكن به مواجهة كل هذه المشاكل .

وعلينا أن نتذكر أن هذه المعوقات المناخية لم تحول دون اقامة المستعمر الأوربى فى هذه المناطق لاستغلال خيراتها من النحاس واليورانيوم والبترول وزراعة الشاى والبن والمطاط والقطن . علما بأن تنمية هذه المناطق والاقامة فيها ليست أصعب من تنمية والاقامة فى العديد من المناطق شديدة البرودة فى البلاد المتقدمة مثل سيبيريا وغيرها . ويكفى أن نكرر ما سبق ذكره بأن بعض هذه المناطق كانت مهد لحضارات قديمة عريقة لم تمنعها الظروف المناخية من الظهور والازدهار والاستمرار لأزمان طويلة .

٢ ـ التخلف بسبب عجز الموارد الطبيعية :

ينظر الى عجز الموارد الطبيعية ورداءة خواصها على أنها عائق رئيسى لعمليات التنمية ، ويعتبرها البعض سببا للتخلف ، ولكن الحقيقة لا يمكن أن تعتبر عائقا مستعصيا فى سبيل التنمية ، طالما أنه يمكن الحصول على هذه الموارد من خلال التجارة الخارجية ، أو عن طريق احلال مورد أو عامل من عوامل الانتاج محل مورد أو عامل آخر غير متاح . ويمكن أن نشير هنا الى سويسرا التى لا تملك سوى

القوى الكهربائية ، واليابان التى لا تملك سوى قليل من الموارد الطبيعية وانجلترا التى لا تملك بترولا أو معادن غير حديدية ، ومع ذلك فقد حققت كل من هذه الدول درجات عالية من النمو الاقتصادى .

وعلى العكس من ذلك لم تتحقق التنمية فى كثير من البلدان المتخلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية رغم وفرة مواردها الطبيعية . فتمتلك أمريكا اللاتينية لوحدها ثلث مصادر الحديد والنحاس فى العالم ، وعشر البترول الخام والزنك والرصاص والقصدير ، وسدس النيكل والمنجنيز وأربعة أعشار البوكسيت . وتحتل كذلك أمريكا اللاتينية المرتبة الأولى فى الانتاج الرأسمالى العالمى لاثنين وعشرين من خامات المعادن الهامة ، بالاضافة الى ما تتضمنه من أراض واسعة بكر يمكن أن تثمر ثلاث مرات سنويا ، اذا تمت زراعتها . وفى أفريقيا تستطيع غانا وغينيا والكونغو أن تنتج من الالومنيوم أكثر من ثلاثة أضعاف الانتاج العالمى الحالى وذلك بسبب وفرة مواردها من البوكسيت . ولدى زامبيا ربع احتياطى النحاس ، وتعد الجابون ثانى أكبر مستودع للمنجنيز فى العالم . هذا بالاضافة الى أن امكانيات الطاقة المائية فى أفريقيا تبلغ حوالى ٤٠ ـ ٥٠٪ من امكانيات الطاقة الهيدروليكية فى العالم كله . وفى آسيا يبلغ احتياطى الهند من خامات الحديد زهاء خمس أضعاف ما تمتلكه بريطانيا أو المانيا . وتبلغ الثروة النفطية

لبلدان الشرق الأدنى ربع الانتاج النفطى فى العالم كله (*) .

٣ ـ التخلف بسبب عنصرى أو دينى

يربط دعاة التفسير العنصرى للتخلف بين التقدم ونوع الجنس البشرى الذى يعيش فى الدول المتقدمة . فمن الملاحظ أن جميع الدول المتقدمة باستثناء اليابان يسكنها الجنس الابيض ، ومن ثم جاء الاستنتاج بأن هذا الجنس أسمى من الأجناس الملونة بما يتمتع به من ذكاء ونشاط وقدرة على الابداع ، بعكس الأجناس الملونة التى توصف بعض عناصرها بالخمول وعدم القدرة على استيعاب العلوم والفنون .

ولكن هذا التفسير الخاطىء لا يقوم على أى سند علمى ، فلا يوجد ما يؤكده علميا أو عمليا ، ويكفى لاثبات خطئه أن ننظر الى ما تتعرض له الدول المتخلفة من ظاهرة استنزاف العقول Brain Drain بهجرة علمائها واشتغالهم فى دوائر العلم والتقدم فى الدول المتقدمة . وبتتبع نتائج طلاب العلم الموفدين من الدول النامية للدراسة فى الدول المتقدمة لا نجد هناك اختلافات ترجع الى التفاوت فى اللون .

---

(*) عبد الرحمن زكى (دكتور) ـ سبق ذكره ـ ص ٦٣ (عن مراجع أخرى مذكورة) .

فالاختلاف فى الكفاءة لا يرجع الى اختلاف بين الأجناس ، ولكنه يرجع الى التفاوت فى الامكانيات المتاحة لمختلف الشعوب ، من تعليم وتدريب وتنظيم ووسائل آلية وبيئة مساعدة من كافة النواحى .

وهنا كذلك لا نود أن نكرر ما سبق ذكره بأنه قد مرت شعوب ملونة بحضارات عريقة مثل الصين والهند فى وقت كانت فيه معظم الشعوب البيضاء فى نوم وثبات عميقين . فكيف حدث ذلك وتوصف الشعوب الملونة بالكسل والخمول . كما أننا نرى اليابان وشعبها ملون تضرب المثل الأعلى فى النشاط والاخلاص والدقة فى العمل ، وقد أعادت بناء نفسها من بعد ما لحقها من دمار أثناء الحرب العالمية الثانية ، وظهرت باقتصاد أقوى من نظيراتها من الدول المتقدمة خلال فترة زمنية قياسية . وعلى النقيض من ذلك نجد شعوبا بيضاء لم تنتقل بعد بلادها من حالة التخلف الى التقدم ، والمثال على ذلك دول الشرق الأوسط وبعض دول أمريكا اللاتينية .

وبالانتقال الى المعتقدات الدينية كتفسير للتخلف ، نجد أن بعض الاقتصاديون يرجعون التخلف الى بعض الأديان التى تنادى بالقناعة والتوكل والايمان بالحتمية وعدم الحث على العمل . ويرى هؤلاء فى الدين المسيحى ما يحث الناس على السعى والابتكار والتحرر فى التفكير بعكس أديان أخرى كاليهودية والاسلام والهندوسية والبوذية والكونفوشية وغيرها . ويدللوا على ذلك بأن أغلب شعوب

الدول المتقدمة مسيحية وبالذات العديد منهم يدين بالمذهب البروتستانتي (*) .

وفي الواقع تعتبر هذه الافكار مسمومة فلا يوجد أي تعارض بين تعاليم الدين الاسلامي ومتطلبات التنمية • فكما اهتم الدين الاسلامي بالروحانيات ، فانه لم يغفل الماديات وتنظيم شئون المجتمع ، وكما حث الاسلام على العمل والسعي للآخرة ، فقد حث بنفس الدرجة الى السعي للدنيا • فطلب منا العمل من أجل الآخرة كأننا سوف نموت غدا ، وطلب منا كذلك العمل من أجل الدنيا كأننا سوف نخلد • وهناك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية العديدة التي تؤكد ذلك وتحث على العمل والجهد والاجتهاد • وما ينادي به الدين من قناعة لا تعني توقف السعي أو عدم العمل والتكاسل ، بل تعني الاجتهاد والعمل ثم بعد ذلك الرضا بما يترتب على هذا الجهد من عائد ، وعدم حسد الغير على ما يحققه من عوائد أفضل • فالله سبحانه وتعالى خلق الانسان وسخر له كل ما في الكون لكي يعمره ويستغل خيراته على أكمل وجه • واذا كان الدين الاسلامي يدعو الى التوكل ، فهناك فرق كبير بين التوكل والتواكل • فالتوكل يعني الأخذ بالأسباب لتحقيق الانجاز المطلوب

---

(*) علي لطفي (دكتور) — سبق ذكره — ص ١٣٠ : ١٣٦ •

بعد ذلك قد تكون النتيجة كما هو مطلوب أو غير ذلك حسب مشيئة الله سبحانه وتعالى • فمطلوب من الطالب أن يذاكر بجد واجتهاد لكي يحقق النجاح والتفوق ، وبقيامه بالمطلوب منه بجد واخلاص يكون قد أدى واجبه ، وهنا فهو يتوكل على الله الذى بيده أن يحقق له النجاح ان شاء ، أو غير ذلك ان شاء سبحانه وتعالى • فالعمل مطلوب ولكن ثمرة العمل تكون بمشيئة الرحمن • وهنا يختلف التوكل على الله سبحانه وتعالى عن التواكل ، والذى يعنى أصلا عدم العمل وعدم السعى باخلاص وترك الأمر كله لله سبحانه وتعالى • فهنا لم يأخذ الانسان بالأسباب وترك كل شيء ، وهذا يخالف ما يقصده الاسلام بالتوكل على الله عز وجل •

واحقاقا للحق نقول أن سيطرة الأمية فى الدول النامية ، وعدم انتشار الثقافة العامة والدينية السليمة بين الأفراد المتعلمين فى المجتمع سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ، يؤدى الى الفهم الخاطىء للعديد من التعاليم والمبادىء الدينية • فيظهر وينتشر التواكل والخرافات التى تمجد الدجل وأنماط السلوك التى لا تستقيم بالفعل على متطلبات التنمية •

وبخصوص ما يثار حول بعض الديانات الأخرى كمعوق للتنمية أو كمسببة لحالة التخلف يمكن القول بأنه لا توجد أى ديانة سماوية يمكن أن تكون فى صورتها المنزلة معوقة للتنمية أو سببا للتخلف ،

أما بخصوص الديانات الأخرى غير السماوية فمن المتوقع أن يكون فيها العديد من الخرافات التى قد لا يستقيم بعضها مع التنمية ، وذلك مثل تحريم ذبح البقرة فى الديانة الهندوسية فى الهند . وهنا نجد أن بعض التعاليم قد تتسبب فى اعاقة عمليات التنمية ، ولكنها مع ذلك لا يمكن أن تكون تفسيرا سليما للتخلف . فهذه الديانات موجودة فى هذه البلاد منذ القدم ، ولكنها لم تتسبب فى الماضى فى منع هذه الدول من التقدم والازدهار واحتضان حضارات عريقة مثل حضارة الصين وحضارة الهند القديمة . فالمعتقدات الدينية مهما كانت لا تصلح على الاطلاق لتفسير حالة التخلف التى تعانى منها أى دولة نامية فى وقتنا الراهن .

## ثانيا : التخلف نتيجة خصائص وعوامل داخلية (*)

يمكن أن نجمع هنا كافة الآراء التى ترجع تخلف البلاد النامية الى عوامل داخلية تتعلق بخصائص أو عوامل اقتصادية أو اجتماعية

---

(*) انظر الى ما رجع اليه هنا :
Tamás Szentes, Ibid., PP. 26:85.

وما ترجم عنه وأضيف فى :
- عبد الرحمن زكى (دكتور) وآخرون — سبق ذكره ، ص ٦١:٦٦ ، ٨١:١٢٧.
- رمزى زكى (دكتور) "الازمة الراهنة فى الفكر التنموى" — فكر الازمة : دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى — مطبوعات مدبولى — القاهرة-١٩٨٧ — ص ٧٧ : ٨٢ ، ٨٤ : ٩٣.

معينة موجودة داخل الاقتصاد النامى · هذه الخصائص قد ينظر الى أن مجموعها يعطى تفسيرا للتخلف ، ونجد ذلك فى الآراء التى ترى التخلف " باعتباره حاصل جمع خصائص التخلف " وقد ينظر فقط الى بعض الخصائص الاجتماعية ، وتعطى أهمية متزايدة ، بحيث تعتبر التفسير لحالة التخلف · وقد يتم التركيز على خاصية هامة معينة فى الاقتصاد النامى مثل الازدواجية ، واعتبارها التفسير المناسب للتخلف · وقد يتم الربط بين مجموعة معينة من الخصائص الداخلية للاقتصاد النامى على شكل نظام System معين للعلاقات السببية بين هذه الخصائص والنظر اليها كتفسير لحالة التخلف · ونجد هذا فى الآراء التى ترى أن " التخلف كنظام معين للحركة السببية بين مجموعة عناصر معينة " ، ويظهر هذا النظام على شكل (الحلقات المفرغة) أو (التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف) ·

١ - التخلف باعتباره حاصل جمع خصائص التخلف (*) :

من المألوف أن نجد فى العديد من النظريات التى ظهرت عن التخلف أو التنمية أنها تفسر حالة التخلف بمجموعة معينة من الخصائص أو المؤشرات التى تعوق أو تحد التنمية وذلك مثل

---

(*) Underdevelopment as the aggregate of certain Criteria and Limiting factors.

انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى ، ارتفاع نسبة العاملين فى الزراعة ، انخفاض نصيب الفرد من رأس المال ، انخفاض معدل الادخار ، صغر حجم السوق المحلى ، انتشار البطالة المقنعة فى الريف ، ارتفاع نصيب الأنشطة التقليدية فى هيكل الاقتصاد القومى ، الاعتماد فى التصدير على سلعة واحدة أو اثنين ، انخفاض مستوى فنون الانتاج ، انتشار الأمية ، سوء التغذية ، انخفاض المستوى الصحى ، ارتفاع معدلات نمو السكان ... الخ . وتستخلص عادة هذه الخصائص أو المؤشرات من المقارنة بين الحالة الساكنة الراهنة للدول الرأسمالية المتقدمة والحالة الساكنة المماثلة للدول المتخلفة ، وتخرج من هذه المقارنة بمجموع ما تمثله حالة الدول المتخلفة من مؤشرات وصفات سلبية أو ايجابية تشكل تعريف التخلف . ولذلك يطلق على هذا الأسلوب منهج الفجوة Gap Approach أو منهج المؤشرات الفكرية النموذجية Ideal Typical Index Approach

ومن الواضح أن هذا الاتجاه يتصف بالوصفية التى تصور الظاهرة محل الاهتمام دون أن تبحث فى تفسير وجودها على النحو المصور ، وما اذا كان يرجع الى عوامل داخلية للظاهرة أو خارجية . فالمدخل هنا يعتبر تحصيل حاصل ، فالدولة المتخلفة هى متخلفة لأنها تحمل صفات التخلف . فيفسر التخلف بما ينطوى عليه من صفات ، وهذا لا يقدم أى شئ مفيد عن أسباب التخلف وأسباب هذه الصفات .

**٢ ـ التخلف باعتباره راجع الى بعض الخصائص الاجتماعية (السيسيولوجية والسيكولوجية) للتخلف (*) :**

لجأ العديد من كتاب الفكر التنموى الى تفسير التخلف بالتركيز على خصائصه الاجتماعية ، وذلك بالمقارنة بين المجتمع التقليدى الراكد Stagnant, Traditional Society والمجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فوصف المجتمع بالتخلف لافتقاره (بالمقارنة بالمجتمع المتقدم) الى القدرات التنظيمية وروح المغامرة وتحمل المخاطر ، ولانعدام الروح الفردية ، وتحقير الكسب المادى ، وعدم وجود التخصص الواضح فى النشاط الاقتصادى ، وتخلف القيم والعادات الاجتماعية ، وجمود الاستجابة الى المؤثرات الخارجية ... الخ .

وتستند هذه الآراء على المنطلقات الأساسية لنظرية شومبيتر عن " النمو الاقتصادى " التى تنظر الى التنظيم وما يتصف به المنظم من روح مغامرة ورغبة فى التجديد والابتكار من دور رئيسى فى عملية النمو . وتتمثل التجديدات Innovations فى تقديم سلع جديدة واستخدام طرق جديدة للانتاج ، وفتح أسواق جديدة وكشف مصادر جديدة للخامات ، وابتكار أشكال جديدة للتنظيم . فمن هذا المنطلق يفسر التخلف فى المجتمع بعدم ظهور القدرات التنظيمية المثالية فيه بعد .

---

(*) The Idea of a stagnant, traditional society.

ومن الكتابات التى ركزت على العوامل السيسيولوجية والسيكولوجية كسبب رئيسى وجوهرى للتخلف ما تناوله هوسيلتز B.F.Hoselitz عن قضية التخلف من منظور تجريدى بحت . فيرتبط التخلف عنده بالخصائص العامة التى تعبر عن غالبية سلوك الأفراد فى الدول المتخلفة وليس له أى علاقة بالبناء الاجتماعى فى هذه الدول . فيتميز نمط السلوك الاجتماعى للأفراد فى المجتمعات المتخلفة بمتغيرات "الخصوصية والمحسوبية ، والانتشار" Particularism, ascription and Functional Diffuseness بينما أن معكوس هذا النمط نجده فى السلوك الاجتماعى للافراد فى المجتمعات المتقدمة ، حيث يتسم بمتغيرات "العمومية ، والانجاز ، والتخصص" (*) Universalism, Achievement Orientation and Functional specificity

وهذا يعنى أن تخلف المجتمع يرجع الى الأسباب التالية :

أ - سيطرة معايير الخصوصية بدلا من العمومية فى ترجيح توجه وحركة نشاط المجتمع .

---

(*) ليست هذه المتغيرات لصيقة على الدوام بنمط السلوك الاجتماعى لأفراد المجتمع المتقدم ، ولا هى غائبة على الدوام من نمط السلوك الاجتماعى لأفراد المجتمع المتأخر ، فرأى هوسيلتز هنا لا يخلو من النقد .

ب ـ يتم التعيين والمكافأة على أساس المحسوبية بدرجة أكبر من الاعتماد على الكفاءة أو الانجاز ، ومن ثم يفتقد الى حد كبير دافع الانجاز فى الأنشطة الاجتماعية •

حـ ـ اتسام الوظائف الاجتماعية بالتشتت أكثر من اتصافها بالتخصص •

وقد نظر هوسيلتز الى هذه المتغيرات التى تمثل نمط السلوك الاجتماعى للافراد على أنها متغيرات مستقلة تحدد النظام System ولا تتحدد به • وعلى ذلك يمكن التأثير على النظام بتغيير هذه المتغيرات ، فيتم الانتقال من التخلف الى التقدم بتغيير هذه المتغيرات •

وبحث هاجن E.E. Hagen فى الخصائص الاجتماعية التى تميز سلوك الأفراد فى المجتمعات الزراعية المتخلفة كتفسير لحالة التخلف السائدة فيها ، وركز على ضعف الحراك الاجتماعى Social mobility through economic success is of a low degree قلة عدد أفراد الطبقة الوسطى ، وتأخر مستوى تعلم العلوم الطبيعية وفنون الانتاج • كما بين أن الدوافع الفردية تتسم بالقبول والامتثال (المجاملة والطاعة) ، والاعتماد على الآخرين فى القيادة (الحاجة الى الانقياد من قبل آخر) ، والحاجة الى العشرة والتقارب (دافع الاستعانة بالأصدقاء والأقارب) على عكس ما تتسم به فى الدول المتقدمة من الرفض (بالاعتماد على دافع الانجاز بدلا من المجاملة والطاعة)

والسيطرة والحاجة للاستقلال والتفرد ، وعدم الاعتماد على الآخرين . وتؤدى السمات السلبية فى سلوك الأفراد فى المجتمع المتخلف الى اعاقة تقدمه التكنولوجى والاقتصادى ، ومن ثم فانه بتغيير عادات أفراده وقيمهم ودوافعهم يمكن أن يتحرك المجتمع نحو التقدم .

وينتقد هذا الفكر الذى يعطى تفسيرا اجتماعيا للتخلف ، بأنه وان كان قد أوضح الخصائص السيسيولوجية والسيكولوجية التى تسيطر على البناء الاجتماعى للمجتمع ، الا أنه أغفل البيئة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الذى يوجد فيه هذا البناء ، ومن ثم عجز عن اعطاء تفسير علمى سليم عن كيفية نشوء هذا البناء الاجتماعى وبالتالى كان الفشل فى التعرف على امكانية تغييره والوسائل الى ذلك . فلقد اتصف هذا الفكر بالتجرد ، الذى أبعده عن الفهم السليم بتاريخ وطبيعة مشاكل المجتمع المتخلف ، فوقع فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه النظريات التى تفسر التخلف "بحاصل جمع خصائص التخلف" من مقارنة الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية المتقدمة . فمن الطبيعى أن تقود المقارنة الآلية بالنموذج الرأسمالى الغربى المتقدم الى النتيجة بأن الافتقار الى التنظيم الرأسمالى ومختلف الدوافع الموجودة فى النظام الرأسمالى يلصق التخلف على المجتمع . فالمتغيرات السوسيولوجية والسيكولوجية ليست متغيرات

مستقلة ، ولا يمكن اعتبارها المحددات النهائية للتنمية الاقتصادية . فالدعوة الى " تغيير عادات الناس وقيمهم وسيكولوجيتهم ونظرتهم الى الحياة وأدوارهم الاجتماعية التى يلعبونها ، كسبيل للخلاص من التخلف ، هى تحصيل حاصل ، لأن هذه " المتغيرات " هى فى النهاية انبثاق طبيعى من النسق الاجتماعى الاقتصادى السائد فى هذه الدول " . فمن المهم أن نذكر أن موقع ودور وأثر هذه المتغيرات غير قابل للتقييم الا فى ظل نظام اجتماعى اقتصادى معين وبالتالى فان الأولوية فى التحليل يجب أن تعطى للنظام الاجتماعى الاقتصادى خاصة قاعدته ، أى علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع . وهذا يكشف وجود نظام ثنائى (مزدوج) فى الدول المتخلفة (*) ، وهو ما سوف نتناوله فى النقطة التالية .

٣ ـ التخلف كنتيجة للازدواجية :

يمثل الفكر هنا بالمقارنة بما ورد من فكر سطحى فى النقطتين السابقتين خطوة الى الأمام نحو التعرف السليم لما يتصف به الاقتصاد المتخلف من طبيعة متميزة تجعل عملية المقارنة الميكانيكية بينه وبين الاقتصاد المتقدم غير سليمة . فقد أدرك الفكر هنا ما يوجد بالاقتصاد

---

(*) انظر المراجع الثلاثة السابق ذكرها .

المتخلف من ازدواجية اجتماعية ، تتمثل في وجود قطاع دخيل (مستورد) متقدم يدين بالنظام الرأسمالي ، يتواجد جنبا الى جنب النظام الاجتماعي التقليدي الذي يسود هذه الدول وينتمي الى مرحلة ما قبل الرأسمالية . والتباين بين النظامين شائع وكبير بما يؤدي الى وجود نمطين اجتماعيين على درجة كبيرة من الاختلاف ، كان من نتيجته اضطراب الحياة في هذه الدول وتشوه خصائصها التقليدية . ويرى هذا الفكر أنه نتيجة لهذه الازدواجية الاجتماعية لا يمكن تطبيق سياسة اقتصادية متماثلة لكلا القطاعين ، فالنظرية الاقتصادية التي تصلح لهذه المجتمعات لا بد أن تتسم كذلك بالازدواجية .

وبالاضافة الى هذا الفكر الذي يفسر التخلف بوجود ظاهرة الازدواجية الاجتماعية ، فان هناك من يرجعها أساسا الى الازدواجية الاقتصادية والتكنولوجية الموجودة في المجتمعات المتخلفة . فما يوجد من ازدواجية اجتماعية ينعكس في الأساس من الازدواجية الاقتصادية والتكنولوجية ، التي تتمثل في وجود قطاع تكون بفعل رأس المال الأجنبي ، يستخدم أساليب تكنولوجية متقدمة ، ويتصف بمجموعة من الخصائص سبق ذكرها ، وقطاع آخر معيشي تقليدي يستخدم أساليب بدائية في الانتاج . وينعكس التفاوت بين القطاعين على الانتاجية ، والدخل ، والعملة ... الخ . ويترتب على الازدواجية الانفجار السكاني وتدهور مستوى انتاجية العمل الحدية في القطاع التقليدي الى مستوى الصفر أو ما يقل عن ذلك،

وتولد مشكلة البطالة السافرة والمقنعة ٠

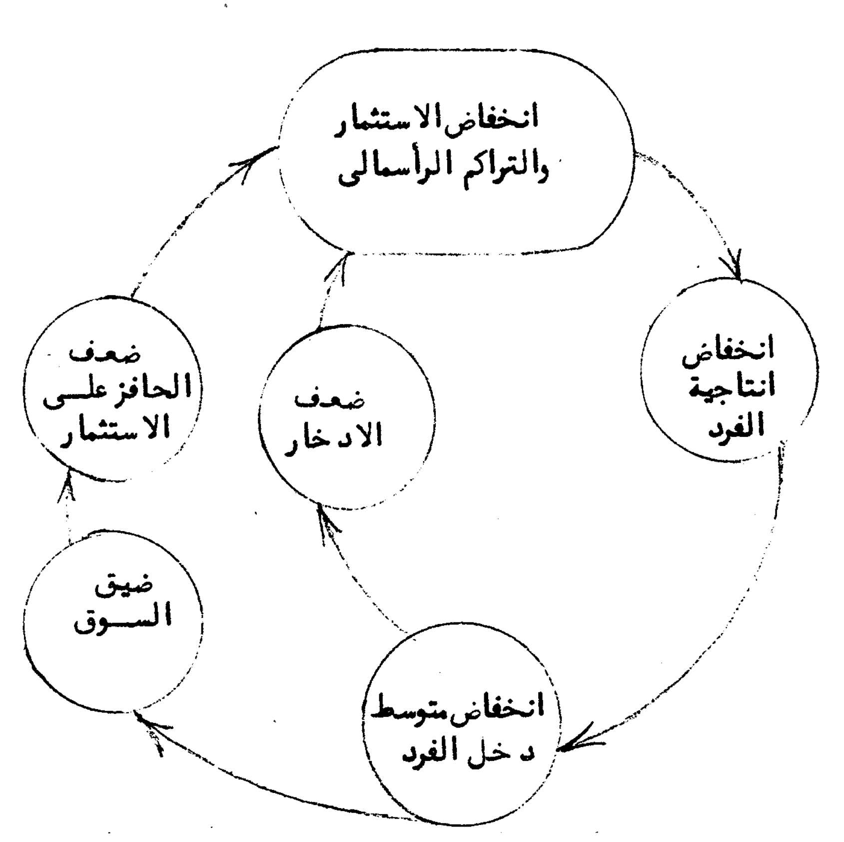
هذا التفسير للتخلف الذى يرجع الى الازدواجية لم يدخل كجزء عضوى فى نظريته سبب نشأة هذه الازدواجية ، فلقد اكتفى بتوصيف كل من القطاع الحديث والقطاع التقليدى ، وبيان ما ترتب على عدم تكاملهما من مشكلات يعانى منها الاقتصاد المتخلف وتعوق عمليات تنميته ، ولم ينظر الى البعد التاريخى لظاهرة الازدواجية ، وطبيعة نشأتها فى المجتمعات المتخلفة كجزء من تطور النظام الرأسمالى العالمى ٠ ويرجع هذا القصور الى النظرة الضيقة التى تركزت على الجانب التكنولوجى ، وأغفلت نمط الانتاج وعلاقات الانتاج والتوزيع ٠ ومن ثم فانه بالرغم من تعرض هذا الفكر لظاهرة الازدواجية ، بما يعنى أنه أقل سطحية فى تمييزه للاقتصاد المتخلف عما سبقه ، الا أن تحليله لم يتعدى التوصيف لهذه الظاهرة وما ترتب عليها ، دون أن يدرك أسباب نشأتها كجزء رئيسى من فكره ، وبالتالى فقد عجز عن تقديم اجابة مقنعة عن كيفية ظهور التخلف وأسباب استمراره ٠

٤ ـ التخلف كنظام معين للحركة السببية بين مجموعة عناصر معينة :

من الأفكار الرائجة التى شدت الانتباه فى الفكر التنموى فكرة النظر الى التخلف كنظام System معين للحركة السببية بين مجموعة عناصر معينة تعوق التنمية ، لما بينها من علاقات تبادلية دائرية ،

تؤدى على الدوام الى عودة النظام الى النقطة التى بدأ منها ، وهى التخلف . فالتخلف كنظام منعزل يدور فى علاقات دائرية تتكون من مجموعات محكمة من الحلقات المفرغة Vicious Circles التى يصعب الفكاك منها وتعمل على استمرار التخلف .

ومن أشهر الدوائر المفرغة ما ذكره نركسيه Nurkse عن الحلقات المفرغة للفقر التى تركز على كل من جانبى الطلب والعرض لعملية الاستثمار والتراكم الرأسمالى . فالاستثمار منخفض لأنه من زاوية الطلب يتوقف على الحافز على الاستثمار . هذا الحافز يكون ضعيفا بسبب ضيق السوق المحلى ، نتيجة لانخفاض القوة الشرائية ، التى ترجع الى انخفاض متوسط دخل الفرد . وهذا الدخل المتوسط يكون منخفضا بسبب انخفاض انتاجية الفرد التى ترجع الى انخفاض الاستثمار والتراكم الرأسمالى . ومن جانب العرض ينخفض الاستثمار نتيجة لانخفاض الادخار . وهذا الادخار يتصف بالانخفاض ، بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد ، الذى يرجع الى انخفاض انتاجيته نتيجة انخفاض الاستثمار والتراكم الرأسمالى .




فمن الواضح هنا أن سبب ونتيجة التخلف شيء واحد ، بحيث يتم على الدوام الوقوع فيه دون أن يكون هناك أى أمل فى الخروج عن العلاقات الدائرية المفضية على الدوام اليه . ومن ثم فان هذه الحلقات المفرغة تفسر حالة التخلف الذى تقع فيه البلاد المتخلفة ، والذى لا تستطيع الفكاك منه ، الا اذا جاء المحرك من الخارج على شكل استثمارات أجنبية مرتفعة ، ومعونات فنية خارجية ، وامتداد الى الأسواق الأجنبية .

وقد استهوت فكرة الحلقات المفرغة العديد من كتاب الفكر التنموى ، فكتبوا عن العديد من نوعياتها وما يوجد بينها من علاقات دائرية ، تجعل دائما الارتداد الى نقطة البداية ، بحيث يظل النظام على الدوام متوازنا عند حالة التخلف .

وقد يتصف هذا الفكر بالتماسك المنطقى فى الربط بين المتغيرات الاقتصادية ، ولكن هذا التماسك قد لا يكون الا فى وقعه الذهنى ، ولا يتم الربط الحتمى فى الحياة الاقتصادية . فعلى سبيل المثال تم ارجاع النقص فى الادخار الى انخفاض متوسط دخل الفرد وحده ، مع أن للتفاوت فى توزيع الدخل أثرا هاما على معدل الادخار ، ولا يوجد ما يؤكد ارتفاع معدل الادخار مع ارتفاع متوسط دخل الفرد . كما أننا لا يمكن أن ننكر ما يوجد فى البلاد المتخلفة من مصادر هامة وكامنة للادخار . فما تنفقه أشد البلاد تخلفا فى الأعياد والاحتفالات والمناسبات ليس بقليل . فانخفاض متوسط دخل الفرد (أى الفقر) كمبرر لضعف الادخار لا يمثل السبب الوحيد . فضعف الادخار يرجع كذلك للتقاليد والعادات الاجتماعية البالية ، وضيق السوق الذى لا يشجع ما يمكن أن يدخر للتوجه نحو الاستثمار والتراكم الرأسمالى .

فما قد يبدو بهذا الفكر من قوة منطقية تعتمد على السببية في ربط سلسلة العلاقات المتبادلة ، ما هي الا سببية تتصف بالتماسك الشكلي والميكانيكية التي لا تتوفر الا في التجارب العملية التي بثبات عناصرها تتكرر نتائجها على الدوام . هذا الوضع لا يمكن أن يوجد في الظواهر الاقتصادية الاجتماعية ، حيث يندر التكرار دون أن تتبدل النتائج مع مجرى الزمن ، وحتى مع وجود علاقات دائرية سببية ، فهي لا تتحرك الا بصورة لولبية صاعدة وهابطة كالزنبرك الحلزوني ، الذي يبتدئ من نقطة معينة ويستمر في تعرجه ، دون الرجوع الى نقطة بدايته . ولا يتماثل هذا مع الحركة الدائرية التي ترتد دائما الى حيث ما ابتدأت . ونقطة الانطلاق للعلاقة اللولبية التي تمثل سبب العلاقة الدائرية ، يمكن أن نجدها في الجذور التاريخية للتخلف ، أو بعبارة أخرى الأسباب التاريخية لنشأة التخلف . ولكن لم يمكن لفكرة الحلقات المفرغة ادراك ذلك لانغماسها في الدائرية المتكررة ، واعتبارها ظاهرة طبيعية مستقلة عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد المتخلفة ، وطبيعة وضعها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ولكن طالما أن هذه الظاهرة طبيعية علينا أن نتساءل كيف (وأنها طبيعية) أمكن البلاد المتقدمة المعاصرة الفلات منها ! أيا كانت الاجابة عن هذا التساؤل ، فهي تثبت أنها ظاهرة لا يمكن أن تكون طبيعية مستقلة عن العلاقات الاقتصادية الاجتماعية .

كما أن بما تثيره فكرة الحلقات المفرغة الخبيثة من سبب للتخلف كامن داخل عملية التخلف يتمثل فى نقص الاستثمار والتراكم الرأسمالى ، وبما تركز عليه كنقيض له للخروج من حالة التخلف يتمثل فى تدفق رأس المال الأجنبى والمعونات الخارجية والامتداد الى الأسواق العالمية الخارجية : نجد أن بما تثيره هذه الفكرة من سبب للتخلف ، وبما تذكره من نقيض للخروج عنه ، قد أثبت التطبيق العملى فشله كما سوف نذكر فيما بعد .

انتماء لنفس فكرة أن التخلف نظام معين للحركة السببية ، ولكن بالاختلاف عن فكرة الحلقات المفرغة ، التى ترى النظام مستقرا ثابتا عند حالة التخلف ، نجد أن ليبنشتين قد صاغ فكرة أن النظام المتخلف فى حالة ديناميكية من التوازن شبه المستقر The dynamic quasi-stable equilibrium عند حد الكفاف ، مفسرا فى ذلك ما يحدث من تقلبات فى متوسط دخل الفرد عند مستوى الكفاف فى البلاد المتخلفة .

ويأخذ هنا ليبنشتين بفكرة الفعل ورد الفعل للمتغيرات الاقتصادية ، فما يحدث من تطور فى مستوى دخل الفرد ، نتيجة قوى التنمية ، يخلق فى نفس الوقت قوى مضادة كالارتفاع مثلا فى معدل نمو السكان ، يعيد الوضع الى ما كان عليه من دخل فردى عند

حد الكفاف (*) . فيتمثل التخلف فى تقلب المتغيرات حول توازن دخل منخفض للفرد . فالتخلف يعيد انتاج نفسه بنفسه . فهنا لا يوجد ثبات فى النظام أو سكون تام ، فالثبات كما يستخلص من فكرة الحلقات

---

(*) كأثر مباشر أو غير مباشر لارتفاع الدخل القومى (نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن التغذية والرعاية الصحية) يتناقص معدل الوفيات مع ارتفاع معدل المواليد أو بقائه على حاله ، مما يؤدى الى تزايد معدل النمو السكانى . ويترتب على التزايد السكانى انخفاض نصيب الفرد من الدخل .

وبالمثل يؤدى زيادة انتاج المحاصيل الغذائية الى تحسن مستويات التغذية ونقص المجاعات الموسمية وانخفاض معدل الوفيات . غير أن الزيادة السكانية التى تنجم عن ذلك تقضى بدورها الى تجزئة وتفتيت الارض الزراعية ، فتعوق بدورها اجراءات وتدابير الصيانة مما يقود الى تدهور الانتاج الزراعى . كذلك فان تحسين صفات التربة يؤدى الى زراعتها بطريقة اكثر كثافة ، مما يؤدى فى النهاية الى استنزاف خصوبة هذه التربة . كما أن الاستثمار خارج قطاع الزراعة يخلق فرص عمل اضافية ، مما يؤدى الى تزايد معدل النمو السكانى والقوة العاملة . وعليه فانه فى حالة اختلال التوازن تكون القوى التى تعمل على خفض الدخل أقوى بكثير من القوى التى تعمل على رفعه . وبالتالى يعود النظام الى توازن متخلف يكون فيه الدخل منخفضا .

عبد الرحمن زكى — السابق ذكره — ص ٩٠ : ٩٢ .

المفرغة أمرنادر الحدوث ، فهناك حركة مستمرة تتمثل فى قوى التنمية والقوى المضادة لها ، تجعل النظام يتوازن حول مستوى الكفاف . وللتغلب على القوى المضادة ، ترى النظرية ضرورة بذل حد أدنى من الجهد الداخلى الحاسم .

واضح أن هذه النظرية تربط المتغيرات الاقتصادية كالدخل بالمتغيرات السكانية لاظهار التوازن دون حدوث نمو ، فهى تعتمد على المالتسية بأفكارها الخاطئة فى تفسير التخلف ، متناسية طبيعة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية وتطورها التاريخى داخل هذه الدول ، ووضع هذه الدول فى النظام الاقتصادى العالمى . فالتركيز النظرى المبسط على بعض المتغيرات الداخلية ، المجرد عما وراء ذلك من علاقات اقتصادية اجتماعية وبعد تاريخى عن كيفية نشوء ظاهرة التخلف ، يقود الى أفكار غير سليمة عن تفسير التخلف .

## ثالثا : التخلف باعتباره تأخرا زمنيا :

سيطرت على الفكر التنموى منذ الحرب العالمية الثانية فكرة أن التخلف Underdevelopmemt ليس الا مجرد تأخر زمنى Backwardness بمعنى أنه مرحلة من مراحل التطور المتتابعة التى يمر بها كل مجتمع . فاذا كانت هناك بعض الدول متقدمة والأخرى متأخرة ، فان ذلك يرجع الى تفاوت الدول فى تاريخ

بدأ تطورها • فالبعض بدأ مبكرا وسار فى المراحل المتتابعة للتطور الى أن وصل الى مرحلة متقدمة فى النمو ، والبعض الآخر لا يزال يخطو خطواته الأولى فى طريق التطور ، وعليه أن يمر بنفس مراحل التطور المتتابعة الى أن يصل الى مرحلة التقدم • فالتقدم أمر حتمى فلا داعى لكى تنزعج الدول المتخلفة ، فسوف تصل بعد أجل زمنى الى مصاف الدول المتقدمة •

ولقد شاع هذا الفكر وتبنته الأوساط الغربية والهيئات والمنظمات الدولية المالية والاقتصادية ، واقتنع به المسئولين عن التنمية فى البلاد المتخلفة ، خاصة بعد ما ناله من رواج بصدور نظرية "مراحل النمو الاقتصادى" لروستو W.W.Rostow فى ١٩٦٠ • فقد استنبط روستو من الاحداث الهامة التى شهدها التاريخ الحديث المراحل المعنية لعملية النمو التى مرت بها الدول المتقدمة ، وقسمها الى خمسة مراحل متتابعة زمنيا وهى : مرحلة المجتمع التقليدى The Traditional Society ، مرحلة التهيوء للانطلاق Pre-Condition for Take off ، مرحلة الانطلاق The Take off stage ، مرحلة النضج Maturity stage ، ومرحلة الاستهلاك الوفير Mass Consumption Stage • وميز روستو بين كل مرحلة وأخرى على أساس كمى وتكنولوجى فقط ، بالتركيز على درجة نمو قوى الانتاج والتغير فى ميول أفراد المجتمع تجاه قضايا النمو •

وطبقا لمراحل روستو الخمس تقع الدول المتخلفة على حسب درجة تطورها في المرحلتين الأولى والثانية ، وتقع الدول المتقدمة فـــى المرحلتين الأخيرتين وتعتبر المرحلة الثالثة مرحلة وسيطة . وهنا نجـد أنه يصف الدول المتخلفة بتفاوتها بما أورده من خصائص عن المرحلتين الاولى والثانية . وهو هنا لا يختلف عن الفكر السابق ذكره ، الـذى يعتبر التخلف " حاصل جمع خصائص التخلف " . فهذه الدول متخلفة لأنها تحمل سمات التخلف كمرحلة طبيعية لا بد أن تمر بها كل الدول قبل أن تنتقل الى المراحل الحتمية التالية . وسوف تظل كذلك هـــذه الدول لحين توفر شروط الانتقال الى مرحلة الانطلاق ، وهى ارتفـاع معدل الاستثمار من ٤٪ أو أقل الى ١٠٪ أو أزيد من الدخـــل القومى للمجتمع . " وتغير ميول الأفراد تجاه كثير من القضايا ، مثـل ميلهم للابداع ، وميلهم لتطبيق العلم فى النشاط الاقتصادى ، وميلهم لتقبل المخترعات وميلهم للاستهلاك ، وميلهم لانجاب الأطفال .... .. " (*). ويرى روستو أن الاستثمار الأجنبى فى البلاد المتخلفـــة وتغلغل أفكار المجتمعات المتقدمة ، عناصر مهمة فى التهيئة للانطلاق وأن الاستعمار الذى يوقظ الشعوب عنصر ايجابى للتنمية ، فلـــولا الاستعمار لكان معدل تطور المجتمعات التقليدية خلال المائـــة

---

(*) رمزى زكى — فكر الازمة — السابق ذكره — ص ٨٣ .

وخمسون سنة الماضية أبطأ مما كان عليه أصلا (*) .

والغريب أن نظرية مراحل النمو المستمدة من استقراء أحداث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للنمو الاقتصادى بالبلاد المتقدمة والتى تحكى تاريخ الرأسمالية الغربية يتم تعميمها على كافة الدول ، بتقرير حتمية مرور كافة الدول بمراحلها الخمس . فالنمو الاقتصادى وفقا لنظرية المراحل ظاهرة غربية وبالذات رأسمالية ، فالشروط المهيئة للنمو تعبر عن الرأسمالية ، والمفروض أن تحاكى الدول المتخلفة طبقا للنظرية ما سبق أن مرت به الدول الرأسمالية المتقدمة من مراحل نمو (**) . وهذا يعنى كما لو كان قد ولد النمو مع الرأسمالية

---

(*) هنا يتناسى روستو أن الاستعمار كان العامل الاجابى فقط للنهضة الرأسمالية ، فلولا هذا الاستعمار وما ترتب عليه من نهب الشعوب المتخلفة ، لما كان يمكن أن يتحقق ازدهار الدول الرأسمالية الغربية . أما بالنسبة للدول المتخلفة فلقد أسهم الاستعمار فيما تعانى منه حاليا من تخلف كما سوف يذكر فيما بعد .

(**) " ففى هذا الكتيب الذى لا تتجاوز صفحاته المائة والسبعين يحاول الاقتصادى الامريكى أن يصب تطور الأمور كلها فى قالب واحد قسمه الى مراحل خمس .. هذه المراحل تحكى - فى تبسيط مخل وتمجيد ممل - تاريخ الرأسمالية الغربية . فالظروف المهيئة للانطلاق عند روستو ، توافرت لأول مرة فى تاريخ البشرية فى أوربا الغربية فى نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن التاسع عشر

===

الصناعية ولا يمكن أن يتصور بدونها . وهنا تناسى ظالم لما مرت بـه الشعوب ذات الحضارات العريقة من نمو ساد فترات طويلة من الزمن ، وخطأ كبير في تصور حتمية مرور كل الشعوب في ذات المراحل الخمس لتاريخ المجتمع الرأسمالي (١*) .

---

= = =

وهو يضيف أن التاريخ الحديث أثبت أنها لا تتوافر في المجتمعات الأخرى محليا وتلقائيا ، وانما كنتيجة لتدخل خارجي من المجتمعات الاكثر تقدما . لأن الغزو — حقيقة أو مجازا — يعطي المجتمعات التقليدية الصدمة اللازمة التي توفر الأفكار والمشاعر المواتية لعملية بناء بديل حديث للمجتمع التقليدي الذي خلقته حضاراتها القديمة ... " .

اسماعيل صبري عبد الله — نحو نظام اقتصادي عالمي جديد : دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة — ١٩٧٦، ص ١٣١ : ١٣٢ .

(*١) " وغني عن الذكر أن افتراض تقدم البشرية جمعاء وفق نموذج وحيد وطريقة خطية Linear لا يحكم على الشعوب غير الاوربية بالعقم فقط ولكنه يتنافى أيضا مع قدرة البشرية على اصطناع أساليب حياة مختلفة ومتجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بكل ما تسهم به عبقريات الشعوب . كما أن جعل التقدم مرادفا لمحاكاة الغرب يعني تخلي بقية الشعوب عن تراثها الحضاري وقدراتها الابداعية لتصبح بمثابة القردة من البشر .. " المرجع السابق — ص ١٣٦ .

والحقيقة أن تطور المجتمعات لا يمكن أن يحدث بطريقة موحدة ولعل عدم ادراك هذه النقطة يرجع الى اغفال النظرية لأثر النظام الاقتصادى الاجتماعى (واعتبارها أن الرأسمالية نهاية المطاف) وبالتالى خلى التحليل من العمق الاقتصادى والاجتماعى واقتصر فقط على التغيرات فى قوى الانتاج والتغير فى ميول الأفراد مع الاهمال التام للمحيط الاجتماعى الاقتصادى الذى تتم فيه هذه التغيرات والتناسى الظالم لأثر القوى العالمية التى تعوق نمو قوى الانتاج ومن ثم لم تستطع النظرية الوصول الى التفسير الصحيح للتخلف أو تبين الطريق السليم الى التنمية . والغريب أنها وضعت أسباب الداء (التخلف) على أن فيها الدواء (شروط الانطلاق الى النمو) . فنظرت الى الاستعمار والاستثمارات الأجنبية والتطلع الى محاكاة الغرب على أنها تخلق الظروف المهيئة للانطلاق التى لا يمكن أن تتوفر فى المجتمعات التقليدية محليا وتلقائيا ، وانما كنتيجة لتدخل خارجى من المجتمعات الأكثر تقدما . هذا الدواء كما سوف نتبين فى التحليل التالى كان فى حد ذاته سببا فيما تعانى منه البلاد المتخلفة من حالة تخلف اقتصادى اجتماعى معاصر .

**رابعا : التخلف كنتيجة لنمو الرأسمالية العالمية :**

ليس التخلف بحالة ساكنة منعزلة معطاة ، يتم التعرف عليها عن طريق القياس والمقارنة بالدول المتقدمة ، فهو لا يفسر بحاصل جمع خصائص التخلف ، ولا حاصل جمع بعض هذه الخصائص سواء الاجتماعية أو المتعلقة بالازدواجية . وليس التخلف بمرحلة طبيعية حتمية لا جذور لها ولا أسباب ، كما أنه لا يفسر بكونه نظام معين للحركة السببية بين مجموعة عناصر داخلية معينة . وقبل كل هذا وذاك لا يرجع التخلف فى الأساس لسوء العوامل الجغرافية أو بسبب عنصرى أو دينى أو لغير ذلك من الأسباب غير المبنية على أساس علمى ، والتى تجعله قدرا محتوما لا يمكن الفكاك منه .

ولكن التخلف ظاهرة تاريخية نشأت وتطورت وأخذت شكلها المعاصر نتيجة ظروف معينة . فهو ظاهرة اقتصادية اجتماعية لا يمكن أن نتعرف عليها الا بالرجوع تاريخيا الى بداية نشأتها الأولى وتطورها ، لمعرفة الظروف التى أنشأتها وأحاطت بها . فهذا هو المدخل السليم لمعرفة تفسير التخلف كما يراه الاتجاه الجديد فى الفكر التنموى .

من هذا المنطلق نرجع الى الوراء الى فترة قيام الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بانجلترا ، ثم بعد ذلك فى العديد من دول أوربا ، فنجد أن هذه النهضة الصناعية

استلزمت العديد من المواد الخام الزراعية والاستخراجية والمواد الغذائية اللازمة لاطعام الأعداد المتزايدة من العمالة الصناعية ، وتطلبت أسواق متسعة لتصريف منتجاتها الصناعية ، التى ضاقت عن استيعابها أسواقها الداخلية ، نتيجة لانخفاض مستويات الأجور المحلية من ناحية ، ووفرة الانتاج الصناعى من ناحية أخرى . ومن ثم فقد ارتبطت الرأسمالية الصناعية فى نشأتها وتطورها بالاستعمار والسيطرة العسكرية والسياسية لدول أفريقا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، لاستغلال مواردها الأولية وتصريف فائض انتاجها الصناعى فى هذه البلاد . وتم فرض نوع من التخصص الدولى وتقسيم العمل على هذه المستعمرات بحيث تتخصص فى انتاج ما يلزم الدول الاستعمارية من مواد غذائية ومستلزمات انتاج زراعية واستخراجية ، وتستوعب فائض الانتاج الصناعى للدول الرأسمالية .

هذه الدول المستعمرة كانت تتمتع فى السابق بهياكل انتاجية متنوعة ، تنتج مختلف ما يلزم محليا من سلع زراعية وصناعية ، بوسائل انتاجية أولية تتناسب مع ما كان سائدا حينئذ من وسائل انتاجية مألوفة سواء فيها أو فى الدول المتقدمة قبل الثورة الصناعية ، فتفى بمعظم ما يلزم من احتياجات محلية . هذه الهياكل الانتاجية تعرضت للتخلخل بفعل متطلبات النمو الصناعى فى الدول الرأسمالية ، بتركيز النمو على الفرع الانتاجى المنتج للمادة الأولية الزراعية أو

الاستخراجية ، وتحديثه بحيث يتجه انتاجه بشكل وفير للتصدير لمقابلة احتياجات النمو فى الدول الاستعمارية ، وفى نفس الوقت القضاء على ما يوجد من هياكل انتاجية صناعية تقليدية متنوعة داخل هذه الدول ، لعدم امكانها الوقوف أمام منافسة السلع الصناعية الوفيرة الأرخص ثمنا المصدرة من الدول الاستعمارية ، التى تتبع أساليب الانتاج الحديثة الأعلى انتاجية . وبذلك تشوهت هياكل الانتاج ، وفقدت ما كان بها من تكامل وترابط ، وتحولت الى أشكال أحادية النمو غير متكاملة داخليا . وأصبح على هذه الدول أن تتخصص فى انتاج سلعة واحدة أو سلعتين تصديريتين ، وتستورد من الخارج معظم احتياجاتها المتنوعة من السلع الصناعية .

وهكذا بانتشار الاستعمار تدريجيا خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر تم دمج ما يسمى حاليا بالدول المتخلفة فى السوق الرأسمالى العالمى ، باخضاعها للتقسيم الدولى للعمل ، الذى ساعد من ناحية على نمو وازدهار وتقدم الدول الرأسمالية الغربية ، وأدى من ناحية أخرى الى تخلف البلاد المستعمرة فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . فتحولت من بلاد ذات هياكل انتاجية متنوعة متكاملة تفى بمعظم الاحتياجات المحلية ، ومتبعة لأساليب انتاج تتطور محليا . تحولت من ذلك الى اقتصاديات مزدوجة تتكون من قطاع حديث ينتج للتصدير ويتكامل مع الخارج ،

وقطاع تقليدى معيشى ينتج بعض الأساسيات من المواد الغذائية للاستهلاك المحلى ، ولا يوجد بينه وبين القطاع الحديث أى روابط تكاملية . وبزوال الأنشطة الصناعية المحلية أصبحت هذه الدول تعتمد على الخارج فى استيراد كافة احتياجاتها من السلع الصناعية الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية ، وفقدت قدراتها التكنولوجية التقليدية المحلية . هذا التفكك والتشوه الاقتصادى قد صاحبه تفكك وتشوه اجتماعى وثقافى .

ولقد تميزت فترة المائة عام الأولى لنمو الرأسمالية (١٧٨٠ـ١٨٨٠) والتى يطلق عليها مرحلة " رأسمالية المنافسة " باقتصار العلاقة بين الدول الرأسمالية والدول الخاضعة للاستعمار (فى الغالب) على شكل التجارة الخارجية المرسومة طبقا للتخصص والتقسيم الدولى للعمل اللازم لنمو الدول الرأسمالية واستطاعت الدول الرأسمالية عن طريق هذه العلاقة استنزاف جزءا هاما من الفائض الاقتصادى الذى كان يتحقق فى البلاد المستعمرة ، وذلك نظرا للعلاقة غير المتكافئة بين مجموعتى الدول ، ولانخفاض مستويات الأجور فى البلاد المستعمرة (*) ومن ثم لم يكن فى استطاعة البلاد التى خُلفت أن تتمتع بلامال

---

(*) رمزى زكى (دكتور) ـ بحوث فى ديون مصر الخارجية ـ سبق ذكره ص ٢٥ .

الفائض الاقتصادى الناتج عن قطاعها الحديث النامى (*) . هذا علاوة على

---

(*) تركزت الاستثمارات الأجنبية فى قطاعات التصدير فى الدول النامية فاتجهت فى بعض هذه الدول الى النشاط التعدينى أو الى زراعات غير تقليدية فى ذلك الوقت وذلك مثل زراعات المطاط والبن والشاى والكاكاو وقصب السكر . وتتميز هذه الزراعات باحتياجها الكبير لرأس المال بالنسبة للوحدة من الأرض ، وكذلك بارتفاع الطلب على القوة العاملة بالنسبة للوحدة من الأرض وذلك بالمقارنة بالزراعة التقليدية السائدة فى هذه المجتمعات . ولم يؤد نمو هذا القطاع المنجمى أو الزراعى الحديث الى دفع عمليات النمو والتقدم فى القطاعات الانتاجية الأخرى وذلك لعدة أسباب :

- خضوع هذا القطاع الحديث للملكية الاجنبية ، ومن ثم لم يعاد استثمار الارباح المتولدة عنه محليا . واقتصار ما يعاد استثماره محليا على تنمية الخدمات المتصلة بنشاط التصدير .
- توجه الجزء الاكبر من أجور العمالة الماهرة والفنية والاشرافية الى الخارج ، والاتجاه كذلك الى الخارج فى الحصول على الآلات والمعدات .
- تطور الأسعار النسبية — العلاقة بين أسعار السلع الأولية المصدرة وأسعار السلع الصناعية المستوردة — فى غير صالح المجتمعات التى خلفت . فمن خلال الأسعار انتقلت ثمار الارتفاع فى انتاجية المواد الاولية للخارج ، واحتفظت الدول المتقدمة بثمار الارتفاع فى الانتاجية داخلها محققة فوائض اتجهت نحو التراكم الرأسمالى داخلها .

===

أنه بحكم خضوعها للاستعمار فقدت السيطرة على مقاديرها بما كـــان

===

— اتبعت سياسات العمل الرخيص Cheap labour policy
فى المناجم والقطاع الزراعى الحديث بالمجتمعات المتخلفـــة
بمساعدة الادارة الاستعمارية فى هذه البلاد، التى كانت تتصف
بقلة الموارد البشرية، وذلك بفرض ضريبة تدفع نقدا على القـــوى
العاملة فى القطاع التقليدى ( ضريبة الرأس ، ضريبة الكـــوخ )
مما يضطرها للعمل على دفعات متتالية لبعض الوقت بأجر منخفض
فى قطاع الاستثمار الأجنبى حتى يمكن دفع الضريبة نقدا . وفـــى
حالة ضعف أثر الضريبة النقدية وأنواع الضغوط الأخرى استعيـــن
فى بعض المجتمعات بالعمل المستورد الرخيص ( من الهنـــــد
والصين ) .

هذا وقد حدث فى بعض البلاد المتخلفة الأخرى توسع فـــى
الصادرات الزراعية التقليدية مثل القطن والأرز ، واتبع فى زراعتها نفس
الأساليب التقليدية التى كانت سائدة من قبل فى انتاجها . وقد كانت
تتميز هذه الدول بوفرة الأرض الزراعية والقوة العاملة مما ساعد علـــى
التوسع الزراعى دون حاجة الى موارد استثمارية ضخمة ، وبالتالى لـــم
يتمكن رأس المال الأجنبى من احتكار هذا النوع من الزراعات . الا أننا
نجد هنا أن السياسات السعرية وعدم ارتفاع مستويات الأجور قد أديـــا
الى عدم دفع عمليات النمو والتقدم فى القطاعات الانتاجية الأخرى بالقدر
الملموس . علاوة على ما ادت اليه سياسات المستعمر من تحطيم للأنشطة
الصناعية المحلية عن طريق المنافسة غير المتكافئة المدعومة بسياسة جمركية
لصالح الصناعة الأوربية .

ارجع الى : عمرو محى الدين (دكتور) — التخلف والتنميـــة —
دار النهضة العربية — القاهرة ١٩٧٧ — ص ص ١٨٢ : ٢٠٦ .

يمليه الميثاق الاستعماري حينذاك من أنه " لا يجوز للمستعمرات أن تصدر منتجاتها لغير الدولة الأم ، ولا يجوز لها أن تستورد الا من الدولة الأم . لا يجوز انشاء صناعات فى المستعمرات الا بعد موافقة الدولة الأم ... لا يجوز للمستعمرات أن تدخل فى اتفاقيات تجارية أو اقتصادية مع غيرها من الدول دون موافقة الدولة الأم " (*) .

ومن هنا نجد أن عملية النمو من خلال ميكانيزم التجارة الخارجية لم تتحقق بالبلاد المتخلفة ، على حين انها قد تحققت فى استراليا ونيوزيلاند وكندا نتيجة للتوسع فى صادرات المواد الأولية والسبب فى ذلك يرجع الى ارتفاع أجور العمالة الماهرة التى هاجرت من أوربا وتوطنت هذه البلاد واشتغلت فى قطاعات التصدير ، مما دفع الى البحث المستمر عن وسائل رفع الانتاجية للتمكن من تحمل هذه الأجور المرتفعة . ومن ثم أدى القطاع التصديرى الى دفع النمو فى القطاعات الأخرى فى بلدان الاستيطان الحديث هذه (**) .

هذا ولم يستمر الأمر على هذا النمط السئ من التبعية ، بل

---

(*) على لطفى (دكتور) ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١١١ .

(**) عمرو محى الدين (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ص ١٩٣ : ١٩٤ .

ازداد سوءا مع دخول الرأسمالية مرحلة " الاحتكار التنافسى [*] " .
منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث

---

(*) اتصفت هذه المرحلة من تطور النظام الرأسمالى بزيادة تركز وتمركز رأس المال واحتدام مشكلات تصريف الانتاج ، وزيادة أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم .

وبتطور نمط الانتاج الرأسمالى اتجهت الرأسمالية من بعد الحرب العالمية الثانية الى مرحلة " رأسمالية الدولة الاحتكارية " وهى المرحلة التى استدعت تدخل الدولة فى طريقة خلق واستيعاب الفائض الاقتصادى من خلال المزج والتحالف بين الاحتكارات وجهاز الدولة .

واخيرا مع بداية عقد السبعينات انتقلت الرأسمالية الى مرحلة جديدة هى مرحلة " رأسمالية الاحتكارات الدولية " حيث يتم تعميق وتدويل رأس المال من خلال الشركات الدولية النشاط Multinational Corporations ويلعب رأس المال على صعيد الاقتصاد الرأسمالى العالمى دور هام ، وهو دور متغير عن الدور الذى يلعبه رأس المال المالى التابع لكل دولة رأسمالية على حدة ، حيث يتم استغلال العالم بشكل جماعى من قبل رأس المال المالى الدولى الموحد القائم على التحالفات بدلا من الخصومة والتنافس بين رؤوس الأموال المنتمية الى أوطان مختلفة .

رمزى زكى (دكتور) - بحوث فى ديون مصر الخارجية - السابق ذكره - ص ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٤ .

تميزت هذه الفترة بتزايد توجه الأموال الخاصة الأجنبية الى الاستثمار المباشر فى تنمية الانتاج التصديرى للقطاع الحديث فى البلاد المتخلفة ، فأدت الى احكام دمج هذه البلاد فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، (*) وزادت من استنزاف الفائض الاقتصادى ، وأصبح لا يقتصر على ما يتسرب من خلال التجارة الخارجية ، بل أضيف اليه ما يعاد تصديره من عوائد الى الدول المصدرة لراس المال على شكل أرباح وفوائد ( قروض ) . ولقد كان تصدير راس المال الى الدول المتخلفة علاجا لما كانت تعانيه الدول الرأسمالية فى ذلك الوقت من مشكلة فائض رؤوس الأموال واتجاه معدلات الربح داخلها نحو الانخفاض بالمقارنة بفرص الاستثمار المجزية فى البلاد المتخلفة نتيجة توافر الثروات الطبيعية وانخفاض الأجور ورخص أسعار الأراضى وتوفر الأسواق الاستهلاكية الواسعة .

ويجدر بنا أن لا ننسى دور نظام النقد العالمى فى تدعيم قوى النمو للنظام الراسمالى ، وفى نفس الوقت فى تسهيل عمليات النهب المنظم لموارد وامكانيات البلاد المتخلفة الاقتصادية وتشويه مسارات نموها . ويذكر هنا نظام قاعدة الذهب Gold Standard

(*) يقول فى ذلك نوركسية بدلا من ان ينمى راس المال الأجنبى اقتصاديات الدول المتخلفة ، فقد ساهم فى تدعيم تخصص هذه الدول فى انتاج المواد الأولية والغذائية محل التصدير .

الذى سيطر بالذات خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (١٨٧٠ـ ١٩١٤) . فما توفر بهذا النظام من آلية تلقائية تضمن ثبات سعر الصرف وحصر تقلباته فى حدود ضيقة جدا (لا تتعدى حدى خروج ودخول الذهب)، وبما اقترن بالنظام نفسه من سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة، أدى الى نمو التصدير السلعى الى البلاد المتخلفة، ونمو الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية والقضاء على الصناعات المحلية . فالرباط الذى يربط بين قيمة عملة المستثمر الأجنبى وقيمة عملة البلد المتخلف واحد (وهو الذهب)، فلا يوجد فرق بين العملات بما يشجع نشاط التصدير ويطمئن المستثمر الأجنبى والمقرض بعدم فقد أى قيمة عندما يحول عملته الى عملة البلد المتخلف عند الاستثمار أو الاقراض وكذلك عندما يحول هذه العملة الى عملته للحصول على عائد الاستثمار أو خدمة القروض . وقد أدى هذا الى تسهيل عمليات نهب الفائض الاقتصادى المحقق داخل البلاد المتخلفة (*) .

وقد عملت المناطق والتكتلات النقدية التى كونتها بعض الدول الاستعمارية خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية

---

(*) عمرو محى الدين ـ المرجع السابق ـ ص ص ١٣٦ : ١٤٠ .

( واستمرت لما بعد الحرب) على فرض السيطرة على المستعمرات والبلاد التابعة لها واستمرار استغلالها ونهبها (*) .

وبالانتقال الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدث فى الدول المتقدمة ما يمكن أن يلقب " بالثورة الصناعية الثانية " بابتكار

---

(*) فلقد سمح نموذج كتلة الاسترلينى ( أو ما سمى عقب نشوب الحرب العالمية الثانية المنطقة الاسترلينية ) لبريطانيا أن تحصل على الفائض الذى تحقق لموازين التجارة لمستعمراتها والبلاد التابعة لها ، وايداعه فى لندن كاحتياطى نقدى بما يمثل فى الحقيقة نوعا من الاقراض الميسر لها . وقد سمح ثبات سعر الصرف بينها وبين الدول الأعضاء بتنمية صادراتها وتصدير رؤوس الاموال الخاصة ، مما أدى الى التخفيف من الآثار الانكماشية التى أحدثها الكساد الكبير .

وقد أمكن لبريطانيا الاستيلاء على مقادير هائلة من موارد المستعمرات والبلاد التابعة لتمويل نفقات المعارك الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية ، فبلغت مديونيتها خلال الحرب للدول الأعضاء ( وهو ما يطلق عليه اسم الأرصدة الاسترلينية ) حوالى ٣٥٠٠ مليون جنيه استرلينى وقد تعرضت هذه المبالغ المستحقة للدول المتخلفة للخفض من بعد ذلك نتيجة لخفض قيمة الجنيه الاسترلينى لما يصل الى ١ر٣٠٪ ، ولم يكن سهلا على الدائنين استرداد دينهم .

المرجع السابق — ص ص ١٢٦ : ١٤٠ .

الأتوماتيكيا ، حيث أصبح ممكنا تشغيل الآلات دون الحاجة الى عمال الا فى أضيق الحدود ، بما ترتب عليه من زيادة وفيرة فى الانتاج الصناعى ، تحتاج الى أسواق خارجية متسعة لاستيعابه . هذا التوسع الرهيب فى الانتاج اقترن بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال المزج والتحالف بين الاحتكارات وجهاز الدولة ، فظهر فى النظام الرأسمالى العالمى ما يسمى " بمرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية " هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية انتشرت حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات والدول التابعة ، فحصلت العديد من الدول فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسى الواحدة بعد الأخرى وتعرضت الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى هذه الدول لموجات من التأميم والمصادرة والمشاركة فى الارباح والرقابة وخلافه ، وامتنعت العديد من الدول المتخلفة عن قبول استثمارات أجنبية مباشرة جديدة (*) .

---

(*) بحصول الدول المتخلفة على استقلالها السياسى ، اتجهت الى احداث تغييرات فى مجال علاقاتها النقدية الخارجية مع العواصم المتقدمة . فحيث كانت تخلو معظم هذه الدول عن وجود بنوك مركزية وطنية ، ويقع جهازها المصرفى تحت سيطرة البنوك الأجنبية ، التى حالت دون نمو رأس المال الوطنى ، وعملت على
===

هذا التحول التكنولوجى فى الدول المتقدمة ، وما ترتب عليه من ضرورة المحافظة على الأسواق الخارجية وتوسيعها ، قد اقترن بتيار معاكس له بحصول الدول المتخلفة على استقلالها السياسى ، ووقوفها ضد الاستثمارات الأجنبية ، وما يمكن أن يترتب على سياساتها الاستقلالية من تقلص حجم ما تستورده من الدول المتقدمة من سلع صناعية • فمن الواضح أن هذا التيار المعاكس لم يأتى فى وقت مناسب ، فهو يهدد عمليات النمو داخل الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة ، فما هو الحل لهذا المأزق ؟

من الطبيعى ان يكون الحل بالمحافظة على تبعية الدول المتخلفة للدول الرأسمالية المتقدمة ، بالاضافة الى زيادة تعميق هذه التبعية • ولكن كيف يتم ذلك وقد ولى عصر الاستعمار

---

===

نقل جزء كبير من ودائعها ( ٣٠ـ٤٠٪ ) وموجوداتها الى البنوك فى الخارج ، فقد اتجهت الدول المتخلفة بدرجات متفاوتة نحو تأميم بنوك الاصدار والبنوك الأجنبية ، والخروج من المناطق النقدية أو تعديل العلاقات معها ، وفرض الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية ، وتكوين بعض الاتحادات النقدية بين الدول حديثة الاستقلال •

رمزى زكى (دكتور) ـ التاريخ النقدى للتخلف ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ أكتوبر ١٩٨٧ ـ ص ص ١٧٤ : ١٧٦ •

السياسى بالطرق العسكرية ؟ حقا قد تغير الزمن ، وأصبح استخدام الوسائل العسكرية المباشرة لا يتناسب مع ظروف الزمن الحالى ، ولكن يمكن تحقيق نفس الأهداف باستخدام أساليب جديدة ، يطلق عليها " الاستعمار الجديد " . هذا الاستعمار يتمثل فى ضمان استمرار التبعية والسيطرة بطرق وأساليب اقتصادية ومالية كبديل عن وسائل الحكم المباشر والتدخل العسكرى .

وهنا نجد ان بروز دور الدولة فى الدول الرأسمالية المتقدمة ( بدخول الرأسمالية الى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ) قد مكنها من أن تتولى بنفسها أساليب السيطرة على الدول المتخلفة ، فظهر لون جديد من التمويل الخارجى للدول المتخلفة ( خاصة مع امتناع العديد منها عن تلقى استثمارات أجنبية جديدة ) ممثلا فى القروض الحكومية الثنائية والقروض التى تمنحها المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الأطراف ، وهى أساسا منظمات خاضعة لسيطرة حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية . وهنا نجد أن توجيه القروض التى تمنحها هذه الجهات يتم على أساس تأمين المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستثمارات الأجنبية الخاصة للدول الرأسمالية فى البلاد المتخلفة .

وقد يتخذ التمويل الخارجى من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول المتخلفة شكل المعونات التى لا ترد . ولكن الملاحظ أن الجزء الأكبر مما تلقته الدول المتخلفة من معونات كان مقيدا بشرط انفاقه على سلع الدول المانحة للمعونة . واذا تجاهلنا الأهداف السياسية والعسكرية التى قد ترمى اليها هذه المساعدات ، وما يلاحظ بأن توزيعها على الدول المتخلفة لا يتم طبقا للتفاوت بينها فى الحاجة اليها ، نجد أن من شأن شرط تقييد انفاق المعونة أن يفرض على الدول المتلقية للمعونة نمطا معينا من انماط النمو ليس هو أنسب الأنماط لها . فيتم استخدام تقنيات لا تساعد على نشوء أو تطوير تقنيات محلية ، ولا تخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولا تسمح بخلق طلب محلى واسع على الموارد والسلع المحلية . ولا تختلف عن ذلك المعونات متعددة الأطراف من حيث أثرها ، فما تعطيه من حرية الشراء من أكثر من دولة لا يختلف من حيث المضمون ، بحيث أنه يؤدى فى النهاية الى زيادة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة (*).

(*) "بل ان من الممكن أن نلمس فى بعض صور المعونات متعددة الاطراف خطرا اكبر على الدول المتخلفة يهدد حريتها فى اختيار استراتيجيتها فى التنمية . ويكفى أن نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى (خطاب اعلان النية Letter of Intent) الذى يشترط صندوق النقد الدولى الحصول عليه من حكومة الدول طالبة المعونة قبل ان يوافق على اعانتها .

وليس بخاف أن فى استمرار المعونات الأجنبية لمدة طويلة ما يؤدى الى اضعاف امكانيات الدولة المتلقية على تعبئة موارد ها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو . والأمر الخطير هو ما قد يسود فى الدولة المتلقية من وجهة نظر بأن مفاتيح قضية التنمية موجود بالخارج ، ومن ثم يتوقف على سياسة الدولة الخارجية . ومن هنا تتحول قضية التنمية من قضية شعبية ، يتحتم أن يشتعل لها حماس الناس ويساهم فيها الشعب بأكمله ، تتحول الى احدى الموضوعات السرية للدولة التى ترتبط بالسياسة الخارجية للدولة (*)

وعموما يلاحظ أن فى تدفق التمويل الخارجى سواء كان فى شكل منح أو قروض وسهولة الحصول عليه ( على شكل قروض فى الغالب)

---

فنى الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد [illegible] أن تتخذ هذه الحكومة اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخار[illegible] وتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات [illegible] متطلبات حماية الصناعة الوطنية ، أو اعتبارات تحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، الأمر الذى يزيد من تورط الدولة النامية [illegible] فروع من الانتاج لا تتمشى مع أولوياتها وتفضيلاتها كما يورطها فى استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون أكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة .

جلال أمين — المرجع السابق — ص ص ١٧ : ١٩ .

(*) المرجع السابق — ص ٢٠ ، ٢١ .

قد أدى الى تراخي الجهود في تعبئة المدخرات المخلية وتزايد الاستهلاك وتشوه أنماطه وتفشي الاسراف في الدول المتخلفة • وقد ترتب على ذلك استمرار وتزايد استنزاف موارد النقد الأجنبي في هذه الدول على شكل أعباء خدمة القروض وتحويلات الأرباح الى الخارج وسداد لأنماط استهلاك غير مواتية لمتطلبات التنمية بما أدى الى استمرار وتعميق تبعية الدول المتخلفة للنظام الرأسمالي العالمي •

وقد ساهم النظام النقدي العالمي الذي سيطر من بعد الحرب العالمية الثانية ( ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ) والذي يلقب بنظام بريتون وودز في أحكام آليات سيطرة هذا الاستعمار الجديد على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال • فلقد استغلت معاناة هذه البلاد فيما يتعلق بمشكلات الصرف والسيولة والمدفوعات الخارجية وفرضت عليها هيمنة اقتصادية وقهر مالي (*) • وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(*) " فالقروض الخارجية والمعونات والهبات لن تعطى الا لتلك البلدان التي يدل سلوك أنظمتها على نيات طيبة تجاه مستعمريها القدامى وتجاه النظام الرأسمالي العالمي ، وبشرط أن تكون توجهات تنميتها من النوع الذي يعتمد على المشروع الفردي وآليات السوق • بل أن بعضا من هذه القروض والمنح والهبات سوف يكون قاصرا فقط على البلاد التي سترتبط مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلاد الراسمالية باتفاقيات

===

فى تمويل عجزها الخارجى على الدور الذى يلعبه الدولار كعملة دولية ، بمعنى أن فى امكانها أن تتوسع فى الاصدار التضخمى دون ان تخشى آثاره التضخمية ، طالما انها تقوم بتصدير هذا التوسع النقدى التضخمى الى مختلف دول العالم التى تستخدم الدولارات الورقية كعملة احتياط لغطائها النقدى المحلى . وقد تأثرت قيمة هذه الاحتياطيات بما حدث عن تخفيضات متتالية فى

---

===

عسكرية للدفاع المشترك . كما أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة لن تنساب الا الى تلك البلاد التى يوجد بها مناخ ملائم ، غير معاد ، لعمليات النهب التى تقوم بها . كما أن صندوق النقد الدولى ، سرعان ما استغل طلب هذه البلدان للموارد الأجنبية حيث لاحظ أن هذه البلدان تسعى لتنمية نفسها بالاستناد الى قيود النقد وأسعار التبادل المتعددة وغيرها من القيود التى يدينها ميثاق الصندوق ، من هنا فقد استفاد من هذه الطلبات كمدخل للضغط على تلك البلدان باتجاه تحرير تجارتها ومدفوعاتها " .

و " الشروط القاسية التى يفرضها الصندوق ، والتى تصل الى حد التدخل فى توجهات التنمية ، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، كانت تجعل الكثير من هذه البلاد يفضل عدم التعاون معه ، واللجوء الى الاقتراض من المصادر

===

قيمة الدولار خاصة من بعد انهيار نظام بريتون وودز فى ١٩٧١ وما ترتب عليه من أزمة نقدية عالمية نعيش فيها حاليا (*) .

ويمكن باختصار عرض بعض البيانات الاحصائية التى توضح مدى الاستنزاف المالى الذى تعانى منه البلاد المتخلفة : فى خلال عقد الستينات

---

= = =

الأخرى الحكومية والخاصة .

رمزى زكى (دكتور) — التاريخ النقدى للتخلف — ص ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٤

(*) قد ترتب على هذه الأزمة معاناة الدول المتخلفة فى العديد من النواحى :

١ — زيادة العجز فى موازين المدفوعات .
٢ — استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية .
٣ — استيراد التضخم .
٤ — انخفاض حجم التدفقات الميسرة ( المعونة الانمائية ) .
٥ — تدهور أسعار الصرف .
٦ — الوقوع فى فخ الديون الخارجية وما ترتب على ذلك من نتائج .
المرجع السابق — ص ٢٨٠ .

( ١٩٦٠ــ١٩٧٠ ) بلغ مجموع رأس المال المتدفق من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول المتخلفة حوالى ١٠ مليار دولار سنويا (على صورة رأس مال مستثمر خاص وقروض ومنح حكومية وغير حكومية ) ، وفى مقابل هذا المبلغ بلغ الدخل المتدفق من خارج الدول المتخلفة الى الدول الرأسمالية المتقدمة ما يفوق المتدفق السنوى اليها بما لا يقل عن نسبة ٥٠٪ ، آخذين فى الاعتبار أقل التقديرات (*) . وفى الغالب نجد أن الأرباح التى يحققها رأس المال الأجنبى المستثمر فى الدول المتخلفة تفوق ما استثمر فى هذه الدول من رأس مال . فطبقا للمصادر الرسمية حصلت بريطانيا خلال السنوات ٥٢ــ١٩٦٣ على ٧٦٠٠ مليون جنيه استرلينى أرباحا من الدول المتخلفة ، وقد تعدى هذا مرتين ونصف مبلغ رأس المال المصدر الى هذه الدول . وكذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٤٦ــ١٩٥٩ أرباحا سنوية بمعدل ٢ر٥ دولار عن كل واحد دولار مستثمر فى الدول النامية خلال نفس الفترة . وطبقا لتقديرات ادارة التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية بلغ رأسمالها المتدفق الى الخارج من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ مبلغ ٩ر٢٣ مليار دولار ، وبلغت أرباحها المحصلة

(*) Tamás Szentes, Ibid., p. 227.

٣٧ مليار دولار . هذا وقد بلغ رأس المال الأجنبي المتدفق الى أمريكا اللاتينية ما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٠ مقدار ٧ر٧ مليار دولار وبلغت الأرباح المتدفقة من هذه الاستثمارات خلال نفس الفترة ٥ر١٥ مليار دولار والأمثلة الشبيهة لذلك عن الشرق الأوسط والهند متوفرة وعديدة . (*)

هذه الأرقام كافية لتوضيح أن صافى التدفق الرأسمالى فى علاقة الدول المتخلفة مع العالم الخارجى أصبحت فى الغالب بالسالب، هذا مع عدم احتساب وسائل الاستنزاف والخسائر الأخرى غير المباشرة التى تترتب على تبعية الدول المتخلفة للدول الرأسمالية المتقدمة ، والتى تحتاج الى التقدير فى الحساب . ومن أمثلة ذلك الخسائر المترتبة على تدهور معدلات التبادل الدولى ، ونظم الصرف ، والنظم المصرفية ، وصياغة الأسعار العالمية وطرق حسابها (المثال الواضح على ذلك تغيير نقطة الأساس فى تحديد أسعار النفط قبل سنة ١٩٧٣) (**) ، وحرمان الدول المتخلفة من أثر التقدم التكنولوجى على تحسن الانتاجية (أو بما يسمى بوسائل

---

(*) Ibid., PP. 197:199.

(**) أنظر دراسة كاتب هذه السطور عن :
" أبعاد توازن السوق العالمى للنفط " — المال والصناعة — بنك الكويت الصناعى — العدد الرابع — ١٩٨٣ — الكويت — ص ٣٩ : ٤٥ .

استنزاف الدخل المقنع) (*) .

والمهم أن نفيد أنه بما تكون فى السابق (فى الغالب منذ منتصف القرن التاسع عشر) فى الدول المتخلفة من هياكل انتاجية مشوهة ، نتيجة تخلل القوى الخارجية العالمية ، أصبحت هذه الهياكل الانتاجية بمجرد تكوينها الأساس القوى لاستمرارية هذا التخلل . وقد استمر هذا التخلل وزاد عمقاً عن طريق وسائل الاستعمار الجديد ، رغم ما اتبعته مختلف الدول المتخلفة من سياسات تنموية ، لأنها لم تدرك السبب الحقيقى للتخلف ، وبالتالى فقد سارت فى التنمية على نفس الطريق الذى أدى الى تخلفها ، متمتعة بما يتيحه لها الاستعمار الجديد من وسائل اقتصادية زادت تبعيتها ، ومن ثم فان ما قامت به قد عمل على تنمية التخلف . فنرى ما منيت به تجارب التنمية خلال عقد السبعينات من خيبة الأمل مع تصاعد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ، ووصولها من بعد ذلك خلال عقد الثمانينات الى أرقام فلكية تتعدى فى الوقت الراهن ٢ر١ تريليون دولار . ولا تزال تبعية الدول المتخلفة للنظام الرأسمالى العالمى المصدر المتجدد لتفاقم مشاكلها ، حتى فى مرحلة تطوره الحالية (مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية) التى يبرز فيها الدور المسيطر للشركات الدولية النشاط ، وزيادة التناقض بين مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة .

(*) Tamás Szentes, Ibid., PP. 199:227.

# الباب الثانى

## التنميـــة الاقتصادية :

## " تطور الفكر الانمائـــى "

تعرفنا على ظاهرة التخلف الاقتصادى التى تسود البلـــدان المتخلفة ، وذلك حتى يمكننا صياغة عملية التنمية ، على فهم سليـــم لمظاهر وأسباب التخلف ، فتكون هذه العملية متسقة مع ما يواجـــه هذه الأسباب والقضاء على آثارها والسير فى الطريق السليم نحـــو النمو الذاتى ، باتباع استراتيجية وسياسات سليمة للتنمية ٠

فالتنمية الاقتصادية وسيلة وليست غاية ، فهى وسيلة لنقـــل المجتمع من حالة التخلف التى يحيى فيها الى حـالة أخرى افضل منها ، تمثل الهدف الذى تسعى الى تحقيقه ٠ هذا الهدف يجب أن يكـــون كذلك واضحا ومحددا ، حتى يمكن أن تصاغ التنمية بما يؤدى الـــى تحقيقه ٠ فالتنمية الاقتصادية السليمة لا يمكن أن تقوم الا على فهـــم وادراك سليم لكل من ظاهرة التخلف التى تسعى الى مواجهتـــه ، وظاهرة التقدم أو النمو الذى تسعى الى التوجه نحوه ، باعتبـــاره هدف عملية التنمية الاقتصادية ٠

والتنمية الاقتصادية وان تعلق مفهومها بالدول النامية الا أن ما تناولتها من نظريات لم تنبع من فراغ ، فمن قبلها نجد نظريات النمو التى حللت عمليات النمو التلقائى للنظام الرأسمالى .

ومن ثم ينقسم هذا الباب الخاص بالتنمية الاقتصادية " من زاوية تطور الفكر الانمائى " الى الفصول التالية :

الفصل الرابع : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها .

الفصل الخامس : نظريات النمو الاقتصادى .

الفصل السادس: نظريات التنمية الاقتصادية .

# الفصل الرابع

## مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

### التمييز بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية :

يستخدم أكثر من اصطلاح واحد للتعبير عما يمر به المجتمع من تطور ، فتوجد عبارة " النمو الاقتصادى " Economic Growth وعبارة " التنمية الاقتصادية " Economic Development أو الانماء الاقتصادى . ويختلف نوع ما تنطوى عليه كل عبارة من مفهوم للتطور . فيقصد بالنمو الاقتصادى التطور الاقتصادى الذى يحدث تلقائيا دون توجيه أو مجهودات مقصودة . أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها التغييرات الاقتصادية التى تحدث فى المجتمع بفعل توجيه مقصود مستهدف .

فما تشهده الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا من تطور وتغيرات اقتصادية واجتماعية منذ قيام الثورة الصناعية ( وبدايتها فى انجلترا فى منتصف القرن الثامن عشر) الى وقتنا هذا ، يحدث فى الغالب بتلقائية طبقا لقوى التطور الطبيعية ، دون تدخل أو توجيه مقصود من حكومات هذه الدول . ويطلق على هذا النوع من التطور اصطلاح النمو الاقتصادى . أما ما تشهده البلاد المتخلفة

من تطور اقتصادى اجتماعى من بعد الحرب العالمية الثانية فيطلق عليه اصطلاح التنمية الاقتصادية ، حيث يتم هذا التطور بعيدا عن فلسفة الحرية الاقتصادية ، بتدخل وتوجيه مقصود مستهدف من جانب حكومات هذه البلاد .

ويترتب على كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية زيادات فى الدخل القومى الحقيقى ونصيب الفرد منه عبر الزمن " وذلك نتيجة للتطور التلقائى فى الأول والتطور المقصود أو المخطط فى الثانى . ويقترن أكثر من ذلك الاصطلاح الثانى بتغيرات هيكلية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ، تتمثل على سبيل المثال فى ارتفاع مساهمة بعض القطاعات فى هيكل الناتج المحلى وهيكل العمالة والتراكم الرأسمالى ، وتزايد الأهمية النسبية للعمالة الماهرة ، وتنوع الصادرات ، وانخفاض درجة التبعية الاقتصادية للخارج ، والسيطرة الوطنية على الموارد المحلية ، وتحقيق درجة أعلى من العدالة فى توزيع الدخول والثروات ، ... الخ . وليس شرطا أن يقترن النمو الاقتصادى بمثل هذه التغيرات الهيكلية ، فما يحدث فى الغالب من تغيرات هيكلية يتم تدريجيا وببطأ مع مرور الزمن ، ضمن مسار الدخل القومى وتغيره ، وما يشهده المجتمع من نمو وتطور تلقائى .

وترى وجهات النظر الحديثة فى التنمية أنه ليس شرطا أن تركز التنمية على معدلات نمو الدخل القومى وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن • فالغنى لا يعنى بالضرورة تصفية التخلف (*) • ولا يمكن مهاجمة الفقر بطريق غير مباشر من خلال معدلات النمو التى تتساقط رذاذا على الجماهير (**) • ومن ثم فان التغيرات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى ( وقد يضاف اليها السياسى ) للمجتمع هى الأساس فيما يمكن أن يطلق عليه تنمية اقتصادية •

من هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادى " تغير كمى " ، وأن التنمية الاقتصادية تغير كمى و " تغير نوعى " فى الأساس ، يتمثل فيما يحدث من تغيرات فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع بحيث يقضى على الفقر والتبعية • فتتضمن التنمية كل من النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التى تهدف الى رفع مستوى معيشة عامة أفراد المجتمع والقضاء على التبعية •

---

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) - فى التنمية العربية - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٣ - ص ٥٥ •

(**) محبوب الحق - ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث - ترجمة أحمد فؤاد بلبع - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٦٨ •

ولذا فان التنمية الاقتصادية تهدف الى سرعة نمو معـدلات زيادة الدخل القومى والى تغيير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بمـا يؤدى الى التشغيل الكامل لقوة العمل وتقليل التفاوت فى توزيـع الدخول ورفع مستوى المعيشة . وتكتمل هذه الأهداف ما لم تكـن على حساب أهداف أخرى سياسية وبيئية كالاستقلال الوطنى وديمقراطية نظام الحكم والمحافظة على البيئة . وذلك لأن تحقيق الأهـداف الاقتصادية والاجتماعية الأولى على حساب الأهداف الأخيرة يفقدهـا المحتوى الحقيقى ويحرمها من ضمان الاستمرار الذاتى .

ولا يفوتنا أن نشير الى مفهوم أكثر ادراكا لأبعاد التنميـة ، يجعلها تقفز الى مرتبة الحضارة . هذا المفهوم يلقب بـ " التنميـة الشاملة " ، ويقصد بها " عملية تطور تضرب جذورها فى كل جوانـب الحياة وتقضى الى مولد حضارة ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطـور الحضارى بكل ما يميزها من قيم وعادات سلوك وأساليب انتاج وأوضـاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمى وتجدد أدبى وفنى ... الخ "ويعنى هنا بالتنمية الشاملة مولد حضارة جديدة أو تجدد شباب حضـارة سابقة ، وهذا جهد يفوق طاقات أى قطر من حيث الاتسـاع الجغرافى والاسهام البشرى فهو ظاهرة " قارية " لا تستعار ولكن تبتدع ، ويكون لها أساس مادى وآخر فكرى . فلا يمكن أن يوجد تطـور مادى متعاظم الا بوجود تطور فكرى ملازم له يسبقه احيانا ، ويلاحـق متطلباته احيانا أخرى . كما أنه يتعذر استمرار الازدهار الفكـرى

دون أساس مادى يغذيه ويؤثر بالتالى فى اتجاهاته . (*)

ويمكن ان يتصور أن تكون هذه التنمية الشاملة هى اقصى ما يمكن أن تصبو اليه التنمية الاقتصادية لمجموعات اقليمية عن الدول النامية ذات أداء جماعى تكاملى متميز يجعلها تبرز كمرحلة حضارية متميزة .

## التنمية الاقتصادية وهدف تعجيل معدل نمو الناتج القومى :

يحتل هدف تعجيل معدل نمو الدخل القومى أهمية بالغة فى مختلف نظريات التنمية التقليدية باعتباره أهم أهداف التنمية ، وذلك لأن الغرض الأساسى الذى يدفع البلاد المتخلفة الى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها ، ولا سبيل الى القضاء على هذا الفقر ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وتحاشى تفاقم المشكلة السكانية الا بزيادة الدخل القومى الحقيقى (**). فيتم مواجهة الفقر من خلال معدلات نمو عالية تتساقط رذاذا من الناحية الفعلية على الجماهير .

وتبالغ نظريات التنمية التقليدية فى أهمية هذا الهدف ، بحيث يكون من المتعين تعظيم معدل نمو الدخل القومى فى أقل فترات ممكنة ، فمعدلات النمو المرتفعة افضل دائما من معدلات النمو المنخفضة ،

---

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) - المرجع السابق - ص ص ٤٧ : ٤٨ .

(**) مدحت العقاد (دكتور) - السابق ذكره - ص ٥٠ .

وذلك للعمل على سرعة تضييق فجوة الاختلاف فى مستويات متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . فينظر هنا الى التخلف الاقتصادى على انه تأخر زمنى ، يقاس بمدى اتساع هذه الفجوة ، ومن ثم يعبر عما تحققه التنمية الاقتصادية من انجاز بمقدار تضييقها لهذه الفجوة . ولكن قد سبق انتقاد هذا المنهج الذى يقيس كل شئ بمقارنته بالنموذج المثالى للدول الرأسمالية المتقدمة ، لما يقود اليه من صعوبات وأخطاء سبق ذكرها (*) .

وترى التوجهات الحديثة فى التنمية عدم ضرورة أفضلية معدلات النمو المرتفعة على معدلات النمو المنخفضة ، حيث يتوقف الأمر كله على بنيان معدلات النمو هذه ، أى نوعية ما تكونه من سلع ، وليس مجرد مقدار السلع التى يتم انتاجها . فقد يتحقق معدل نمو مرتفع من خلال النفقات العسكرية المتصاعدة ، أو من خلال انتاج السلع الكمالية التى يستهلكها الأغنياء والمتميزون أو من خلال تصاعد الأنشطة الطفيلية أو استنفاذ بعض الثروات المحلية غير القابلة للتجديد أو مقابل التضحية بالاستقلال الاقتصادى . وهنا لا يكون هذا المعدل المرتفع مفضلا عن معدل آخر أقل منه ويتسم بانتاج ما يهم القاعدة العريضة من أفراد المجتمع من سلع وخدمات . وينقلنا هذا الى النقطة التالية الخاصة بهدف رفع مستوى المعيشة .

---

(*) انظر المثال السابق ذكره عن الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، وما ذكر عن اختلاف نمطى الاستهلاك بالدول المتقدمة والدول المتخلفة .

## التنمية الاقتصادية وهدف رفع مستوى المعيشة :

يعتبر رفع مستوى المعيشة من الأهداف الهامة التى تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها فى الدول المتخلفة اقتصاديا • فمن المتعذر ضمان الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ما لم يرتفع مستوى المعيشة بدرجة كافية لتحقيق مستويات مناسبة لمثل هذه الغايات للسواد الأعظم من سكان البلاد المتخلفة •

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومى السنوى دون أن يقترن ذلك برفع مستوى المعيشة • ولا يوجد ما يضمن أن تقترن زيادة الدخل القومى بتحسن مستوى المعيشة ، ما لم تهدف التنمية الى تقليل الفوارق بين الدخول بمراعاة التوزيع وعدالته •

وان كانت أهمية التنمية فى رفع مستوى المعيشة لا يمكن انكارها الا أن النظرة التقليدية للتنمية ترى ضرورة اعطاء الأولوية لهدف "تعظيم معدل نمو الدخل القومى فى أقل فترات ممكنة " ، على ان تنحى جانبا قضايا التوزيع وعدالته • فالقضاء على الفقر والبطالة ، وتقليل الفوارق بين الدخول ، وتحسين مستوى المعيشة ، كلها أمور تلى فى الأهمية قضية الزيادة التى يجب أن تحدث فى الناتج المحلى ، الذى يعد مؤشر التنمية المقبول • وبتحقق الزيادة فى الناتج القومى يعتبر هذا فى نفس الوقت الوسيلة لرفع مستوى المعيشة •

فينظر هنا الى التنمية الاقتصادية على أنها مجرد العملية التى تسد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة وتلك التى تسود فى الدول المتخلفة . فسكان الدول المتقدمة ينعمون بمستويات معيشة مرتفعة ، نظرا لارتفاع مستوى الناتج الاجمالى ، وبالتالى متوسط دخل الفرد ، ومن ثم يجب أن يكون هدف التنمية الاقتصادية هو محاولة تعظيم معدل نمو الناتج القومى فى أقل فترات ممكنة . فان مجرد تحقيق هذا الهدف ، سوف تحل معه مشكلات الفقر ، وعدم عدالة التوزيع ، وتدهور مستوى المعيشة . فالنمو الذى سيحدث فى الناتج القومى سوف تنتشر ثماره على مختلف الطبقات . والتوزيع يمكن أن يعنى به بعد ان يتحقق النمو . ولكن قد أثبتت تجارب التنمية أن تعظيم معدلات نمو الناتج القومى كهدف للتنمية ، وكوسيلة فى نفس الوقت لرفع مستوى المعيشة ، يمثل خطأ بالغا للأسباب التالية (*) :

- ليست تدفقات الدخل مالية ، بل هى فى شكل سلع مادية وخدمات . فاذا زاد المجتمع دخله فى صورة مساكن فاخرة وسيارات يكون متعذرا تحويل هذا الدخل الى مساكن منخفضة التكلفة وأتوبيسات للنقل العام . فكما سبق القول بأن التكوين السلعى لمعدلات النمو أمر جدير بالاهتمام .

(*) رمزى زكى (دكتور) - فكر الأزمة السابق ذكره ، ص ١٠٦ : ١٠٨ .
محبوب الحق (دكتور) - المرجع السابق - ص ص ٦٧ : ٦٩ .

- ليس صحيحا على الاطلاق حل قضية التوزيع من خلال قضية التنمية فقد تحدث التنمية ويظل التفاوت كبيرا ، أو يزيد ، بين الدخول ومستويات المعيشة . فالأدوات التقليدية لسياسة اعادة توزيع الدخل ( مثل سياسة الضرائب والانفاق العام ) محدودة الفاعلية في الدول المتخلفة ، بسبب تخلف الجهاز الضريبي ، وعدم الترشيد في سياسة الانفاق العام ، وسيطرة الفئات والطبقات الاجتماعية الغنية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية .

من هنا نجد أن هدفا كرفع مستوى المعيشة يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه ، ولا يمكن أن نعبر عنه بمجرد النمو في متوسط دخل الفرد ، فان هذا المؤشر قد يعتبر مضللا في هذا الشأن ، طالما ليس شرطا أن يقترن نمو الناتج القومي بارتفاع مستوى المعيشة للسواد الأعظم من أفراد المجتمع .

وارتفاع مستوى المعيشة كهدف من أهداف التنمية لن يتحقق الا بسعيها الى الحد من التفاوت الكبير في توزيع الدخل ، الذي يسود مختلف الدول المتخلفة ، ويسيء الى عمليات التنمية . فالاغنياء ينفقون أموالهم على السلع الكمالية ، بما يؤدي الى توجيه موارد المجتمع نحو انتاج هذه السلع . هذا بغرض أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لاشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ، الا أن

الغالب هو عجز الجهاز الانتاجى المحلى عن تلبية الاستهلاك المظهرى الذى تتطلبه طبقة الأغنياء ، مما يستدعى الاستيراد من الدول المتقدمة ، وتبديد موارد المجتمع من النقد الأجنبى .

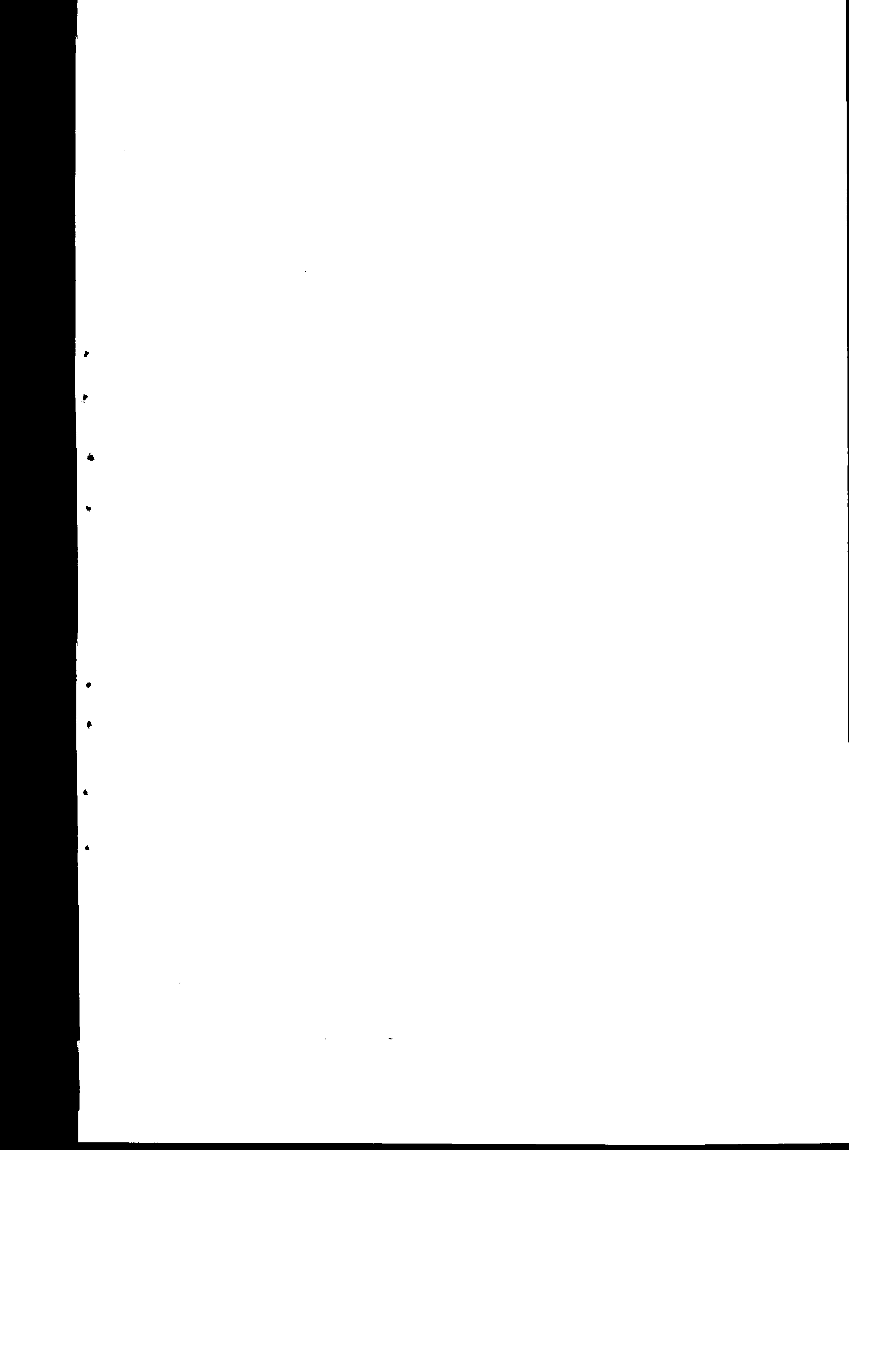
والخلاصة انه لا بد من رفض فكرة امكانية مواجهة الفقر بطريق غير مباشر من خلال معدلات النمو التى تتساقط رذاذا على الجماهير ، بل يجب أن تكون مواجهة الفقر بطريقة مباشرة بالتقليل المتزايد ، والالغاء الفعلى لسوء التغذية والمرض والأمية والبطالة ومظاهر عدم المساواة ، وتبدو هنا أهمية تغيير هيكل التكوين السلعى وكذلك أهمية اقتران زيادة الانتاج بتحسين التوزيع . ويتيسر تحقيق هذا المتطلب الأخير بالتركيز على هدف القضاء على البطالة كهدف أولى من أهداف التنمية ، بحيث يتحقق بزيادة العمالة كل من زيادة الانتاج وتحسين التوزيع . فتشغيل اليد العاملة يجب أن يوضع كهدف أولى من أهداف التنمية وليس كهدف ثانوى يتحقق كرد فعل لانتشار ثمار التنمية .

## التنمية الاقتصادية وهدف تغيير هيكل البنيان الاقتصادى والاجتماعى :

هذا وان كان قد تأكد لنا هدف تغيير هيكل التكوين السلعى الا أن المواجهة المباشرة للتخلف لن تقتصر على هذا التغيير فحسب بل تمتد الى مختلف هياكل البنيان الاقتصادى والاجتماعى حتى يمكن تملك القدرة على النمو الذاتى ، خاصة وأن ما يوجد فى الدول

المتخلفة من هياكل انتاجية يتصف بالتشوه وعدم التكامل والازدواجية والتبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، بحيث تعد هذه الهياكل من بعد أن تم انشائها الاساس لاستمرار التبعية للخارج ، واستنزاف الموارد المحلية والفوائض الاقتصادية لمصلحة الغير . ومن ثم تحتاج هذه الهياكل الى تغييرات جذرية بمعرفة عمليات التنمية .

فتبرز أهمية تغيير هيكل البناء الاقتصادى للمجتمع كهدف رئيسى من أهداف التنمية الاقتصادية . هذا التغيير يتعين أن يكون فى اقامة اقتصاد وطنى مستقل ( غير تابع اقتصاديا للخارج ) ، يسيطر على موارده، وثرواته الطبيعية ، ولا يسمح باستنزاف فوائضه الاقتصادية ويمتلك القدرة على النمو الذاتى ، ورفع مستوى معيشة سكانه .



# الفصل الخامس

## نظريات النمو الاقتصادى

يشتمل الفكر الاقتصادى على مجموعتين من النظريات التى تعالج التطور الاقتصادى ، تتحدث الأولى عن النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة ، وتتناول الثانية التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة . ونقتصر فى الفصل الحالى على تناول نظريات النمو الاقتصادى (*) ، على أن نتناول نظريات التنمية الاقتصادية فى الفصل التالى .

### أولا : التحليل التقليدى واعتراضات ماركس عليه :

#### ١ ـ تحليل آدم سميث Adam Smith

نادى آدم سميث بالحرية الاقتصادية ، وعارض أى شكل من أشكال التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى . فالنظام الاقتصادى نظام طبيعى قادر على تحقيق التوازن ، وانه يحمل خواص ذاتية تجعله يتحرك لما فيه خير الجميع والى تقدمه .

---

(*) انظر كلا من :
ـ مدحت العقاد (دكتور) ـ السابق ذكره ، ص ٥٥ : ٧٠ .
ـ محمد على الليثى (دكتور) ـ السابق ذكره ، ص ٥٩ : ٩٤ .

وقد بحث آدم سميث فى كيفية حدوث النمو الاقتصادى ، وماهية العوامل والسياسات التى تعوقه وتقف فى طريقه . فاعتبر التخصص وتقسيم العمل Specialization and Division of Labour الأساس لرفع الانتاجية . فتخصص كل فرد من مجموعة معينة من العمال فى اداء عملية انتاجية معينة ، بدلا من القيام بأعمال انتاجية متعددة ، يجعلهم فى وضع يستطيعون فيه — فى مجموعهم — أن ينتجوا كمية أكبر بنفس المجهود المبذول من جانبهم . ولكى يمكن لتقسيم العمل أن يأخذ مكانه على نطاق واسع ، يلزم أن يستخدم العمال الآلات والمعدات التخصصية ، ومن ثم يؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد القومى الى التراكم الرأسمالى من أجل امكانية تقسيم العمل على نطاق واسع ، وبالتالى زيادة نصيب الفرد من الدخل . ويتوقف التراكم الرأسمالى بدوره على رغبة افراد المجتمع فى تخصيص جزء من الموارد الانتاجية التى يمتلكونها من اجل انتاج السلع الانتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية . أى بعبارة أخرى يتوقف التراكم الرأسمالى على رغبة الأفراد فى الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم . وعلاوة على التراكم الرأسمالى ، يمثل حجم السوق قيد آخر على تقسيم العمل ، حيث يتعين ان يكون السوق من الاتساع بحيث يسمح بتصريف الانتاج الكبير الذى يترتب على تقسيم العمل . ويزيد حجم السوق بتزايد الدخول ، وايجاد عملاء فى الدول الأخرى .

ويرى آدم سميث أنه ببداية عملية النمو فانها تصبح متجددة ذاتيا Self Sustaining . فبوجود بعض التراكم الرأسمالى والسوق الكافى يمكن أن يتم التخصص وتقسيم العمل ، بما يؤدى الى تزايد الدخول . هذا التزايد فى الدخل يعمل على توسيع حجم السوق وزيادة الادخار والاستثمار ، بما يمهد الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك نمو الدخل . ويتمخض عن تقسيم العمل ميزة أخرى هى تزايد تيار الأفكار الجديدة والافضل لانتاج السلع ، بما يسمح للتراكم الرأسمالى الذى اصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل أن يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل .

وتحد - من وجهة نظر سميث - ندرة الموارد الطبيعية هذه العملية التراكمية للنمو ، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد الى الحدود التى يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى . فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالى ونمو السكان ، تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، وتتناقص معدلات الأرباح ، حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد .

ويلاحظ هنا عدم الدقة فى شرح كيفية الوصول الى حالة الركود الا انه لا يمكن انكار فضل آدم سميث فى تقديم الأفكار الاساسية التى اثرت على من جاء بعده .

## ٢ ـ تحليل دافيد ريكاردو David Ricardo

يوضح هذا التحليل كيفية ظهور وانتشار الركود ، وذلك باستخدام فكرة قانون الغلة المتناقصة .

ويقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث فئات هي : الراسماليين ، والعمال وملاك الأراضي الزراعية . ويقع على الراسماليين عبء قيادة النمو الاقتصادي في المجتمع وذلك عن طريق الادخار من أرباحهم والاستثمار ، وهم يقومون بالادخار طالما هناك أرباح يحققونها ، فيعيدوا استثمارها ويزيدوا من الانتاج . أما عن طبقة العمال فان أجورهم يجب أن تحدد عند أجر الكفاف ، الذي يتوقف عنده السكان العاملون عن الزيادة أو النقصان . فاذا ارتفعت الأجور فوق هذا المستوى ، فانها تؤدي الى زيادة عرض العمل ، باعتبار أن زيادة الأجور تخفض معدل الوفيات ، نتيجة تحسن مستويات الغذاء والصحة ، بما يؤثر على زيادة السكان . واذا انخفضت الأجور تحت هذا المستوى ، زادت معدلات الوفيات عن معدلات المواليد بما يؤدي الى تناقص السكان . وبالنسبة لفئة ملاك الأراضي الزراعية ، فهي تمد المجتمع بالغذاء . ومع عملية النمو الاقتصادي وزيادة الارباح ونمو السكان يزداد الضغط على الأراضي الزراعية ، وتستغل الأراضي الأقل جودة ، فينشأ عن ذلك ما يسمى بالريع ، وهو عائد الملاك الزراعيين ، نتيجة لسريان قانون الغلة المتناقصة .

ولقد اعتبر ريكاردو — يالمثل مثل آدم سميث — عملية النمو " عملية متجددة ذاتيا " ، فطالما كان الربح موجبا تتم وتتكرر عملية النمو بقيام الرأسماليين بالادخار وشراء معدات اضافية وتشغيل عدد أكبر من العمال . فيترتب على ذلك ارتفاع مستوى الأجور عن حد الكفاف ، فيتأثر معدل الوفيات بالانخفاض ويزيد حجم قوة العمل بعد فترة . ويترتب على زيادة حجم قوة العمل خفض مستويات الأجور مرة أخرى . غير أنه مع تزايد السكان تستزرع الأراضى الأقل جودة لمقابلة زيادة الطلب على الطعام . ويترتب على ذلك ارتفاع الريع للأراضى الأجود ، بما يزيد من نصيب أصحاب الأراضى من الانتاج . وينعكس ذلك فى انخفاض النصيب النسبى للرأسماليين والعمال ، مما يؤدى الى تناقص معدلات الأرباح ، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تميل الى مستواها الطبيعى عند حد الكفاف . ويستمر الرأسماليون فى عملية التراكم الرأسمالى طالما لم تقترب معدلات الربح من الصفر ، وتستمر كذلك عملية تزايد السكان ، وتتناقص الأراضى الخصبة ويستمر هذا الوضع حتى تزول الأرباح بتساوى الانتاج لما يحصل عليه العمال وأصحاب الأراضى فقط ، فينعدم الحافز لأى تراكم جديد وتسود حالة الركود .

ويقدم ريكاردو التجارة الخارجية كعامل يمنع أو يؤجل الوصول الى حالة الركود ، فعن طريق التجارة الخارجية يمكن للدول الصناعية

استيراد الغذاء الرخيص وبالتالى تفادى قيد محدودية الموارد الطبيعية وما يترتب عليه من آثار .

ومما حدث من تقدم تكنولوجى كبير فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر ، أصبحت هذه النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادى غير منطبقة على تحليل النمو فى الدول المتقدمة . فلقد كان التقدم التكنولوجى أكثر من كاف للتغلب على آثار قانون الغلة المتناقصة .

٣ ـ تحليل النيوكلاسيك :

لم يأخذ معظم النيوكلاسيك بالمنهج المبسط الشامل للكلاسيك ، ولم يدخلوا الى نظريتهم التغيرات السكانية كجزء من التحليل الخاص بالنمو ، هذا علاوة على اعتبارهم حدوث التقدم التكنولوجى تلقائيا بالاعتماد على عوامل غير اقتصادية فى الغالب .

ويعد التحليل النيوكلاسيكى لعملية التراكم الرأسمالى أقرب للهياكل الاقتصادية القائمة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فليس شرطا أن يكون المدخر هو المستثمر ، ويمكن أن يتم الادخار بمعرفة أى من أفراد المجتمع ، وليس شرطا أن يتم من أرباح الرأسماليين . فيجمع سوق رأس المال فيما بين المدخرين والمستثمرين ، وبناء على العرض الذى يمثل المدخرات ، والطلب

الذى يمثل الاستثمار ، يتحدد معدل الفائدة • فبارتفاع سعر الفائدة يدخر الأفراد نسبة اكبر من نفس الدخل السائد ، وبانخفاض أسعار الفائدة الى أقل المستويات ، يمكن أن تنعدم المدخرات • وبتغير مستويات الدخل الى أعلى تزيد الرغبة فى الادخار عند مختلف أسعار الفائدة ، بما ينقل منحنى العرض جهة اليمين • ويلعب معدل الفائدة دورا رئيسيا فى تحديد الاستثمار ، فيقارن رجل الأعمال بين معدل العائد المتوقع لنشاطه الجديد ومعدل الفائدة الذى يمكنه الاقتراض به لتمويل هذا النشاط ، فاذا تعدى عائد النشاط معدل الفائدة ، كان الاستثمار مربحا • ونتيجة للتقدم التكنولوجى تزيد فرص تحقيق الأرباح ، بما يؤدى الى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار نحو اليمين •

ويترتب على ما يضاف من استثمارات زيادة حجم رأس المال فى المجتمع ، فترتفع انتاجية العمل وبالتالى يرتفع الدخل القومى • هذا الارتفاع فى الدخل القومى يزيد فى الفترة التالية من عرض المدخرات ، فينتقل منحنى العرض جهة اليمين ، وبافتراض غياب التقدم التكنولوجى ينقص فى نفس الوقت الطلب على الاستثمار ، نتيجة لاستنفاد المشروعات الأعلى ايرادا فى الفترات السابقة ، فيترتب على ذلك تقاطع منحنيى عرض وطلب الاستثمار عند مستوى منخفض لمعدل الفائدة ، بما يجعل المشروعات ذات العائد المنخفض مربحة ، ويتناقص حجم الاستثمار مع هذه العملية حتى يتلاشى فى النهاية ،

وذلك عندما ينخفض معدل الفائدة الى مستوى بالغ الانخفاض ، لا يشجع أى فرد على الادخار . وهنا يكون المجتمع قد وصل الى حالة السكون أو الركود .

ولقد استبعد معظم الكتاب النيوكلاسيك سيادة حالة الركود لاستمرارية حدوث التقدم التكنولوجى بالسرعة التى يمكن أن تقضى على أى ضغوط ركودية ، تفرضها ندرة الموارد الطبيعية . كما أنه حتى بافتراض غياب التقدم التكنولوجى ، فان المرونة المرتفعة للطلب (الممثلة فى الفرص الاستثمارية ) كافية لجعل العديد من المشروعات الاستثمارية مربحة عند حدوث أى انخفاض ولو ضئيل فى معدل الفائدة . وتفترض وجهة النظر المتفائلة هذه ، توفر كذلك الرغبة فى الادخار من جانب أفراد المجتمع ، فبدونها يقل معدل النمو بصرف النظر عن وجود فرص مواتية للاستثمار .

وقد قدم مارشال فكرة الوفورات الخارجية External Economies التى توضح تداخل وتشابك المشروعات الاستثمارية ، بما يعمل على دعم عملية النمو .

## ٤ ـ التحليل الماركسى :

انتقد التحليل الماركسى نظرية النمو التقليدية ( الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ) ، باعتبار أن ما قدمته من قيود على عملية النمو ( ممثلة

فى انخفاض أو انعدام التقدم التكنولوجى والافتقار الى المـــوارد الطبيعية ) مجرد قيود ظاهرية • وأن المعرفة السليمة للنمو والعوامل المؤثرة عليه لا تتأتى الا بدراسة طبيعة النظام الاقتصادى الذى يتم فيه الانتاج • فالنظام الاقتصادى الرأسمالى كأى من النظم الاقتصادية التى عرفتها الانسانية (*) ، يتمثل فى تطور معين لقوى الانتـــاج وعلاقات الانتاج والتوزيع (**) • ففى المراحل الأولى للنظام الاقتصادى يكون هناك توافق بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والتوزيع ، فتتســق القوى المادية للانتاج مع كل من الهيكل الطبقى للمجتمع وهيكل الأفكـار والمؤسسات القائمة فيه • غير انه مع مرور الزمن تظل علاقات الانتـاج والتوزيع ( الهيكل الطبقى •••الخ ) ثابتة ، بينما تتغير قوى الانتاج تلقائيا • ومن ثم يصبح الهيكل الطبقى متناقضا مع القوى الاقتصاديـة

---

(*) هذه النظم من فكر ماركس خمس وهى : النظام البدائى ، نظام الرق ، نظام الاقطاع ، النظام الرأسمالى ، والنظام الشيوعى •

(**) يقصد بقوى الانتاج الوسائل التى يتم بها الانتاج ، أى أدوات الانتاج ، والامكانيات الفنية للافراد من خبرة ومقدرة على تشغيل أدوات الانتاج وفقا لأسلوب انتاجى معين ، وامكانيتهم على تطوير هذه الأساليب •

ويقصد بعلاقات الانتاج الروابط التى تنشأ بين الافراد بصدد عملية الانتاج ، بخصوص تملك وسائل الانتاج • أما علاقات التوزيـع فيقصد بها كيفية توزيع عوائد عملية الانتاج على مختلف أفراد المجتمع •

ارجع لكاتب هذه السطور فى : مبادئ الاقتصاد ـ الفـاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٦ : ٤٧ •

الجديدة ، فيبرز صراع بين الطبقة التى سوف تستفيد من التغـــــير الاجتماعى ( العمال ) وتلك التى سوف تخسر نتيجة له ( الرأسماليين ) • ويرى ماركس أن الانتصار يكون دائما للطبقة التى سوف تستفيد مـــن التغيير ، ويترتب على ذلك ظهور نظام اجتماعى جديد (الشيوعية) •

فعلى عكس التحليل التقليدى للنمو الذى يرى فى الافتقار الى التقدم التكنولوجى المحدد الرئيسى للنمو ، نجد أن التحليل الماركسى يرى فى عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجى السريع السبـــب الرئيسى فى انهيار النظام الرأسمالى • فالرأسمالى فى سعيه لتحقيق أقصى أرباح ممكنة ، للتغلب على منافسيه وزيادة ما يحققه من تراكم رأسمالى ، يعمل على ادخال التحسينات التكنولوجية فى عمليـــات انتاجه لخفض نفقات الانتاج • فيترتب على ذلك طرد بعض العمال من العمل نتيجة لادخال واحلال آلات جديدة محلهم ، ولا يعـــوض ذلك ما قد يترتب على خفض تكاليف الانتاج من آثار غير مباشرة تعمل على استيعاب عمال جدد • ويعمل هذا الجيش من العمـــال العاطلين على خفض مستويات أجر العمل الى حد الكفاف • ويستمـر الرأسماليون فى تنافسهم فيستبعد بعضهم البعض ، رغم محاولاتهـم لزيادة الأرباح بخفض الأجور الى أدنى المستويات ، ويصبح عـددا متناقصا من الرأسماليين مسيطرا على كميات متزايدة من رأس المال • ويترتب على هذا الصراع تتابع حدوث أزمات دورية ، تعمل على خفض

أرباح أكثر الرأسماليين قوة • ويمثل قصور الاستهلاك السبب الأساسي لهذه الأزمات ، نتيجة ضعف القوة الشرائية للعمال لفقرهم ، ورغبة الرأسماليين عدم التوسع في الاستهلاك ( لزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار حتى يمكنهم البقاء في هذا الصراع التنافسي ) •

وإن كان تطور النظام الرأسمالي خلال ما يزيد عن المائة عام التي تلت ظهور الفكر الماركسي تثبت ما يحتويه هذا الفكر من نقائص وتناقضات ، الا أنه مع ذلك نجد أن الفكر الماركسي في النمو الاقتصادي جدير بالدراسة والتحليل • وقد أدخل الماركسيون المعاصرون أمثال بول باران تعديلات حتى يتلاءم الفكر مع المرحلة الاحتكارية من تطور النمو الرأسمالي • فهنا يُكوِن القطاع التنافسي (ذي معدلات الربح المتساوية ) من النظام الاقتصادي جزءا متناقصا ، وفيه تكون معدلات الربح منخفضة ، بما يجعل جملة الأرباح المتاحة منه للاستثمار صغيرة نسبيا • أما في قطاع احتكار الفرد أو القلة تكون معدلات الربح على رأس المال المستثمر غير متساوية ، وفي نفس الوقت مرتفعة ، بما يجعل جملة الأرباح المتاحة للاستثمار من القطاع الاحتكاري كبيرة بدرجة هائلة • الا أن هذا القطاع يرى من غير المربح له أن يعيد استثمار أرباحه في مشروعاته الخاصة ، كما يكون من الصعب بشكل متزايد أن يستثمرها في مكان آخر من الاقتصاد • وتتزايد صعوبة

الأمر الأخير باستمرار لأن جزءًا متزايدا من قطاع الاقتصاد القائم على المنافسة يتجه باستمرار الى أن يصبح احتكاريا ولأن فرص ايجاد صناعات جديدة لا تنافس المشروعات القائمة والمحتكرة تصبح أضعف ، بما يؤدى باستمرار الى انقاص حجم الاستثمار الاجمالى . وهكذا فان حجم الاستثمار فى أية حالة معطاة يميل الى النقصان عن حجم الفائض الاقتصادى الذى يمكن أن يتوافر فى ظل العمالة الكاملة . وتبعا لذلك يوجد ميل نحو تقليل العمال ، ونحو الانتاج الزائد ، ونحو الركود (*) .

وهكذا فان استقرار الرأسمالية الاحتكارية غير ثابت الى حد كبير . فهى بعجزها عن اتباع سياسة لعمالة كاملة أصيلة وتقدم اقتصادى أصيل ، وباضطرارها للاحجام عن الاستثمار الانتاجى ، وكذلك عن التوسيع المنتظم للاستهلاك ، يتعين عليها أن تعتمد فى الأساس على الانفاق الحربى من أجل صيانة الرخاء والعمالة العالية التى تستند اليها فى الحصول على كل من الأرباح والتأييد الشعبى . ومع ذلك فان مثل هذا المسلك بينما يخلق ما يشبه " رخاء للجميع "

---

(*) بول ، باران ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ الاقتصاد السياسى والتنمية ـ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ـ الالف كتاب ٦٢٩ دار القلم ـ القاهرة ـ ١٩٦٧ ـ ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

الا أنه يرقى الى حد التبديد المستمر للفائض الاقتصادى للأمـــة ، ولا يؤدى الى أى تحسن فى الدخل الحقيقى للشعب . والأسوأ من ذلك أن هذا المسلك لا يمكن اتباعه الى ما لا نهاية . فالرجــل العادى الذى يعمل ويكدح ، ولكنه لا يرى تقدما فى أحواله المعيشية ، من المحتم أن يتبرم بشكل متزايد من دفع ضرائب من أجل الاحتفـاظ بمؤسسات عسكرية يزداد باستمرار الشك فى ضرورتها . وعلى الرغـم من انه يستطيع لفترة من الوقت أن يرتضى هذا الترتيب فى ظل ظـروف العمالة العالية ، فمن المحتم أن ينتهى هذا الرضا فى الأمد الطويل الى صعوبات متزايدة . ولضمان قبول الشعب لبرنامج التسليح ، يجب أن تحشر فى عقول الناس بانتظام فكرة وجود خطر خارجى . ويـؤدى هنا كبر المؤسسات العسكرية ، وازدياد المخزون من المواد الحربيـة حجما واتقانا ، الى جعل خطر الاشتغال المفاجئ للحرب جاثما على الدوام ، ويظل التهديد بانفجار غير مقصود سائدا (*) .

## ثانيا : التعديلات على النظرية التقليدية :

### ١ ــ تحليل شومبيتر Schumpeter

تأثر شومبيتر بمدرسة النيوكلاسيك فى اعتبار النظام الراسمالـى الاطار العام للنمو الاقتصادى ، وفى استخدامه أفكار وأدوات التحليـل الاقتصادى الخاصة بهذه المدرسة . وقد تأثر بالفكر الماركسى فـى اعتباره حدوث النمو فى صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة بما يجعلـه يتشابه مـع الفكر الماركسى الذى يرى الطبيعة الديناميكية غـير

(*) المرجع السابق ــ ص ص ٢١٩ ، ٢٢٥ .

المتسقـــة لعملية النمو ، الا أنه لم يصل مع الفكر الماركسى الـــــى الدعوة لالغاء النظام الرأسمالى .

فيرى شومبيتر أن النمو قد يحدث بطريقة سلسة تدريجية ،الا ان هذا النمو لايؤدى الى الانتقال الى مستويات معيشة أعلى بكثير مـــن المستويات السائدة . فالقفزات العالية فى مستويات المعيشـــــة لاتتحقق الا نتيجة تغيرات اقتصادية تحدث على صورة تدفقات مفاجئة وثابتة ، تتمخض عن خلق فرص استثمارية جديدة على نطاق واســـع ، مثلما تحقق عن نمو السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر ، ومـــع التوسع فى استخدام العمليات الاتوماتيكية فى القرن العشرين . فمـــا تحقق من نمو طويل الأجل فى ظل النظام الرأسمالى لم يحدث الا فى صورة تقلبات اقتصادية .

وبهذه النظرة عن النمو لم يأخذ شومبيتر بنظرية النيوكلاسيـــك عن التراكم الرأسمالى . فالقرارات الكبرى الخاصة بالاعمال تنطوى على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد ،بما يجعل الهامش المحتمـــل للخطأ فى تقدير رجل الاعمال للعائد المتوقع من المشروع الاستثمـــارى كبير ،بحيث تتضاءل أمامه نتيجة مقارنة العائد بمعدل الفائـــــدة كمحدد لحجم الاستثمار . وهذا هو حال معظم الاستثمارات الضخمة حيث يشوبها عنصر عدم التأكد ،بما يجعلها تتطلب نوعا معينا مـــن الاشخاص وهو المنظم ،الذى يتصف بالرغبة فى خلق شىء جديـــد ، ويكون مستعدا للدخول مع الآخرين فى المعركة الاقتصادية التنافسية . فهو يقوم بتحريك الاستثمار فى اقتصاد بالغ الديناميكية ،ترتفع فيـــه

درجة المخاطرة وعنصر عدم التأكد . فالمنظم فى نظر شومبيتر هو مفتاح عملية النمو ، فهو الذى يدخل الابتكارات الجديدة فى النشاط الانتاجى ، سواء كانت أساليب مستحدثة أو سلع جديدة أو مواد جديدة أو توجه الى أسواق جديدة ، ... الخ ، وذلك لتحقيق هدف أقصى أرباح ممكنة . وليس شرطا أن يكون المنظم رأسماليا يقدم أموال لعمليات الاستثمار ، فقد يقترض المنظم الأموال من الغير أو من النظام المصرفى . فالمنظم هو الذى يمتلك القدرات التنظيمية القادرة على ادخال التجديدات والابتكارات فى الجهاز الانتاجى للاقتصاد القومى . فالتصرفات الفردية للمنظمين كانت فى مجموعها مسئولة عن التقدم الاقتصادى والنمو الذى تحقق فى المجتمعات المتقدمة خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ويبين شومبيتر كيفية قيام المنظمين بعملية النمو الاقتصادى فى الاقتصاد الرأسمالى تحت ظل التمويل عن طريق التضخم ، ومايقترن بهذا النمو من دورات اقتصادية ، تمثل ثمن التقدم فى ظل الرأسمالية .

ويرى شومبيتر أن النظام الرأسمالى يتعرض للانهيار ، فالمنظمون لم يعد لهم الدور الكبير فى الاقتصاد الرأسمالى ، فلقد انتقل الدور التنظيمى الى أفراد ليسوا من ذوى المواهب . وقد تداعت المبادىء الأساسية التى تقوم عليها الملكية الفردية ، نتيجة

كبر المؤسسات الانتاجية وتركزها وانفصال الادارة عن الملكية . كما تناقصت مقدرة رجال الأعمال على الامساك بالقيادة فى الحكومات الرأسمالية ، مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال كل ذلك يقتضى تطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية المناهضة للرأسمالية والتى تتجه نحو الاشتراكية .

٢ - التحليل الكينزى :

لم يختلف التحليل الكينزى فى تحديد مستوى الاستثمار عن فكرة النيوكلاسيك بأنه طالما يفوق معدل العائد على الكميات المضافة من الاستثمار معدل الفائدة يستمر رجال الأعمال فى القيام بمشروعات استثمارية جديدة . وبانخفاض معدل الفائدة أو ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار تزيد الاستثمارات الجديدة .

ولكن يختلف التحليل الكينزى عما سبقه من فكر نيوكلاسيكى فى اعتباره أن الادخار لا يتحدد بمعدل الفائدة . فيتوقف الادخار على مستوى الدخل . فالادخار ( وبالتالى الاستهلاك ) يعتبرا دالة فى الدخل .

فبسريان معدل فائدة معين فى السوق ، وبمعرفة معدلات العائد على الاضافات المتتالية من الاستثمار ، يتحدد حجم الاستثمار الذى يمكن أن يتم . وبناء على هذا الحجم من الاستثمار ، وتحت ظل دالة

الادخار السائدة يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى ( حيث يلعب هنا مضاعف الاستثمار دوره ) • وقد لا يكون هذا المستوى التوازنى بالارتفاع الكافى لتحقيق التوظف الكامل • وهنا تظل البطالة مشكلة قائمة فى الأجل الطويل ، بما يستدعى قيام الحكومة بدور فى هذا الشأن ، بزيادة الانفاق لتعويض العجز فى فرص الاستثمار •
فمن الواضح أن النظرة التشاؤمية تسيطر على هذا الفكر الذى يرى تضاؤل فرص الاستثمار المستقبلية ، بما قد لا يحتم اقتران الوضع التوازنى بتحقق العمالة الكاملة • فلقد جاءت نظرية كينز فى سنة ١٩٣٦ ، عقب الكساد العالمى الكبير ، الذى حدث فى سنة ١٩٢٩ واستمر لمدة دامت لعدة سنوات •

ولقد أدخل هارود ودومار فكرة " خلق الطاقات الانتاجية الناجمة عن الاستثمار " على النموذج الكينزى السابق (*) • فطبقا لنموذج كينز يظل مستوى الدخل الحقيقى على ما هو عليه ، ببقاء الاستثمار على مستواه دون تغيير • وبارتفاع مستوى الاستثمار ، يرتفع الدخل التوازنى (Δل) بمضاعف معين للزيادة فى الاستثمار • ويتوقف هذا المضاعف على الميل الحدى للادخار (خ) ، الذى يمثل دالة الادخار فى علاقتها بالدخل (**) • وتساوى هنا الزيادة فى الطلب الكلى (Δل) ، الزيادة فى الاستثمار (Δث) مضروبة فى مقلوب الميل الحدى

(*) محمد على الليثى (دكتور) - مرجع سبق ذكره - ص ص ٨٦ : ٩٤ •

(**) الميل الحدى للادخار = $\frac{\text{الزيادة فى الادخار}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$

للادخار ( $\frac{1}{خ}$ ) .

$$\Delta ل = \Delta ث \times \frac{1}{خ}$$

$$\Delta ل = \frac{\Delta ث}{خ}$$

ونتيجة لما يتم من استثمارات صافية فى كل فترة زمنية يحدث زيادة فى الطاقة الانتاجية للمجتمع ، ويطلق على العلاقة بين ما يتم من استثمار وما يترتب عليه من زيادة فى الانتاج عبارة " معامل رأس المال " (م) Capital/Output Ratio . فاذا ترتب على استثمار ثلاثين وحدة من رأس المال خلال مدة معينة زيادة فى الناتج خلال نفس المدة مقدارها عشر وحدات ، يكون معامل رأس المال مساويا ل :

$$م = \frac{٣٠}{١٠} = ٣$$

ومن ثم نجد أن ما حدث من زيادة فى الطاقة الانتاجية للمجتمع يساوى حاصل ضرب مقدار الاستثمار ومقلوب معامل رأس المال .

أى أن : الزيادة فى الطاقة الانتاجية = $ث \times \frac{1}{م} = ٣٠ \times \frac{1}{٣}$

$= ١٠$

وبهدف الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال بدون ضغوط تضخمية أو انكماشية ، فان الزيادات فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد

القومى لا بد وأن تعادل الزيادة فى الطلب الكلى .

أى أن الشرط التوازنى للنمو فى ظل العمالة الكاملة هو :

$$\Delta \text{ل} = \frac{\Delta \text{ث}}{\text{خ}} = \frac{\text{ث}}{\text{م}}$$

وحيث أنه فى حالة التوازن يكون الجزء المدخر من الدخل (خ . ل) مساوى للاستثمار (ث) :

$$\text{خ ل} = \text{ث}$$

$$\text{ل} = \frac{\text{ث}}{\text{خ}}$$

يصبح الشرط التوازنى كما يلى :

$$\frac{\Delta \text{ل}}{\text{ل}} = \frac{\Delta \text{ث}}{\text{خ}} \div \frac{\text{ث}}{\text{خ}} = \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}} \text{ ، } \frac{\Delta \text{ل}}{\text{ل}} = \frac{\text{ث}}{\text{م}} \div \frac{\text{ث}}{\text{خ}} = \frac{\text{خ}}{\text{م}}$$

وهذا يعنى أن كلا من معدلى نمو الدخل القومى ونمو الاستثمار يجب أن يساوى الميل الحدى للادخار مقسوما على معامل رأس المال وذلك لكى يستمر تحقق الاستخدام الكامل للعمل ورأس المال .

ففى ظل معامل رأس مال قدره ٣ ، وميل حدى للادخار $\frac{١}{١٠}$ ، يصبح معدل النمو التوازنى :

$$\frac{\Delta \text{ل}}{\text{ل}} = \frac{\text{خ}}{\text{م}}$$

$$= \frac{١}{١٠} \div ٣$$

$$= ٣\text{ر}٣\%$$

وتستخدم المعادلة الكينزية المبسطة السابقة في مجال التخطيط في البلاد النامية لتحديد معدل الادخار (والاستثمار) اللازم تحقيقه للوصول الى هدف تحقيق معدل معين لنمو الدخل القومي ، بمعلومية مقدار معامل رأس المال ٠

$$\text{معدل نمو الدخل القومي} = \frac{\text{معدل الادخار أو معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$$

وان كانت هذه المعادلة في غاية من التبسيط ، حيث لا يرجع معدل نمو الدخل القومي الى معدل الاستثمار فحسب ، بل وأيضا كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية ٠ فافتراض معامل ثابت لرأس المال ، يفترض ثبات كافة هذه العوامل الأخرى من فترة الى أخرى ، علاوة على افتراض ثبات هيكل الانتاج ، الذي يشهد تغيرات جذرية خلال عمليات التنمية ٠

# الفصل السادس

## نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية

تختلف نظريات التنمية فى تحديد المتغيرات والعلاقات الأساسية التى تتمخض عنها عملية التنمية . فتركز كل نظرية على احدى أو بعض المتغيرات أو بعض العلاقات فى احداث الانماء الاقتصادى فى الدول النامية . وقد جاء هذا التركيز فى معظم النظريات على ما استمد فى الغالب من نظريات النمو الراسمالى ، أو ما استخلص من الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، مع بعض الاضافات المتعلقة بالدول النامية .

وقد سبق أن ذكرنا معظم ما جاء فى هذه النظريات فى تفسير التخلف ، وننتقل عنا الى بيان ما جاء فيها من عوامل أساسية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة .

### أ ـ الدور الحاسم للاستثمار وما يرتبط به من علاقات :

يتبين لنا من الاستعراض السريع السابق لنظريات النمو ، بداية من تحليل آدم سميث ، ونهاية بما كتبه الكينزيون ، التركيز على الدور الحاسم للتراكم الرأسمالى فى عملية النمو الاقتصادى ، وبيان كيفية حدوث هذا التراكم ، وما يؤثر عليه من عوامل .

وانطلاقا من هذا الفكر جاء تفسير التخلف من جانب العديد من نظريات التنمية مشيرا الى أن جوهر مشكلة التخلف يكمن فى نقص الموارد التمويلية المحلية ، ومن ثم يكون التغلب على التخلف برفع معدلات الاستثمار .

ومن هنا نجد نظرية الدفعة القوية Theory of Big Push التى تنسب الى روزنشتين رودان Rosenstain Rodan (*) ، وترى أنه للقضاء على التخلف يلزم توجيه دفعة قوية من رؤوس الأموال للاستثمار فى الاقتصاد المتخلف . وقد يحتاج الأمر لعدة دفعات قوية من الاستثمار حتى يمكن للاقتصاد المتخلف الخروج من حالة الركود التى يعيش فيها . ولا يكفى هنا لمقاومة التخلف توجيه سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية من الاستثمار ، فالنمو البطىء أو التدريجى لا يصلح للتنمية ، فما يوجد داخل الاقتصاد المتخلف من عوامل مقاومة كافية لدحر تأثير الدفعات الضئيلة ، بما يرجع النظام الاقتصادى الى حالته الأولى من التخلف والركود . ويمكن هنا أن نتذكر ما سبق ذكره من ضغط سكانى يتولد نتيجة ما يتم من عمليات النمو البطيئة (**) .

وتستند نظرية الدفعة القوية على كل من عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة وعدم قابلية دوال الطلب للتجزئة . ويقصد بعدم

---

(*) P.N. Rosenstein-Rodan, "Notes on the Theory of Big-push", in, Economic Development of Latin America, Ch.3. (eds) H.S. Ellis and W.W. Wallash, 1951.

(**) ارجع الى ما ذكر عن " التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف " .

قابلية دوال الانتاج للتجزئة كبر الحد الأدنى اللازم تنفيذه آنيا من المشروعات ، بما يجعله فى حاجة الى مبالغ كبيرة من الاستثمار . والمثال الواضح لذلك هو رأس المال الاجتماعى ( المرافق العامة الرئيسية ) الذى يتضمن مشروعات الطرق والمواصلات والاسكان والرى والصرف والطاقة ... الخ . فانشاء ورصف الطرق لا بد أن يقترن بتنفيذ مشروعات المياه والكهرباء والصرف الصحى ، ولا يمكن أن يتم تجزئة تنفيذ هذه المشروعات على دفعات متتالية ، فلا تتحقق عوائد كل مشروع بانجازه بمفرده ، فالمشروعات المستفيدة من خدمات هذه المرافق لا يمكن أن تقام بغياب واحد أو أكثر من هذه المرافق . وقيام مختلف مشروعات رأس المال الاجتماعى سويا يؤدى الى تحقيق وفورات خارجية . ويتطلب تزامن تنفيذها حدا أدنى من الاستثمار كبير يمثل دفعة قوية من الاستثمارات .

وترجع فكرة عدم قابلية دوال الطلب للتجزئة الى ظاهرة ضيق السوق الداخلى بالاقتصاد المتخلف بما يمثل عقبة فى الحث على الاستثمار . فالمشروع الانتاجى الواحد لا يستطيع بمفرده خلق الطلب الكافى لاستيعاب انتاجه ، فما يحققه من عمالة قد تستوعب جزءا صغيرا فقط من انتاجه . ويختلف عن ذلك الأمر فى حالة انشاء عدة مشروعات سويا فى نفس الوقت ، فهنا يخلق كل مشروع سوقا لتصريف انتاج المشروعات الأخرى بما يوزعه من دخول ، فمن هذه المشروعات يخلق

السوق الذى يستوعب انتاج كل مشروع ، بما يعنى تكامل هذه المشروعات فيما تخلقه كل منها من طلب على منتجات غيرها من المشروعات ، فتتغلب بذلك على مشكلة ضيق السوق ، وضعف الحافز على الاستثمار .

وقد استند كذلك نيركسية على فكرة عدم قابلية الطلب للتجزئة فى دعم نظريته عن النمو المتوازن Balanced Growth (*) . فلقد سبق أن شرحنا نظريته عن الحلقات المفرغة للفقر ، التى تركز على كل من جانبى الطلب والعرض لعملية الاستثمار والتراكم الرأسمالى . فالاستثمار منخفض لضعف الحافز على الاستثمار ، الذى يرجع الى ضيق السوق المحلى ، نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد . وانخفاض دخل الفرد يرجع الى انخفاض انتاجيته ، التى ترجع بالتالى الى انخفاض الاستثمار والتراكم الرأسمالى .

ويرى نيركسية امكانية كسر حلقات دائرة الفقر المفرغة عن طريق علاج ضعف الاستثمار ، ووضع نظرية عن النمو المتوازن ، التى تقرر توزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الانتاج بشكل يسبب التكامل المتوازن ، بما يعمل على توسيع السوق المحلى واستيعاب الانتاج المحقق من مختلف هذه الفروع الانتاجية . فالنمو المتوازن لمختلف الفروع الانتاجية كفيل بخلق السوق الداخلى لمختلف منتجات هذه الفروع الانتاجية عن طريق ما يتولد فى كل منها من طلب على منتجات الفروع الأخرى .

---

(*) انظر : راجنار نيركسة ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ـ ترجمة جلال أمين (دكتور) ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ القاهرة ١٩٦٩ .

ومن الواضح أن أهم ما يوجه لنظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن أنها تتطلب استثمارات ضخمة لا تتوفر أصلا فى الدول النامية. كما تفترض النظرية بداية الدول النامية من الصفر ، وهذا ليس صحيح ، فلقد حدث عبر التاريخ الطويل للدول النامية العديد من الاستثمارات والهياكل الأساسية المتناثرة ، والتى يمكن استكمالها . وينتقد هيرشمان نظرية النمو المتوازن على أنها تقيم اقتصاد صناعى متكامل حديث على قمة ما يسود الاقتصاد المتخلف من قطاع تقليدى راكد ، دون وجود رابطة بين هذين القطاعين بما يحيى ظاهرة ثنائية الاقتصاديات المتخلفة التى أوجدتها الاستثمارات الأجنبية وما ترتب عليها من آثار سيئة (*).

وعلى عكس نظرية النمو المتوازن نجد نظرية النمو غير المتوازن Theory of Unbalanced Growth وأهم من كتب عنها هيرشمان Hirschman (**) ، والتى ترى أن تبدأ التنمية الاقتصادية بالاستثمار فى الصناعات الرائدة ، التى يترتب على انشائها الحاجة الى الاستثمار فى قطاعات أخرى تابعة . وبتوجيه الاستثمار الى هذه القطاعات الأخرى يخلق الحافز تباعا لانشاء أنشطة أخرى مرتبطة . وهكذا فالنمو الذى يحدث فى بعض الأنشطة القائدة يحدث نمو

(*) محمد زكى شافعى (دكتور) _ التنمية الاقتصادية _ الكتاب الأول _ جامعة الدول العربية _ معهد البحوث والدراسات العربية ٦٥/١٩٦٦ .

(**) A.O. Hirchman, The Strategy of Economic Development, Yale University Press, 1958.

غير متوازنا ، يحرك الحافز نحو الاستثمار فى الأنشطة التابعة لاستعادة التوازن • وباقامة هذه المشروعات التابعة يظهر نوع جديد من عدم التوازن يدفع نحو استثمارات جديدة • فهنا تتم التنمية بالسير فى خطوات متتابعة تدفع الاقتصاد القومى بعيدا عن التوازن • والفكرة من وراء هذا النمط من التنمية هو ما تفتقده الدول النامية من قدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار • فيتم هنا خلق الحافز على الاستثمار التالى بما يتولد عن مشروعات الاستثمار السابق من وفورات خارجية • وبقدر أهمية هذه الوفورات الخارجية تكون قوة الحافز نحو الاستثمارات التالية • وتظهر هنا أهمية الاستثمار فى الصناعات الوسيطة ، لارتفاع فاعليتها فى الحث على انشاء كل من الأنشطة الانتاجية السابقة والأنشطة الانتاجية اللاحقة •

وان كانت أهمية نظرية النمو غير المتوازن ترجع الى أنها تأخذ فى الاعتبار قصور الموارد المتاحة للاستثمار فى البلاد المتخلفة (على عكس نظرية النمو المتوازن) ، الا أنها تقوم على قوى السوق والحافز الفردى ، وهذه مسائل لا تلائم ما يسود الدول النامية من تخلف فى كفاءة وعمل جهاز السوق والأثمان ، بما يضعف من الاستجابة لمؤشرات السوق • كما تقوم نظرية النمو غير المتوازن على المبادرة الخاصة وتولى القطاع الخاص مهمة عملية التنمية ، بينما قد ثبت عدم صلاحية تولى هذه المهمة بمعرفة القطاع الخاص ، وأن هناك ضرورة لقيام السلطة

العامة بدور رئيسي في عملية التنمية باتباع التخطيط الشامل ، كما سوف يشار الى ذلك فيما بعد .

وعموما تركز مختلف نظريات التنمية السابق الاشارة اليها هنا على أهمية التراكم الرأسمالي والدفعة القوية في عملية التنمية ، وان اختلفت في مكان تحديد هذه الدفعة القوية من الاقتصاد القومي . فيحتل الاستثمار أهمية بالغة في عملية التنمية ، وان كان يتصف رأس المال بالندرة في الاقتصاد المتخلف ، فانه يتعين الالتجاء الى التمويل من الخارج على شكل استثمارات أجنبية مباشرة وقروض لدفع عمليات التنمية الاقتصادية وتحطيم حلقة نقص الاستثمارات المحلية في الدائرة المفرغة للفقر .

وان كان التركيز في التحليل السابق يتعلق بالاستثمار ورأس المال بمفهومه العادي الذي يشتمل على الهياكل الأساسية القائمة في المجتمع والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة والمخزون السلعي ، الا أن هناك من يوسع من فكرة رأس المال هذه ويدرج ضمنها الاستثمار البشري الذي يشمل الانفاق على التعليم والصحة ، طالما أنه يترتب على هذا الانفاق ارتفاع في الانتاجية ومن ثم الدخول المستقبلية للمستفيدين منه ، بما يساهم في زيادة الانتاج القومي ، مثله في ذلك مثل الانفاق على المعدات والآلات الرأسمالية ، ولو عن طريق

مختلف (*) . فلقد أثبتت الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية أن النمو فى الدخل القومى لا يرجع الى الاستثمار فى رأس المال المادى فحسب ، بل انه يرجع أيضا الى الاستثمار فى التعليم والتقدم فى المعرفة . وتفيد بعض الدراسات التى أعدت عن التعليم فى الدول النامية أن معدلات العائد من التعليم فى المرحلة الأولى تتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ ، ومن التعليم فى الكليات تتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ (**) .

٢ ـ العوامل غير الاقتصادية :

سبق أن أوضحنا جانب من النظريات التى تفسر التخلف بعوامل غير اقتصادية ، وذلك بالتركيز على مجموعات معينة من الخصائص الاجتماعية السيسيولوجية أو السيكولوجية .

فلقد أرجع هوسيلتز التخلف الى الخصائص العامة التى تميز السلوك الاجتماعى لأفراد المجتمع المتخلف ، وأعتبر هذه الخصائص متغيرات مستقلة ، فبتغيرها يمكن أن ينتقل المجتمع من التخلف الى التقدم .

---

(*) انظر : محمد على الليثى (دكتور) ، ص ١١٥ : ١١٩ .

(**) المرجع السابق ، ص ١١٩ .

ولقد شرح هاجن الخصائص الاجتماعية التى تميز سلــوك الأفراد فى المجتمعات الزراعية المتخلفة كتفسير لحالة التخلف السائدة فيها • وأوضح كيف تؤدى هذه الخصائص الى اعاقة تقدمه التكنولوجى والاقتصادى ، وكيف أنه بتغيير هذه الخصائص التى تتعلق بعـادات الأفراد وقيمهم ودوافعهم يمكن أن يتحرك المجتمع نحو التقدم •

وقد سبق كذلك أن أوضحنا النقد الموجه الى هذه النظريــات التى تعتبر المتغيرات السيسيولوجية أو السيكولوجية متغيرات مستقلة ، فهذه المتغيرات لا يمكن اعتبارها كذلك ، وبالتالى لا يمكن أن تعتبـر المحددات النهائية للتنمية الاقتصادية • فموقع ودور هذه المتغـيرات نابع فى الأساس من النسق ( أو النظام ) الاجتماعى الاقتصـادى السائد فى الدول المتخلفة ، وبالتالى فان قاعدة هذا النسق هــى الأولى فى التحليل للتعرف على كل من أسباب التخلف وعوامل النمو •

٣ — العلاقة بين الزراعة والصناعة (أو القطاع الريفى والقطاع الحضرى) :

تقوم بعض نظريات التنمية فى شرح المسار الذى تسلكه التنمية فى وجود قطاعين أحدهما حديث والآخر تقليدى • فنتناول هنا شرح أحد هذه النماذج ، فى اقتصاد متخلف يسود ه ضغط سكانى كبيــر فى القطاع الريفى ، ويتصف بمساحة صغيرة نسبيا من الأراضـــى

الصالحة للزراعة (*) .

ففى هذا النموذج تكون انتاجية العمل فى المناطق الزراعية منخفضة جدا ، ويرجع ذلك الى عدم الاستغلال الكامل للعمل المتاح فى المزارع بصفة دائمة ( حالة بطالة مقنعة ) ، أو لاشتغاله بصفة كاملة فى عدد محدود فقط من أيام العام (أيام الغرس أو الحصاد ) واشتغاله لعدد قليل من الساعات فى بقية أيام السنة ( حالة بطالة موسمية ) . ويقال هنا أن العمال يعملون يوميا حتى ذلك الحد الذى تصبح فيه الانتاجية الحدية لساعة اضافية من العمل مساوية للصفر . ولكن لا يسير أساس دفع الأجور على أساس مبدأ الانتاجية الحدية ، بل يوزع الانتاج الكلى للمزرعة بين أعضائه طبقا لبعض المعايير الهيكلية ، وربما على أساس متوسط انتاجية أفراد الأسرة .

ولنأخذ حالة البطالة المقنعة ، بافتراض عدم اشتغال أى فرد من العاملين فى الأسرة ـ خلال أى جزء من العام ـ طيلة ساعات العمل اليومى . ويعنى ذلك أنه فى امكان بعض العاملين ترك الزراعة والانتقال للعمل فى الصناعة (مثلا ) ، دون أن يترتب على ذلك انخفاض فى الانتاج الاجمالى للزراعة . ولن يتحقق ذلك الا

---

(*) ارجع هنا الى : محمد على الليثى (دكتور) ـ مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ : ١٢٦ .

بافتراض زيادة طول الفترة التى يعمل فيها العمال الذين بقوا فى الزراعة . ولنضف افتراضا آخر بأن العمال الباقون يرغبون العمل لفترات أطول فى اليوم دون الحصول على أجور أعلى .

فاذا سادت ظروف هذا النموذج فى دولة ما أمكنها تحقيق الانماء الاقتصادى ذاتيا . فهنا يتم تحويل العمال من الزراعة الى الصناعة ، مع حصولهم على نفس الأجور التقليدية ، التى كانوا يحصلون عليها فى الزراعة ، أو على أجور تعلوها قليلا . بينما يعمل الذين بقوا منهم فى الزراعة لفترات أطول مما سبق ، وذلك للمحافظة على مستوى الانتاج الكلى للزراعة ، دون ان يدفع لهم أكثر مما كانوا يحصلون عليه فى السابق . وطالما انخفض عدد العمال الزراعيين ، وظل الانتاج الزراعى كما هو ، فانه يصبح هناك انتاجا زراعيا متاحا بالنسبة للعامل الزراعى أكثر مما سبق . وهنا يمكن نقل هذا الانتاج الاضافى من القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى بأكثر من وسيلة بديلة ، وتكون احدى هذه الوسائل بغرض الحكومة ضريبة على المزرعة تعادل قيمة هذا الانتاج الاضافى المتاح . ولسداد هذه الضريبة تقوم الأسر الزراعية ببيع هذا الانتاج الاضافى فى السوق ، مقابل الحصول على نقود ، تدفعها كضريبة للحكومة . وتقوم الحكومة باستخدام عائد هذه الضريبة فى دفع أجور العمال الذين انتقلوا من الزراعة الى الانتاج الصناعى . ويقوم العمال الصناعيون الجدد بدورهم

فى انفاق هذه الأجور النقدية فى شراء الفائض الزراعى ، الذى اضطر بقية أفراد الأسرة الريفية بيعه لمقابلة عبء الضريبة التى فرضت عليهم وهكذا يتم اطعام العمال الزراعيون الذين تحولوا من الزراعة الى الصناعة بالانتاج الزراعى الاضافى الذى ينتجه من تبقوا للعمل فى الزراعة . وتصبح نتيجة هذه العملية استفادة الاقتصاد القومى ، فالانتاج الزراعى بقى على ما كان عليه ، على حين زاد الانتاج الصناعى بما يضيفه العمال الصناعيون الجدد .

وقد تتحقق نفس الفائدة للاقتصاد القومى بوسيلة أخرى بديلة عن الضريبة وتدخل الحكومة ، وذلك بقيام رب الأسرة الريفية بادخار الفائض من الانتاج الزراعى وعدم استهلاكه كله (أو معظمه) ، وذلك بشراء سندات صناعية مثلا . وهنا تؤدى الأرصدة الاستثمارية التى أصبحت متاحة للصناعة عن هذا الطريق نفس المهمة التى تؤديها الضريبة فى تمويل الأنشطة الاستثمارية .

ويمكن أن تستمر على هذا النمط عملية التنمية الصناعية ، طالما توفر فائض العمل واستمر فى الانتقال من الزراعة الى الصناعة ، وظل بهذا المستوى من الأجور الثابتة . ويستمر الانتاج الصناعى فى التوسع باستخدام عمال ومعدات أكثر ، فترتفع نسبة الأرباح فى اجمالى الدخل الصناعى . وطالما يتم ادخار نسبة أكبر من هذه الأرباح ، تستخدم فى الاستثمار ، تستمر التنمية الصناعية — وربما بمعدلات

متزايدة . وتصل هذه العملية التراكمية السهلة الى نهايتها بتلاشى فائض العمل فى الزراعة ، لأنه من بعد الوصول الى هذه المرحلة يبدأ الانتاج الزراعى فى الانخفاض مع استمرار انتقال العمال من القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى . وتبدأ الانتاجية الحدية فى الزراعة فى الارتفاع ، ومن ثم يرتفع مستوى الأجر الزراعى ( وذلك لتحدد الأجور بناء على مبدأ الانتاجية الحدية بدلا من القواعد الهيكلية أو المرفقية القديمة ، التى كانت سائدة تحت ظل البطالة المقنعة . أى الانتاجية الحدية المساوية للصفر أو أقل) وهنا يترتب كذلك على التوسع فى القطاع الصناعى ارتفاع مستويات الأجور الصناعية ، بما يوقف من الاتجاه نحو تزايد نسبة الأرباح الصناعية فى اجمالى الدخل . ومن ثم يتوقف الاتجاه نحو تزايد الاستثمار بمعدل يفوق معدل نمو اجمالى الدخل .

ويقوم النموذج السابق للتنمية على عدة فروض متطرفة ، وأهم هذه الفروض ثلاث هى : توفر فائض العمل خلال دورة انتاجية كاملة ، وتوفر الموارد المتاحة لاستكمال عملية تمويل العمال وامدادهم بما يلزمهم من معدات ومتطلبات ، وتوفر الأساليب الكافية لاقتطاع أية زيادات فى انتاج العامل الزراعى المترتبة على سحب جزء من العمال الزراعيين الى القطاع الصناعى .

ويعتبر الفرض الأول أهم الفروض الثلاثة ، غير أنه قد يندر توفر فائض العمل الذى تصبح فيه الانتاجية الحدية منعدمة خلال العام بكامله ، ومن ثم يتناقص الانتاج الزراعى منذ بداية عملية تحويل العمال الزراعيين الى الصناعة . فاذا ما كان الانخفاض فى الانتاج الزراعى المترتب على فقد هوءلاء العمال ليس كبيرا ، فانه يظل من الممكن أن يوءخذ من الزراعة الجزء الأكبر من أجورهم بدون خفض دخول العمال المتبقين فى الزراعة ، حيث أن الانتاجية المتوسطة للعمال المتبقين فى الزراعة سوف ترتفع . ومع توفر ذلك فانه توجد ضرورة لتقديم الفرض الثانى ، والذى يتحصل فى ضرورة توفر موارد اضافية من مصادر أخرى ، وذلك لاستكمال عملية تحويل العمال من حيث : امدادهم بالمعدات الرأسمالية ، بالاضافة الى توفير المساكن والمدارس والمستشفيات ... الخ اللازمة لهم ، هذا علاوة على تكاليف نقلهم الى الاماكن الحضرية ، ومواجهة تكاليف المعيشة الأكثر ارتفاعا فى هذه المناطق . ويتعلق الافتراض الثالث بسلوك عمال الزراعة المتبقين فى القطاع الريفى ، ففى غياب قيود ضرائبية صارمة سوف يقوم هوءلاء العمال بزيادة استهلاكهم ، بما يعادل الزيادات فى انتاج الفرد المترتبة على سحب العمال الزراعيين الى القطاع الحضرى . وعليه لا يتأتى الادخار المطلوب لدفع عملية التنمية واستمرارها .

وعلى الرغم من صعوبة تحقق الفروض التى يقوم عليها هذا النموذج للتنمية السهلة ، فان هذا التحليل مفيد من جانب توضيح

التداخل والتشابك فى التنمية بين الزراعة والصناعة فى الاقتصاد القومى كما أن له دلالة فى بيان أهمية التنمية المتلازمة لكلا قطاعى الزراعة والصناعة ( وبقية القطاعات كذلك ) ، والدور الذى يمكن أن تلعبه الزراعة فى تمويل التنمية الصناعية .

٤ — مرحلية النمو :

سبق أن تناولنا مرحلية النمو فى الفصل الخاص بتفسير التخلف، بعرض فكرة نظرية روستو عن مراحل النمو الاقتصادى ، ولا نريد هنا أن نكرر ما سبق ذكره ، بل نود أن نتذكر فقط ما ذكر فى هذه النظرية للانتقال الى مرحلة الانطلاق ، طالما نتعرض هنا لنظريات التنمية للتعرف على المتغيرات والعوامل اللازمة لتنمية البلاد المتخلفة .

فلقد ركزت هذه النظرية كشرط للانتقال الى مرحلة الانطلاق على ارتفاع معدل الاستثمار الى ١٠٪ من الدخل القومى للمجتمع أو ما يزيد ، وعلى ظهور صناعة أو صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة ، بالاضافة الى تغيير ميول الأفراد تجاه كثير من القضايا بحيث تكون دافعة نحو النمو المطرد ذاتيا .

والغريب أن تقرر هذه النظرية أن الظروف المهيئة للانطلاق لا يمكن أن تتوفر فى المجتمعات التقليدية محليا وتلقائيا ، وانما

كنتيجة لتدخل خارجي من المجتمعات الأكثر تقدما . فنظرت الى الاستعمار والاستثمارات الأجنبية والتطلع الى محاكاة الغرب على أنها عوامل تخلق الظروف المهيئة للانطلاق . فالاستعمار في رأى هذه النظرية عنصر ايجابي يوقظ الشعوب ، ولولاه لكان معدل تطور المجتمعات التقليدية خلال المائة وخمسون سنة الماضية أبطأ مما كان عليه أصلا ..

ومن الأفضل أن لا نعلق على هذه الأفكار ، ونكتفى بما سبق ذكره عنها في باب التخلف ، وما سوف نذكره فيما بعد عن تجارب التنمية .

٥ — العوامل الخارجية (*) :

في مواجهة النظريات السابقة نجد هناك نظريات اخرى أكثر ادراكا لدور المؤثرات السلبية التي تؤثر على الدول النامية من الخارج ، وان كانت مع ذلك ترجعها الى عوامل داخلية أو عامة دون الوصول الى الجذور الحقيقية ، ومن ثم فانها لم تصل الى الادراك الكامل لمشكلة التخلف وبالتالي لقضية التنمية .

---

(*) عبد الرحمن زكى ابراهيم (دكتور) — سبق ذكره — ص ١٤١ : ١٨٤ .
Tamás Szentes, Ibid., PP. 100:127.

فمن هذا القبيل نجد نظرية جونار ميردال Gunnar Myrdal التي ترجع الوضع الحالي للدول النامية أساسا الى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثير الاستعمار . وتبرز هذه النظرية المساوىء الاقتصادية التي تصيب الدول النامية من جراء علاقة التبعية بالدول المتقدمة ، وتوضح كيف أن تطور التجارة العالمية ، بما يقترن به من شروط مجحفة وتأثيرات معاكسة للبلدان النامية ، قد أدى الى اتساع فجوة التفاوت . ولم تغفل هذه النظرية توضيح التأثير العكسي الذي خلفته السياسات الاقتصادية للقوى الاستعمارية على تطور الدول النامية .

ولكن نجد أن نظرية ميردال تأخذ بفكرة العلاقات السببية لتبين أن حالة التخلف في البلاد النامية تسير في اتجاه تراكمي . فهي لا تتميز بالاستقرار أو شبه التوازن كما ذكر نيركسية أوليبندشتين ( على الترتيب ) ، ولكنها تأخذ اتجاها تراكما يدفع النظام للتردي عبر الزمن في أغوار أبعد للتخلف . فالنظام لا يسعى بنفسه نحو أي نوع من التوازن بين القوى ، بل انه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة . وفي الأحوال العادية ، لا يؤدي التغيير الى احداث تغيرات أخرى مضادة ، بل تغيرات مساعدة ، تدفع النظام في الاتجاه السابق نفسه وان كان بسرعة أكبر (*) تؤدي الى تعميق التفاوت

---

(*) رمزي زكي (دكتور) _ فكر الأزمة السابق الاشارة اليه ، ص٨٨ .

فى المجالين الاجتماعي والاقتصادى بين البلاد المتقدمة والدول النامية .
وتؤكد هذه النظرية بأن قوى السوق هى التى تعمل على زيادة التفاوت
كما أنه لا يمكن تقليص التفاوت ، واحباط التأثيرات العكسية
Backwash Effects الا بفعل مؤثر الامتداد Spread
Effects (*) ، أو بالتدخل الفعال والتنظيم الهادف من جانب الدولة .

---

(*) لشرح المقصود بكل من التأثيرات السلبية Backwash Effects
ومؤثر الامتداد أو التأثيرات الايجابية Spread Effects نوضح
دور كل منها فى بلد معين تقدمت بعض مناطقه وبقيت المناطق
الأخرى متخلفة . فتقدم منطقة معينة فى البلد يكون له تأثير امتدادى
ايجابى وتأثيرات سلبية على المناطق الأخرى . فبالنسبة للتأثيرات
الايجابية ، نجد أن تقدم منطقة معينة يعمل على زيادة الطلب على
المواد الخام والمنتجات الزراعية الموجودة بالمناطق الاخرى ، وبالتالى
يعمل على انعاشها ، ورفع مستوى الدخل الفردى بها . ولكن فى
حالة البلاد النامية تقل هذه الآثار الايجابية عما يصاحبها من آثار
سلبية على تلك المناطق المهملة . حيث تتم هجرة القوة العاملة
المنتجة والمتعلمة من المناطق المتخلفة الى المناطق المتقدمة ، ويتم
كذلك هجرة المدخرات بحثا عن فرص الاستثمار المربح فى مناطق النمو
وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد ، حيث تضطر الأنشطة الصناعية
والتجارية بالمناطق المتخلفة الى أن تغلق أبوابها نتيجة لمنافسة
المنشآت القوية ذات الكفاءة الاعلى بالمناطق المتقدمة ، وبالتالى
تزداد الفجوة اتساعا بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة من
نفس البلد .

ارجع الى ما كتبه كاتب هذه السطور فى :
العوامل المؤثرة على التوطن الصناعى - مذكرة داخلية رقم ٣٧٧ -
معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٤ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

وترى النظرية أن العملية التراكمية التي تؤدى الى ازدياد هوة التفاوت والتي تنشأ عن فعل قوى السوق الحرة " موجودة سلفا في كل البلدان المتخلفة حتى قبل ظهور الاستعمار وتغلغل رأس المال الأجنبي . وبالتالي فان ما نشهده على مستوى الاقتصاد العالمي بخصوص اتساع التفاوت بين مختلف البلدان لا يعدو أكثر من مسألة ثانوية ، أما الشيء الأساسي فهو ما يجرى داخل هذه البلدان كلا على انفراد . وبهذا يلوح التخلف وتصفيته بوصفهما ظاهرتين طبيعيتين . فاذا كانت نشأة التفاوت في بلد معين عملية طبيعية مستقلة عن النظام الاجتماعي ، فان نشأة ونمو التفاوت على المستوى العالمي يعتبر أيضا طبيعيا ومستقلا . واذا كان من الطبيعي أن يكون التفاوت في مجتمع واقتصاد بلد معين عظيما كلما كان هذا البلد أكثر فقرا وأقل تطورا ، فانه لمن الطبيعي أن يكون ذلك صحيحا بالنسبة للمجتمع العالمي كله . وأخيرا فاذا كان التفاوت يضمحل ويتلاشى بارتفاع مستوى التطور في بلد معين ، فان تأخر البلدان الفقيرة في العالم يضمحل ويتلاشى بنفس الطريقة . ولكن اذا كان ذلك كله صحيحا ، فان الأمر لا يرجع الى القوانين الخاصة بالمجتمع الدولي لبلدان أوربا الغربية التي تغلغلت في البلدان المتخلفة من الخارج عبر توسيعها لمجال نشاطها في ميدان الاقتصاد العالمي ، تاركة تأثيرها على كامل التطور الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان . ذلك أن ما يفعل فعله هو بعض

القوانين الطبيعية الكامنة التى كانت سائدة فى البلد المتخلف والتى ارتفعت الى المستوى العالمى . وبمعنى آخر فان التخلف يرجع الى أسباب داخلية وليس لأسباب خارجية مرتبطة بالاستعمار (*) " .

وان كان يعدل ميردال عن هذا الرأى عند تشخيص العوامل التى ترافق عملية التراكم المسئولة عما يحدث من تفاوت ، وينتقد الاستعمار بشدة لتعزيزه ودفعه للآثار السلبية لعملية التراكم واكسابها طابعا شاذا . وترى النظرية بأنه فى ظل الاستعمار يوجد توجه دائم لا يمكن أن يؤدى الى احداث قدر ما من التنمية الاقتصادية .

وتعتبر نظرية راؤول بربيتش Raul Prebisch أول تحليل عميق عن الآثار الضارة لتطور التجارة العالمية . فترى النظرية فى الوضع غير الموائق للدول النامية فى التجارة العالمية أحد المعوقات الأساسية التى تعوق تنميتها الاقتصادية . فالتدهور فى معدلات التبادل الدولى انما يرجع من ناحية الى نمط التقسيم الدولى للعمل والبيئة الداخلية للدول المشاركة فيه ، وما طرأ على هذه البيئة من تغيرات تلقائية نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى . ويرجع من ناحية أخرى الى التخطيط المرسوم للسياسة التجارية والضرائب الجمركية من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة . ومن ثم ترى النظرية

---

(*) عبد الرحمن زكى (دكتور) — ص ١٤٣ : ١٤٤ .

أنه لا يمكن تطبيق نظرية المزايا النسبية Comparative Advantage بالنسبة للدول النامية ، فقوى السوق الحرة والسياسة التجارية الحرة لا تصلح لتأمين التوازن والمنافع المتبادلة في التجارة العالمية ٠

فما يتحقق عن التقدم الفني من زيادة في انتاجية انتاج المواد الأولية في الدول المتخلفة ، ينتقل الى الدول الصناعية ٠ ويرجع ذلك الى استمرار انخفاض مستوى الأجور في قطاعات التصدير ، وبالتالي فانه يترتب على زيادة الانتاجية توسع الانتاج مما يعمل على هبوط أسعار السلع التصديرية بدلا من تحسن الأجور الحقيقية (*) ٠ ويرتبط بهذه الميكانيكية ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على السلع الصناعية لارتفاع أثر المحاكاة Demonstration Effect فيزداد طلب البلدان المتخلفة على المنتجات الصناعية المستوردة ٠

وهكذا فان هذه النظرية تكشف أن التخلف الراهن مرتبط بتطور معين في الاقتصاد العالمي ، بما يجعلها السلاح النظري لمطالبة البلدان المتخلفة بنظام اقتصادي عالمي جديد ، وبما يجعلها الاساس

---

(*) وعلى العكس من ذلك تزداد في الدول المتقدمة قوة المساومة العمالية وقدرتها على رفع الأجور ، ونفوذ وقوة الاقلية المحتكرة وقدرتها على رفع الارباح ، بما يؤدي الى زيادة دخول المنظمين وعوامل الانتاج بنسبة أكبر من زيادة الانتاجية في هذه الدول الصناعية ٠

فى الحاجة الى التغيير الهيكلى للتقسيم الدولى للعمل ، والتوجه فى التنمية نحو التصنيع . ولكن يقل الى حد ما الطابع الايجابى لهذه النظرية بسبب عدم ربطها بين العوامل والمؤثرات السلبية ومنبعها التاريخى وكذلك النظام الاجتماعى الاقتصادى الذى تنبثق منه . فهى تعالج هذه المؤثرات كما لو كانت ذات طابع عام ، فالتحول غير المباشر للدخل من البلاد المتخلفة الى المتقدمة يتم بفعل قانون المرونة الدخلية للطلب ، بما يضعف من الهجوم على نظام التقسيم الدولى للعمل الرأسمالى .

وعلى نفس الخط الذى اتخذته النظرية السابقة نجد أن أرثر لويس Arthur Lewis يهتم بالتفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فى مجال التجارة ، ويرى أن كل المنفعة المستمدة من زيادة كفاءة الصناعات التصديرية القائمة بالدول النامية تذهب عمليا الى المستهلك الأجنبى . ويرجع السبب فى ذلك ليس الى أثر الفروق فى المرونة الدخلية للطلب ، ولا الى التدهور العام فى معدلات التبادل الدولى ، بل يرجعها الى عرض العمل غير المحدود فى القطاع الريفى التقليدى داخل الدول النامية ، بما يحافظ على انخفاض مستوى الأجور فى القطاع الحديث . ويعنى هذا مسئولية الدول المتخلفة ذاتها عن انتقال الدخول عبر التجارة العالمية ، لما يسودها من ارتفاع فى النمو السكانى وانخفاض

الانتاجية بالقطاع التقليدى وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة الـذى يحافظ على انخفاض مستوى الأجور فى القطاع التصديرى • وان كانت لم تتجاهل النظرية ما يسعى اليه المستعمر من وسائل للمحافظـة على بقاء الأجور عند مستويات منخفضة •

وتوكد النظرية على ضرورة التصنيع طالما أنه يمكن من تقلص الحجم المطلق للسكان فى القطاع الريفى ، ويوءدى الى رفع انتاجيـة العامل فى ذلك القطاع • وتوءكد كذلك الحاجة الى التقدم التكنولوجى ورفع انتاجية القطاع الزراعى ، وبالتالى الحاجة ألى تغيير الاقتصـاد الثنائى المتخلف •

ورغم أهمية هذه النظرية فى تسليط الضوء على جوانـب جديدة من الأنظمة الاقتصادية الثنائية والتقسيم الدولى للعمل الا أن ما تعرضه من نموذج يعتبر مبسطا جدا •

ويرى مينت Myint أنه لا يمكن تعليل مشاكل التنميـة بالعوامل الداخلية الموصوفة فى حلقة الفقر • ولا تحل هذه المشاكل بمجرد كسر هذه الحلقة بواسطة استيراد رأس المال الأجنبـى ، وذلك لأن هناك عوامل خالقة للتفاوت تعمل داخل النظـام ، وهى ناشئة عن عملية التجارة العالمية ذاتها ، أو مرتبطة بعوامـل خارجية أخرى مثل استثمارات رأس المال الأجنبى والاحتكـارات •

ولكننا نجد أن مينت يلقى تبعه الآثار الضارة للعوامل الخارجية على العوامل الداخلية . فالتخصص فى تصدير المواد الأولية ، والافتقار الى الصناعات التحويلية راجع الى ضيق السوق المحلى . كما أن محدودية القوة الشرائية راجعة الى عجز الشعوب النامية على تكييف نفسها بصورة مرضية مع البيئة الاقتصادية الجديدة التى تخلقها القوى الاقتصادية الخارجية .

وهناك العديد من النظريات الأخرى عن التأثيرات الضارة فى مجال العلاقات الخارجية ، ولكن نكتفى بالاشارة السريعة السابقة عن بعض هذه النظريات التى تقر بوجود عوامل خارجية سلبية معينة ، وان كانت مع ذلك تعتبرها راجعة الى اعتبارات عامة ، أو تلقى تبعية تأثيراتها العكسية على نقائص أو عوائق داخلية .

## الفصل السابع

## الفكر التنموى الجديد

يستخلص من نظريات التنمية التقليدية الأهمية الكبرى المعطاة للاستثمار وهدف تعجيل معدلات نمو الناتج القومى ، وضرورة التركيز فى عملية التنمية على التصنيع . فقد كان هذا هو ما نادى بـه الفكر التنموى خلال عقدى الخمسينات والستينات من القرن الحالى ، ولكن بفشل هذا الفكر - كما يتم العرض فى الباب التالى - فى تحقيق تنمية حقيقية فى الاقتصاديات المتخلفة ، ظهر على أنقاضه ملامح فكر تنموى جديد ، يتخذ من واقع المعرفة الشاملة التاريخية والمعاصرة لكل من ظاهرتى التخلف والتنمية الأساس فى محاولة التوصل الى ما يحكمهما من قوانين مستخلصة من واقع وظروف البلدان النامية ، وليس بالقياس على تجارب الدول المتقدمة الرأسمالية ، أو باستخدام الاستدلالات المنطقية المستمدة من تطبيق قوانين علم الاقتصاد التى تشكلت بفعل ظروف النمو الغربى .

فتوصل هذا الفكر الجديد الى ادراك النشأة التاريخية لظهور ظاهرة التخلف وكيفية تطورها الى أن اتخذت شكلها المعاصر التى تقع فيه البلاد النامية . فوجد الصلة الأساسية للتخلف فى " التبعية للعالم الخارجى " . هذه التبعية لا تعنى

هنا مجرد " العوامل الخارجية " كما تبلورت فى تحليل سنجر وراؤل بريبش وغيرهما ، وانما تعنى تلك الحالة المشروطة التى تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو والتوسع (أو الانكماش) الذى يحدث فى دول أخرى . هذه التبعية التى نجد جذورها اقتصاديا فى نظام التخصص الدولى الذى جعل من الهياكل الاقتصادية للدول التابعة أجزاء مندمجة فى الاقتصاديات المتقدمة ، واجتماعيا فى الفئات الاجتماعية التى ترتبط مصالحها الاقتصادية بدوام هذه التبعية ، وسياسيا فى طبيعة النظم الاجتماعية السياسية السائدة فى الدول التابعة . وبناء عليه أدرك الفكر التنموى الجديد أن جوهر عملية التنمية يتمثل فى كسر اتجاه العملية التاريخية للتخلف على نحو يدفع هذه الدول لتحطيم طوق التبعية بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (*) .

واستمدت من تجارب التنمية الفاشلة العديد من الاستنتاجات التى ساعدت على صياغة أهداف التنمية التى يتبناها الفكر الجديد . فتم الربط بين هدف التنمية وهدف التوزيع العادل لثمار التنمية من خلال أنماط الاستثمار والانتاج التى

---

(*) رمزى زكى (دكتور) ـ فكر الأزمة السابق الاشارة اليه ـ ص : ١٢٢ ، ١٢٣ .

تتجه أساسا نحو الداخل وليس الخارج ، فى توفير الاحتياجات الأساسية من منطلق استراتيجية تعتمد على النفس وتلفظ التبعية للخارج ، وتمتلك القدرة على النمو الذاتى ، ورفع مستوى معيشة السكان .

وقد سبق التعرض لبعض ملامح الفكر التنموى الجديد فى موضوعات عدة ، وذلك عندما تناولنا أسباب التخلف وأهداف التنمية ، ونكتفى فيما يلى باستكمال ما يتعلق بملامح هذا الفكر من حيث مقوماته وأسسه ، علما بأن العديد منها لا يزال فى مرحلة البلورة (*) .

---

(*) اعتمد اعداد هذا الجزء على المراجع الرئيسية التالية :
١. اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٧ : ٢٥٥
٢. رمزى زكى (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٣٤ : ١٦٩ ، عبد الرحمن زكى (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٢١٩ : ٢٤٤ ،
٣. ابراهيم حسن العيسوى ـ " التبعية والتنمية المستقلة " ـ المأزق المخرج ـ المكتبة السياسية ـ مارس ١٩٨٧ .

## أولا : مقومات الفكر الجديد :

### ١ _ الاعتماد على النفس Self Reliance

نقطة الاختلاف الرئيسية فى الفكر الجديد هى استقلالية عملية التنمية ، ونبذ كافة الروابط ذات الأشكال المتعددة للاستغلال الاستعمارى ، والتبعية لعمليات النمو فى الخارج . فتقوم التنمية على الاعتماد على النفس ، أى مستندة على عوامل ومقومات موجودة داخل المجتمع نفسه . وأن أى عوامل أو قوى خارج هذا المجتمع لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية . وهذه حقيقة ليست جديدة أو مستحدثة ، ففى كل تجارب النمو أو التنمية الحقيقية سواء فى دول العالم الرأسمالى أو دول العالم الاشتراكى أو حتى العالم النامى بدأت عملية النمو أو التنمية بفعل عوامل داخلية فى الأساس ، واقتصر دور العوامل الخارجية على المساعدة ، إما فى تعجيل عمليات النمو أو فى اعاقة سرعة هذا النمو ، ولكن الأساس ظل داخليا أولا وأخيرا .

ولا يعنى الاعتماد على النفس مفهوم الاكتفاء الذاتى Autarchy ، الذى يعنى أن ينتج البلد الواحد كل ما يلزمه ، ولا يستهلك الا ما ينتج بحيث تتناقص تجارته الخارجية باستمرار حتى

تكاد تختفى . فالاكتفاء الذاتى أمر يستحيل عمليا ، ويمثل تكلفة اجتماعية باهظة حتى فى البلاد الكبيرة التى قد يتصور نظريا امكان الأخذ به فيها . فما يدعو اليه الاعتماد على النفس أن تتصف المبادلات الدولية بالتكافوء ، وأن تتعدد اتجاهات العلاقات الخارجية بحيث لا تقتصر على التعامل مع الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . وأن يكون التوجه الى الخارج طبقا لاحتياجات التنمية فى الداخل ، بمعنى أن يكون التصدير لهدف مواجهة احتياجات التنمية الداخلية من الاستيراد . وأن يكون التمويل الخارجى ذا أهمية متناقصة عبر الزمن .

ولذا يعنى الاعتماد على النفس ضرورة التعبئة الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية ، الحالية والمحتملة ، وأن توجه لعملية التنمية . فيتطلب الاعتماد على النفس تعبئة كافة الموارد المحلية واستخدامها أفضل استخدام . وهذا يعنى بالنسبة للقوى البشرية استخدام التكنولوجيا الملائمة Appropriate Technology (*)، التى تسمح بتشغيل كافة الموارد البشرية المتاحة فى المجتمع بطريقة منتجة . فالانسان هو صانع التنمية وهدفها فى نفس الوقت ، ومن ثم فان العمل وسيلة وغاية فى الوقت ذاته . فلا يجب أن ينظر اليه على أنه وسيلة فقط ، ولكنه يمثل كذلك حاجة من الحاجات الأساسية للمواطن يرضى فيه نزعة طبيعية ، ويوفر له مورد الرزق ، ويؤكد وضعه فى

---

(*) سوف نوضح المقصود بها بعد قليل .

المجتمع كفرد مفيد ، وبالتالى شعوره بالانتماء الى هذا المجتمع . والعمل المنتج من ناحية أخرى (وسيلة) تزيد الانتاج القومى ، وتمكن المجتمع من تحقيق التراكم اللازم لاستمرار عملية التنمية ، لأن ما ينتجه العامل عادة يكون أكثر مما يستهلك .

وتمثل الموارد الطبيعية المتاحة العماد الأساسى لسياسة الاعتماد على النفس ، فهى الوعاء الذى يمارس فيه المجتمع نشاطه الانتاجى . وبقدر اعتماد ذلك النشاط على موارد محلية ، يكون استمراره مؤمنا وقدرته على الصمود أمام الضغوط الخارجية أعظم . ولا يعنى ذلك استحالة قيام نشاط انتاجى يستخدم بعض المواد المستوردة ، ولكن المقصود هو أن تكون الموارد الطبيعية المتاحة القاعدة الصلبة التى ينمو عليها الانتاج ويتشعب . والنقطة الهامة هنا هى ادراك محدودية الموارد الطبيعية ، فالأصل هو المحافظة على الموارد الطبيعية ، واستخدامها فى تنشيط الانتاج المحلى ، وقصر تصديرها طبقا لاحتياجات الواردات اللازمة لتنمية تستهدف فى المقام الأول الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب . فان أسوأ استخدام لمورد طبيعى هو استخراجه وتصديره بكميات كبيرة تعمل على تبديده ، أو تسليمه لشركة أجنبية تستنزفه لمصلحتها ، أو أن يترك معطلا .

وبالنسبة للموارد المالية لا بد من تعبئة المدخرات المحلية ، بحيث يمكن رفعها وزيادتها باستمرار لزيادة معدلات الاستثمار ،

وتزويد الاقتصاد القومى ما يحتاج اليه من معدات ووسائل انتاج فـــى اطار خطة التنمية القومية ووفقا لأولوياتها ، وفى مقدمتها الوفـــــاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير (كما نذكر حالا فى النقطة التالية) .

٢ - التوجه الأساسى نحو الداخل لمواجهة الاحتياجات الأساسية Basic Needs

طالما تعتمد التنمية على النفس أو الذات ، بتعبئة كافة الموارد الداخلية للتوجه الى العمل التنموى ، فانه من اللازم أن تتجه كذلـــك الى مواجهة الحاجات الأساسية للشعب ، برفع مستوى معيشة الســواد الأعظم من أفراد المجتمع . فهذا التوجه الى اشباع الحاجات الأساسية يعنى أن تصاغ برامج الاستثمار والانتاج من اجل خلق وتوسيع الســوق المحلية ، بما يدعم من مبدأ الاعتماد على النفس ، وخلق المقومـــات الداخلية التى تدعم الاستمرار والنمو الذاتى للطاقات الانتاجية ، دون التأثر بمعوقات خارجية شاهدناها فى نماذج التنمية الموجهة للخارج .

فمن الحتمى لنجاح التنمية واستمرارها أن يسهم فيها (طبقـــا لمبدأ الاعتماد على النفس) ويستفيد منها (طبقا لمبدأ مواجهـــة الاحتياجات الأساسية) كل أفراد المجتمع وعلى نحو متكافئ . فالمطلب المشروع للمواطن العادى هو أن يشعر بأن جهود التنمية تستهــدف أولا وقبل كل شئ الوفاء باحتياجاته الأساسية بالقدر الذى يسمح بـــه

الاستخدام الرشيد للموارد القومية • هذا الشعور يمثل فى حد ذاته حافزا له على العمل بجد واجتهاد من أجل التنمية •

وتتمثل الاحتياجات الأساسية فى مجموعة سلع وخدمات لازمة لكافة أفراد المجتمع ، وتتلخص فى كل من : الغذاء اللازم لتوفير النمو الطبيعى للانسان وضمان قدرته على العمل وحمايته من أمراض سوء التغذية • والملبس اللائق الذى يلائم المناخ وظروف العمل والحياة ، والمسكن الذى يتيح لكل فرد المكان المناسب الذى يعيش فيه بما به من أثاث ومعدات منزلية مناسبة • يضاف الى كل ذلك مجموعة الخدمات الأساسية التى يتطلبها الفرد فى حياته اليومية مثل مياه الشرب النقية ، نظام الصرف الصحى ، ووسائل الانتقال الأساسية • علاوة على خدمات التنمية الاجتماعية الأساسية ، وهى الخدمة الصحية والخدمة التعليمية فهاتين الخدمتين من حق كافة أفراد المجتمع ، وهما غاية ووسيلة فى نفس الوقت • ويكمل كل هذا مجموعة من الاحتياجات غير المادية التى لا ينتظم المواطنون فى أطر رسمية ليشبعونها ، كالحاجة للثقافة بأوسع معانيها ، والحاجة الى الاعلام فى معرفة ما يجرى حول المواطن من أحداث محلية وعالمية •••• الخ •

ولا نستطيع هنا أن ندخل أكثر من ذلك فى تفاصيل الاحتياجات الأساسية ، فنوعياتها وأشكالها وتعددها يختلف من مجتمع الى آخر ، فليست هناك أنماط وأشكال ثابتة تصلح لكل الشعوب على اختلاف مرحلة تنميتها وحضارتها وظروفها الجغرافية •

ويجب عدم الخلط بين مفهوم الاحتياجات الأساسية ومفهوم احتياجات الكفاف Subsistence Needs فهذا الأخير مفهوم بيولوجيا خالصا لا يتجاوز المحافظة على حياة الانسان ،بتوفير القدر الأدنى من السلع والخدمات اللازمة لذلك ، على حين أن مفهوم الاحتياجات الأساسية مفهوم ديناميكى ، يتطور مع تطور المجتمع ، فيزيد القدر اللازم من السلع والخدمات ، ويدخل عنصر التنوع ويزداد الاهتمام بدرجة جودتها ... الخ .

٣ ـ أنماط استثمار وانتاج تسمح بالتوزيع العادل لثمار التنمية :

طالما أن التنمية موجهة نحو الداخل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لمختلف فئات الشعب بما يؤدى الى خلق طلب داخلى مدعوم بقوة شرائية (مستمدة من مبدأ الاعتماد على الذات الذى يوظف كافة الموارد البشرية وغير البشرية) ، فانه من الضرورى تغيير الهيكل الداخلى للانتاج ، بما يسمح بتوفير انتاج هذه الاحتياجات الأساسية محليا .

هذا النمط الانتاجى وما يعطيه من أهمية توفير الغذاء المناسب يعنى الاهتمام بالزراعة والاهتمام بالصناعات التى توفر الاحتياجات الأساسية من ملبس ومسكن مناسبين . ولا يعنى هذا التوجه الى الاستثمار والانتاج للسلع الاستهلاكية الأساسية أنه مجرد

امتداد لاستراتيجية " احلال الواردات " السابق نقدها . فلقد تعلقت مساوىء هذه الاستراتيجية فى احلالها لواردات استهلاكية معمرة أو كمالية استخدمت فى انتاجها أساليب انتاج كثيفة رأس المال (تستخدم كميات كبيرة من الاستثمار ، وتخلق فرص عمل محدودة) زادت ولم تقلل من التبعية الى الخارج على شكل استيراد آلات وقطع غيار ومستلزمات انتاج وسيطة وتكنولوجيا وزيادة اقتراض . أما التوجه الى انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية فسوف يكون نحو نواحى انتاجية يتسع سوقها الداخلى ليشمل كل المواطنين ، نتيجة الأخذ بكل من مبدأى الاعتماد على الذات والوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان المجتمع ، فهذان المبدآن يعملا على توسيع السوق الداخلى أمام انتاج مختلف السلع الاستهلاكية الأساسية .

يضاف الى ذلك أن هذا النمط الجديد للاستثمار والانتاج سوف يعمل فى حد ذاته على اعادة توزيع الدخول لصالح الفئات منخفضة الدخل . فلقد ثبت من تجارب النمو والتنمية أن التوزيع العادل لثمار التنمية لا يمكن أن يتم من خلال آليات السوق ، أو من خلال أساليب اعادة توزيع الدخل (وهى الضرائب التصاعدية ، رفع الأجور الدنيا ، زيادة أسعار السلع والخدمات التى ينتجها أو يؤديها صغار المنتجين ، ... الخ) ، أو عن طريق برامج الانفاق العام الموجه نحو القطاعات الأكثر تخلفا ، وانما يمكن أن يتم من

خلال أنماط استثمار وانتاج تخلق فرصا كافية للتوظف لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه • ويستلزم هذا انتشار هذه الفرص على مختلف قطاعات وأقاليم الاقتصاد القومي ، وعدم تركزها على شكل أحادى لنمو قطاع معين بذاته على حساب اهمال بقية قطاعات الاقتصاد القومي ، أو تمركزها فى عدد محدود من المدن أو المواقع مع ترك بقية أقاليم الاقتصاد القومى متخلفة • فهنا يقترن زيادة وانتشار وتوزيع الدخل بزيادة وتنوع انتاج السلع والخدمات ، فالزيادة فى الدخل واعادة توزيعه (المقترنة بنمط الانتاج ) تقترن بالزيادة والتنوع فى الانتاج ، وهذه نقطة مهمة جدا ، لأن اعادة توزيع الدخول النقدية ( نتيجة أى سياسات أخرى غير المذكورة ) دون زيادة مقابلة فى السلع والخدمات المتاحة للمستفيدين من هذا التوزيع ، تولد التضخم والسوق السوداء ، وتزيد العبء على ميزان المدفوعات ، مما يكاد يلغى مفعولها الفعلى •

ويجب ألا يفهم خطأ أن التوجه نحو السوق الداخلية يعنى التخلى تماما عن الانتاج للتصدير ، ولكن هذا التوجه نحو السوق الداخلية يجعل هدف التصدير مرتبطا بالحاجة الى الاستيراد (ومقابلة أعباء خدمة الديون والالتزامات السابقة ) • علما بأن الحاجة الى الاستيراد سوف تقل نتيجة الأخذ بمبدأ الاعتماد على النفس (بمعنى الحرص على الاستخدام الكامل للموارد المحلية ) وكذلك لأن انتاج

السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب لا تستلزم التكنولوجيا الحديثة المرتفعة الكثافة الرسمالية ، ولا مستلزمات الانتاج المتعددة التى تصدرها الدول المتقدمة . كما أن المنتجات الرخيصة التى ينتجها البلد النامى وفقا لسياسة مواجهة الحاجات الأساسية يمكن أن تجد أسواقا للتصدير فى البلاد النامية الأخرى ، حيث تتسع فيها أسواق هذه السلع .

كما أنه لا يجب أن يفهم خطأ أن التوجه نحو انتاج سلع الاحتياجات الأساسية سوف يتعلق فحسب بتنمية الزراعة والصناعات الاستهلاكية الأساسية وذلك على حساب صناعات مستلزمات ومعدات الانتاج . فالتنمية وان كانت من اللازم أن تهتم بالزراعة فهى لا يمكن أن تتم بدون تصنيع . والأخذ بسياسة الاعتماد على النفس يعنى انتاج لوازم الانتاج محليا بقدر الامكان ، ويعنى تعبئة المدخرات المحلية بالحد من الاستهلاك الحالى لتوفير الموارد اللازمة لزيادة التراكم الرأسمالى للمجتمع ، بما يؤدى الى زيادة وسائل الانتاج .

هذه هى مجرد توجهات عامة ، أو مبادئ يتعين مراعاتها بصفة عامة ، ولا يمكن الدخول فى تفصيلات أكثر من ذلك فى هيكل الانتاج ، فنوع وكمية المنتجات النهائية هو الذى يحدد طبيعة وحجم لوازم الانتاج المناسبة . ولا يمكن أن نوصى بقالب معين للانتاج صالح ومناسب لكافة الدول النامية على اختلاف مراحل تطورها

ومساحاتها وعدد سكانها وتوفر مواردها وتراثها الحضارى . فطالما كانت النظرة الى صناعة الحديد والصلب على أنها حجر الزاوية فى التصنيع المستقل ، ومع ذلك لم يمنع وجودها من زيادة تبعية الدول التى أنشأتها للخارج . فلا يوجد هناك وصفة أو " روشتة " تفصيلية صالحة لكافة الدول ، وانما المهم هو مراعاة التكامل والتشابك الداخلى بين فروع وقطاعات الاقتصاد القومى ، فيكون الهيكل الصناعى متكاملا داخليا ، ومتكاملا مع بقية قطاعات الاقتصاد القومى وفى مقدمتها الزراعة ، ومتسقا مع هدف اشباع الحاجات الأساسية لمختلف فئات المجتمع .

ولا يخفى علينا أن اعتماد هيكل الانتاج على السوق الداخلية يخفف من اعتماده على التجارة الخارجية غير المتكافئة ، ويبعده عن سيطرة الشركات متعددة الجنسية ، بما يميز التنمية بطابع الاستقلال والتمركز على الذات Self Centered ، ويجعلها تغذى نفسها بنفسها وتسير للأمام Self Sustained دون استجداء من الخارج . وفى انتشار هذا التوجه الى الداخل بين مختلف الدول النامية ما يؤدى الى التوجه بطريقة موضوعية تدريجيا الى نظام اقتصادى عالمى جديد يعامل البلاد النامية بطريقة أكثر تكافوءا مع غيرها .

٤ ـ التكنولوجيا الملائمة :

سبق أن أوضحنا فى أماكن عديدة سابقة خطأ السعى نحو استخدام أحدث ما وصل اليه التطبيق العلمى من تكنولوجيا حديثة متقدمة ، وما يقترن بذلك من تكلفة مرتفعة ، واستمرار فى استنزاف موارد المجتمع ، وتبعية لمراكز النمو والسيطرة فى الخارج ، واستمرار القوى المولدة للتخلف ٠

ولقد أثبتت احدى الدراسات الحديثة مناسبة أساليب الانتاج الأقل كثافة رأس المال لظروف البلاد النامية ذات الفائض العمالى ٠ هذه هى القاعدة العامة ولكن وضعت بعض الحدود والشروط على عموميتها ٠ وتتمثل هذه الحدود فى بعض الحالات التى لا يوجد فيها مفر من استخدام أساليب الانتاج الأكثر كثافة رأس المال ، وذلك كما فى حالات الصناعات الحديثة التى قد تقضى استراتيجية التصنيع اقامتها ولا يتوفر لها أساليب انتاج منخفضة كثافة رأس المال ، أو عندما تتوقف الجودة المطلوبة على ضرورة استخدام أساليب الانتاج الأكثر كثافة رأس المال ، أو عندما يؤدى ارتفاع كثافة رأس المال الى اقتران الارتفاع فى انتاجية العمل بارتفاع كفاءة رأس المال ٠ وفى كافة هذه الحالات يلزم تطويع التقنيات المستوردة مع ما يوجد من ظروف محلية ، حتى يتحقق ما يقترن بها من مميزات ٠ والأهم من ذلك هو أن تهتم

البلاد النامية بابتكار ما يناسبها من أساليب انتاجية ، سوف تكـــون بدون شك أقل كثافة رأسمالية من المستوردة ، وذلك بتطوير ما يتوفـر لديها من أساليب انتاج تقليدية ، برفع انتاجيتها وتحسين أدائها (*).

---

(*) ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور التى اعتمدت فى التحليل على التركيز فى البداية على الجوهر الاساسي لمشكلة اختيار درجــة الكثافة الرأسمالية لأساليب الانتاج فى أبسط صورها ، وذلـــك بدراسة المعايير الرئيسية للاختيار من الزاوية الرئيسية التى يحدث فيها الاختلاف ، وهى مدى التركيز على كل من كفاءة رأس المـــال أو انتاجية العمل . وفى دراسة هذه المعايير تم التمسك بالعديد من الفروض غير الواقعية ، وذلك لتبسيط دراسة معايير الاختيـــار بعيدا عن معظم التعقيدات التى توجد فى الحياة العملية .

ومن هذا العرض ظهر اتجاهان رئيسيان للفكر ، وللمفاضلـة بينهما تم التعمق التدريجى فى دراسة الأبعاد المختلفة لمشكلـة الاختيار السابق افتراض ثباتها ، متمسكين بالتسلسل المنطقى فـى عرض الموضوع . فأدخل على التحليل عامل الزمن ، لبيان ما يقترن بكل اتجاه فكرى من تضحيات أو مزايا خلال الأجل القصير والأجـل الطويل ، مع بيان البعد الحقيقى للطول الزمنى لما يسمى بالاجـل القصير .

وتدرجا فى تغطية الابعاد المختلفة لمشكلة الاختيار حـــتى تبدو أقرب لما تكون عليه فى الواقع ، تم التخلص من فرض ثبـــات حالة المعرفة الفنية ، وأدخل أثر التقدم الفنى على مشكلة الاختيار ثم تم التخلى عن فرض الاقتصار على عاملى رأس المال الثابت والعمل ، وأضيف المستثمر فى رأس المال العامل ، بتناول التكاليف الجارية . وفى دراسة التكاليف الجارية تم التخلص من الفروض الخاصة بثبـــات

وبتطبيق نتائج هذه الدراسة على ما تدعو اليه استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية من نمط انتاجى ، نجد أن ذلك يتفق

---

===

معدلات الأجور ( سواء باختلاف الكثافة الرأسمالية أو الزمن أو المكان ) وتم التخلى كذلك عن فروض تساوى طول فترات الانشاء ، وطول العمر الانتاجى للمشروع ، بالاضافة الى التعرف على أثر الاختلاف فى معدل دوران رأس المال الجارى . وللمفاضلة بين أى من ميزتى الانخفاض فى مقدار رأس المال الثابت أو الانخفاض فى التكاليف الجارية أشير الى معيار فترة الاسترداد .

وأخيرا تم وضع المشكلة فى صورتها الواقعية ، باظهار ما تنطوى عليه من تشابك فى العلاقات مع العديد من الاعتبارات الأخرى . فتم توضيح ما يقترن بالتحليل الجزئى من قصور ، وتم التخلى عن باقى الفروض ، فأدخل اثر كل من صعوبات موازنة ميزان المدفوعات ، والعجز فى عرض الغذاء . كما أدخل أثر التغير فى اقتصاديات الحجم ، وأثر القصور المرفقى فى البلاد النامية ، وعدم توجيه كل الفائض الاقتصادى للاستثمار . واستكمالا لما تتعرض له مشكلة الاختيار من واقع متشابك ، تم بيان ما تعكسه من آثار على مشكلة السكان ، وما تتأثر به من نواحى سياسية واجتماعية . وأخيرا تم ذكر بعض العوامل التى تضيق من مجال الاختيار فى الحياة العملية ، وتحصره فى عدد محدود من البدائل .

وتوصلت الدراسة بمعرفة كاتب هذه السطور الى نتائج ، كانت عكس ما يعتقد ، قبل القيام بها ، وهى بعنوان :

اختيار الأسلوب الفنى للانتاج فى تصنيع البلاد النامية "دراسة للدول ذات الفائض العمالى تحت ظل التخطيط القومى الشامل" ـ مذكرة ١١٨٢ ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٦ .

فى الغالب مع انطباق القاعدة العامة التى تخلص الى مناسبة أساليب الانتاج الأقل كثافة رأس المال،ولا توجد هناك حاجة الى انطباق ما يرد عليها من حدود (قيود ) وشروط الا فى أقل الحالات . فالتوجه هنا غير مركز فى الأساس نحو التصدير الى الخارج أو نحو احلال الواردات الاستهلاكية الكمالية التى تستلزم تكنولوجيا حديثة مرتفعة كثافة رأس المال. ولكن التوجه نحو الداخل يجعل الخلطة التكنولوجية Technological Mix المناسبة أكثر ميلا نحو الأساليب الأقل كثافة رأسمالية . والأمر لا يتساوى عوما بين مختلف الدول النامية ، لاختلاف مراحل تنميتها ، وللتفاوت فى مدى الوفرة النسبية للعمل ورأس المال ، وهذه نقطة فى غاية من الأهمية طبقا لما جاء فى الدراسة المذكورة . ومن ثم نجد أن الخلطة التكنولوجية المناسبة قد تختلف من بلد نام الى آخر ، ومن مرحلة الى اخرى ، وبالتالى تختلف مكونات هذه الخلطة من تكنولوجيا تقليدية ، وتكنولوجيا مستوردة على درجات متفاوتة من كثافة رأس المال، وتكنولوجيا مبتكرة لما يعتبر أكثر مناسبة للظروف المحلية .

وفى مجال التكنولوجيا تظهر أهمية البحث العلمى والتكنولوجى فى البلدان النامية ، لأن أنسب تكنولوجيا هى التى تنشأ طبقا لظروف ومتطلبات البلد المعنى . كما أنه يلزم تطويع التكنولوجيا المستوردة لما يلائم الظروف المحلية حتى يمكن التمتع بمميزاتها .

وفى هـذه المجالات يبدو أهمية التعاون بين بلدان العالم الثالث .

٥ — المشاركة الشعبية :

قد لا يوجد جديد عما سبق ذكره هنا ، ولكن لأهمية المشاركة الشعبية نجمع ما يتعلق بها هنا .

فطالما أن التنمية المعنية تتوجه للداخل ، وتهدف لأن تكون مستقلة ، وتصاغ على أساس اشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان وتعتمد على النفس ، لا بد أن تكون تنمية يقوم بها الشعب ، وهو ما يعنى ضرورة المشاركة الشعبية فى تحقيق التنمية .

ولا يقصد هنا بالمشاركة الشعبية مجرد رفع شعار سياسى أجوف ، وانما يقصد به التجنيد الفعلى لكافة الطاقات البشرية فى مختلف القطاعات ، وذلك من خلال خلق فرص للعمالة والاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطاقات . هذا علاوة على خلق أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية فى وضع خطة التنمية ومتابعة تنفيذها . وعلى أن يقترن كل هذا بايمان حقيقى عند مختلف فئات الشعب بأنهم يجنون ثمار ما يتحقق من تنمية ، حتى يكون ذلك حافزا ومحركا للجميع على المشاركة الايجابية والعمل الجاد .

٦ ـ الاعتماد الجماعى على النفس :

من الممكن تطبيق ملامح الفكر التنموى الجديد المذكور فى الفقرات السابقة فى أى دولة نامية على حدة ، باستثناء البلاد النامية بالغة الصغر . ولكن نجاح هذا التطبيق قد يصاحبه العديد من الصعاب نتيجة ما يتعرض له الاقتصاد الوطنى من ضغوط خارجية متولدة عن النظام الاقتصادى العالمى الراهن . هذا الوضع يستدعى التعاون بين مختلف الدول النامية بحيث يصل الى ما يمكن أن يطلق عليه الاعتماد الجماعى على النفس . فاستراتيجية الاعتماد على النفس على مستوى كل دولة تقوى بتبنى الدول الأخرى لها ، وبانتشارها يعتمد العالم الثالث على نفسه ويتأكد استقلاله الجماعى فى مواجهة متاعب النظام الاقتصادى العالمى الراهن .

وفرصة الدول النامية المتبعة نفس استراتيجية الاعتماد على النفس وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير على التبادل فيما بينها كبيرة ، وذلك لاتساع الطلب فى كل منها على المنتجات التى تهم القاعدة الأساسية من السكان ، بما يمكنها من المبادلة فى هذه المنتجات ، وما تعتمد عليه من مستلزمات انتاج ووسائل تكنولوجية ليست بالغة التعقيد ، قد لا تنتجها أصلا الدول المتقدمة ، وبالتالى يقتصر التبادل فيها بين البلاد النامية . وتمتد فرصة التعاون بين البلاد النامية وتتعلق ـ كما سبق القول ـ بمجال البحث العلمى

والتكنولوجى ، بما يمكنها من تطور ما يتوفر فى كل منها من تقنيات تقليدية ، هذا من ناحية . وتطويع ما يلزمها من تكنولوجى مستورد بما يتناسب مع ظروف كل منها من ناحية أخرى .

ونكتفى بهذا القدر من ملامح الفكر التنموى الجديد فيما يتعلق بمقومات التنمية الجديدة المقترحة (*) .

ثانيا : الأسس التى تقوم عليها التنمية الجديدة :

ما ذكرناه فى الفقرات السابقة يعرض أهم ملامح الفكر التنموى الجديد فيما يتعلق بمقومات التنمية المقترح الأخذ بها فى البلدان النامية ، وهى للعلم لا تمثل أصالة فكرية ، فهى مستمدة فى الغالب من أدبيات التنمية وتجارب التخطيط فى الدول الاشتراكية . ولكن الجديد هو الاقتناع المتزايد من اقتصاديى العالم الثالث بها من بعد نبذ ما يمثل النقيض التام لها من فكر تنموى سيطر من بعد الحرب العالمية الثانية الى ما يقرب من نهاية الستينات .

وما يزال هذا الفكر فى مرحلة ما قبل التطبيق ، والمهم هو فى كيفية تحوله الى واقع عملى . وهنا يثار التساؤل حول نوع المحيط

---

(*) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى المرجع الهام فى هذا الشأن للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله الذى سبق الاشارة اليه .

الاقتصادى الاجتماعى الذى يساعد على تنفيذه • هل هو النظام الرأسمالى أم النظام الاشتراكى أم نظام مختلط أو غير ذلك ؟

من السهل علينا أن نستبعد النظام الرأسمالى كاطار لا يمكن أن تصلح أسسه لرعاية ما تتطلبه التنمية الجديدة من مقومات سبق ذكرها • فسوف يأتى شرح أسس النظام الرأسمالى ، وما نمى تحت ظله من نموذج نمو رأسمالى ، اعتمد على مقومات مغايرة كلية لمقومات التنمية الجديدة المقترحة • وفى نفس الوقت نجد كذلك أن هذه المقومات المقترحة على طرفى نقيض مع ما كان مسلما به من مقومات اتبعتها البلاد المتخلفة من بعد الحرب العالمية الثانية فى عمليات تنميتها ، وهى مستمدة أساسا من فكر نموذج النمو الرأسمالى •

ومن هنا قد نتوقع صلاحية نظم مختلطة تقوم على أسس معينة كاطار لرعاية وانجاح مقومات التنمية المقترحة فى تحقيق تنمية حقيقية فى البلاد النامية • والأمر متروك لمختلف البلاد النامية لاختيار الأنسب طبقا لظروفها • وان كنا نتجه الى نظام مختلط يقوم كحد أدنى على الأسس التالية :

- ازالة العديد من المعوقات المؤسسية والاجتماعية التى تشكلت فى السابق ، وتؤدى الى اعاقة التنمية طبقا لمقومات التوجه التنموى الجديد •

- وجود قطاع عام يقود عمليات التنمية طبقا للتوجهات المذكورة سابقا ، ويتولى مسئولية اقامة المشروعات الرئيسية التى يحجم عن تنفيذها القطاع الخاص .

- اعطاء دور رئيسى للتخطيط الاقتصادى فى توجيه الموارد طبقا لمتطلبات التنمية المقترحة .

# الباب الثالث

## تجارب النمو والتنمية

هناك من يعتقد أن التنمية عملية وحيدة المحتوى والاتجاه ، فالمسار الذى سلكه ما سبقنا من دول فى النمو ، سوف نسير عليه الى أن نلحق فى يوم ما بهذه الدول • ولكن هذا الاعتقاد يمثل خطأ لا يتعين أن نقع فيه ، حيث لا يوجد نمط أو نموذج أو أسلوب للنمو أو التنمية صالح للتطبيق أو النقل الى كافة البلدان وجميع الأزمان • فالتاريخ لا يعيد نفسه ، والظروف نادرا ما تتكرر ، ويصبح الأمر فى حاجة الى مراعاة ظروف الزمان والمكان •

ننتقل هنا الى الجانب التطبيقى لما سبق أن تناولناه من نظريات عن النمو والتنمية فى الباب السابق • فنتناول نموذج النمو الرأسمالى كنمط للنمو ، نقل العديد من الدول الى مرتبة عالية من التقدم والاستهلاك الوفير ، قد يرى فيه البعض الأسلوب الذى يجب أن يحتذى فى عمليات التنمية •

ثم نتناول بعد ذلك ما آلت اليه أوضاع التنمية فى العديد من البلاد المتخلفة ، كتطبيق لما جاء من توجيهات

وتوصيات خرجت بها معظم نظريات التنمية التى ظهرت من بعد الحرب العالمية الثانية الى ما يقرب من نهاية الستينات .

فيتناول هذا البـــاب الموضوعات التالية :

الفصل **الثامن** : نموذج النمو الرأسمالى .

الفصل **التاسع** : حصاد الفكر التنموى التقليدى .

الفصل **العاشر** : النموذج البرازيلى فى التنمية .

**الفصل الحادى عشر: نموذج التنمية فى تايوان .**

# الفصل الثامن

## نمـوذج النمو الرأسمالى

تؤرخ بداية ظهور النظام الرأسمالى بمنتصف القرن الثامن عشر ، فلقد اشتركت مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية فى تحديد هذا التاريخ ، أهمها ما حدث من تراكم رأسمالى استمر خلال الثلاث قرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وما اقترن بهذا التراكم فى منتصف القرن الثامن عشر من تحول أساسى فى فنون الانتاج بحدوث الثورة الصناعية .

وباكتمال ظهور هذا النظام فى منتصف القرن الثامن عشر ، اتصف بمجموعة معينة من الأسس تحدد طبيعته المتميزة فى تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات التى وجد فيها ، وترسم الاطار الذى يحكم أسلوبه فى النمو الاقتصادى لهذه المجتمعات . وتتمثل هذه الأسس فى الملكية الرأسمالية ، حرية المشروع أو المبادرة الفردية ، نظام آليات السوق ، نظام المنافسة ، ودافع الربح (*) .

(*) للتعرف على المزيد عن هذه الأسس ارجع الى كتابنا :
مبادئ الاقتصاد ـ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٦٣ : ٧٤ .

وتحت مظلة هذه الأسس تشكل نموذج النمو الرأسمالى ، بما يتصف به من تطور تلقائى ، معتمدا على مجموعة معينة من المقومات ، وفرت له أسباب نجاحه التاريخية . هذه المقومات - وما وفرته من أسباب لتقدم ما تشهده اليوم الدول الرأسمالية المتقدمة - يستحيل تكرارها فى عالم اليوم فيما يلقب بالدول المتخلفة . ومن ثم يفقد نموذج النمو الرأسمالى أسباب نجاحه السابق ، اذا ما حاولنا الأخذ بأسسه فى تنمية ما تخلف من دول . فنموذج النمو الرأسمالى ، وما قام عليه من أسس ، يمثل مرحلة تاريخية يستحيل تكرارها فى عالم الدول المتخلفة اليوم .

هذا ولا يقتصر الأمر على استحالة التكرار ، بل يمتد ويتعلق أيضا بما يقترن بنموذج النمو الرأسمالى من سلبيات ، نرى أن المجتمعات المتخلفة ليست على استعداد لتحملها وهى تسير فى طريق التنمية ، وذلك اذا فرض جدلا ولم يستحيل اتباع هذا النموذج الخاص بالنمو .

ولا يفوتنا بأن نذكر بأن الدول المتخلفة كانت ولا تزال تمثل أحد أنواع الوقود الذى يحترق لكى تدار تروس النمو طبقا لهذا النموذج فى الدول الرأسمالية المتقدمة . ومن ثم فاذا فرض جدلا ولم يستحيل اتباع هذا النموذج فى عالم الدول المتخلفة اليوم ،

فمن أين نأتى بوقود مماثل لكى تدار تروس النمو طبقا لنفس النموذج فى الدول المتخلفة • فالحقيقة أنه لا يوجد أى مبرر للتغرير بهذه الدول بدفعها لاتباع نفس النموذج الرأسمالى كأسلوب للتنمية •

## أسس النمو الرأسمالى :

قام النمو الرأسمالى تحت مظلة أسس خمس ، تمثلت — كما سبق القول — فى الملكية الرأسمالية ، نظام آليات السوق ، دافع الربح ، حرية المشروع أو المبادرة الفردية ، ونظام المنافسة • نركز هنا على الثلاث الأولى منها ، باعتبارها الأسس الرئيسية التى استمرت مع نمو النظام الرأسمالى ، وبالتالى تمثل القواعد التى التزمت بها عمليات النمو ، واستطاعت من خلالها مقومات النمو أن تلعب دورها الانمائى •

### ١ — الملكية الرأسمالية :

ويقصد بالملكية الرأسمالية الملكية التى ينفصم فيها عنصر الملكية عن عنصر العمل • فيمتلك هنا الرأسمالى كميات كبيرة من وسائل الانتاج لا يستطيع الحصول على عائد منها الا عن طريق العمل الأجير • فالصفة الرئيسية للملكية هنا هى اقترانها بتشغيل أعداد كبيرة من العمال الأجراء ، وهى فى ذلك تختلف عن الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، التى قد تتعلق بالصانع الحرفى ، الذى

يمتلك أدوات انتـــاج يستخدمها بنفسه ، والفلاح الذى يـــــزرع أرضا يمتلكها ....الخ (*).

ويقرر حق الملكية مجموعة حقوق للمالك ، مثل حق الانتفـــاع وحق البيع ، وحق الوصية ، وحق التوريث . وبما ينشئه المجتمـــع من تنظيمات يكفل ويحمى هذه الحقوق . وبصفة عامة تزيد الملكيـــة الفردية ( سواء تعلقت بالمعنى الضيق الخاص بالملكية الرأسماليـــة أو بالمعنى الواسع الخاص بالملكية الفردية) من رغبة الأفراد فـــى الانتاج ، فهى المصدر الباعث فى النظام الرأسمالى على النشـــاط الاقتصادى ، وعلى تراكم الأموال الانتاجية ، وعلى المحافظة عليها . فبدون الباعث على الادخار ، الذى يتيحه نظام الملكية الفرديـــة ، لما توفرت الأموال التى توجه الى الاستثمار .

٢ ـ نظام آليات السوق :

لكل سلعة أو خدمة أو عامل من عوامل الانتاج سوق ، يلتقـى فيه البائعون والمشترون ، فيتحدد الثمن بناء على تقابل قـــوى العرض والطلب ، بما يعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو عامـــل

---

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، ص ١٨٧ الهامش .

الانتاج فى السوق . فيعبر المشترون عن تفضيلاتهم بقوة شرائية توجه نحو أنواع وكميات معينة من السلع والخدمات ، ويتم ترجمة هذه التفضيلات الى نشاط انتاجى ، بالمقارنة بين أسعار المنتجات ونفقات انتاجها ، ويتم بناء على ذلك توزيع الموارد الاقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والمنتجات المختلفة .

فيتم توزيع الموارد فى النظام الرأسمالى من خلال آليات السوق ، التى تعمل بتلقائية لمواجهة كافة الاحتياجات ، دون أى توجيه مركزى مستهدف . فالسوق بما ينطوى عليه من مؤشرات الاثمان يرشد الأفراد فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية . فيحدد المشترى أنواع وكميات السلع والخدمات ، التى يمكنه الحصول عليها ، بالتصرف فى الدخل المتاح لديه ، وذلك بناء على الأثمان السائدة فى السوق ، والتغيرات المنتظرة فيها . وكذلك يمكن للمنتج تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات اللازم انتاجها ، وعوامل الانتاج التى يمكن استخدامها ونسب تضافرها ، وبالتالى يتم توزيع تلك العوامل على الفروع الانتاجية المختلفة ، وذلك بناء على الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات وعوامل الانتاج السائدة فى السوق . وبناء على محصلة كل هذا يتحدد على مستوى الاقتصاد القومى نسبة ما يخصص من الدخل القومى لاشباع الحاجات المباشرة وما يوجه الى الادخار والاستثمار . فبناء على سعى كل فرد

من متخذى القرارات الوصول الى أفضل وضع اقتصادى بالنسبة لـه ، وذلك بالاستعانة بجهاز الثمن ، يتم اتخاذ مختلف القـــرارات الاقتصادية بالمجتمع سواء المتعلقة بالاستهلاك أو الانتـــاج أو الاستثمار ، وما يقترن بكل هذا من علاقات اقتصادية مع العالـــم الخارجى .

فيعكس جهاز الثمن القرارات الاقتصادية المختلفة لجميـــع الأفراد المشتركين فى الحياة الاقتصادية ، ويستعين به كل فـــرد عند اتخاذ قراراته الاقتصادية ، حتى يتلاءم مع الاختيارات الـــتى يقررها كل الأفراد الآخرين فى كافة المجالات الانتاجية والاستهلاكية وبهذا تؤدى آليات السوق ممثلة فى جهاز الأثمان وظيفة توزيـــع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة وتؤدى كذلك وظيفة تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك فـــى كل فرع من فروع الانتاج .

٣ ـ دافع تعظيم الربح :

يعتبر دافع تعظيم الربح المحرك الأساسى للنشـــــاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى . فسعى كل منتج نحو تحقيـــق أقصى ربح ممكن ، هو الذى يجعله يلتزم بما يمليه جهاز الثمـــن عند اتخاذه للقرارات الاقتصادية . فاذا لم يلتزم ويحترم هـــذا

الجهاز فى تحديده لسعر البيع ، باع بسعر أعلى ففقد كل أو معظم مستهلكيه ، أو باع بسعر أقل ففقد جانبا من أرباحه . وكذلك اذا لم يحترم جهاز الثمن فى توجيه موارده نحو الاستثمار فى المجال ذو الأرباح الأعلى ، فقد جانبا مما كان يمكن أن يحققه من أرباح ، أو قد يتعرض للخسارة .

ويمثل دافع تعظيم الربح المحرك نحو التقدم ، فهو الذى يدفع باستمرار الى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته ، وذلك بتشجيع التقدم التكنولوجى ، وتطبيق كل ما هو جديد وصالح منه . فمن يتمتع بالسبق فى زيادة انتاجيته ، وخفض تكلفته ، يمكنه البقاء والتوسع بما يحققه من تعظيم للمحرك الأساسى للنظام وهو دافع الربح الفردى .

ويستند دافع الربح فى النظام الرأسمالى على نظرية الرفاهية الاجتماعية ففى سعى الفرد نحو تحقيق أقصى أرباح بالنسبة له ، يعمل كذلك على تحقيق رفاهية المجتمع . فبسيطرة هذا الدافع أمكن تحقيق النمو والتقدم ، الذى رفع من مستوى معيشة كافة أفراد المجتمع .

## مقومات النمو الرأسمالى :

اعتمد نموذج النمو الرأسمالى على مجموعة من المقومات الفريدة اجتمعت ووفرت له ظروف تاريخية مواتية للنمو ، يستحيل تكرارها فى عالم اليوم فيما يتعلق بتنمية البلاد المتخلفة •

### ١ ـ تراكم رأس المال :

مع بداية ظهور النمو الرأسمالى فى منتصف القرن الثامن عشر كان هناك تراكم رأسمالى ابتدائى كبير ، أخذ تكوينه طوال فترة الثلاثة قرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وقد كان جاهزا للتوجه نحو ما استلزمه النمو من خلق للطاقات الانتاجية الجديدة • وقد تمثل تراكم رأس المال فى قيم وحقوق تجمعت تحت يد طبقة معينة ، أمكنها عند بداية النمو الرأسمالى أن تحولها الى وسائل انتاج مادية • وقد جاء تراكم رأس المال هذا عن طريق التجارة فى المكانة الأولى والعمليات المالية فى المكانة الثانية ، ثم الأراضى الزراعية والمبانى فى المرتبة الثالثة •

ويرجع الفضل فى تراكم رأس المال التجارى الى ما حدث من انفتاح التجارة البحرية مع الشرق بعد انتهاء الحروب الصليبية ثم الأهم من ذلك ما تلاه من كشوف جغرافية بالدوران حول القارة الأفريقية ( اكتشاف فاسكودى جاما البرتغالى لرأس الرجاء الصالح

عام ١٤٩٨ ) والوصول الى العالم الجديد بأمريكا فى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر ، وما تلى ذلك من استعمار للعالم الجديد ومناطق عديدة من آسيا وأفريقيا ، واستنزاف ثروات هذه المناطق . فتعد الثروات والأرباح الضخمة التى تكونت خلال هذه الفترة عن طريق سرقة الذهب والفضة ، وتجارة السلع والرقيق ، أولى بشائر فجر تراكم رأس المال ، ومصدر قوة رأس المال التجارى ، الذى لعب فى مرحلة النمو الرأسمالى الدور الأساسى فى تمويل النمو (*) .

---

(*) تتمثل مرحلة تراكم رأسالمال التجارى ما بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية ظهور النظام الرأسمالى فى القرن الثامن عشر . ولقد تحقق خلال هذه المرحلة اكبر عملية سرقة فى التاريخ البشرى بنقل ونهب كميات الذهب والفضة من المناطق التى تم الهيمنة عليها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا ونقلها الى القارة الأوربية . ويقدر مقدار ما نهبه الاوربيون من دول أمريكا اللاتينية حوالى ٢٤ر٨٢٧٢ مليون مارك فضى من الفضة وحوالى ٦٢٢٨ مليون مارك ذهبى من الذهب خلال الفترة من ١٥٢٢ الى ١٨٠٠ ميلادى . ويبلغ مقدار الذهب المنهوب من أفريقيا خلال نفس الفترة تقريبا ( ١٥٠٠ الى ١٨٠٠ ) حوالى ٨١٠ مليون مارك ذهبى ، ومن آسيا وبالذات اليابان حوالى ٧٠٠ مليون مارك ذهبى .

واتسم تبادل البرتغال مع الشرق بطابع الغش والخداع والنهب أكبر من طابع الاتجار معها ، فتم استنزاف ذهب

ولقد عضد من نمو رأس المال ما حدث من تبرير الفائدة أو الربا على القروض من جانب البروتستانتينية وحركة كالفن وظهور البنوك والتوسع فى عمليات المضاربة والاقراض . فأخذ رأس المال فى التراكم عن طريق العمليات المالية أيضا ، أى بتشغيل الأموال عن طريق اقراضها مقابل فوائد .

===

السودان ، والمحاصيل الاستوائية مرتفعة القيمة كالعاج والريش والمحاصيل الزيتية بالاضافة الى توابل الهند والشرق الاقصى بما حقق للبرتغال أرباح هائلة . وكافة هذه الأرباح على ضخامتها كانت محدودة بجانب الربح الوفير الذى تحقق من تجارة الرقيق التى بدأها البرتغال فى سنة ١٤٤٢م لمواجهة الطلب المتزايد على الأيدى العاملة فى أوربا والعالم الجديد . هذا الربح الوفير شجع تجاراً آخرين من أسبانيا وهولندا وانجلترا وفرنسا لتأسيس شركات تجارة الرقيق . ويقدر عدد النهب البشرى لسكان أفريقيا ما يتراوح بين ٦٠ ، ١٠٠ مليون مواطن أفريقى . وفى البداية تم انقسام المستعمرات بين البرتغال (التى اختصت بالشرق بداية من غرب أفريقيا الى الصين واليابان ) وأسبانيا التى اتجهت نحو الغرب حيث العالم الجديد . وعن طريق الحروب الطاحنة حل محلهم العثمانوين والهولنديون والانجليز والفرنسيون .

ارجع الى مزيد من التفاصيل الى :

رمزى زكى (دكتور ) التاريخ النقدى للتخلف : دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث ـ عالم المعرفة ـ المجلس الوطنى للثقافة والاداب ـ ١١٨ ـ أكتوبر ١٩٨٧ ـ ص ٢١ :٤٥ .

هذا علاوة على ما حدث من تراكم رأس المال العقارى ، بالاستيلاء على ريع ما تغله الأراضى الاكثر خصوبة ، وما فرض من ضرائب ورسوم وأتاوات ، بمعرفة الأمراء والكنيسة وملاك الأراضى . وكذلك ما تحقق من ريع لملاك أراضى المدن ، نتيجة لارتفاع أثمانها مع نمو المدن وكبر حجمها .

فعن طريق كافة هذه المصادر حقق البعض تراكمات مالية كبيرة كانت جاهزة عند نقطة البدء فى عمليات النمو الرأسمالى . ورغم ضخامة هذه التراكمات البدائية فلقد صاحب كذلك عمليات النمو الرأسمالى مصادر تمويلية أخرى متجددة ، تتمثل فيما تم من استغلال للطبقة العاملة طوال مراحل النمو الأولى للرأسمالية ، وما تم من استغلال واستنزاف مستمر ومتنوع للبلاد المتخلفة ، كجزء من آليات نموذج النمو الرأسمالى .

فلقد قام النمو الرأسمالى " على عمليات استغلال لم يسبق لها مثيل . فلقد بدأ التصنيع حيث كان يوم العمل يصل الى ١٤ أو ١٥ ساعة ، وانتشر أسلوب تشغيل النساء والأطفال بأجور أدنى من أجور الرجال . وكان العمال مجردين من حق التنظيم النقابى والسياسى " ، وذلك لتحقيق المزيد من الأرباح ، التى يمكن باعادة استثمارها ، تحقيق مزيد من النمو . " ثم كان على شعوب المستعمرات أن تتحمل العبء الأكبر من الاستغلال حيث فرض المستعمرون عليها

العمل فى ظروف تشبه السخرة وبأجور لا تكاد تقيم الأود فى مزارع المستوطنين الأجانب أو الاقطاعيين أو مناجم الشركات الغربية ..
ولم تتمكن الدول الرأسمالية من تقديم التنازلات للحركات العمالية عندها ورفع مستوى معيشتها مع الأبقاء على "النمو" الا بالاستغلال الواسع والمتزايد لقوة العمل فى بلدان العالم الثالث " (*) وقد سبق أن أوضحنا من قبل الصور العديدة لاستنزاف موارد الدول المتخلفة ، وسلب ما تحققه من فوائض اقتصادية سواء من خلال التجارة الخارجية أو القروض أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير

---

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .
كما أنه لا يمكن فصل ما تحقق من نمو طبقا للنموذج الرأسمالى " عن ظاهرة الاستعمار الاستيطانى الذى تمثل فى الاستيلاء على أراض شاسعة فى العالم الجديد واستراليا ونيوزيلندا وأبادة أصحابها الاصليين ابادة تكاد تكون كاملة . ولم يكن ذلك يعنى مجرد الاستيلاء على موارد طبيعية ضخمة ، ولكنه كان بالنسبة لأوربا المتنفس الذى يخفف من حدة فقر الطبقات الفقيرة . فكان بوسع كل من تضيق به سبل الحياة المادية أو تثقل عليه أساليب الاستغلال الاقتصادى أو القهر السياسى أو الفكرى أو من يخرج عن القانون أن يهاجر الى الارض الجديدة فى الوقت ذاته كانت الأمم التى تتكون من المستوطنين تتلقى امدادا منتظما من الايدى العاملة التى تتميز بالاقدام وروح المغامرة دون أن تتكلف شيئا فى تربيتها وتدريبها .." ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

ذلك من صور التبعية للخارج التى دعمها ما حدث من استعمار لمعظم البلدان المتخلفة .

٢ - الظروف المواتية للتمويل الخارجى :

اعتمد النمو الرأسمالى على ما ذكر فى النقطة السابقة من تراكم رأس المال ، وان كانت مع ذلك لم تتمتع كافة الدول الرأسمالية المتقدمة حاليا بنفس الدرجة من هذا التراكم . فبريطانيا هى الدولة الوحيدة التى استفادت أكثر من غيرها من هذه التراكمات ، ومن ثم نجد أن أغلب الدول الرأسمالية المتقدمة حاليا قد اعتمدت كذلك فى المراحل الأولى من نموها على القروض والاستثمارات الأجنبية بدرجات متفاوتة . غير أنه بعد فترة زمنية معينة ، استطاعت هذه الدول أن تصل الى مرحلة الاعتماد على الذات . بمعنى أن تصبح القوة الذاتية هى القوى المحركة الأساسية للنمو المتحقق فى هذه الدول . بل وأكثر من ذلك فلقد تحولت هذه الدول من مستوردة لرأس المال الى مصدرة للقروض ولرؤوس الأموال ويدفعنا هذا للتساؤل عن الظروف التى اقترنت بالتمويل الخارجى لهذه الدول ، والتى أدت الى أن تجعله يلعب دورا انمائيا سليما .

فاستنادا على الخبرة التاريخية المجمعة فى هذا الخصوص ، يمكن أن نذكر هذه الظروف والشروط فيما يلى : (*)

أ ـ تم النمو الاقتصادى فى هذه الدول فى اطار واضح من الاستقلال الاقتصادى ، أى فى ظل سيطرة ورقابة هذه الدول على مواردها وثرواتها الطبيعية ، وتوجيه هذه الموارد والثروات طبقا لما أملته اعتبارات النمو الرأسمالى فى هذه الدول .

ب ـ عجّل رأس المال الأجنبى الذى وفد الى هذه البلاد من نمو وتطور الفروع الانتاجية المختلفة ، ولم يتركز فى فروع معينة بذاتها ، الأمر الذى أدى الى تغيير شامل فى هيكل الجهاز الانتاجى ، وبالتالى الى التعجيل بعملية النمو .

حـ ـ ارتفاع انتاجية ( عائد ) رأس المال الأجنبى على المستوى القومى ( ومن زاوية مصلحة هذه الدول ) بالقياس الى تكلفته بما أثر ايجابيا على نمو هذه الدول . وترجع الانتاجية المرتفعة لرأس المال الأجنبى الى توفر العوامل المكملة والمعضدة لعمليات الاستثمار فى هذه الدول ، وذلك مثل توفر حد أدنى من شبكة المرافق العامة الرئيسية والعمالة

---

(*) ارجع الى :
رمزى زكى (دكتور) بحوث فى ديون مصر الخارجية ـ السابق ذكره ، ص ٢٠٦ : ٢٠٨ .

الفنية والمؤسسات المالية والنقدية ٠٠٠ الخ ٠ وهذا يعنى قوة القدرة الاستيعابية لهذه الدول (*) ٠

د ـ تناقص أهمية رأس المال الأجنبى فى تمويل عمليات النمو عبر الزمن ، وذلك بازدياد حجم ومعدل نمو الفائض الاقتصادى المحلى ، واعادة استثمار الجزء الأكبر منه (حتى ما كان متعلقا

(*) وتشير تجربة اليابان الى أن رأس المال الأجنبى لم يبدأ فى المجىء الا بعد أن قطعت اليابان المراحل الأولى الاساسية للنمو وأصبحت بالفعل على طريق النمو الذاتى ، وذلك بفضل ما تمخضت عنه سياسة الامبراطور ميجى من قوى فاعلة لتحويل اليابان من مجتمع تقليدى الى مجتمع صناعى رأسمالى ٠ وتدل الارقام التالية على أن نسبة رأسالمال الأجنبى فى اجمالى تكوين رأس المال خلال الفترات المبكرة لنمو اليابان كانت نسبة ضئيلة فعلا ، بل ومالت للتناقص بعد ذلك بشكل ملحوظ :

نسبة رأسالمال الأجنبى فى تكوين رأسالمال الاجمالى باليابان خلال الفترة ١٨٧٠ـ١٩٣١

| الفترة | النسبة % |
|---|---|
| ١٨٧٠ ـ ١٨٩٨ | ٠ر٨٦ % |
| ١٨٩٩ ـ ١٩١٥ | ٧ر١٣% |
| ١٩١٥ ـ ١٩٣١ | ٨ر٣ % |

المصدر : المرجع السابق ذكره ، ص ٢٠٧ ٠

منه برأس المال الأجنبى ) • ومعنى هذا أن معـــدلات الادخار الحدى فى هذه البلاد ، كانت تتزايد على نحـــو أسرع من معدلات نمو الاستهلاك الجارى • وقد أدى ذلـــك الى ارتفاع واضح ومستمر فى معدلات الاستثمار والنمـــو الاقتصادى ، مع تناقص سريع فى الأهمية النسبية لـــدور رأس المال الأجنبى فى تكوين رأس المال (*) .

---

(*) نشير فى هذا الصدد على سبيل المثال الى تجربة كندا ، وهى من التجارب الشهيرة التى تميزت بتعاظم اعتمادها علـى القروض والاستثمارات الأجنبية فى الفترة المبكرة من نموهـــا ، حيث تناقص فيها النصيب النسبى لرأس المال الأجنبى مـــن صافى تكوين رأس المال تناقصا واضحا مع أطراد نموها، وتعطى الارقام التالية هذه الحقيقة :

نسبة الاستثمار الاجنبى فى صافى تكوين رأس المال المحلى بكندا خلال الفترة ١٩٠١ ـ ١٩٣٠

| الفـــترة | النسبة ٪ |
|---|---|
| ١٩٠١ ـ ١٩١٠ | ٤٨٪ |
| ١٩١١ ـ ١٩٢٠ | ٤٢ر٧٪ |
| ١٩٢١ ـ ١٩٣٠ | ١٠ر٧٪ |

المصدر : المرجع السابق ـ ص ٢٠٨ •

٣ ــ الثورة الصناعية ( التصنيع المعتمد على السبق التكنولوجى ):

لم يبدأ النمو طبقا للنموذج الرأسمالى بمجرد توافر تراكم رأس المال الابتدائى فحسب ، بل لاقتران هذا التراكم بما حدث من تحول أساسى فى فنون الانتاج ، نتيجة لحدوث الثورة الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر . فلقد فاق تأثير اكتشاف قوة البخار واختراع الآلة البخارية كل ما سبقها ، باعتبارها مصدرا للطاقة فتح المجال لاحلال الآلات محل المجهود البشرى والحيوانى وقوة اندفاع المياه والرياح ، ومن ثم فقد أدت الى التحول الجذرى فى طرق وأساليب الانتاج ، وفتح المجال بخطى سريعة لحركة الاختراعات لآلات معقدة ، يستلزم اقتنائها موارد مالية ضخمة ، بما أدى الى نشأة المشروع الصناعى . هذا المشروع بما يستخدمه من آلات حديثة تتطلب تمويلا استثماريا كبيرا ، وأعداد كبيرة من العمال ، وبما يحققه من تخصص وتقسيم للعمل ، يستطيع أن يحقق انتاجا وفيرا بانتاجية مرتفعة ، تعمل على تعظيم الارباح ، التى يعاد استثمارها لتحقيق النمو .

وهكذا فقد اعتمد النمو الغربى على التصنيع المتصف بالسبق التكنولوجى ، ذى الانتاجية المرتفعة ، والتكلفة المنخفضة ، بما أدى الى أن تقضى هذه الصناعة الآلية الحديثة تدريجيا على الصناعات والحرف التقليدية اليدوية حيثما حلت . ونظرا لانخفاض

القوة الشرائية ( لانخفاض مستويات الأجور ) داخل البلاد الرأسمالية حينئذ ، فلقد وجد هذا الانتاج الوفير ذو التكلفة النسبية المنخفضة المتنفس فى أن يقتحم أسواق البلاد المتخلفة ، ويقضى على ما بها من أنشطة صناعية تقليدية ، لم تقوى على مواجهة هذه المنافسة غير المتكافئة . وبذلك لم يختنق التصنيع فى مراحله الأولى من جراء ضيق الأسواق المحلية .

فما حدث من تصنيع وسبق تكنولوجى فى دول الغرب مكن هذه الدول من التمتع بمزايا هذا السبق دون منازع ، ومن اخضاع الدول المتخلفة لنوع معين من التخصص وتقسيم العمل الدولى ، يعمل على تحقيق النمو بها ، كما تشير الى ذلك النقطة التالية .

٤ ـ التخصص والتقسيم الدولى للعمل :

لقد اجتمعت كافة المقومات والعوامل المهيئة للنمو بصورة تاريخية فريدة فى نموذج النمو الرأسمالى . فلم يقتصر الأمر على ما سبق ذكره من توفر التمويل المناسب والتصنيع المتصف بالسبق التكنولوجى ، بل امتد أيضا الى توفر المناخ الدولى الأكثر من مناسب ، والذى كان فى امكان هذه الدول تشكيله بما يحقق بالدرجة الأولى مصالحها الاقتصادية . هذه المصالح الاقتصادية التى كان فى الامكان تحقيقها ، ولو على حساب استنزاف ثروات ودخول غيرها من الشعوب .

ومن هنا نجد أن حركة التصنيع قد دعمت بما فرضته ضـرورات النمو الغربى من تخصص وتقسيم للعمل الدوليين ، بالسيطرة علـى مختلف مصادر المواد الأولية والطاقة فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكـا اللاتينية ، والعمل على أن تركز هذه الدول على تنمية هـذه المتطلبات اللازمة للنمو الغربى . وفى المقابل اعتمدت الـدول المتخلفة فى الحصول على كافة احتياجاتها الصناعية على العالـم الغربى . وبذلك استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة حاليـا أن تؤمن احتياجاتها من المدخلات الصناعية والمواد الغذائية ، وفـى نفس الوقت أن تضمن الأسواق اللازمة لتصريف فائض انتاجهـا الصناعى المتزايد (*)

---

(*) وقد أدى ذلك الى تمكين دولة مثل بريطانيا الى اهمال الزراعة وتوجيه معظم الاستثمارات الـى الصناعة والنقل معتمدة على ما تمده بها المستعمرات من مواد غذائية . أما الدول النامية فهى مضطرة بأن تسير بتنميتها الزراعية جنبا الى جنب مع التنميـة الصناعية لأن انتاج المواد الغذائية الرئيسية أصبح يتركز اليوم بين أيدى الدول الرأسمالية التى زاد انتاجها الزراعى زيـادة ضخمة لأسباب عدة فى مقدمتها اعتماد الزراعة عندهم علـى مدخلات صناعية ضخمة .

اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

## ٥ ـ النواحى السكانية ومدى التجانس الحضارى واللغوى ودرجة تطور النظم الاجتماعية والسياسية :

يضاف الى كل ما سبق من مقومات اقتصادية ( داخلية وخارجية ) مجموعة أخرى من العوامل السكانية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، التى ساعدت ودعمت النمو طبقا للنموذج الرأسمالى .

ففيما يتعلق بالعوامل السكانية ، نجد أن احجام السكان فى فترات النمو الصناعى الأولى للدول المتقدمة لم تكن تمثل ضغوطا على عمليات النمو ، كما أن معدلات النمو السكانى لم تكن مرتفعة ( فلم تكن تتعدى ١٪ الا بقليل )(*) ، ويرجع ذلك الى عدم انخفاض معدلات الوفيات بعد . فلقد كانت كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات مرتفعة ، مما عمل على تحقيق معدلات نمو سكانى معتدلة ، ومن ثم لم تواجه عمليات النمو بتضخم سكانى عائق .

ولقد كانت المجتمعات الأوربية أبان فترة نموها الصناعى الأولى تتمتع بدرجة معتدلة من التجانس الحضارى واللغوى ، بما كان له من أثر على امكانية تحريك النظام الاجتماعى وتطويره . كما استفادت هذه المجتمعات من الأنظمة المجاورة التى اتصلت بها فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأقصى ، والتى كانت أكثر تقدما

(*) انظر ما ذكر سابقا ص ٢٩ .

منها فى ذلك الوقت ، فأخذت منها الكثير عن طريق الاقتباس والتعليم فى تطوير نظمها الاجتماعية والسياسية . يضاف الى ذلك ما مرت به الدول الأوربية من ثورات ثقافية وسياسية ودينية واكتشافات جغرافية كبرى ، حدثت كلها فى الفترة السابقة للنمو ما بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر ، هيأت هذه الدول من النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية الى وضع يستقيم معه ما تم بعد ذلك من عمليات نمو (*) .

سلبيات نموذج النمو الرأسمالى :

كلنا نعلم الجانب المضىء من الصورة التى حققها نموذج النمو الرأسمالى . هذه الصورة التى تتمثل فى مظاهر التقدم من ارتفاع فى متوسط دخل الفرد وفى مستوى المعيشة ، وتنوع واسع عريض فى مختلف السلع الاستهلاكية والكماليات ، وارتفاع فى مستوى مختلف أنواع الخدمات المتاحة لأفراد المجتمع ، .... الخ . هذا

---

(*) صقر أحمد صقر (دكتور) _ محاضرات فى التخطيط القومى الشامل _ مذكرة داخلية رقم ٣٠٠ _ معهد التخطيط القومى _ القاهرة ص ١١ . وما كتبه كاتب هذه السطور فى : التخطيط الاقتصادى _ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر _ القاهرة ، ١٩٨٨ _ ص ٥٣ .

الجانب المشرق يحتل فقط جانب من الصورة الكلية التى تحققت بفعل نموذج النمو الرأسمالى ، وبجوارها يوجد الجانب المظلم الذى قد يجهله الكثيرون ، ويتعين عرضه هنا حتى تتلاشى قناعتنا بهذا النموذج ، ليس فقط لاستحالة تكراره ، ولكن أيضا باعتباره نمط غير مرغوب فيه .

١ - مساوئ الاحتكار :

تعتمد العديد من المحاسن التى تنسب الى نموذج النمو الرأسمالى على فرض سريان حالة المنافسة الحرة فى السوق ، ولكن هذه المنافسة الحرة لم تسود طويلا . حيث اقترن النمو بتقدم تكنولوجى ، وتوسع فى استخدام الآلات ، فحدث تمادى فى زيادة احجام المنشآت الصناعية ، لما تتمتع به الاحجام الكبيرة للانتاج من وفورات بالمقارنة بالاحجام الصغيرة . وبالمنافسة بين مختلف احجام المنشآت ، سيطرت الاحجام الكبيرة ، واستأثرت بالأسواق . ومن ثم نجد أنه بما يسود نموذج النمو الرأسمالى من منافسة ، أدت فى حد ذاتها الى قتل ذاتها ، وظهور الاحتكار .

وبسيطرة الاحتكار على مختلف الفروع الانتاجية تتغير الصورة كلية ، ويزول ما يقترن بنموذج النمو الرأسمالى من ميزات ترجع الى توفر المنافسة . فتوجيه الموارد بين الاستخدامات المختلفة تبعا

لآليات السوق السابق ذكرها لا يتم بالصورة التى تضمن أفضل استخدام لها . كما أن الحافز على ادخال التحسينات والتجديدات على الانتاج ، يصبح أقل الحاجا . فاستئثار المنتج المحتكر بالسوق ، لا يجعله مشغولا بالسعى نحو تخفيض نفقة الانتاج . حقا فى البداية يستخدم كل ما هو مشروع وغير مشروع للقضاء على منافسيه ، ولكن بعد سيطرته على السوق ، يعمل على التحكم فى حجم الانتاج ، فينتج أقل ما يمكن من انتاج ، بأعلى ما يمكن من أثمان للبيع ، لكى يحقق أقصى ما يمكن من الأرباح . فهو لا يضع فى الأساس فى اعتباره هدف توفير السلعة للمستهلك بثمن معتدل ، ويكون أقل تحمسا لادخال التحسينات ، التى تزيد من منفعة السلعة للمستهلك ، أو تؤدى الى خفض تكلفة انتاجها .

ولا يفوتنا أن نشير أيضا الى أن لظهور التكتلات الاحتكارية العديد من المساوئ الأخرى الاقتصادية ، بخلاف المساوئ الاجتماعية والسياسية . فتركز القوة الاقتصادية فى يد مجموعة قليلة من الأفراد ، يؤدى الى توجيههم للسياسة الاقتصادية للبلد ، بما يتفق مع مصالحهم الخاصة . سواء تم ذلك نتيجة مباشرة لقراراتهم الاقتصادية ، أو نتيجة لنفوذهم على السلطات العامة ، ورسمها لسياسات تتفق مع مصالح هذه القوى الاحتكارية .

## ٢ ـ حرية القادرين :

يرتكز النظام الرأسمالى على مبدأ حرية الفرد ، هذه الحرية التى لا تحد الا بالقدر الأدنى اللازم لضمان حرية الآخرين . فمحور هذا النظام هو الفرد وحريته وسعادته . هذا هو القول ولكن الواقع يؤكد أن ما حدث من حرية فى مسار نموذج النمو الرأسمالى لم تكن الا حرية القادرين ، وهم ملاك عناصر الانتاج والطبقات الغنية من المستهلكين .

فالعمال فى سعيهم للبحث عن فرص للعمل ، وفى تنافسهم للحصول على هذه الفرص ، وخوفهم من البطالة ، يكونوا على استعداد للعمل لساعات طويلة ، بأجور فى غاية من الانخفاض ، ولقد كان هذا هو الحال خاصة خلال الفترات الأولى من النمو . وبما يحصلون عليه من دخول منخفضة ، لا يكون أمامهم حرية فى اختيار ما يرغبون فى استهلاكه ، فهم لا يستطيعون الحصول الا على ما هو ضرورى . فحرية السواد الأعظم من المستهلكين فى اختيار السلع والخدمات التى تتفق مع احتياجاتهم بما يحقق لهم أكبر اشباع ممكن ، حرية مقيدة بما هو متاح لهم من دخل محدود . علاوة على كونها حرية مشوهة نتيجة لتأثير وسائل الدعاية والاعلان ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد أن حرية أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين فى انتاج ما يحلوا لهم من سلع وخدمات ، ساعين من وراء ذلك الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، تجعلهم يتجهون الى انتاج السلع الكمالية باهظة الثمن ، التى يتوفر من ورائها قوة شرائية مرتفعة وهم فى ذلك لا يهتمون بتوفير السلع الشعبية ، التى تهم السواد الأعظم من فئات الشعب . فآلية جهاز الثمن تعمل على خدمة القادرين على دفع الثمن الأعلى ، وليس بخاف ما يترتب على ذلك من سوء توجيه لموارد المجتمع ، بما لا يتفق مع الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل . فحرية النموذج الرأسمالى حرية متحيزة للطبقات الغنية ، وهى فى نفس الوقت حرية مقيدة للطبقات الفقيرة (*) .

٣ _ تبديد الموارد :

يعتبر تبديد جانب من الموارد الاقتصادية الهامة سمة طبيعية ملازمة لنموذج النمو الرأسمالى ، ويرجع هذا فى الأساس الى نظام آليات السوق الذى يعتمد عليه هذا النموذج . فيتم هنا طبقا

---

(*) انظر ما كتبه كاتب هذه السطور : مبادئ الاقتصاد _ سبق ذكره _ ص ٧١ ، ١٨٢ . وما تم الرجوع اليه مذكور فى هذا المرجع .
وارجع الى ما كتب تحت عنوان " شقاء الانسان " فى : اسماعيل صبرى (دكتور) _ السابق ذكره _ ص ١٥١ : ١٥٢ .

لمؤشرات السوق توزيع استخدام الموارد بين أوجه الاستخدام المختلفة ، وفى القيام بهذه الوظيفة تستبعد القرارات غير الصالحة ويبقى على القرارات السليمة ، ولكن باستبعاد القرارات الخاطئة ، لا يقتصر تحمل نتيجة هذه الأخطاء على المنتج فحسب ، الذى ورط المجتمع باستخدام جزء من موارده النادرة فى مجال خاطئ ، بل يتحمل كذلك المجتمع هذه الخسارة الراجعة الى التوجيه السئ للموارد ، بضياع فرصة استخدامها فى المجالات الأصلح . ويرجع السبب فى حتمية حدوث هذا النوع من الضياع الى ما يتصف به النظام الرأسمالى من قيام المستهلك أو المستخدم باصدار حكمه على قرارات المنتجين بعد حدوث التصرف الفعلى فى الموارد . فبغياب التنسيق المسبق بين الانتاج والاستهلاك ، يحدث التبديد لبعض موارد المجتمع . فما يفترض من توازن بين الانتاج والاستهلاك لا يحدث بطريقة تلقائية ، ومن ثم فان التعرض للتقلبات الاقتصادية ـ من رواج الى كساد ـ أمر حتمى . وهنا لا يقتصر الأمر على تبديد محدود للموارد ، بل قد يتسع ويشمل معظم أنشطة الاقتصاد القومى . وليس بخاف ما يقترن بالدورات الاقتصادية من ضياع واسراف وتعطيل للموارد ، وانتشار للبطالة والبؤس لفترات ليست بالقصيرة .

ولا يقتصر تبديد الموارد على الصورة السابقة ، فلقد اعتمد فى الأساس نمط النمو الرأسمالى على امدادات غير محدودة من المواد

الأولية والطاقة بأسعار بخسة ، شجعته على تبديد هذه المــوارد الطبيعية فى الانتاج والاستهلاك بشكل رهيب . " والمقصود هنــا بالتبديد هو الاستخدام غير الرشيد الذى لا تستوجبه ضـــرورات الارتفاع بمستوى المعيشة " . ومن هذه الموارد ما هو غير متجـدد ، أى مهدد بالنفاد ، لا فى البلاد الغربية وحدها ، بل فى البــلاد المنتجة على مستوى العالم كله نظرا لأن السيطرة العالمية للنظـــام الرأسمالى تمكنه من الحصول على تلك الموارد من أى مكان بالثمــن الذى تفرضه على السوق العالمية . وخير مثال على ذلك البـــترول المهدد بالنفاد ، فلولا الوقفة الجادة من جانب المنتجين برفــع أسعاره لما تمت اجراءات الحفاظ على الطاقة ، والتى ترتب عليها اقتصاد كبير فى استخدام النفط وبدائله ، دون أن يؤدى ذلك الى انخفاض مستوى المعيشة السائد . ومن المظاهر الأخرى للتبديــد سعى منتجى السلع المعمرة الى تقصير عمرها بالاستمرار فــى تغيير أنماطها ، والتهاون فى متانة وجودة بعض أجزائها ، ورفع تكلفة قطع غيارها وصيانتها ، بما يدفع الى الاستغناء عنها خــلال فترة قصيرة . كما يؤدى التطور التكنولوجى السريع فى أدوات الحرب الى تقادم معظم الاسلحة بعد سنوات قليلة من انتاجها دون أن يتم استخدامها (*) . ومن الموارد التى تستخدم بمعدلات تفوق معدلات

---

(*) علما بأن صناعة السلاح فى الولايات المتحدة الامريكية تستهلك سنويا كنسبة مئوية من استهلاك البلاد طبقا لاحصاءات سنــة

تجددها ، مما يهدد بنفادها ، نجد الورق الذى يستخدم بكميات هائلة فى المجتمعات الغربية فى الاعلانات والنشرات التى لا يقرؤها أحد والجرائد وغيرها . ويكفى أن نذكر أن العدد الاسبوعى من جريدة " نيويورك تيمس " يصدر فى مائة وأربعين صفحة ، يستحيل قراءتها خلال أربعة وعشرون ساعة ، ويستهلك كمية من الورق تمثل اللب المستخرج من بضع مئات من الهكتارات من الغابات ، لا يمكن تعويضها الا خلال فترة لا تقل عن خمس عشر سنة لاعادة بناء مثل تلك المساحة من الأشجار (*) .

ويرتبط كذلك بنموذج النمو الرأسمالى سيطرة الاعلان وضخامة ما ينفق على هذا المجال . فطبقا لأحد الاحصاءات القديمة نسبيا والمتعلقة بسنة ١٩٦٠ ، نجد أن ما أنفق على الاعلان فى تلك

---

== ١٩٧٠ ما يقدر بحوالى ٤٢،٨٪ من البترول ، ٧٥٪ من الحديد ٨،٨٪ من الرصاص ، ١١٪ من الزنك ، ١٣،٧٪ من النحاس ، ١٤٪ من البوكسيت . ولا يدخل فى ذلك ما يستخدم فى انتاج الصناعات التى تخدم الصناعات الحربية .
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) المرجع السابق ،ص ١٤٥ .

(*) وهناك الأمثلة الأخرى العديدة عن التبديد الشديد للموارد ، والتلوث والتخريب للبيئة الطبيعية التى يعيش عليها الانسان . المرجع السابق ،ص ١٤٤ : ١٤٨ .

السنة فى دول مثل بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا بلغ ١٢٧٥ ، ١١٠٠ ، ٣٨٠ مليون دولار على الترتيب . وقد تجاوز ما أنفقته الولايات المتحدة فى نفس العام مبلغ ٥٠ مليار فرنك سويسرى ، أى ما يزيد عن الدخل القومى لبلد مثل سويسرا فى ذلك العام . وبحساب ما يتحمله الفرد من الولايات المتحدة من نفقات الدعاية والاعلان ، نجد أنه يصل الى حوالى ١٥٠ دولار سنويا ، وهو يزيد عن متوسط دخل الفرد فى كثير من البلاد النامية فى ذلك الوقت(*). هذا مع العلم بأنه باستثناء الوظيفة الاعلامية للاعلان (التى تتعلق بتعريف المستهلك بمزايا وخصائص مختلف السلع والخدمات ) فانه فى الغالب ما يؤدى الى تلقين المستهلك لعادات استهلاكية غير رشيدة ، تفقده السيطرة السوية على دخله ، مما يؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع .

من هنا ليس بخاف علينا ما يمكن أن تمثله كافة صور هذا التبديد والضياع للموارد من تكلفة اجتماعية باهظة ، خاصة اذا ما أضفنا اليها ما صاحب نمط النمو الرأسمالى من حروب بين دول الغرب بعضها وبعض ( الحربين العالميتين ) وحروب بينها وبين

---

(*) على لطفى (دكتور ) ـ التخطيط الاقتصادى ـ مكتبة عين شمس القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٤ .

الدول الأخرى ، وحروب شجعت قيامها دول الغرب بين الدول المتخلفة ، وذلك لأن الحروب لصيقة بنمط النمو الرأسمالى . فهى ضرورية للوصول الى مصادر الخامات والسيطرة على الأسواق ، وهى كذلك ضرورية لتدمير فائض الانتاج لتجنب الكساد ، وهى أيضا لازمة لانعاش الطلب على صناعة السلاح المربحة . ويكفى فى ذلك أن نذكر أن الانفاق على التسليح فى العالم تجاوز فى سنة ١٩٧٠ مبلغ ٢٤٤ ألف مليون دولار ، أى ما يعادل نصف الناتج القومى لاجمالى الدول المتخلفة (بدون الصين وفيتنام وكوريا الديمقراطية) . والمعروف أن انتاج السلاح يؤدى الى الجوع والخراب وليس الى البناء ورفع مستوى المعيشة (*) .

وليس بخاف كذلك أن السبب فى كل هذا هو المحرك الأساسى لنموذج النمو الرأسمالى ، هذا المحرك الذى يتمثل فى " دافع الربح " . هذا الدافع الذى ينظر فقط الى التكلفة النقدية المباشرة والعائد النقدى المباشر الذى يعود على صاحب القرار . فلا يدخل هنا فى الحسبان التكلفة أو العائد بالنسبة للمجتمع . حيث تستبعد الآثار غير المباشرة للمشروعات أو القرارات ، سواء

---

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١٥٠ : ١٥١ .

كانت آثارا ايجابية أو آثارا سلبية على المجتمع أو الغير • وطالما أن المحرك الأساسي هو دافع الربح من وجهة النظر الفردية ، فقد لا يتفق ذلك مع الدوافع الاخلاقية أو الاجتماعية •

٤ - جيوب الفقر :

من الطبيعي أن نتوقع من أي نمط للنمو نقل مجتمعاته الى درجات عالية من الرفاهية أن يكون قد قضى على ظاهرة الفقر في هذه المجتمعات • ولكن الغريب أن نتبين أن نموذج النمو الرأسمالي قد أبقى على هذه الظاهرة ، فمن سماته أن تظل هذه الظاهرة قائمة • ويخفي متوسط دخل الفرد المرتفع جدا في هذه المجتمعات هذه الحقيقة ، لأنه لا يكشف مدى التفاوت في الدخول بين طبقات المجتمع • فباستثناء السويد وسويسرا ( قليلة عدد السكان والبعيدة عن الحروب منذ عشرات السنين ) نجد في كل البلاد الرأسمالية المتقدمة جماهير تعاني الفقر النسبي (أي بالقياس الى مستوى المعيشة السائد ومستوى الأسعار الذي يحدد الدخل الحقيقي ) بل وأيضا الفقر المطلق ، حيث لا يفي الدخل بمتطلبات الحياة الضرورية • فلقد ضمت الولايات المتحدة الامريكية (أغنى دول العالم ) في أواخر الستينات ثلاثين مليون فقير ، ومثلت البطالة بها في سنة ١٩٧٥ نسبة ٨٪ من قوة العمل • ولا تزال أغنى مدن

العالم وأكبرها تضم أحياء كاملة من البيوت المتداعية أو تحيط بهـــا مدن الصفيح (*) .

استحالة تكرار النموذج :

من استعراضنا السابق لمقومات النمو الرأسمالى ، ومعرفتنـــا الأسبق لمظاهر وأسبابما تعانيه البلاد المتخلفة من حالة التخلف، نستطيع أن ندرك استحالة تكرار نموذج النمو الرأسمالى فـــى عالم اليوم على أراضى البلاد المتخلفة . وبمعرفتنا لسلبيات النمـــو الرأسمالى يصبح الأمر غير مقتصر على الاستحالة ، بـــل يكـــون كذلك غير مرغوب فيه . وعلينا أن نجمع هنا مبررات الاستحالـــة وعدم الرغبة .

١ ـ عجز التكوين الرأسمالى :

علمنا أن بداية النمو الرأسمالى قد تأرخت بتوفر عاملـيـــن هامين فى نفس الوقت ، هما توفر تراكم ابتدائى هائـل مـــن رأس المال ، وحدوث الثورة الصناعية ، بما اتسمت به من تقدم تكنولوجى كبير . فبالنسبة للعامل الأول وهو تراكم رأس المال الابتدائـــى ،

(*) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

نجد أنه كان حصيلة تراكمات تمت خلال ثلاثة قرون من التجـــارة والسلب والنهب للموارد الطبيعية والذهب والفضة والمـــوارد البشرية ( الرق ) لكل من دول أفريقيا وآسيا والعالم الجديـــد بأمريكا اللاتينية ، بالاضافة الى تراكم رأس المال المالى والعقارى ٠ وهذه الموارد رغم ضخامتها فلقد دعمت بمصادر تمويل أخرى متجددة استمرت ولازمت عمليات نمو النموذج الرأسمالى ، تمثلت فـــى استغلال الطبقة العاملة ، واستغلال واستنزاف موارد البلاد المتخلفة. فمن أين يكون للبلاد المتخلفة بموارد تمويلية مثيلة لذلك فى عالـــم اليوم ٠ حتى بالنسبة لتكرار استغلال الطبقة العاملة ، باطالـــة ساعات العمل الى أقصى حد ، وخفض مستويات الأجور الى مستويات الكفاف ، أصبح كذلك لا يتسم مع ظروف العصر ، وتيسر وسائـــل الاتصال والاحتكاك بالدول المتقدمة ، وما تعانيه أصـــــلا شعوب الدول المتخلفة من انخفاض فى مستويات المعيشة ، نتيجـة لطول معاناتها من استغلال الدول المتقدمة ٠

وبالنسبة لما هو متاح للدول المتخلفة من ظروف ملازمة للتمويل من الخارج ، يختلف كلية عن ظروف التمويل من الخارج الـــتى شهدتها بعض الدول المتقدمة فى بعض مراحلها من النمو ٠ فلقـد كانت تتمتع هذه الدول المتقدمة (حاليا ) بالاستقلال الاقتصادى ، ولم يتركز فيها التمويل فى فروع معينة بالذات ، وما حققته من عوائـد

نتيجة للتمويل الأجنبى كان يتعدى تكلفة هذا التمويل ، . كانـــت تتمتع به من بنية أساسية متكاملة ، ومن ثم فقد تناقصت تدريجيـــا حاجتها من التمويل الخارجى مع الاستمرار قدما فى عمليات النمـو . أما بالنسبة للدول المتخلفة فبما يوجد بها حاليا من هياكل انتاجية مشوهة تفتقد التكامل الداخلى ، وتتكامل فى بعض قطاعاتها أساسا مع العالم الخارجى ، فلقدفقدت استقلالها الاقتصادى ، وأصبحـت تحمل أسباب ديمومة التبعية الاقتصادية للخارج . هذه التبعيـــة جعلت قضية الاعتماد فى التمويل على الخارج عملية دائمة ومتزايدة ، دون أن يترتب عليها آثار تنموية حقيقية ، نتيجة لكون محصلـــة التمويل الخارجى لم تعد تتمثل فى شكل تدفق صافى من الخـــارج الى الداخل ، بل العكس فلقد تحول التدفق وأصبح من الداخـل الى الخارج ، كثمن تدفعه الدول المتخلفة نتيجة هذه التبعيـــة الظالمة .

٢ ـ التبعية التكنولوجية :

وبالنسبة للعامل الثانى ، الذى اشترك مع توفر تراكـم رأس المال الابتدائى الكبير فى بداية تحريك النمو طبقا للنموذج الرأسمالى وهو " التصنيع المعتمد على السبق التكنولوجى " ، والذى أدى الى تحقيق انتاج وفير ، بانتاجية مرتفعة ، وتكلفة منخفضة ، ففتح أسواق

العالم كله دون منافسة متكافئة فى تحقيق مزيد من النمو • نجـــد أن هذا العامل الهام غير متواجد بالنسبة للدول النامية ، بل أكثر من ذلك فان الأمر بالنسبة لهذه الدول معكوس • فلقد أصبحت متأخرة وليست سباقة فى التصنيع ، وغدت تابعة وليست مستقلة فـى فى التكنولوجى • فهى تبدأ التنمية من وضع تخلف تكنولوجى ،وعليها أن تناضل فى مواجهة من هم فى أعلى مراتب التكنولوجى بـــل ان السبق التكنولوجى لغيرها يلعب دورا هاما فى استمرار الاستغلال الواقع عليها •

وقد يقال ان الدول المتخلفة تتمتع اليوم بميزة امكانيـــة الاستفادة بما هو متاح من اكتشافات واختراعات علمية دون حاجـــة الى نفقات جديدة أو وقت لانجاز هذه المخترعات • فهى فى وضع التمتع بثمار البحث العلمى والتقدم التكنولوجى دون حاجة الـــى تحمل ما مرت به الدول المتقدمة من مجهودات ووقت للوصول الى هذه الانجازات • ولكن نرد على ذلك بما سبق ذكره من عدم ملاءمة التقنيات المستوردة لظروف واحتياجات الدول المتخلفة ، وما يترتـب على ذلك من زيادة فى التبعية الاقتصادية للخارج ، علاوة علـــى المقابل المرتفع الذى تدفعه الدول المتخلفة للحصول على هـــذه التقنيات (*) • يضاف الى ذلك أثر التقليد والمحاكاة الضار علـى

---

(*) ارجع الى ص ٦٠ : ٦٢ •

الدول المتخلفة ، فما اخترعه الغرب من سلع استهلاكية معمـــرة ، أصبح مطلوبا فى الدول المتخلفة نتيجة لتأثير عامل المحاكاة ، الــذى أصبح من الصعب تجنبه فى عالم زادت فيه وسائل المواصلات والاتصال بين الدول ، مما أدى الى انتشار عادات استهلاكية وترفيه فى البلاد المتخلفة ، عملت على خفض معدلات ما كان يمكن أن يتحقق مــن مدخرات محلية فى هذه البلاد ، مما يؤثر سلبيا على عمليـــات تنميتها •

٢ ــ الظروف الخارجية غير المواتية :

أوضحنا أن نموذج النمو الرأسمالى قد تدعم بسيطرة الــدول الرأسمالية على مصادر المواد الأولية والطاقة فى مختلف قارات العالم ، وضمان تصريف فائض انتاجها المتنامى فى أسواق الدول المتخلفـــة التى خضعت لسيطرتها • فلقد صاغت هذه الدول التخصص وتقسيم العمل الدوليين بما يساند نموها ، وقد أدى هذا فى نفس الوقت الى تخلف غيرها من الدول ، بتشوه هياكل انتاجها الداخلية •

هذا الوضع نقارنه بحال الدول المتخلفة اليوم ، التى تناضل من أجل الحصول على أسعار مناسبة لتصدير مواردها • فهل نتوقع منها وهى على هذا الحال أن يكون فى امكانها بسط سيطرتها على

موارد غيرها ؟ وهل نتوقع أن يكون من السهل عليها اختراق السيطرة المفروضة من الشركات متعددة الجنسية للوصول الى أسواق خارجية لمنتجاتها الصناعية ؟

الحقيقة المرة أن البلدان المتخلفة لا تزال واقعة تحت الاستغلال والسيطرة من الخارج ، وليس الممكن لكى تحاكى نموذج النمو الرأسمالى .

## ٤ ـ الضغط السكانى والتخلف الاجتماعى والسياسى :

أوضحنا الظروف السكانية والاجتماعية والسياسية المناسبة التى كانت تحياها الدول الغربية ابان نموها الصناعى الحديث ، والتى كان لها دور طيب فى عدم اعاقة ما مرت به هذه الدول من عمليات نمو .

هذه الظروف لا نجدها فى عالم الدول المتخلفة اليوم ، وقد سبق أن أوضحنا ما تعانيه من ضغط سكانى (*) . هذا بالاضافة الى أنها لا تزال تشهد الثورات والتقلبات الاجتماعية والسياسية والثقافية فى نفس الوقت الذى تحاول فيه بداية أو الاستمرار فى عمليات التنمية .

---

(*) ارجع الى ص ٢٨ : ٤٠ .

ومن النادر أن نجد دولة نامية ليس بينها وبين ما يجاورها من دول خلافات ومشاكل تتعلق بالحدود السياسية بينهم . واذا حاولنا التعرف على أسباب ذلك ، نجد أنها خلقت فى الغالب بفعل المستعمر ، الذى وضع بذور كل ذلك قبل خروجه من هذه البلاد ، حتى تظل متخلفة وتابعة له ، ويستفيد هو من بيعه السلاح لكافة الاطراف المتحاربة . ويؤدى هذا الى استمرار تبديد مواردها الطبيعيةوالبشرية ، ويظل هو المستفيد من استنزاف هذه الموارد الغالية ، دون تحقق تنمية فى هذه البلاد ، ودون البحث عن المصدر الحقيقى لمتاعبها ، وتشتت مجهوداتها ( عملا بالمبدأ الاستعمارى "فرق تسد" ) .

٥ - سلبيات النموذج :

هذا بخصوص استحالة التكرار لنموذج النمو الرأسمالى ، فلا يمكن أن نترك تنمية البلاد المتخلفة لظروف التطور التلقائى ، بحجة ترك الأمور لقوى النمو الطبيعية ، التى أخذت مسارها فى عالم الدول الرأسمالية المتقدمة ، والتى كان من نتيجتها ما نشهده اليوم فيها من تقدم وازدهار .

يضاف الى كل ما سبق ما أوضحناه من سلبيات النموذج الذى يجعله غير مرغوب فيه ، ولا يمكن تعميمه على مستوى الدول المتخلفة .

فبمنتهى البساطة لا تكفى الموارد التى تعرفها البشرية لتكرار ما يقترن بهذا النموذج من تبديد وضياع فى الموارد . فلقد استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة الاستمرار فى نموها رغم ما اقترن به نمط هذا النمو من اسراف وتبديد ، وذلك لانه كان فى استطاعتها تعويض ذلك عن طريق استنزاف ثروات وموارد البلاد المتخلفة .

وما يحياه اليوم الفرد فى بعض المجتمعات الغربية المتقدمة من حياة الاستهلاك الوفير ، لا يمكن تعميمه على مستوى العالم فى أى وقت فى المستقبل ، فالموارد المتاحة للبشرية لا تكفى لذلك ، وان ما يتاح للمستهلك الأمريكى ، ليس ثمرة عمل المجتمع الامريكى وحده ، وانما هو كذلك ثمرة استغلال شعوب أخرى ، وهو استهلاك ينطوى على قدر كبير من التبديد (*) . فلا ينبغى أن نخدع أنفسنا ونضع فى حسباننا كهدف أن نصل فى يوم ما كدولة متخلفة الى المستوى الاستهلاكى المرتفع الذى وصلت اليه اليوم العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة . فهذه المستويات لا يمكن أن تعمم ، ولا يمكن أن تصل اليها بعض الدول الا على حساب استغلال دولا أخرى .

---

(*) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

# الفصـــل التاسع

## حصاد الفكر التنموى التقليـــدى

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية انتشرت رياح التحرر من نير الاستعمار ، وحصلت الكثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكـــا اللاتينية على استقلالها السياسى تباعا الواحدة بعد الأخـــرى ، وآلت مقاليد الحكم لحكومات وطنية ، استرعاها ما وصلت اليـــه بلادها من تخلف وفقر وانخفاض كبير فى مستويات المعيشـــة • وحركت قادتها أمانيهم الوطنية فى الوصول ببلادهم الى ما سبقتهم اليه الدول المتقدمة من نمو وارتفاع فى مستويات المعيشـــة والاستهلاك • فاتجهوا الى التنمية الاقتصادية كطريق للخلاص من التخلف •

وسارت مسيرة التنمية تأخذ مجراها فى هذه البلاد علـــى أمل الانتقال المزعوم من التخلف الى التقدم • وها نحن قرب نهاية عقد الثمانينات ــ أى بعد ما يتحدى ثلاثين أو أربعين عاما مـــن التنمية ــ نجد تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لسنـــة ١٩٨٧ يفيد " لا تزال بلدان نامية كثيرة تئن تحت عبء ديـــون باهظة وعاجزة عن استعادة قوتها الدافعة للنمو • وفى بعـــض الحالات أصبحت مستويات المعيشة فيها أدنى مما كانت عليه منـــذ

عقد مضى " بل ان بعضها أصبح أسوأ حالا مما كانت عليه عند بداية عمليات التنمية . والغريب أن يشير تقرير البنك الدولى الى الحقيقة المرة التى تفيد بأن مفاتيح النمو ليست داخل هذه الدول ، بل خارجها ، ومحكومة بنمو الدول الصناعية المتقدمة . فيقرر التقرير " ان نموا أكثر قوة فى البلدان الصناعية أمر ضرورى لاستحثاث نمو الصادرات والناتج فى العالم النامى ، ومن ثم تخفيض مشكلات خدمة الدين والاقلال من الفقر ..."(*). فالمطلوب صادرات أكثر لمواجهة أعباء خدمة الدين ، الذى يتدفق من الدول النامية الفقيرة الى الدول الغنية المتقدمة .

فتشير الحقائق بفشل ما تم من انجازات تنموية فى مختلف البلاد النامية . ولا يستثنى من هذا الفشل ما تم من تنمية فى " الدول النامية مرتفعة الدخل" ، وهى ما تلقب أحيانا " ببلدان الطبقة الوسطى " ، باعتبارها فى مرحلة وسيطة بين الدول المتقدمة والأخرى التى تمثل معظم مجموعة البلاد المتخلفة ، ويطلق على نمط تنميتها " النموذج البرازيلى " .

ونجد من وراء هذا الفشل ما سبق أن تعرفنا عليه من فكر تنموى ممثل فى نظريات التنمية التى صدرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قرب نهاية عقد الستينات . هذه النظريات

(*) البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، ص ٥٣ .

التى ركزت على أهمية رفع معدلات نمو الدخل القومى ، وتضخم التركيز على الاستثمارات ، والأولوية المطلقة للتنمية الصناعية سواء باتباع سياسة احلال الواردات أو التركيز على الصادرات (*) ، وليس بخاف أن هذه التوجهات كانت هى ذاتها توجهات نموذج النمو الرأسمالى ، الذى اعتمد على ظروف تاريخية فريدة .

---

(*) " لم يكن هناك فقط تشجيع لنمط خاص من التفكير الانمائى بل لقد فرض مثل هذا النمط ، سواء فى النظرية أو الممارسة ، وهو يحدد بطريقة جامدة شكليات وآليات رأس المال والتكنولوجيا من المركز ( بالعواصم الرأسمالية المتقدمة صناعيا ) الى الاطراف ( البلاد المتخلفة ) . وكانت هذه الاستراتيجية الانمائية التابعة ، التى تعززها المكونات الرئيسية الثلاثة للمعونة أو التعاون (الاقتصادى والتقنى والعسكرى) — الذى كان هناك بالنسبة له تصور لعدد من المؤسسات الثنائية ومتعددة الاطراف ذات الغرض الخاص والتى أصبحت جزءا من النظام العالمى ( مثل البنك الدولى ، والوكالة الامريكية للتنمية ... الخ ) — تشكل قيام واستمرار نظام موجه نحو الاستخلاص المنتظم للفائض من الاطراف الى المركز " .
أزيك أوتيزا وآخرين — الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية — ترجمة أحمد فؤاد بلبع — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٩٨٥ — ص ص ١١ ، ١٢ .

وللتعرف على ما آل اليه هذا الفكر التنموى التقليدى من تنمية فاسدة ، نعرض أولا بصفة عامة فى هذا الفصل الخصائص الرئيسية لتجارب التنمية ، وما ترتب على هذه التجارب من حصاد . ثم نتناول ثانيا بصفة خاصة فى الفصل التالى (الثالث) نموذج التنمية البرازيلى .

## الخصائص العامة لتجارب التنمية :

### ١ ـ التركيز على أهمية تراكم رأس المال :

باعتبار أن جوهر مشكلة التخلف يتمثل فى عجز الموارد التمويلية المحلية ، وبالتالى فانه لمواجهة هذه القضية لا بد من رفع معدلات تراكم رؤوس الأموال . فاحتلت قضية التمويل الدور الرئيسى من اهتمام المسئولين عن التنمية فى مختلف البلاد النامية. فبقدر ما يتوفر من امكانيات تمويلية ـ تتمثل فى دفعة أو عدة دفعات قوية ـ تزيد معدلات الاستثمار ، وترتفع مستويات الانتاج ، وتتصاعد معدلات نمو الناتج القومى ، المعيار الرئيسى المستخدم لقياس ما تحققه التنمية من انجاز .

وبالتركيز على أهمية الاستثمار تضاءل نطاق خطط التنميـــة وانحصر وتعلق فقط بخطط للاستثمار ، تنصب على انشاء مجموعـة من المشروعات . وفى خضم الاهتمام الأولى بالاستثمار وتصاعـــد أو هبوط معدله ، لم يحظى بنفس الاهتمام ما يتكون منه الاستثمار من الناحية الفعلية ، ولا مدى انتاجية هذا الاستثمار . فقد حدثـــت فى حالات عديدة المزيد من الاستثمارات فى مجالات انتاجية معينة ، تعانى أصلا من وجود عطل فى جانب كبير من طاقاتها . وفى نفـس الوقت أغفلت مجالات أخرى يمكن أن تحقق زيادة فى الناتـــــج ، دون حاجة الى أى انفاق استثمارى . وقد أغفلت عموما وسائـــــل رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، وأهملت طرق تحسين الادارة والعمليات التنظيمية والعوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسيـــة . وتعلق التقصير أيضا بتنمية الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة .

فلقد توجه الاهتمام الاكبر نحو تضخيم دور الاستثمار فـــى التنمية ، وهو بدون شك دور كبير وهام ، ولكنه اقترن للأسف باهمال

دور العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى [*] .

٢ ـ الاعتماد فى التمويل على الخارج :

بتضخيم الأهمية المعطاة للاستثمار ، وتواضع مستوى الادخار المحلى ، ثم الالتجاء الى التمويل الأجنبى ، وخاصة على شكل قروض . وأفرطت العديد من الدول فى اعتمادها على هذه القروض ، فلم تكن مكملة للمدخرات المحلية ، بل كانت الأساس فى عملية التمويل ، بحيث كان يصعب أحيانا توفير المكون المحلى من الاستثمار ، على حين تترك بعض التسهيلات التمويلية الأجنبية عاطلة دون التمتع بها .

ولقد شجع على هذا التوجه سيطرة الفكر التنموى السائد ، الذى كان يصف الدول المتخلفة بضعف المدخرات المحلية ، وعدم كفايتها لتغطية الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة اللازم توجيهها الى التنمية ، وأنه لا مفر للتنمية دون الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال من الخارج . وقد ساهم كذلك فى الافراط فى الاقتراض من الخارج سهولة الحصول على هذه القروض [**] ، مما ترتب عليه تراخى

---

(*) رمزى زكى (دكتور) ـ فكر الأزمة ـ سبق ذكره ، ص ١١٠ : ١١١ .

(**) للمزيد من المعلومات ارجع الى دراسة كاتب هذه السطور عن : الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية ـ سلسلة رسائل البنك الصناعى ـ العدد ١٤ ـ أغسطس ١٩٨٤ ـ بنك الكويت الصناعى الكويت ـ ١٩٨٤ ـ ص ٥٣ : ٦٠ .

مجهودات تعبئة المدخرات المحلية ، وتفضيل التمتع بالاستهـــــلاك الحاضر دون تقييد (*) ، ودون تبصر بما يفرضه التوسع فى الاقـــتراض من الخارج من أعباء كبيرة فى الأجل الطويل .

٢ ـ أولوية التصنيع :

وباعتبار أن التخصص وتقسيم العمل الدوليين قد جعلا الـــدول المتخلفة منتجة لبعض المواد الأولية الصناعية أو الزراعية ، وما يصاحـب هذا من ضغوط سكانية ، وتدنى فى معدلات التبادل الدولى فى غـير صالح هذه البلاد المتخلفة ، اتبع التصنيع كوسيلة للتنمية اللازمة للحاق بدول العالم المتقدم الصناعى ، ولتحديث ما تستخدمه من وسائل انتاج

(*) والواقع أن مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقـــص حجم الفائض الاقتصادى بها ، وانما تعود الى تبديد هـــذا الفائض فى أوجه متعددة من الضياعات التى تربض فى مختلـــف جوانب الاقتصاد القومى فى هذه البلاد . فالقضية ليست نــدرة المدخرات ، بقدر التعرف على الأسباب التى تقف وراء قلـــة المدخرات ، واتخاذ الخطوات نحو التصرف مع هذه الأسبـاب . فمشكلة الادخار ليست مسألة مالية بحتة ، كما ذهب الى ذلـــك الفكر التنموى التقليدى ، وانما هى مشكلة اجتماعية ، تنظيمية .. رمزى زكى (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ١١٢ : ١١٣ .

طبقا لآخر ما وصل اليه التطبيق العلمى من تكنولوجيا حديثة متقدمة . هذا التصنيع طبقا للتكنولوجيا الحديثة يعمل على رفع الانتاجية ، وبالتالى معدلات نمو الناتج القومى ، المعيار الرئيسى المستخدم لقياس انجاز التنمية .

وقد وجدت معظم الدول المتخلفة (باستثناء دول الطبقة الوسطى ) أن الوسيلة الممكنة السهلة للتنمية الصناعية لا يمكن أن تكون الا بالتصنيع فى المجالات التى تعمل على " الاحلال محل الواردات" فانه من المتيسر أن يتم تصنيع السلع التى يمكن أن يستوعبها السوق المحلى ، مع حمايتها من منافسة السلع الأجنبية المثيلة بالوسائل الجمركية وغيرها . أما التصنيع من أجل تصدير الجانب الأكبر من الانتاج للخارج فأمر لا تقوى عليه هذه البلاد فى أولى مراحل تصنيعها الحديث ، نظرا لنقص قوتها التنافسية ، وما يوجد من قيود خارجية لا تستطيع اختراقها .

وهكذا فقد تشكل نمط التصنيع من أجل احلال الواردات ، واتجه الى انتاج السلع التى يتوفر لها طلب محلى ، فتحيز فى الأساس نحو انتاج السلع التى يتطلبها أصحاب الدخول المرتفعة ، ويتمثل العديد منها فى السلع الاستهلاكية المعمرة . علما بأن انتاج هذه السلع يتناسب مع مراحل من التقدم أعلى بكثير مما يمثله الواقع الاقتصادى والاجتماعى لظروف الدول المتخلفة . فانتاج هذه

السلع يتطلب توفر قاعدة انتاجية عريضة من العديد من المستلزمات الانتاجية الوسيطة ، التى لا توجد أصلا فى الدول المتخلفة ، ومن ثم استلزم الأمر استيرادها من الخارج • هذا بالاضافة الى التكنولوجيا المستوردة وقطع الغيار ، وأحيانا بعض المهارات الفنية • فوجدت صناعات جديدة لا ترتبط بالأنشطة المحلية بعلاقات تكاملية ( سواء للأمام أو الخلف ) ، أدت من ناحية الى احلال الواردات لبعض السلع الاستهلاكية المعمرة ، ومن ناحية أخرى الى زيادة الاعتماد على الخارج فيما تتطلبه هذه الصناعات من مستلزمات بصفة مستمرة من الخارج •

وفى موجة الاهتمام بالصناعة أغفلت تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فلم تعط من العناية ما يلزم لها أن تأخذه من اهتمام بالقدر الذى يسمح بالتكامل الداخلى لعمليات التنمية •

## ٤ ـ أولوية النمو على العدالة الاجتماعية :

اتساقا مع الفكر التنموى التقليدى ، اتسمت تجارب التنمية بالتركيز على تعظيم معدل نمو الناتج القومى فى أقل فترات ممكنة. فبتحقيق هذه المعدلات المرتفعة سوف تحل مشكلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، ويعم الخير على مختلف طبقات وفئات المجتمع • فلقد أثبتت تجربة النمو الرأسمالى أن " الرخاء يتساقط " من

أعلى كالمطر الخفيف حتى يروى تدريجيا أرض الفقر في قاع المجتمع ، فتقل حدة التفاوت بارتفاع دخول أدنى الطبقات ، بفضل ما تقدمه الدولة لها من خدمات عينية واسعة النطاق بدون مقابل ، ممولة من حصيلة الضرائب التصاعدية ، وما يدفعه أصحاب الأعمال لصناديق التأمينات الاجتماعية .(*) فنمو الاقتصاد هو وحده الذى يوفر الموارد لمواجهة ما يلزم من خدمات اجتماعية ، فلا داعى منذ البداية تبديد الموارد بالتوسع فى الانفاق على الخدمات الاجتماعية ، ولا يجب أن ينفق على هذه الخدمات الا فى حدود الضرورات التى تفرضها احتياجات التنمية .

ولقد عورضت دعوى اعادة توزيع الدخل القومى على نحو أكثر عدلا ، يخفف من آلام الأغلبية الفقيرة من الشعب ، بحجة أنه عمل مدمر مهما تكن دوافعه الانسانية . ومبرر ذلك أن الادخار من أجل الاستثمار هو مفتاح التنمية ، وأنه لا يتحقق ذلك الا بوجود الطبقات الغنية القادرة على الادخار . أما دخول الفقراء فهى تذهب حتما الى الاستهلاك ، وبدون ادخار لا يكون هناك استثمار ولا نمو

---

(*) ويسمى هذا التساقط Trickling Down فى الأدب الاقتصادى الغربى تشبيها بقطرات القهوة التى تملأ الفنجان نتيجة لمرور البخار على البن المطحون .
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٤٤ .

وتتوقف التنمية ، ولما كان عدد السكان فى تزايد مستمر وبمعدلات عالية ، فان النتيجة سوف تكون تدهور مستوى المعيشة . وبذلك ينتهى اجراء عدالة توزيع الدخل الذي أريد به رفع مستوى معيشة الفقراء الى اصابتهم بمزيد من الفقر (*) .

وهكذا كان خط سير معظم الدول النامية ، يرجع أولوية النمو على حساب العدالة الاجتماعية .

## حصاد تجارب التنمية :

### ١ ـ تعثر هدف النمو :

حققت الدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ معدل نمو فى الناتج القومى الاجمالى يزيد قليلا عن ٥٪ ، وكان التعليق على ذلك هو أن هذا المعدل أعلى مما كانت تحققه الدول المتقدمة فى مراحل نموها الأولى . ومن ثم فقد كان يعتقد ـ بمفهوم نظرية مراحل النمو ـ بأنه ما دامت الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة ، فانها ستصل بعد بضع عشرات السنين الى مستوى الدول المتقدمة .

---

(*) المرجع السابق ـ ص ٤٤ .

ولكن هذا الرقم الاجمالى لمعدل نمو الناتج القومى الشامل لكافة الدول النامية مضلل بطبيعته ، لأنه يخفى أثر الارتفاع الضخم فى الناتج القومى لعدد محدود من الدول المنتجة لمادة أولية اكتشفت حديثا ( مثل البلدان التى اكتشف فيها البترول خلال الفترة محل الدراسة ) ، أو ارتفع سعرها بشكل ملموس ، وفى الطرف الآخر يخفى حقيقة " البلدان الأقل نموا " حيث لم يصل معدل النمو فيها الى ١٪ ، والتى يتجاوز عددها الأربعين دولة ، تضم عدة مئات من الملايين (*).

ولقد تعثرت أكثر فأكثر عمليات التنمية خلال عقد السبعينات ، بما اشتمل عليه من العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية وما صاحبه من ركود اقتصادى وتضخم فى الأسعار . ومع تفاقم مشكلة المديونية وزيادة حدتها فى النصف الأول من الثمانينات ، تعثرت كل تجارب التنمية حتى تلك التى كانت تتسم بالتفوق فى معدلات النمو .

٢ ـ هياكل انتاجية فاسدة :

ترتب على كل من التركيز الأولى على الاستثمار ( باعتباره العنصر الحاكم فى عملية التنمية ) ، واعطاء الأولوية فى التنمية

---

(*) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

للتصنيع ، مع الأخذ بسياسة احلال الواردات ، انشاء هياكل انتاجية مرتبطة بالخارج أكثر من ارتباطها بالداخل .

فباستثناء بعض الصناعات الوسيطة والأخرى الاستهلاكية التي أنشأتها بعض الدول ، نجد أن سياسة احلال الواردات بانتاج السلع الاستهلاكية المعمرة قد استبعدت بعض هذه السلع من قائمة الواردات ، ولكن أحلت محلها قائمة طويلة من الواردات من الآلات وقطع الغيار والمستلزمات الوسيطة التي تزيد الكميات المستوردة منها باستمرار . فلم يترتب على هذا النوع من التصنيع خفض درجة الاعتماد على الخارج ، بل أدى الى تقوية وتشعب هذا الارتباط ، دون تحقيق انتاج يهم الطبقات العريضة من المجتمع ، ودون أن يترتب على هذا الانتاج آثارا تكاملية خلفية أو أمامية هامة مع بقية قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي . فتأثيره على خلق فرص انتاجية سابقة أو لاحقة محدود ، كما أن اسهامه على خلق فرص جديدة للعمل ليس بكبير بالمقارنة بما تستوعبه هذه الأنشطة من استثمارات ضخمة ، لعظم الكثافة الرأسمالية لما تستخدمه من معدات حديثة ، ومن ثم فان اسهام هذه الأنشطة في توسيع السوق المحلي كان محدود .

هذا النمط من التوجه نحو الصناعة لم يهمل انتاج العديد من السلع الاستهلاكية الصناعية التي تهم الطبقات المحدودة الدخل

فحسب ، ولكنه بهذا التوجه نحو الصناعة أغفل القدر المناسب من تنمية بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، فتعلق الاهمال بقطاع الزراعة والقطاعات الخدمية التى تعمل على رفع مستوى الخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة . فارتفعت أسعار المواد الغذائية ، وزاد الضغط نحو استيرادها من الخارج من صعوبات موازنة موازين المدفوعات ، وتأثرت مستويات المعيشة بهذا الخلل فى هيكل الانتاج .

٣ ـ زيادة التفاوت فى الدخول :

ثبت خطأ السعى وراء تعظيم معدلات نمو الناتج القومى كهدف للتنمية وكوسيلة فى نفس الوقت لرفع مستوى المعيشة ، وذلك لما أوضحناه من فساد هيكل انتاج معدلات النمو ، وتعلقه بنمط انتاجى لا يقدم السلع والخدمات الأساسية التى تحتاجها القطاعات العريضة من السكان ، هذا من ناحية العرض . أما من ناحية الطلب فنجد كذلك أن تركز التنمية على قطاع معين بذاته ، دون انتشارها على مختلف أنشطة وقطاعات الاقتصاد القومى ، قد خلق بشكل مواز تركزا فى التوزيع على القلة التى ارتبطت دخولها بالقطاع محل الاهتمام فى التنمية . فتمتعت هذه القلة بخير التنمية ، وانعكس ذلك على استهلاكها وأنماطه ، التى تتحيز فى نفس الوقت نحو طلب السلع الاستهلاكية المعمرة سواء من الداخل ( محل التنمية ) أو من الخارج باستيرادها .

وفى نفس الوقت تأثرت مستويات معيشة القطاعات العريضة من السكان بالانخفاض ، وذلك لعدم توجه الاهتمام فى التنمية لاحتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية ، فتعرض عرضها للقصور ، وكذلك ما يمكن أن يتولد مقابله من دخول توزع على الجبهة العريضة من السكان . فاذا ما أخذنا كذلك فى الاعتبار معدلات النمو السكانى المرتفعة ، وزيادة الدخول فى القطاع محل التنمية ، وما ترتب على ذلك من طلب متزايد على السلع والخدمات الأساسية وخاصة السلع الغذائية ، نجد أن تصاعد أسعارها قد ساهم أكثر فأكثر فى انخفاض مستويات المعيشة .

## ٤ ـ تزايد الاعتماد على الغير :

ترتب على هيكل التنمية للقطاعات الانتاجية الفاسد زيادة وليس تقليل الاعتماد على الغير . فلقد ترتب على نمط التصنيع من أجل احلال الواردات السابق ذكره استمرار الواردات الرأسمالية والوسيطة . كما أدى تراجع النمو فى القطاع الزراعى الى زيادة الحاجة نحو الواردات الاستهلاكية ، لمواجهة ضغط الزيادة فى السكان ، وانتقالهم من الريف الى الحضر ، وارتفاع الدخول فى القطاع محل التنمية .

يضاف الى كل ذلك أعباء خدمة الديون الخارجية التى اعتمدت عليها بصفة أساسية عمليات التنمية ، بما أدى الى تصاعد ما تخصصه هذه الدول من حصيلة صادراتها من أجل مواجهة هذه الأعباء ، وما يضاف اليها من عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بما أثر على ضعف قدرة هذه الدول على الاستيراد ، والاستمرار فى نفس الوقت فى عمليات التنمية . من هنا لم يكن من المبالغة القول " ان بعض الدول النامية أصبحت أكثر ارتباطا باقتصاد الدول الاستعمارية بعد حصولها على الاستقلال ومحاولتها تنمية اقتصادها ، مما كانت عليه فى ظل السيطرة الاستعمارية المباشرة والمجتمع التقليدى الراكد (*) " .

(*) المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

# الفصل العاشر

## النموذج البرازيلي في التنمية

يمثل ما تناولناه في الفصل السابق الوضع الغالب الذي ساد الكثير من تجارب التنمية في بلاد العالم الثالث ، ويستثنى من ذلك الوضع عددا محدودا من الدول ، يعتبرها البعض أنها نجحت فيما حققته من تنمية ، وذلك لمحافظتها على تحقيق مستويات مرتفعة من النمو لعدة سنوات متتالية . ويرجع هذا النمو أساسا الى ما شهدته صناعاتها التحويلية من نمو بالتعاون مع رأس المال الأجنبي وتأكيد دور الرأسمالية المحلية . ويطلق أحيانا على هذه الدول وصف " بلدان الطبقة الوسطى " أي التي تقع ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، حيث يبلغ متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في هذه الدول ، بأسعار سنة ١٩٨٥ ، مستويات مرتفعة تصل الى ١٤٣٠ دولار في شيلي ، ١٦٤٠ دولار في البرازيل ، ٢٠٨٠ دولار في المكسيك ، ٢١٣٠ دولار في الأرجنتين (*) . وتحمل بعض المصادر

(*) والأكثر من ذلك نجده في جمهورية كوريا ( ٢١٥٠ دولار ) ، وهونج كونج ( ٦٢٣٠ دولار ) وسنغافورة ( ٧٤٢٠ دولار ) بالاضافة الى تايوان . وان كان من الأفضل استبعاد هذه الدول الأربع الأخيرة من التحليل الخاص بالنموذج البرازيلي ، وذلك لبعض التمايز الذي يوجد بكل منها عن النموذج البرازيلي ، مما
===

الاحصائية على تمييز هذه الدول وتطلق عليها مسمى " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " ، لما امتازت به من نمو سنوى فى الصادرات الصناعية تعدى نسبة ٢٠٪ خلال فترة العشر سنوات ١٩٦٧ – ١٩٧٦ (*) .

وأهم ما يميز هذه الدول من حيث الموارد الطبيعية والبشرية ، امتلاكها لموارد طبيعية واسعة ، وأيدى عاملة ماهرة ، وعدد معقول من رجال الأعمال ، ودرجة معتدلة من التقدم العلمى والثقافى ، وكثافة سكانية مناسبة بالنسبة للموارد الطبيعية المتوفرة . وهذه كلها ظروف مواتية لعمليات التنمية .

---

= = =
يجعلها تختلف عنه ، وسوف نتناول احداها فى الفصل التالى .
المصدر الاحصائى : البنك الدولى – تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ – ص ٢٢٠ : ٢٢١ .

(*) ويطلق هذا المسمى على : الارجنتين ، البرازيل ، هونج كونج ، جمهورية كوريا ، وسنغافورة . فصادرات كل منها الصناعية تعدت ٨٠٠ مليون دولار طبقا لبيانات ١٩٧٦ ، ونمت صادراتها الصناعية بمعدل سنوى يزيد عن ٢٠٪ خلال العشر سنوات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ . ويهمنا هنا فى هذه المجموعة كلا من الارجنتين والبرازيل. أنظر دراسة كاتب هذه السطور المتعلقة بتنمية هذه الدول خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ :
الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية – سلسلة رسائل البنك الصناعى – بنك الكويت الصناعى – العدد ١٤ أغسطس ١٩٨٤ الكويت .

وقد بدأت دول أمريكا اللاتينية فى السير فى عمليات التنمية طبقا " للنموذج البرازيلى " منذ أوائل الخمسينات من هذا القرن ، وقد تصدى لتقييم تجربتها مجموعة من الاقتصاديين وخبراء التنمية من أبناء أمريكا اللاتينية نفسها ، وننقل هنا هذا التقييم من خلال بيان كل من الخصائص المميزة لهذا النموذج ، وما ترتب على هذا النموذج من نتائج (*) .

خصائص النموذج البرازيلى :

١ _ أولوية التصنيع :

أعطيت أولوية مطلقة للصناعة ، باعتبارها القاطرة التى تجذب وراءها _ تلقائيا بعد فترة قصيرة _ الزراعة والنقل وبقية قطاعات الاقتصاد القومى . هذه الأولوية لا تتنافى مع تطور بعض المرافق الأساسية اللازمة للتنمية الصناعية ، وقيام بعض الزراعات الرأسمالية الكبيرة لضرورات التصدير أو التصنيع .

(*) تم الرجوع فى هذا الجزء الى ما كتب عن النموذج فى :
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) المرجع السابق _ ص ١٦٣ : ١٨٤.
عبد الرحمن زكى ابراهيم (دكتور) المرجع السابق _ ص ١٨٥ : ٢٢٨.

## ٢ ـ الانتاج من أجل التصدير :

يقوم التصنيع على استراتيجية الانتاج من أجل التصدير ، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والأيدى العاملة الرخيصة ، بقصد توفير موارد النقد الأجنبى ، للاستغناء تدريجيا عن المساعدات الأجنبية والقروض .

وقد اتجه التصنيع نحو الصناعة التحويلية ، واختص بمجالات معينة منها . أولى هذه المجالات تصنيع المواد الأولية المتاحة محليا ، بدلا من تصديرها بحالتها الأولى ، والغالب هنا هو الاقتصار على بعض مراحل التصنيع التى تنتهى بانتاج سلعة وسيطة تصدر للخارج . ومثال ذلك تنقية المعادن أو تركيزها ، تكرير البترول أو حتى الصناعات البتروكيماوية وغزل ونسج القطن ... الخ . وعلى الطرف الآخر نجد صناعات "التجميع" أو الاستكمال ، التى تقوم على استيراد مواد نصف مصنعة أو أجزاء وتركيبها محليا واستكمال تصنيعها بحيث تتحول الى سلع استهلاكية معمرة للتصدير ولتلبية طلب الطبقات الغنية والوسطى . ويجرى فى بعض الأحيان تصنيع بعض أجزاء سلعة معينة محليا ثم تصدر الى حيث يتم انتاج السلعة كاملا بالخارج . والواضح انه فى جميع هذه الأنواع من الصناعات ، يقتصر دور الصناعة المحلية على لعب جزءا تكميليا لصناعة كبيرة فى الخارج ، ولا تشكل هذه الصناعات فى الداخل هيكلا صناعيا متكاملا ،

ومن ثم فقد أطلق بعض الاقتصاديين على هذا النمط من التصنيع اسم " التصنيع الهامشى " .

ويضاف عادة الى الصناعات السابقة بعض الصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء ثقيلة الوزن ( وبالتالى غالية التكلفة من حيث النقل فيبرر انشاؤها ) مثل الأسمنت وحديد التسليح .

وأخيرا لا يمكن أن تخلو الصورة من صناعة الحديد والصلب التى جرى العرف على اعتبارها رمزا للتصنيع الثقيل ، الذى هو بدوره أساس التصنيع المستقل . ولكن العبرة بالدور الذى تلعبه هذه الصناعة فعلا كمحرك لتصنيع أشمل ، وكذلك بطريقة تخصيص الموارد بين الصناعات الانتاجية فى مجموعها من ناحية ، والصناعات الاستهلاكية من ناحية أخرى .

٣ ـ الاعتماد على رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص المحلى :

تعتمد استراتيجية التصنيع على رأس المال الأجنبى وذلك لعجز الموارد المحلية عن القيام بعبء التصنيع لوحدها . وتعتمد هذه الاستراتيجية كذلك على تشجيع القطاع الخاص المحلى ، عن طريق تمكينه من زيادة أرباحه وتحقيق تراكم رأسمالى يمكنه من المشاركة مع رأس المال الأجنبى ، أو القيام بالمشروعات متوسطة الحجم ، التى تغذى

بانتاجها الصناعات الكبيرة التابعة للشركات متعددة الجنسية ، أو التى تتولى عمليات التحويل النهائى والتسويق لمنتجات تلك الصناعات .

والمهم هنا فى نموذج التنمية أن تشجيع رأس المال الوطنى ليس بهدف منافسة رأس المال الأجنبى أو الاحلال محله ، بل للتعاون معه وخدمته ، بحيث تلتقى المصالح معا ولا تتعارض ، ويكون ثراء القطاع الخاص المحلى مرتبطا بنشاط رأس المال الأجنبى ، بحيث مهما بلغ حجم هذا الثراء ، لا يفكر القطاع المحلى فى الاحلال محل رأس المال الأجنبى . وبالمثل فان التواجد الأجنبى لا يخشى من اشراك رأس المال المحلى معه فى رأس مال الشركات المشتركة ، وقد يترك له النصيب الأكبر من رأس المال ، لأن ملكية رأس المال لا تخفف من قبضة الشركة الأم بالخارج ولا تقلل من أرباحها ، وذلك لتبعية الشركة المحلية لها فى استيراد التكنولوجى والمعدات والسلع الوسيطة وقطع الغيار ، وفى مساعدتها على تصدير منتجاتها . بل وأكثر من ذلك فقد تفتح الشركات متعددة الجنسية الفرصة أمام كبار الرأسماليين المحليين ليصبحوا شركاء أقزاما فى نشاط الشركة الأم أو بعض فروعها بالخارج . وهكذا تندرج مصالح الفئة مالكة رأس المال المحلية مع مصالح رأس المال الأجنبى وتنفصل عن الاقتصاد القومى ، وتدور فى فلك الشركات متعددة الجنسية .

ولا يتنافى نموذج التنمية هذا مع وجود قطاع عام ، ولكن هذا القطاع يكون فى خدمة رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص المحلى .

فيتولى القيام بالمشروعات التى يحجم عن القيام بها رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص المحلى . وتتولى الدولة تنفيذ المرافق الأساسية من موارد الخزانة العامة والقروض .

واعتماد هذا النموذج على رأس المال الأجنبى لم يغنيه عن الالتجاء الى الاستعانة بالقروض الأجنبية بشكل متزايد ، فلقد ارتفعت اجمالى القروض الخارجية طويلة ومتوسطة الأجل لمجموعة الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ( وتمثل دول النموذج البرازيلى النسبة الهامة منها ) من ٣٢ مليار دولار فى ١٩٧١ الى ٢٦٦ مليار دولار فى سنة ١٩٨٢ (*) .

٤ ـ الاعتماد الكامل على التكنولوجيا المستوردة :

طالما أن هدف استراتيجية التصنيع هو التصدير للأسواق المتقدمة ، لا بد أن تكون منتجات الصناعة المحلية قادرة على المنافسة فى تلك الأسواق . ومن ثم لا بد من نقل نفس التكنولوجيا المستخدمة فى الدول المتقدمة ، وما تمثله من معدات ، وما تستلزمه من سلع وسيطة ، وقطع غيار ، وأحيانا بعض الكفاءات الفنية من الخارج الى الداخل . وما تجريه الاحتكارات العالمية من تعديلات سنوية على مختلف السلع المعمرة ( السيارات وغيرها ) من " موديل " الى آخر

(*) انظر الدراسة الأخيرة لكاتب هذه السطور ـ ص ٥٧، ٥٨، ٧٤، ٧٥ .

لترويج بيع منتجاتها ، تظل الدولة النامية معتمدة على الدوام على الشركة متعددة الجنسية فى الحصول على آخر طراز تصل اليه . ومن ثم أصبح مفتاح التكنولوجيا بيد الشركة الأجنبية ، وما يرتبط به من معدات وقطع غيار وسلع وسيطة ، وبالتالى لم يقتصر دورها على تقديم رأس المال ، بل هذا الدور أصبح فى تناقص ، فاسهامها بتدفق جديد لرأس المال يميل باستمرار الى الانخفاض . فهى تعيد استثمار جزء من أرباحها المحلية ، أو تبيع جزءا من أسهم الشركات المحلية التابعة لها باستخدام المدخرات المحلية . وهكذا بعد بعض سنوات أصبح اجمالى الأرباح المحولة من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة سنويا يزيد كثيرا عن الاستثمارات الامريكية الجديدة فى تلك البلدان . فالهيمنة الفعلية أصبحت تستند أساسا الى توريد التكنولوجيا والمعدات والخبرة التنظيمية والادارية ، مهما تعددت صور التعامل معها ، سواء كان بقيامها ببناء مصنع كامل لحساب القطاع العام ، أو الترخيص بانتاج منتجاتها محليا مقابل رسم معلوم وشروط محددة ، أو باشتراكها فى مشروعات مشتركة ... الخ .

### ٥ - طرح قضية العدالة الاجتماعية جانبا (*)

يعتمد النموذج هنا على طبقة كبار أصحاب رأس المال وكبار

(*) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) - المرجع السابق ، ص ١٦٩ : ١٧٠

ملاك الأراضى ( علاوة على رأس المال الأجنبى ) فى تدبير المـــوارد المالية الضخمة اللازمة لاقامة المشروعات الصناعية الكبيرة المرتفعة الكثافة الرأسمالية ، ومن ثم فان دعم هذه الطبقة وزيادة دخلها أمر مرغـوب فيه من أجل التنمية ٠

كما أن الحديث عن العدالة الاجتماعية عند المستوى الضعيف للدخل القومى لا يعنى الا توزيع الفقر ٠ فالعدالة الاجتماعية هنـــا تضر بالاقتصاد القومى ، وتسىء الى الفقراء أنفسهم ، فهى تعـــنى عجز المجتمع عن الادخار ومن ثم الاستثمار ، بما يترتب عليه من ركود الناتج القومى الاجمالى ، وعدم مجابهته للتزايد المستمر فى عـــدد السكان ، مما يعمل على تدهور مستوى المعيشة ، هذا من ناحية ٠ ومن ناحية أخرى يعتمد هذا النمط من التصنيع للسلع الاستهلاكيـــة المعمرة ــ فى تصريف انتاجه للسوق الداخلى ــ على الطبقات ذات الدخول المرتفعة ٠ ومن ثم فان وجود هذه الطبقات يعمل على تدعيم مركز الصناعة المحلية ، بما يساعدها على مجابهة المنافسة الخارجية ٠ وبدعم الصناعة المحلية ونجاح نمط التنمية سوف يتساقط الخـــير المحقق على شكل رذاذ على بقية أفراد المجتمع حتى يعمهم بالتدريج وبعد عدة سنوات ٠ فأصحاب الدخول المرتفعة يحتاجون الى خدمـــات عدد لا بأس به من الأفراد ، وازدهار بعض الصناعات يخلق بذاته أنشطة كثيرة تخدم الصناعة والمشتغلين بها ٠ والدولة تحصل مـــــن

المشروعات الانتاجية الجديدة وما تحققه من أرباح ، ومن أصحاب الدخول المرتفعة على ضرائب توجهها للخدمات الاجتماعية التى يستفيد منها الفقراء . وهكذا عن طريق أثر التساقط Trickling down effect يعم الخير على الجميع .

## نتائج النموذج البرازيلى :

حقق النموذج البرازيلى نتائج باهرة باستخدام المؤشر الكمى الذى يعبر عن مستوى الانجاز التنموى ( طبقا لمختلف نظريات التنمية التقليدية ) فلقد زاد متوسط دخل الفرد فى البرازيل فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ بمعدل ٦ر٥٪ فى السنة رغم زيادة عدد السكان بمعدل بلغ ٢ر٣٪ سنويا . والمعروف أن عدد سكان البرازيل يزيد عن المائة مليون ، وهى دولة ليست مصدرة للبترول (*) ، مما يدل على ضخامة هذا الانجاز الكبير . كما أن مجموعة " الدول النامية المستوردة للنفط سريعة نمو الصادرات الصناعية " ومن ضمنها البرازيل كانت أكثر قوة من غيرها من الدول خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ التى شهدت الارتفاع الأول الهام فى أسعار النفط ، فلقد حققت خلال هذه الفترة معدل نمو سنوى فى الناتج

---

(*) المرجع السابق — ص ١٧١ .

المحلى الاجمالى الحقيقى (بالأسعار الثابتة) بلغ ١٠٪ بالمقارنة بما حققته الدول الرأسمالية المتقدمة خلال نفس الفترة من معدل ٦ر٢٪ ، وما حققته الدول النامية الأكثر تأخرا من معدل ٢ر١٪ ، وكذلك الدول النامية الأخرى المستوردة للنفط من معدل ٦ر٢٪ . وكذلك فقد ظلت الأفضل فى معدل نمو ناتجها المحلى الحقيقى خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ (التى شهدت الارتفاع الثانى الهام فى أسعار النفط) والتى انخفض فيه معدله الى ٢ر٦٪ ، وكان فى المتقدمة الرأسمالية ٣ر٢٪ ، والنامية الاكثر تأخرا ٩ر٢٪ ، والنامية الأخرى ٥ر٣٪ (*) .

هذا الانجاز الضخم طبقا لمفهوم الفكر التنموى التقليدى لا ينم مع ذلك عن تنمية حقيقية تمتلك خلال مدى زمنى معين مقومات النمو الذاتى ، وارتفاع مستوى المعيشة ، كما تشير اليه النقاط التالية (**) .

١ ـ تزايد التبعية للخارج :

ترتب على هذه الاستراتيجية زيادة التبعية للخارج ، وتعدد مظاهرها ، فلم تقتصر على التبعية المالية بل امتدت وشملت التبعية

---

(*) المرجع السابق لكاتب هذه السطور ـ ص ٣٣ : ٥٣ .

(**) اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ، ص ١٧١ : ١٨٤ .

الاقتصادية بما تعنيه من اندماج كامل مع الرأسمالية العالمية ، والتبعية التكنولوجية والتجارية وكذلك الحضارية .

فمن أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبى صيغت القوانين التى تمنحه العديد من الامتيازات المرهقة (*) ، وذلك أملا فيما يتحقق نتيجة دخوله من تنمية . فقد كان الاعتقاد السائد أن دور رأس المال الأجنبى سوف يتضاءل بعد خمس عشر أو عشرين عاما ، حين تؤدى التنمية الى تحقيق مدخرات محلية عالية وموارد من العملات الأجنبية ، تغنى عن الالتجاء المستمر للاقتراض من الخارج ، وتسمح احتمالا بشراء أسهم الشركات الأجنبية العاملة محليا . ولكن هذه النتيجة لم تتحقق أبدا ، فأكبر البلدان التى أخذت بهذه الاستراتيجية وأغناها — وهى البرازيل — زاد بها رأس المال الأجنبى العام من ٨٦٦ مليون دولار فى سنة ١٩٧٠ الى ٧٩١٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٢ أى

---

(*) فيما حدث من تقدم علمى وتكنولوجى أصبحت ظروف توجه رأس المال الأجنبى الى الدول النامية أصعب مما سبق خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . فلقد ارتفعت انتاجية العامل الغربى ، بما جعلها تفوق فى معظم الأحيان انتاجية العامل فى البلاد النامية ، رغم التفاوت الشديد فى الأجر بينهما . كما أن الأسواق التى تنتج من أجلها سلع الاستهلاك الحديثة هى فى الأساس أسواق البلاد الغنية . ومن ثم يؤدى مدخل التنمية الذى يعتمد منذ البداية على الاستثمار الأجنبى الى وضع البلد النامى فى مركز الضعيف ازاء المستثمر الأجنبى .

بنسبة ٨١٤٪ (*) . هذا بالاضافة الى تصاعد القروض الأجنبية وأعباء خدمتها ، بحيث أصبحت تلتهم فى سنة ١٩٨٢ حوالى ٢٤٪ من متحصلات الصادرات المنظورة وغير المنظورة (فى الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية ) من بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها ١٣٪ فى ١٩٧٣ ، وبذلك أصبحت المصدر الهام فى تصاعد عجز ميزان مدفوعات هذه الدول . ومع تفاقم مشكلة خدمة قروض هذه الدول ، اضطرت الى الالتجاء أكثر فأكثر الى القروض المصرفية قصيرة الأجل ، مما أدى الى تصاعد متاعبها خلال بداية عقد الثمانينات . وقد ترتب على ذلك خفض الاستثمارات وتناقص معدلات النمو وتوقف بعض هذه الدول عن سداد التزاماتها الخارجية من القروض ، وأشهر مثالين لذلك البرازيل والمكسيك (**) .

هذا وقد ترتب على التبعية المالية الوقوع فى تبعية اقتصادية أشمل ، باندماج القطاع الذى ينشئه رأس المال الأجنبى أو يحركه فى الرأسمالية العالمية ، وانفصامه ازاء بقية الاقتصاد القومى ، وذلك بفعل الشركات متعددة الجنسية المصدر الأساسى للتمويل ، والتى تسيطر تماما على حركة الاستثمار وعلى البنوك الكبرى وامكانيات الاقتراض

---

(*) عبد الرحمن زكى (دكتور ) ـ المرجع السابق ـ ص ٢٠١ .

(**) المرجع السابق لكاتب هذه السطور ـ ص ٥٣ : ٦٧ .

من السوق العالمية ، والتى لها قولها فيما تمنحه الحكومات الغربية لهذه الدولة أو تلك من قروض . ولكل من هذه الشركات استراتيجيتها العالمية ، التى تراعيها عند انشاء فروعها فى الدول النامية ، بحيث تكون هذه الفروع أداة لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، وذلك بغض النظر عن أولويات التنمية القومية فى البلاد النامية .

ويرتبط بالاستثمار الأجنبى نوع آخر وهام من التبعية ، وهو التبعية التكنولوجية وقد سبق الحديث عن مظاهره ومخاطره . وتمتد التبعية كذلك الى المستوى التجارى ، فيتم التصدير تحت مظلة الشركات متعددة الجنسية التى تسيطر على الأسواق الخارجية فيكون نصيب الدول النامية التصدير بأسعار أقل (*) .

---

(*) حققت مجموعة " الدول النامية سريعة نمو الصادرات الصناعية " أعلى معدلات نمو صادرات من حيث الكم (بالمقارنة بغيرها من فئات ومجموعات الدول المتقدمة والنامية ) طوال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٢ ، الا أن زيادة نشاطها التصديرى من حيث الكم كان على حساب التضحية بالارتفاع فى أسعاره ، ومن ثم نجد أنها كانت من أكثر الدول تدهورا فى معدلات التبادل الدولى ، والتى وصلت الى ٦٨ فى ١٩٨٠ (باعتبار أن سنة ١٩٧٤ كأساس = ١٠٠ ) ... وذلك لم يكن حال دول السوق الحر المتقدمة التى تمتلك زمام السيطرة على أسعار العديد من السلع الداخلة فى التجارة العالمية .
المرجع السابق لكاتب هذه السطور — ص ٣٠ ، ٤٤ .

٢ — ازدواجية الاقتصاد :

أدت هذه الاستراتيجية الى انقسام الاقتصاد القومى الى قطاعين متميزين بشكل حاد ، قطاع حديث قوامه صناعات التصدير وما يتصل بها من صناعات استخراجية وأعمال تجارية ومالية وخدمات تتمركز فى الغالب فى عدد محدود من التجمعات الحضارية ،وتجذب من حولها عدد كبير من العاملين المهاجرين من الريف ، يسكنون مدن الصفيح . ويعمل وجود هذا القطاع على تدهور الصناعات الصغيرة والحرفية التى لا تلقى عناية تذكر من الدولة . وقطاع آخر تقليدى يضم بقية الاقتصاد القومى ، وفى الأساس الزراعة ، ويعيش فى حالة تخلف واضحة .

هذه الازدواجية هى تعميق وامتداد للهيكل المشوه المزدوج الذى ورثته هذه الدول من قبل بدايتها بعمليات التنمية ، وقد سبق الحديث عن خصائصه وما يترتب عليه من أضرار وعدم تكامل داخلى .

٣ — ازدياد التفاوت فى الدخول (*)

لم يترتب على هذه الاستراتيجية تساقط رذاذ الخير على الجميع ، ولم يقل التفاوت فى الدخول ، بل الثابت أن هذا التفاوت

(*) اسماعيل صبرى (دكتور) — المرجع السابق — ص ١٧٧ : ١٨١ .

٤ — تباطوء معدل النمو (*)

يحد النمو الاقتصادى فى اطار هذه الاستراتيجية حدين لا يمكن تجاوزهما . الأول ، القدرة على النفاذ الى الأسواق العالمية ، وهذه محكومة بما تسمح به الشركات متعددة الجنسية من نصيب للشركات التابعة لها فى البلدان النامية ، وهو بصفة عامة نصيب متواضع فى العادة . فالسوق الذى يتوجه اليه الانتاج هو سوق الدول المتقدمة ، وقلة من أغنياء البلدان النامية ، وما أقلهم . وهم يفضلون فى الغالب المنتجات المنتجة فى الدول المتقدمة . والحد الثانى ، هو ضيق السوق المحلية ، الذى لا يستوعب الا قدرا محدودا من الانتاج . وهكذا يبدو اعتماد معدل النمو المحلى على نمو الطلب الخارجى ، وتأثره بما يحدث من كساد

(*) المرجع السابق ، ص ١٨١ : ١٨٣ .

قد ازدادت حدته . فحركة التنمية ( أو ديناميكيتها ) تدفع نحو مزيد من التدهور ، بما جعل أغلبية السكان تعيش فى مستوى من الفقر بالغ القسوة . ولا تقوم الدولة بالدور الذى تولته فى الدول المتقدمة منذ أكثر من نصف قرن فى تحصيل الضرائب التصاعدية ، واستخدام حصيلتها فى توفير الخدمات الاجتماعية لمحدودى الدخل ، وضمان حد أدنى للأجور . ومن المعروف الآن أن التهرب سمة مميزة فى النظم الضريبية لكل البلدان النامية ، حيث يعتمد التهرب على النفوذ السياسى لأصحاب أعلى الدخول ، وما يسود الأجهزة الضريبية من رشوة .

وتبدو صورة زيادة التفاوت فى الدخول فى المكسيك بأن كان نصيب الخمس الأعلى من أصحاب الدخول فى أوائل الخمسينات عشرة أمثال نصيب الخمس الأدنى . وبعد أكثر من خمسة عشر عاما من نمو اقتصادى دار معدله حول ٧٪ ، أصبحت تلك النسبة ١٦ : ١ فى سنة ١٩٦٩ . ويتمثل توزيع الدخل القومى فى منتصف عقد السبعينات فى المكسيك على النحو التالى : يحصل ٥٪ هم أصحاب أعلى الدخول على ٢٨,٨٪ من الدخل القومى ، وبالتوسع فى نسبة أعلى الدخول نجد أن ٢٠٪ من أصحاب أعلى الدخول يحصلون على ٦٤٪ من الدخل القومى . وفى المقابل نجد أن نصيب الخمسين فى المائة الذين يقفون فى المراتب الدنيا من سلم الدخول لا يتعدى

٥ر١٠٪ من الدخل القومى • وبعبارة أخرى يعيش حوالى نصف السكان على حوالى عشر الدخل القومى فى حين يستأثر ٥٪ هم قمة المجتمع بأكثر من ربع الدخل القومى • وهكذا نجد أن حوالى خمس السكان يقعون تحت مقياس الفقر المطلق الذى يطبقه البنك الدولى فى دراساته •

ولا يقل الوضع بالبرازيل بشاعة عن المكسيك ، حيث يحصل الخمس الأعلى من أصحاب الدخول على ٥ر٦١٪ من الدخل القومى فى حين يحصل الخمسين الأدنى على ١٠٪ فقط • ويقع حوالى خمس السكان تحت مستوى الفقر المطلق ( ٧٥ دولار فى السنة ) • ولا يقتصر الأمر على ضآلة الدخل النقدى لغالبية السكان ، بل يزيد من حدته قصور الخدمات الاجتماعية التى تقدم لهم وبصفة خاصة فى مجال التعليم والصحة •

هذا التفاوت الشديد فى توزيع الدخول نجده أكثر وضوحا عما هو عليه الحال فى بلد أشد فقرا عن المكسيك والبرازيل مثل سرى لانكا ، الذى لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ١١٠ دولارا فى السنة (حوالى خمس متوسط الدخل فى البرازيل ) فى نفس الفترة محل الدراسة • فتوزيع الدخل القومى المحدود يتم هنا على أساس أقرب الى تقليل التفاوت فى الدخول • فالخمس الأعلى لا يتجاوز

نصيبهم ٤٦٪ من الدخل القومى ، فى حين أن نصيب الخمسين الأدنى يصل الى ١٧٪ .

ويرجع ازدياد التفاوت فى الدخول الى ذات نموذج التنمية البرازيلى الذى يعمل على تنمية ظاهرة الازدواجية الاقتصادية التى ذكرت فى النقطة السابقة . هذه الازدواجية تعمل على تركيز الغنى فى القطاع الحديث ، الذى يتوطن فى عدد محدود من المراكز الصناعية والمدن ، وفى نفس الوقت نشر الفقر على القطاع التقليدى ، الذى يعم معظم مناطق الاقتصاد القومى (*) .

ويفاقم من أوضاع الأغلبية الفقيرة أن هذه الاستراتيجية تولد فى المجتمع اتجاها تضخميا ظاهرا ، يؤكده المنزع الاستهلاكى للطبقات الغنية ، ويزيد من وطأته ارتباط السوق المحلية الكامل بالأسواق العالمية ، مما ينقل اليها باستمرار موجات التضخم العالمى

---

(*) فعلى سبيل المثال ، كان أغنى ٦٪ من أهل المكسيك موزعين على النسب الاتية : ٣٧٪ فى قطاع الخدمات (البنوك والتأمين والسياحة ... الخ) ، ٢٣٪ فى الصناعة والتعدين ، ١٩٪ فى الزراعة ، ١٩٪ فى النقل والتجارة ، ٢٪ فى التشييد . فى حين كان نصف السكان الذين يعانون الفقر موزعين على النحو التالى : ٦٣٪ فى الزراعة ، ١٤٪ فى الخدمات (الخدمات الشخصية وما فى حكمها فى المكاتب والفنادق ... الخ) ، ٩٪ فى الصناعة والتعدين ، ٨٪ فى النقل والتجارة ، ٦٪ فى التشييد . المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

مزيدة بمعدلات الربح المحلية المرتفعة .

وعموما نجد أن التفاوت الصارخ فى الدخول قد يمثل فى العصر الحالى عنصر استفزاز اجتماعى ، بما قد يخلق صراعات اجتماعية ، تؤثر على نظم الحكم القائمة كما هو حادث فى شيلى وغيرها .

٤ - تباطوء معدل النمو (*)

يحد النمو الاقتصادى فى اطار هذه الاستراتيجية حدين لا يمكن تجاوزهما . الأول ، القدرة على النفاذ الى الأسواق العالمية ، وهذه محكومة بما تسمح به الشركات متعددة الجنسية من نصيب للشركات التابعة لها فى البلدان النامية ، وهو بصفة عامة نصيب متواضع فى العادة . فالسوق الذى يتوجه اليه الانتاج هو سوق الدول المتقدمة ، وقلة من أغنياء البلدان النامية ، وما أقلهم . وهم يفضلون فى الغالب المنتجات المنتجة فى الدول المتقدمة . والحد الثانى ، هو ضيق السوق المحلية ، الذى لا يستوعب الا قدرا محدودا من الانتاج . وهكذا يبدو اعتماد معدل النمو المحلى على نمو الطلب الخارجى ، وتأثره بما يحدث من كساد

---

(*) المرجع السابق ، ص ١٨١ : ١٨٣ .

فى نمو الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما هو حادث حاليا منذ بداية عقد الثمانينات .

كما أن النمو الاقتصادى طبقا لهذه الاستراتيجية محكوم عليه بالتعثر وعدم المقدرة على الانطلاق الذاتى ، وذلك لأنه يمثل تنمية غير شاملة لكل قطاعات الاقتصاد القومى ، وغير متعلقة بالمجتمع بأسره فتخلف بعض القطاعات لا بد أن يعطل فى المدى الطويل نمو القطاعات الأخرى . فتنمية الصناعة الموجهة نحو التصدير لا يمكن أن يستمر مع اهمال الزراعة ، التى يتعين عليها أن تمد القطاع الصناعى بالمواد الأولية والسلع الغذائية والسوق لتصريف الانتاج الصناعى . ومن ثم لا تتمثل التنمية هنا فى النوع الذى يغذى نفسه بنفسه .

والواقع أن نمط التنمية هنا يعمق من التخلف فى مفهومه العلمى . فهو يزيد من تشوه هيكل الاقتصاد القومى ويزيد من حدة الازدواجية ، والتبعية للخارج ، وتفاقم مشكلة المديونية ، وزيادة التفاوت فى الدخول ، وتفاقم الصراع الاجتماعى ، وهو ما نشهده حاليا بوضوح فى كل من البرازيل ، الارجنتين ، شيلى ، والمكسيك ، ومن ثم فانه ليس من الغريب أن يطلق على هذا النموذج من التنمية عبارة " تنمية التخلف " Development of Underdevelopment.

## الفصل الحادى عشر

## نموذج التنمية فى تايـوان

استطاعت أربع دول شرق آسيوية حديثة التصنيع ، وهى تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج ، أن تحقق خلال الأربع عقود الأخيرة (التالية للحرب العالمية الثانية) نجاحا اقتصاديا باهرا فى انجازها التنموى • فلقد اجتاز كلا منها عقبات التخلف ، وانطلق على طريق النمو الاقتصادى السريع ، مقتحم أسواق الدول الصناعية المتقدمة بالعديد من المنتجات الصناعية بما يجعل من الأهمية بمكان دراسة نماذج التنمية التى اتبعتها هذه الدول للتعرف على ما اذا كان فى الامكان نقل وتعميم الخبرات التنموية لهذه الدول الى غيرها من الدول النامية التى تعانى من فشل ما اتبعته من تجارب تنموية •

ويرجع الاعتقاد بامكانية نقل هذه الخبرات الى ما يظنه البعض من أن نجاحها يرجع فى الأساس الى ما اتبعته من انفتاح تام على العالم الخارجى ، وما انتهجته من سياسات حرة انحصر فيها دور الدولة الى أقل الحدود • ومن ثم فان السير على نفس هذه السياسات يؤدى الى تحقيق انجازات ناجحة ، خاصة وأن ما حققته تلك الدول من نجاح قد حدث على الرغم من محدودية ما يتوفر فيها من موارد طبيعية وأسواق داخلية •

ومن هنا جاءت مناداة البعض ـ بالاستشهاد بتلك الخبرات ـ بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي ، وانتهاج سياسات اقتصادية متحررة مع اختصار دور الدولة في الحياة الاقتصادية الى أقل الحدود .

فهل هذا حقا صحيح ؟ للاجابة على هذا التساؤل يجب أن نتحقق من حقيقة التجربة التنموية لتلك الدول الأربع ، التى يلقبها البعض بالنمور الآسيوية الأربعة ، للتعرف على خصائص تنميتها ، حتى يمكن ادراك العوامل التى أدت الى نجاحها ، وما اذا كان فى الامكان تكرارها فى بقية البلاد النامية ، وما يمكن استخلاصه من دروس من تلك التجارب الناجحة ، يمكن أن تشكل مبادئ عامة يقتدى بها فى وضع سياسات التنمية .

وهنا نجد أن تجربة التنمية الاقتصادية فى هذه الدول الأربع تشترك معا فى العديد من الاعتبارات . فكل من هذه الدول قد بدأ مسيرة التنمية الاقتصادية فى الخمسينات أو الستينات من مستوى أعلى بكثير من غيره من البلاد النامية التى سعت الى تحقيق التنمية فى نفس الفترة . فلقد كان للموقع الجغرافى الاستراتيجى للدول الأربع دور هام فى وقوعها من قبل تحت الاحتلال الأجنبى لفترات طويلة . ولكن من حسن حظ هذه الدول ـ على عكس حال البلاد النامية الأخرى التى

وقعت تحت الاحتلال ـ ان قضت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لمن استعمرها الى دفع عجلة النمو الاقتصادى فيها ، بتطوير البنية الأساسية والارتقاء بالنشاط الزراعى ورفع درجة انتاجيته ، وتطوير القوى البشرية ... الخ . ويبدو هذا بوضوح من سلوك المستعمر اليابانى فى كل من تايوان وكوريا ، وبدرجة أقل فى حالة المستعمر البريطانى فى كل من هونج كونج وسنغافورة .

ثم لعب الموقع الجغرافى الاستراتيجى مرة أخرى من بعد الحرب العالمية الثانية دورا ايجابيا فى صالح تنمية هذه الدول لما دار بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى من صراع ساخن حينا وبارد حينا . فقد صمم الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف المد الشيوعى فى آسيا بعد انتقاله من الاتحاد السوفيتى الى الصين الشعبية وكوريا الشمالية ودول شرق أوربا . ومن ثم جاءت وقفته الجادة بجانب تنمية الدول الأربع المعنية ، بزرع التطور الرأسمالى فيها ، حتى تكون مثالا حيا للمقارنة ووقف المد الشيوعى الى دول نامية أخرى . فأغدق الغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول بمختلف أنواع المساعدات الضخمة بلا مقابل ( تمثلت فى مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية واشتراك فعلى فى رسم وتنفيذ السياسات)، وشجع على الأخذ بسياسات ونظم ادارة اقتصادية تتعارض مع

ما نادت به الدول الغربية من حرية وديمقراطية ، كما يأتى تفصيلا فيما بعد .

وتشترك تجارب التنمية فى الدول الأربع المعنية كذلك فى أنها قد تمت ( باستثناء كوريا ) فى دول صغيرة الحجم من حيث المساحة وعدد السكان ، وبالتالى قلة الموارد الطبيعية ، وصغر حجم السوق الداخلى بما لا يعضد قيام صناعات ذات أهمية ومن هنا كان الاعتماد على الخارج فى تلبية سواء الاحتياجات اللازمة للاستهلاك أو للانتاج يستلزم أن يقابل الاستيراد بقدرة متزايدة على التصدير . فاشتركت التجارب الأربع فى حتمية التصنيع الموجه للتصدير ، سواء فى بداية مسيرة التنمية كما كان الحال فى هونج كونج وسنغافورة نظرا لضآلة مساحة كل منها بما لا يسمح بوجود سوق داخلى يعتد به ( نموذج الدولة المدينة ) ، أو بعد فترة قصيرة من بداية مسيرة التنمية كما حدث فى تايوان وكوريا الجنوبية عندما استنفدت سياسة احلال الواردات أغراضها واصطدمت بعقبة محدودية السوق المحلى ونقص النقد الأجنبى اللازم للاستيراد .

هذا وان كانت تتعدد النواحى التى تشترك فيها تجارب تنمية الدول الأربع محل الاهتمام الا أن الحاجة الى التعرف على قدر أكبر من التفاصيل قد يجعلنا نركز فقط فيما يلى على المسيرة

التنموية لاحدى هذه الدول الأربع ولتكن تجربة التنمية فى تايوان (*)٠

## خصائص نموذج التنمية فى تايوان :

تشغل تايوان جزيرة كبيرة ، تتمتع بموقع استراتيجى ، يشرف على ممرات بحرية هامة تربط بين شمال شرق وجنوب شرق آسيا واليابان ، بحيث يصبح لمن يسيطر على تايوان المقدرة على السيطرة على خطوط الامداد الرئيسية فى آسيا ٠ ويبلغ عدد سكان تايوان حوالى عشرون مليون نسمة فى سنة ١٩٨٨ ، وهى ليست غنية من حيث ما يوجد فيها من موارد طبيعية ٠

وقد وضعت تايوان فى سنة ١٩٥٠ تحت الحماية الأمريكية للوقوف ضد زحف قوة الشيوعيين الصينيين التى تنامت فى نهاية

(*) تم الرجوع أساسا الى الدراسات الثلاث التى أعدها :
- ابراهيم العيسوى (دكتور) ـ الخبرة التنموية لتايوان والدروس المستفادة منها لمصر ؛
- رمزى زكى (دكتور) ـ الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافورة والدروس المستفادة منها لمصر (نموذج دولة المدينة) ؛
- حسين الفقير (دكتور) ـ الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر (نموذج التنمية البوذية) ـ خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر ـ اصدار معهد التخطيط القومى ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ـ رقم ٧٣ ـ القاهرة يونيو ١٩٩٢٠

١٩٤٩ . فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة الصين الوطنية فى تايوان الحكومة الشرعية للصين ، ووقعت معها اتفاق دفاع مشترك فى سنة ١٩٥٤ ، وظلت تحتفظ معها بعلاقات خاصة جدا ـ قدمت خلالها أنواع مختلفة من الدعم المالى والفنى والعسكرى بسخاء بالغ ـ الى أن اعترفت فى يناير ١٩٧٩ بالصين الشعبية .

ويمكن عرض خصائص نموذج التنمية التايوانى فيما يلى :

١ ـ تراكم رأس المال :

بدأت تايوان مسيرتها التنموية ـ كما سبق القول ـ من مستوى مرتفع جدا بالقياس بالدول النامية التى عاصرتها فى بداية نفس المسيرة . فلقد تمت المرحلة الأولى للتراكم الأولى لرأس المال فى تايوان خلال فترة الاحتلال اليابانى لها لمدة نصف قرن من ١٨٩٥ الى ١٩٤٥ . فعلى الرغم من الجوانب الاستغلالية للاستعمار اليابانى الا أنه كان يعد استعمارا ذى توجه تنموى ، لما ترتب عليه من ايجابيات من نواحى متعددة . فلقد كان اليابانيون أصحاب مصلحة فى تطوير الزراعة ، بحيث تصبح الجزيرة سلة غذاء لليابان لمواجهة احتياجات القوة العاملة اليابانية المتزايدة من الغذاء . فلمواجهة تدنى الانتاجية الزراعية ، عملت اليابان على تمليك الأرض لحائزيها ، مقابل التزامهم بتوريد ضريبة

الأرض ، وتعويض الملاك بسندات ذات عائد جارى . وبهـــذه الوسيلة أصبح الفائض الزراعى (المتمثل فى ضريبة الأرض) تحـت السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال اليابانى ، التى أبقت جزء غيـر قليل منه فى تايوان لتحسين أحوال الزراعة (تطوير نظام الـرى استحداث وتنمية بذور عالية الانتاجية ... الخ) والانفاق علـى التعليم والصحة واقامة صناعات غذائية .

صحيح قد تعرضت تايوان لخسائر بالغة بعد جـلاء اليابانيين فى البنية الأساسية والخبرات التنظيمية والادارة ورأس المال علاوة على فقدان سوق اليابان والصين ، الا أنها قد عوضت كـل ذلك بما وفد اليها فى سنة ١٩٤٩ من عمال مهرة وفنيين واداريين وأصحاب أعمال هربا من الشيوعية التى سيطرت على الصين ، هـذا بالاضافة الى المساعدات الأمريكية التى تدفقت اليها من سنة ١٩٥١ .

ولقد حدثت المرحلة الثانية للتراكم الأولى لرأس المال مـن خلال الاصلاح الزراعى الذى تم من بعد جلاء المستعمر اليابانى . فقد مكن الاصلاح الزراعى الدولة من شراء الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية بأسعار أقل كثيرا من قيمتها السوقيـة . ودفعت الحكومة ثمن المساحات الزائدة عن الحد الأقصى بنسبـة ٧٠٪ فى صورة سندات وبنسبة ٣٠٪ فى صورة أسهم فـى

رأس مال أربع شركات صادرتها الحكومة من ممتلكات اليابان . وكان سعر الفائدة على السندات ٤٪ فى الوقت الذى كان فيه سعر الفائدة فى البنوك ١٦٪ . ولم تدفع الحكومة أى عائد على الأسهم من سنة ١٩٥٧ حتى ١٩٦٢ . فقد استخدم الاصلاح الزراعى كأداة للادخار الاجبارى من الزراعة وتحويل الفائض الزراعى لتمويل الاستثمار فى الزراعة والصناعة . فقد أدى الاصلاح الزراعى الى زيادة حافز المزارعين فتحسنت انتاجيتهم ودخلهم وأدى الى انهاء سلطة طبقة كبار ملاك الأراضى وسيطرتهم على الفائض الزراعى وطرق استخدامه ، وحلت الحكومة محلهم فى الحصول على نصيب ضخم من انتاج الأرز ( حوالى ٣٠٪) . علما بأن سحب الفائض من الريف ، قد أدى الى جعل متوسط استهلاك الفرد فى الريف عند نفس مستواه فى الثلاثينات ، وانخفضت الأجور الحقيقية فى الزراعة . فلقد كان نقل الفائض من الريف للصناعة على حساب رفاهية سكان الريف ، حيث أسهم التدفق الصافى لرأس المال من الزراعة الى بقية الاقتصاد التايوانى فى تمويل الاستثمار المحلى الاجمالى بنسبة ٣٤٪ خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠.

وان كان قد تم انتزاع الفائض الزراعى بواسطة اليابانيون بوسائل ظاهرة مثل ضريبة الأرض والرسوم الانتاجية وما الى ذلك ، فان حكومة تايوان لم تكتف بالوسائل الظاهرة ، بل أضافت اليها

عددا من الوسائل غير الظاهرة التى تنطوى على تحويل معـــدلات التبادل بين الزراعة وبقية الاقتصاد لغير صالح الزراعة • فلقد أسهم التوريد الاجبارى بنسبة ١٢٪ فى تزويد الحكومة بالأرز ، وحصلـــت عليه الحكومة بسعر يقل قليلا عن نصف سعر الجملة فى الســوق فى الخمسينات • وساهمت الضريبة العينية بنسبة ١٢٪ الى ١٦٪ من حصيلة الحكومة من الأرز خلال الخمسينات • وكان يتم دفع ثمن الأسمدة عينا ( مقابل أرز أو حبوب) بأسعار غير متكافئة لصالـــح الأسمدة مما حقق للحكومة أرباحا طائلة • علما بأن انتـــاج واستيراد وتوزيع الأسمدة الكيماوية كان احتكار للحكومة بجانب احتكارها تصدير الأرز •

فما اتبعته الحكومة التايوانية من وسائل لانتزاع الفائض الزراعى لم يختلف عما اتبع فى بعض الدول الاشتراكية ، فلم يتم الأخـــذ بأسعار السوق • وقد استمرت هذه الوسائل خلال الخمسينـــات والستينات فقط نظرا لتوفر مصادر أخرى لتمويل التنمية • ويرجـــع نجاح وسائل تحويل الفائض من الزراعة الى بقية الاقتصاد فى تايبوان ( حيث لم ينجح فى غيرها من الدول النامية ) الى ما سبـــق أن خصصه اليابانيون من موارد كافية لزيادة انتاجية الزراعة خـلال فترة سيطرتهم عليها ، والا كان من الصعب أن يتم ما حـــدث دون أن يترك آثارا سلبية كبيرة على النمو الزراعى • هذا الأمر

يختلف عن حال البلاد النامية الأخرى ، حيث لم يكن هنـــاك فائض زراعى ذو أهمية قابل للنقل الى الصناعة دون تحقيق خفض ضخم فى مستوى معيشة العاملين فى الزراعة .

وبتتبع معدلات الادخار المحلى التى حققتها تايوان فـــى مسيرتها التنموية ، نجد أنها ابتدأت من مستوى ١٠٪ فى سنـــة ١٩٥٢ ، واستمرت تقريبا على ذلك طوال الخمسينات ، ثم ارتفعـت الى ما يقل عن ١٥٪ فى منتصف الستينات ثم الى ما يقل قليـــلا عن ٢٠٪ فى منتصف السبعينات ، واقترب المعدل من ٢٥٪ خلال النصف الأول من الثمانينات ، ثم زاد عن ذلك الى ما يقرب من ٣٠٪ خلال النصف الثانى من الثمانينات . وعلى الرغم من انخفـــــاض معدلات الادخار خلال فترة الخمسينات الا أنها حافظت علـــى معدل استثمار اجمالى فى حدود ١٥٪ خلال الخمسينات ، وأكثـر من ٢٠٪ خلال الستينات ، فقد ساهمت التدفقات الخارجية فـــى تمويل نسبة ٤٠٪ من الاستثمارات خلال الخمسينات ، و ١١٪ خلال الستينات . هذا وقد تصاعدت معدلات الاستثمار خـــلال السبعينات الى ما يقرب من ٣٠٪ ، ثم عادت بعد ذلك خـــلال الثمانينات الى التناقص الى ما يقرب من ٢٠٪ ، بما يعنى أنـــه خلال العقد الأخير قد أصبحت معدلات الادخار المحلى الاجمالى تفوق معدلات الاستثمار .

٢ ـ الظروف المواتية للتمويل الخارجي :

بدأت تايوان مسيرتها التنموية من بعد الحرب العالمية الثانية بمعدل ادخار محلي منخفض ، ولكنها استطاعت أن تحافظ على معدلات استثمار مرتفعة بفضل المساعدات الأمريكية في المكانة الأولى والاقتراض الخارجي على نطاق محدود في بادئ الأمر . فلقد أنقذت المعونات الأمريكية السخية تايوان من الوقوع في شرك القروض الخارجية في المراحل الأولى للتنمية .

فقد كان بدء برنامج المساعدات الأمريكية في صورة منح لا ترد في عام ١٩٥١ في وقت مناسب جدا لما اتصف به من انهيار تام وتضخم . واتسمت المساعدات الأمريكية بالكرم الشديد الذي لا مثيل له إلا بالنسبة لما قدم لإسرائيل . ويقدر ما حصلت عليه تايوان من مساعدات أمريكية حوالي ٥ر١ مليار دولار أمريكي خلال فترة تركز المساعدات من ١٩٥١ الى ١٩٦٥ ( مع عدم اشتمال هذا الرقم على المساعدات العسكرية ) بما وصلت نسبته ما بين ٤٠٪ ، ٦٨٪ من اجمالي الادخار المحلي ( شاملا المساعدات باعتبارها منح لا ترد أدرجت ضمن أرقام الادخار المحلي ) خلال ٥١ ـ ١٩٦١ . وبذلك كانت مساهمة المساعدات الأمريكية بحوالي ثلث التكوين الرأسمالي في معظم سنوات الخمسينات .

وقد كان توجيه المساعدات الأمريكية يهدف فى الأساس الى دعم القدرات الانتاجية لتايوان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، مما كان له أثر فعال وواضح نظرا لضخامة المساعدات لبلد صغير من حيث المساحة وعدد السكان من ناحية ، ولاقترانها من ناحية أخرى بنوعية الشعب التايوانى الذى يميل بطبعه الى الادخار والاخلاص فى العمل ، ولما اتبعته الحكومة المحلية من سياسات تنموية ملائمة واستقرار سياسى .

وفيما يتعلق بكافة أنواع التدفقات الخارجية ( شاملة المساعدات الأمريكية ) ، فقد تدرجت مساهمتها فى الاستثمار الثابت الاجمالى من مستوى مرتفع يبلغ ٤٠٪ فى ١٩٥٢ - ١٩٦٠ الى مستويات أقل تدريجيا تبلغ ١١٪ خلال الستينات ، و ٦٪ خلال السبعينات ، وتحولت تايوان الى مصدرة صافية لرأس المال خلال الثمانينات ، بتصاعد معدلات ادخارها الى ما يزيد عن معدلات الاستثمار المحلى .

وعلى عكس ما يتصور ، كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الاستثمار المحلى الاجمالى بتايوان متواضعة للغاية ، فلم تتعدى نسبة ٢٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٧ ، وقد اتجهت نسبة ٣٠٪ منها للاستثمار

فى قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية ٠ وقد عملت الحكومة التايوانية على تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باصدار برنامج الاصلاح الاقتصادى المالى فى سنة ١٩٥٩ ، وصدر قانون تشجيع الاستثمار فى سنة ١٩٦٠ ، التى تمت مراجعته ١٥ مرة منذ صدوره حتى يتواكب مع التغيرات المتلاحقة فى البيئة العالمية والمحلية للاستثمار ٠ وان كانت أهم ميزة عملت على جذب الاستثمار الأجنبى أكثر من غيرها هى ميزة رخص العمالة فى تايوان ٠ وقد عملت الحكومة منذ عام ١٩٦٥ على اقامة مناطق صناعية حرة لتجهيز الصادرات ، بما تتمتع به من مزايا عديدة تفوق غيرها من المناطق ٠

ولا يقتصر دور الشركات الأجنبية فى التنمية على الاستثمار الأجنبى المباشر ( فنسبة مساهمته ضئيلة كما ذكر رغم الاهتمام الكبير بتشجيعه ) ، وانما يمتد الى استيراد التكنولوجيا والمساعدة فى عمليات التصميم وتحديث الموديلات ، والتصنيع بعقود مقاولات لصالح الشركات الأجنبية ، ومساهمتها فى مجال التسويق والتصدير للأسواق الخارجية ٠

٣ ـ التصنيع المناسب التوجه ( للداخل أو الخارج ) :

لعب قطاع الصناعة دور القطاع القائد لعمليات التنمية الاقتصادية فى تايوان ، ويرجع اليه الفضل فيما حققته من معدلات نمو مرتفعة . فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الصناعى خلال الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٨٦ ١٣٪ . وان كان لم يحدث ارتفاع معدل نمو الصناعة على حساب انخفاض معدل نمو قطاع الزراعة . فلقد حقق الناتج الزراعى معدل نمو معتدل ( أو مرتفع بالمقارنة بالنمو السكانى والحاجة اليه ) بلغ ٣,٥٪ سنويا خلال نفس الفترة ، وحقق قطاع الخدمات معدل نمو سنوى ٩٪ خلال الستينات والسبعينات . وهنا نجد أنه على الرغم من أن القيادة كانت لقطاع الصناعة ، الا أنه لم يترتب على ذلك اهمال القطاعات الأخرى وبالذات قطاع الزراعة ، الذى تعرض للاهمال فى تجارب التنمية فى البلاد النامية الأخرى وكان لذلك أثر كبير على عدم نجاح هذه التجارب .

ومن الخطأ القول بأن تايوان بدأت مسيرتها التنموية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التصنيع بقيادة الصادرات كما يطلق عادة عليها . فلقد بدأت المسيرة كغيرها من الدول باتباع سياسة احلال الواردات ( أو انتاج بدائل الواردات ) واستمرت فى تطبيقها طوال الخمسينات وفى

أوائل الستينات حتى استنفدت أغراضها ، ولم تعد هناك جدوى من استمرارها كمركز الثقل فى عملية التنمية ، نظرا لضيق حجم السوق المحلى ، فلم يتعدى عدد سكانها ٨ مليون نسمة فى سنة ١٩٥٢ ، ارتفع الى ٨ر١٠ مليون فى ١٩٦٠ ، و ٦ر١٢ مليون فى سنة ١٩٦٥ . فلا يستطيع سوق محلى بهذا الحجم من مساندة الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة . كما أن صغر مساحة تايوان وبالتالى محدودية الموارد الطبيعية يعنى العجز الشديد فى الموارد أو غياب تنوعها ، بما يستلزم زيادة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والطاقة والحاجة الى المزيد من العملات الأجنبية ، التى لا يمكن توفيرها الا بالاهتمام بالصادرات .

فلقد كانت حقا بداية عملية التصنيع فى تايوان باتباع سياسة احلال الواردات من منتجات الصناعات الخفيفة بالاعتماد على التمويل المستمد من انتزاع الفائض الزراعى والمدخرات المحلية والمساعدات الأمريكية . واتبعت فى هذا الصدد الأساليب الحمائية المرتبطة بسياسة انتاج بدائل الواردات والتى تمثلت فى كل من :

- اقامة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ( أى الكمية ) فى وجه الواردات المنافسة للانتاج المحلى والواردات غير الضرورية ، والعمل بنظام الحصص الاستيرادية .

- تطبيق نظام صارم للرقابة على النقد الأجنبى منذ ١٩٤٩ ، بحيث يلتزم كل حاصل على نقد أجنبى القيام بتسليمه للسلطات النقدية مقابل الحصول على النقد المحلى ، وعدم السماح للأفراد بحيازة النقد الأجنبى أو اخراج النقد الأجنبى بكميات كبيرة الا من عام ١٩٨٧ . وقد ظلت بعض العمليات تتطلب موافقة مسبقة من البنك المركزى .

- احتفاظ السلطات النقدية للدولار التايوانى الجديد بقيمة خارجية أعلى من قيمته الحقيقية .

- الأخذ بنظام أسعار الصرف المتعددة حتى عام ١٩٥٨ .

واستمرت درجة الحماية للصناعات المحلية عند مستوى مرتفع ، ولم تبدأ فى الانخفاض إلا فى أوائل السبعينات (بعد ١٩٧١) ، عندما بدأت فى تحقيق فائضا معقولا فى ميزانها التجارى . وان كان فى رأى البعض أن الحماية لا تزال مرتفعة حتى الآن ، حيث لم تكف تايوان عن سياسة احلال الواردات حتى وقتنا هذا .

هذا واستمر مركز الثقل فى التنمية الصناعية مركزا على صناعات احلال الواردات الى أن بدأ فى أواخر الخمسينات يتشبع السوق المحلى بمنتجات الصناعات المحمية ( بعد أن تضاعف

انتاج الصناعات التحويلية خلال السنوات ٥٢ : ١٩٥٨ ) ومن ثم بدأت السياسة فى التحول منذ ١٩٥٨ بالغاء التعدد فى أسعار الصرف ، ومنح حوافز للمصدرين . وقد كانت قد بدأت فى منتصف الخمسينات بعض السياسات التى تعمل على تشجيع التصدير ، مثل سياسة استرداد الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من المواد الخام التى تستخدم فى انتاج سلع للتصدير ، ومثل حق المصدر فى استخدام جانب من حصيلة النقد الأجنبى الذى يجلبه ، ومثل تقديم قروض بسعر فائدة منخفض للمصدرين .

فقد انتقل مركز ثقل عملية التنمية خلال الستينات الى الانتاج للتصدير ، وان كان هذا لم يجعلها تتخلى عن سياسة احلال الواردات ، ولكن كان هناك جمع فى آن واحد بين سياستى بدائل الواردات والانتاج للتصدير ، وما حدث هو فقط تحول فى مركز الثقل من حيث الأهمية من صناعات احلال الواردات الى صناعات تنمية الصادرات . ويعد الوقت المناسب لاعادة توجيه التنمية من العوامل التى ساهمت فى نجاح التنمية فى تايوان . فقد كانت استجابة تايوان سريعة سواء للظروف المحلية أو الظروف الدولية التى كانت تتسم بالرواج خلال الستينات ، مما يعد عاملا مشجعا على التحول . وقد أنقذها هذا التحول فى التوقيت

المناسب الى الانتاج للتصدير على تفادى الوقوع فى شرك القروض الخارجية (*).

وقد لعب صغر حجم تايوان دورا ايجابيا فيما اتبعته من سياسات انفتاحية ذات توجه خارجى • فالحجم الصغير جعلها لا تخشى كثيرا ردود الفعل المعاكسة التى تظهر تجاه دولة كبيرة ذات نصيب ضخم فى الأسواق الدولية • وقد سعت تايوان الى اجتذاب الشركات الدولية واقامة عددا من المناطق الحرة وتوفير الاستقرار السياسى ، وتقييد حرية العمل السياسى والنقابى ، بما ساعد على ابقاء مستويات الأجور منخفضة ، وشكل بالتالى عنصر جذب وصنع الميزة النسبية لصادراتها • فلصغر حجم تايوان فانها كانت مضطرة للاعتماد على الشركات الأجنبية فيما يتعلق بتصميم المنتجات وأساليب التصنيع ، وقنوات التسويق ، ومن ثم كان عليها تقديم الكثير من المزايا والاعفاءات للشركات الدولية الأجنبية ، بما فى ذلك العمل على المحافظة على انخفاض مستويات الأجور • وليس بخاف الأثر الهام لما وجد من علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بما ساعدها على الاندماج فى النظام

---

(*) لقد كانت تايوان محظوظة فى عدم الوقوع فى شرك القروض الأجنبية سواء فى المراحل الأولى للتنمية بفضل المساعدات الأمريكية السخية ، وسواء فى فترة الستينات (خاصة بعد انخفاض حجم هذه المساعدات) بفضل اعطاء مركز الصدارة فى التنمية الصناعية لصناعات التصدير •

الرأسمالى العالمى ٠

وهكذا جمعت تجربة تايوان منذ الستينات حتى الوقت الحالى بين سياستى انتاج بدائل الواردات والانتاج للتصدير بما يمثل التوليفة المناسبة طبقا لظروفها من حيث التوجه للداخل والتوجه للخـــارج بما جعل البعض يطلق عليها عبارة " توجه مختلط للداخل والخارج معا " ، وان كان التوجه للخارج كوزن نسبى أكبر وكقائد لمســـيرة التنمية أمر واضح منذ منتصف الستينات ٠ وقد ساهمت صناعـــات التصدير فى توسيع السوق المحلى للعديد من السلع الوسيطــــــة والرأسمالية ٠ ومن هنا نجد أنه وان كان التركيز فى الخمسينات علـى انتاج بدائل الواردات من منتجات الصناعات الخفيفة ، كان هـذا التركيز قد تحول فى أوائل السبعينات الى انتاج بدائل الـواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية ، وخاصة منتجات الصناعـــات الثقيلة والكيماويات ٠ وبذلك نجد أن هناك دعم متبادل بيـــن ما ترتب من صناعات نتيجة كل من التوجه للخارج والتوجـــه للداخل ٠

٤ ـ الظروف الدولية الخارجية المواتية للتصنيع :

أوضحنا من قبل الدور الهام الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى مساعدة ودعم عمليات التنمية الاقتصادية فى تايوان ، ومساندتها على الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى • وقد مثل هذا الدور فى حد ذاته أحد الظروف الدولية الخارجية المواتية لتصنيع تايوان • ومع أهمية هذا الدور الا أنه لم يكن الوحيد فى هذا الشأن • فلقد حدث التصنيع السريع لتايوان فى وقت كانت فيه التجارة الدولية فى حالة نمو وانتعاش ، وتحرك فى اتجاه التخفيف من الحواجز والقيود التجارية ، مما ساعد على تسهيل دخول الصادرات الى الأسواق الخارجية • يضاف الى ذلك ما كانت تتمتع به أسعار الطاقة والمواد الأولية من انخفاض ( حتى سنة ١٩٧٣ ) ، مما ساعد على خفض تكاليف الانتاج ، وتضافر مع انخفاض تكلفة العمل ، مما عزز من القدرة التنافسية لصادرات تايوان •

هذا وقد استفادت تايوان مما حدث على الصعيد الدولى من اتجاه الى اعادة تقسيم العمل ، بنقل بعض الصناعات الى الدول النامية ، التى تتمتع بانخفاض تكلفة العمل ، أو التى لا تعنى كثيرا بقضايا التلوث فى البيئة •

كما استفادت تايوان من الاتجاهات العالمية للتطور التكنولوجى والتطور فى الادارة العلمية وفى نظم الاتصال والمواصلات

فيما يتعلق بتبسيط العمليات الانتاجية المعقدة وتقسيمها الى عدة عمليات يمكن أداؤها بنفس مستويات الانتاجية والجودة المتحققة فى الدول المتقدمة ولكن بتكلفة أقل . وقد تمت هذه التطورات من الباطن لحساب الشركات الكبرى متعددة الجنسيات .

٥ ـ التصنيع المعتمد على التكنولوجيا المناسبة المنقولة :

يمكن القول بصفة عامة أن التصنيع فى بريطانيا خلال القرن الثامن عشر قد اعتمد بصفة أساسية على السبق التكنولوجى أو بمعنى آخر الاختراع Invention فى حين أن التصنيع فى القرن التاسع عشر فى كل من الولايات المتحدة وألمانيا قد اعتمد على التجديد Innovation أو تحويل الاختراع الى عمل تجارى . ومع أن كل من النموذجين يختلف من حيث المحتوى العلمى ومستوى الادارة ، الا أن كل منهما يشتمل على خاصية واحدة وهى الاعتماد المتزايد على عنصر التقدم الفنى والتقنى والتطور التكنولوجى . وخلافا لما قبل نجد أن التصنيع فى القرن العشرين قد ظهر واعتمد بالدرجة الأولى على التصنيع بالتعلم أو بمعنى آخر نقل التكنولوجى Technology Transfer . وبرغم أن هذا الأسلوب يحتاج الى عملية موائمة وتكييف التكنولوجى للظروف المغايرة الا أن هذه العملية لا تشتمل على

استخدام تكنولوجى جديد (*) .

وتعتبر تايوان من ضمن الدول التى اعتمدت على عملية نقل التكنولوجى أو التصنيع بالتعلم Industrialization by learning وان كان هذا لا يمنع ـ بل يدعو الى ـ الاهتمام بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى من أجل اختيار التكنولوجى المناسب وتكييفه مع الظروف المحلية المغايرة • ويظهر هذا الاهتمام من ارتفاع نسبة انفاق تايوان على البحث والتطوير الى الناتج القومى الاجمالى وقد بلغ ٦٦ر٠٪ فى سنة ١٩٧٨ ، وارتفع الى ٠٧ر١ فى سنة ١٩٨٧ • وان كان هذا أقل من المنفق فى الدول المتقدمة ، الا أنه يزيد بكثير عن المتوسط الخاص بالدول النامية البالغ ٥ر٠٪ •

هذا وقد ركزت تايوان لفترة طويلة من نموها الاقتصادى الحديث على اقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية استجابة للوفرة النسبية لعنصر العمل بها • فارتبطت الاختيارات التكنولوجية فيها بخصائص سوق العمل • فقد تركت سوق العمل تعمل كسوق تنافسية حرة ، وهو ما كان يعنى مستوى بالغ الانخفاض للأجور

(*) محمد ناظم حنفى ـ الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ـ بدون ناشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٢ ـ ص ٣٠٤ •

فى ظل وفرة العمالة ، وفى ظل تقييد حرية الحركة النقابية فى التأثير فى سوق العمل وحظر الاضراب عن العمل ، وفى ظل ابتعاد الحكومة عن فرض حد أدنى وأقصى للأجور ، وتجاهلها للخرق الصريح لقانون العمل من جانب كثير من المنشآت بشأن الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية والأجر عن ساعات العمل الاضافية والأجازات واشتراطات الأمن الصناعى وما الى ذلك .

فدفعت ميزة الوفرة العمالية ( والرخيصة والمتعلمة فى نفس الوقت ) الى التركيز فى البداية على الصناعات التى تتصف بانخفاض معامل رأس المال/العمل مثل صناعات المنسوجات والأحذية والمنتجات الخشبية والصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية والآلات الكهربائية والالكترونيات . ولكن مع نضوب فائض العمال واتجاه مستويات الأجور الى الارتفاع فى أوائل ومنتصف السبعينات فضلا عن ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧٣ تقلصت ميزة الأجور المنخفضة للعمال ، وأخذت الميزة النسبية لصادرات تايوان فى التناقص فى بعض الأسواق.لذا بدأ التوجه للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى . فوجدت الثنائية التكنولوجية ، بمعنى أنه كان هنالك قطبان للنمو الصناعى السريع ، قطب الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية ، وقطب الصناعات المرتفعة الكثافة الرأسمالية فى مجال المنتجات الوسيطة وبدرجة أقل فى مجال المنتجات الرأسمالية .

وبطبيعة الحال لا تعنى الثنائية التكنولوجية المساواة بين البدائل التكنولوجية ، وانما تعنى الانتقائية فى اختيار الصناعات والأسلوب الانتاجى الملائم ليس فقط وفقا للوفرة النسبية لعناصر الانتاج وظروف المنافسة فى الأسواق الدولية ، ولكن أيضا تبعا لمتطلبات الهيكل الصناعى المستهدف اقامته على المدى الأطول • كما أن الثنائية التكنولوجية لا تتناقض مع جعل مركز الثقل فى مرحلة ما من نصيب توجه تكنولوجى معين ، وتغيير مركز الثقل الى توجه تكنولوجى بديل فى المرحلة التالية •

هذا وقد اتجهت تايوان مؤخرا الى الصناعات الكثيفة للتكنولوجيا والمهارة وذلك على أثر التصاعد الثانى لأسعار البترول فى ١٩٧٩ ، والنمو البطىء للطلب من جانب الدول الصناعية المتقدمة على صادرات تايوان ، وتناقص تنافسية تايوان ليس فقط لتزايد تكلفة الأجور ، وانما لظهور منافسين جدد زاحموا تايوان فى الصادرات ذات المحتوى العالى من العمالة ، وكذلك لبداية المعاناة من الاجراءات الحمائية والحواجز التجارية فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة •

٦ ـ خصائص البشر والثقافة :

للتعليم قيمة عالية لدى شعب تايوان من قديم الزمان ، فهو شعب محب للتعليم ، وينظر اليه كأداة هامة لتحقيق الحراك الاجتماعى الى أعلى . وقد حظى التعليم والتدريب بعناية فائقة من الحكومة ، واتجه اليه الاستثمار بكثافة ملحوظة . ويرجع للتعليم الفضل فى تحقيق النمو الاجتماعى وزيادة الانتاجية وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل .

وتشير معظم الكتابات الى أن أهل تايوان هم العامل الأساس فى نجاحها فهم متواضعون ولكن يعتزون بجنسهم وهويتهم الحضارية . وانهم يميلون الى الاقتصاد والتقتير فى الانفاق ، ويحبون العمل ويسعون لتحسين مستواهم من خلال تجويد العمل . وأن لديهم الكثير من صفات المنظمين . ومشبعون بروح البحث عن الربح ، ويفضلون أن يكونوا أصحاب أعمال خاصة ـ وان كانت صغيرة ـ على العمل لحساب الغير . وأنهم شعب متجانس ليس به فوارق عرقية أو دينية ذات بال . ويرجع البعض هذه الخصائص الى الفلسفة أو العقيدة الكونفوشية ونظرتها للحياة ، وتركيزها على أهمية العمل ، وأهمية الترابط الأسرى وتقديرها للتعلم والمعلمين . ومن قائل بأن خاصية الادخار مرتبطة بتكرر المجاعات فى الماضى ، وبغياب كثير من

الخدمات الاجتماعية العامة حاليا ، فدولتهم ليست دولة رفاهية ، يغيب عنها التكافل أو الضمان الاجتماعى . كما أن سلوكهم قد يرجع الى شعورهم بالخطر الخارجى من الصين .

وان كان لا يمكن انكار أهمية هذه الصفات فيما حققته تايوان من تنمية ، الا أنها لا يمكن أن تكون فى حد ذاتها السبب الوحيد . فهى تتوفر بذاتها فى كافة شعب الصين ولكن لم يتحقق المثل فى دولة الصين الشعبية .

٧ - الدور الهام للحكومة فى المجال الاقتصادى :

لم تأخذ تايوان بنظام الاقتصاد الحر ، فقد قامت الحكومة بدور نشط فى المجال الاقتصادى . وقد تجاوز هذا الدور مجرد التدخل من أجل تصحيح فشل السوق . فبرغم التوجه الرأسمالى لتايوان والتوجه الاشتراكى للصين ، فان هناك أوجه شبه كثيرة بين سياسات الدولتين فى المراحل الأولى للتنمية . ومن أهم هذه التشابهات :

- البدء بتصفية طبقة ملاك الأراضى وكبار الحائزين واعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية فى الريف على نحو يساعد بقوة على تنفيذ عملية التراكم الرأسمالى بقيادة الدولة .

- وضع أسس التصنيع بتوجيه الدولة وقيادتها ٠
- كبح جماح الأنشطة السوقية ٠
- ضغط الاستهلاك فى الريف ٠

فلقد لعبت الحكومة دور حاسم فى تشكيل مسار التنمية من خلال التدخلات المباشرة التى تتجاوز آليات السوق ، فلقد وضعت الحكومة العديد من القيود الكمية ، وأقامت قطاع عام ، وتعمدت اعادة تشكيل الأسعار من أجل تيسير شق المسار التنموى المخطط ، فضلا عما قامت به من وسائل التدخل غير المباشر المعروفة ٠

وقد أخذت تايوان بالتخطيط منذ عام ١٩٥٢ ، وتعتبر فترة الخمسينات والستينات فترة ازدهاره فيها ٠ ولقد كان للخطط قوة ارشادية هامة بالنسبة لميزانية الحكومة والقطاع العام ، ولها تأثير غير مباشر على القطاع الخاص ٠ فيتولى مجلس التخطيط والتنمية الاقتصادية ( التابع لمجلس الوزراء ) وضع خطط التنمية العامة والقطاعية وتخطيط القوى العاملة والاسكان والتنمية الحضرية ، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء الاقتصادى ، ويجرى البحوث والدراسات الاقتصادية التى تخدم عملية التخطيط والتنمية ٠

ومن الجدير بالذكر أن تدخل الدولة كان ثمرة جهد مشترك بين حكومة تايوان والحكومة الأمريكية ، التى لعبت دور هام فى

ارشاد وتوجيه الحكومة اليابانية ، وامتد دورها ليشمل مراحل تنفيذ السياسات وتشغيل المؤسسات والمتابعة والتطوير ٠

ولقد أسهمت مدخرات الحكومة والقطاع العام بنسبة كبيرة متصاعدة في تمويل الاستثمار ، بلغت ١٣٪ في الفترة ٥٢ _ ١٩٦٠ وارتفعت الى ٢٥٪ في الفترة ٦١_١٩٧٠ ، ثم الى ٣٨٪ في الفترة ٧١_١٩٨٠ ، وتصاعدت الى ٥٣٪ من الاستثمارات في الثمانينات ٠

ولقد كان لكل من السياسات المالية والسياسات النقدية للحكومة والنمو السريع في الدخل دور هام في زيادة معدلات الادخار المحلي ٠ فقد مالت السياسات المالية الى المحافظة والاقتصاد في النفقات والسعي لتحقيق فائض في الميزانية ، واتجهت الحكومة في فترة مبكرة من التطور باعطاء أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة بقصد الحث على الادخار ، فلقد تعدى سعر الفائدة الحقيقي ( بعد استبعاد أثر التضخم ) ٧٪ سنويا خلال الفترة ٥١ _ ١٩٨٦ ، ولقد أعفيت الودائع الادخارية من الضرائب ٠

ولقد لعبت الحكومة دور بارز في مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي كما عملت على تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما سبق القول ٠

هذا وقد تعرض الدور الذى قامت به الدولة فى النشاط الاقتصادى للتغير عند الانتقال من مرحلة التركيز على تصنيع بدائل الواردات الى مرحلة التركيز على التصنيع للتصدير ، حيث انكمشت الأشكال المباشرة للتدخل بعض الشئ ( وان لم تختف كلية ) ، وركزت الدولة على وضع السياسات المهيئة لزيادة الاستثمارات المحلية ، وجذب الاستثمار الأجنبى ، ودفع عجلة التطور التكنولوجى وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين البنية الأساسية . وبرغم هذا التحول ، فان المطالبة بالتخلص من بقايا التدخل المباشر ( خاصة القيود المتصلة بحماية الصناعات الوطنية والتخلص من المشروعات العامة ) قد تزايدت منذ أواسط الثمانينات . وبدأت الدولة بالفعل فى الاستجابة لدعوات التحرير والخصخصة، علما بأنه فى سنة ١٩٥٢ كانت نسبة ٥٧٪ من الانتاج الصناعى تتم فى منشآت تملكها أو تسيطر عليها الحكومة ، ولقد ظلت هذه النسبة فى حدود ٥٠٪ خلال فترة الخمسينات ، ثم اتجهت الى الانخفاض الى أن وصلت الى ١٩٪ فى سنة ١٩٨٣ وذلك نظرا الى اتجاه الاستثمارات الانتاجية العامة للانخفاض ، والى النمو السريع لصناعات القطاع الخاص ، والى بيع العديد من شركات القطاع العام .

## نتائج النموذج التايوانى :

نجح النموذج التايوانى فى وضع تايوان على طريق النمو الذاتى والتخلص من قيود التخلف . وان كان لا يخلو النجاح من بعض السلبيات أو التضحيات التى تمثل ثمن لا بد أن تتحمله أى تجربة ناجحة . وان اختلف هذا الثمن من تجربة الى أخرى . ونذكر فيما يلى باختصار النتائج الايجابية منها والسلبية .

### ١ ـ ارتفاع معدلات النمو :

حققت تايوان معدلات عالية ومنتظمة لنمو الناتج القومى الاجمالى ، بلغت فى المتوسط من أوائل الخمسينات حتى أواخر الثمانينات ٩٪ سنويا (من ١٩٥٢ الى ١٩٨٨) . وباقتران هذا النمو بانخفاض معدل نمو السكان من ٣٪ فى الخمسينات والستينات الى ١٪ فى أواخر الثمانينات ، ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى من ٤٪ فى الخمسينات الى ٧,٥٪ فى السبعينات والثمانينات . وانعكس هذا الارتفاع على متوسط دخل الفرد فارتفع من ١٦٧ دولار فى أوائل الخمسينات الى ٧٥٠٠ دولار أمريكى فى ١٩٨٩ .

هذا وقد حققت تايوان نموا يعتد به فى قطاع الزراعة (٣,٥٪ سنويا خلال الفترة ٥٣ : ١٩٨٦) ، وان كان قطاع الصناعات

التحويلية هو القطاع الذى استقطب عمليات النمو ، بما حققه من معدل نمو مرتفع حقق فى المتوسط معدل ١٣٪ سنويا خلال الفترة من ٥٣ الى ١٩٨٦ ، بما أدى الى ارتفاع مساهمة الصناعة فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى من أقل من ٢٠٪ فى سنة ١٩٥٣ الى حوالى ٤٤٪ فى سنة ١٩٨٩.

٢ ـ التوظف الكامل :

أدت سياسة ترك الأجور تنخفض الى مستويات دنيا ، والتركيز الأولى على الصناعات كثيفة العمالة وأساليب الانتاج مرتفعة الكثافة العمالية الى استيعاب فائض العمالة ، وتحقيق ما يقرب من التوظف الكامل فى فترة وجيزة نسبيا ، وان كانت قد انطوت فى نظر البعض على درجة عالية من استغلال للقوة العاملة ، كما سوف يأتى ذكره فيما بعد .

٣ ـ عدم التضحية بعدالة التوزيع :

نجحت تايوان فى المزج بين النمو الاقتصادى السريع والحفاظ على درجة معقولة من التفاوت فى التوزيع ويرجع ذلك الى عدة أمور منها ما تم من اصلاح زراعى وانتشار للمشروعات العامة وما اتبع من سياسات للتصنيع تحيزت ( فى المراحل الأولى ) الى اقامة الصناعات واختيار أساليب الانتاج ذات الكثافة العمالية المرتفعة ، وما أدت اليه من مساهمة منشآت ذات

أحجام متباينة فى تحقيق النمو الصناعى ، ففتحت بابا واسعا أمام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمساهمة فى عملية التصنيع . هذا علاوة على ما ترتب على سياسة الانتشار الجغرافى للصناعات ، فقد وطنت الصناعات الجديدة فى المدن الصغيرة وفى الريف مما ساهم فى نشر ثمار التنمية على أوسع نطاق وضبط الهجرة من الريف الى الحضر ، علاوة على اتاحة الفرصة للصناعات للتمتع بانخفاض أسعار الأراضى ورخص الأيدى العاملة فى المدن الصغيرة والريف .

وليس يخاف ما ترتب على نشر التعليم من أثر على تحسين توزيع الدخل . فالتعليم وسيلة هامة من وسائل الحراك الاجتماعى بما يؤدى الى رفع مستويات الدخل ، ويقلل من التفاوت فى الدخول .

٤ ـ استغلال الطبقة العاملة :

على الرغم من الصور المتعددة لتدخل الحكومة ، الا أنها امتنعت عن التدخل فى سوق العمل وتركته حرا طليقا يؤدى فى ظل وفرة العمل الى خفض مستويات الأجور الى حدود دنيا . وأكثر من ذلك فقد كان تدخلها فى منع الطبقة العاملة من ممارسة أى حق يؤثر على قوى السوق ومستويات الأجور ، خاصة حق تنظيم

النقابات وحق الاضراب ، بما فى ذلك حماية العامل من أخطـــار المهنة وتوفير متطلبات الأمن الصناعى ، وساعات العمل ، وما الــى ذلك • ويدعو هذا البعض الى اعتبار الاستغـلال الفائق للطبقـــة العاملة أحد السمات البارزة للنموذج الذى اتبعته تايوان وغيرهـــا من الدول الآسيوية حديثة التصنيع •

٥ ـ التبعية والهيمنة الأمريكية :

لم تكن العلاقة بين تايوان والولايات المتحدة علاقة متكافئـة بين ندين ، وانما كانت علاقة هيمنة صريحة من الجانب الأمريكى على الجانب الصينى فى تايوان • وقد ساعدت المساعدات الكبـــيرة الأمريكية التى قدمت بدون تكلفة اقتصادية على سيادة هذه العلاقـــة باعتبار تايوان فى حكم المحمية الأمريكية ، أو فى حكم القاعـــــدة العسكرية الأمريكية فى مواجهة الصين الشيوعية • ومن ثم فـــــان التبعية قد تمت هنا بالاختيار دون أن تكون بالاجبار من جانـب قوة خارجية ، وان كان هذا لا يغير من طبيعتها بأنها علاقـــة تبعية وليست علاقة تعاون على قدم المساواة أو علاقة اعتماد متبادل على أساس التكافوء •

٦ ـ غياب الديمقراطية :

من الواضح أن التنمية فى تايوان قد تمت فى ظل حكم غير ديمقراطى ، وفى ظل هيمنة حزب واحد ، وفى ظل قانون الطوارئ من سنة ١٩٤٩ حتى ١٩٨٧ ، الذى قيد كثير من الحقوق والحريات المدنية وحرية العمل السياسى والنقابى . وان كانت الصورة آخذة فى التغير الآن تحت الضغط المستمر ، الا أن الفرق لا يزال شاسعا بين ما هو قائم وبين المأمول للديمقراطية . ولذا فان القلاقل السياسية قد تزايدت على نحو يهدد فى رأى البعض بعدم امكانية استمرار التقدم الاقتصادى ، حيث أخذ المستثمرون يحزفون عن الاستثمار فى تايوان بحجة عدم الاستقرار السياسى .

٧ ـ جوانب سلبية أخرى :

فى غمار الاندفاع الشديد نحو النمو الاقتصادى خلال العقود الأربعة الماضية حدثت أضرار كثيرة بالبيئة وتدهورت نوعيتها ، فقد ارتفعت مؤشرات التلوث فى الهواء والمياه والتربة الى حدود مقلقة ، مما استدعى انشاء ادارة خاصة بحماية البيئة فى عام ١٩٨٧ .

ولم يهتم كثيرا بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية أو الانفاق على نحو كاف فى مجال الاسكان بما لم يوفر الاحتياجات الأساسية الكافية .

هذا وقد ظهرت بعض التقاليد الغربية السلبية على بعض أفراد المجتمع مثل قيم الفردية والفساد وجرائم السرقة واختطاف أبناء الأغنياء مقابل الحصول على الفدية . فهذه بعض الأمراض الاجتماعية التى قد يعززها التقدم الاقتصادى السريع وما يقترن به من هزات وتحولات اجتماعية .

وفى الختام يستخلص مما ذكر سابقا أن النموذج التايوانى أو بمعنى واسع نموذج النمور الآسيوية الأربعة نموذج له خصوصياته الفريدة غير القابلة للتكرار ، وان كان هذا لا يمنع من استخلاص العديد من الدروس المفيدة منه ، التى يمكن أن يسترشد بها فى عمليات تنمية بلاد نامية أخرى ، وهو ما يمكن تأجيل الحديث عنه الى نهاية الباب التالى .

# البـــاب الرابع

## أزمة التنمية والنظام الاقتصادى العالمـــى

بما استعرضناه من تجارب النمو والتنمية يمكن أن نـــدرك الأهمية البالغة التى لعبتها العلاقات الاقتصادية الدولية ســـواء فيما أحرزته بعض الدول من نجاح أو فيما منيت به معظم البـــلاد النامية من فشل . وقد تبين لنا من قبل دور العلاقات الاقتصادية الدولية ـ أو بصفة خاصة الاستعمار ـ فيما جد من تخلف فـــى العديد من بلاد العالم .

فتمثل العلاقات الاقتصادية الدولية عنصرا هاما فى دراسات التنمية الاقتصادية ، وان كنا مع ذلك لا نسعى هنا الى دراستهـــا بطريقة مستفيضة ، حيث قد تم هذا فعلا من قبل فى أحد المقررات الأخرى لعلم الاقتصاد . ونكتفى هنا بالقاء الضوء على بعـــض المستجدات فى العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ، التى يمكـــن أن يكون لها دور مستقبلى على ما يتم من مجهودات تنموية فـــى البلاد النامية .

فيتم دراسة موضوعات هذا الباب فى الفصول التالية :

## الفصل الثانى عشر

## نظام اقتصادى عالمى جديد

ربط الفكر التنموى الجديد ــ كما سبق تناوله ــ ما بين سلبيات العلاقات الاقتصادية الدولية بما تفرضه من تبعية ، وما تعانيه الدولة النامية من تخلف وأزمة فى التنمية . فكان من الطبيعى أن يتبنى قضية المطالبة بتغيير النظام الاقتصادى العالمى الراهن الى ما يمكن أن يضع الدول النامية فى موقع متكافئ فى العلاقات الدولية مع غيرها من الدول (*) .

هذه المطالبة باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد تبدو محل معارضة ولو على الأقل من خارج البلدان النامية . فمع أنه لا يوجد خلاف حول ادراك ما تعانيه الدول النامية من أزمة فى التنمية ، فحال مختلف الدول النامية ليس خاف على أى انسان ، الا أن هذا الادراك بوجود أزمة فى التنمية ، لا يعنى الاتفاق على فساد ما أتبع من فكر تنموى ، وبالتالى لا يعنى الاتفاق على ادراك مسئولية العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة عما تقع فيه البلاد النامية من أزمة فى التنمية .

---

(*) أرجع الى الآراء المختلفة بخصوص تغيير النظام الاقتصادى العالمى ل : اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ــ المرجع السابق ص ٥٩ : ٦٢ .

فيتمثل الرأى الرافض تغيير النظام الاقتصادى العالمى فى الموقف التقليدى للدول الرأسمالية الكبرى ( وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية ) ، الذى يرى أن العلاقات الاقتصادية الدولية تحكمها قوانين السوق العالمية ، وهى قوانين طبيعية تؤدى فى النهاية الى ما فيه خير الجميع ، وأن أى تدخل فيها لا بد أن يؤدى الى أضرار اقتصادية ، وأن ما تشكو منه الدول النامية راجع الى قصور جهدها الاقتصادى عن تحقيق أهدافها الاجتماعية .

وقد برز هذا الرأى الرافض لتغيير النظام الاقتصادى الدولى من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة فيما بذل من مجهودات متعددة فى هذا الشأن خلال ما يقرب من الثلاثون عاما الماضية ، تمثلت بالذات فى دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التى عقدت أول مرة فى عام ١٩٦٤ ، ثم عقدت بالتتابع فى دورة كل أربع سنوات ، ومؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب الذى عقد فى اول مرة فى باريس سنة ١٩٧٥ ، وقد دعت اليه فرنسا فى محاولة لتحاشى المواجهة بين الدول النامية التى تكتل بعضها فى منظمة الأبك وتكتلت كلها فى مجموعة السبع والسبعين ، وبين الدول المتقدمة المستهلكة للبترول والتى تجمعت كلها باستثناء فرنسا فى الوكالة الدولية للطاقة . وقد انقسم مؤتمر باريس الى عدة لجان : للطاقة ، والمواد الأولية ، والتنمية ، والشئون المالية . وعقدت عدة لقاءات الى أن كان آخر لقاء فى مدينة كانكون

بالمكسيك فى منتصف الثمانينات ولم يسفر عن أية نتائج . وهكـــذا انقطع الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير دون أن يحقـــق أى تقدم .

وقد حدث هذا الفشل رغم ظهور بناء فكرى حكيم يتمثـــل فى " تقرير : الشمال والجنوب ، برنامج من أجل البقاء " الـــذى وضعته اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاســة فيلى برانت عام ١٩٨٠ بناء على تكليف البنك الدولى فى عام ١٩٧٧ . ويشبع هذا التقرير رغبات البلاد المتخلفة ويتجاوب فى نفس الوقــت مع مصلحة الرأسمالية العالمية . ويركز التقرير على أن ثمة مصالــح متبادلة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف ، وأن الخروج مــن مأزق النظام الرأسمالى العالمى حاليا ( والذى كان يتمثل فـــى سيطرة الكساد والركود المقترن بالتضخم ) يتطلب انعاشا اقتصاديا للجنوب . فيتطلب الأمر ارسال عشرات المليارات من الــدولارات الى دول الجنوب الفقيرة ، فيؤثر استخدامها بسرعة على انعــاش القوى الشرائية بالسوق الرأسمالى العالمى ، وبالتالى تدور عجـــلات الانتاج والتوظف والاستثمار على نحو يحل معضلة أزمة الرأسمالية . واقترحت لجنة برانت امكانية تدبير هذا النقل الكبير للموارد مــن خلال القنوات الرسمية والمنظمات الدولية ، ومن خلال فــــرض ضريبة على التجارة الدولية وتجارة السلاح والنفقات العسكريـــة والكمالية والنقل البحرى واستغلال الفضاء وقيعان البحار ، ومــن

خلال مساهمات الدول البترولية ، وأشار التقرير الى أنه " يجب أن يفهم مواطنو الدول الغنية أن مشاكل العالم لا مفر من معالجتها ، وأن سياسة حاسمة بشأن المساعدة لن تكون عبئا فى نهاية المطاف .. بل استثمارا فى اقتصاد أكثر سلامة ، وفى مجموعة دولية أكثر أمنا " (*). الا أن هذا الرأى الحكيم لم يظهر فى شكل تطبيقى على الساحة الدولية .

وان كان هذا هو الموقف من جانب الدول المتقدمة فيما يتعلق بأزمة التنمية والنظام الاقتصادى الدولى ، فان الموقف من داخل البلاد النامية يتفاوت بين الشدة والاعتدال . فتتمثل الشدة فى أقصى اليسار بالمطالبة بانفصال الدول النامية عن النظام الاقتصادى العالمى ، وذلك بحجة أن جوهر النظام الاقتصادى العالمى رأسمالى ، يعمل بانتظام على اثراء " القلب" Centre ( أى الدول الرأسمالية الكبرى ) وافقار " التخوم " Periphery ( بقية دول العالم ) . ومن ثم لن يتخلص العالم النامى من الاستغلال الا بتصفية الرأسمالية العالمية تماما . ولما كان هذا الهدف ليس بقريب ، فلا يوجد أمام الدول النامية للبعد عن الاستغلال الا بالانفصال عن النظام العالمى ، أى بقصر مبادلاتها

---

(*) رمزى زكى (دكتور) _ فكرة الأزمة _ مرجع سبق الاشارة اليه _ ص ٤٥ : ٤٧ .

الخارجية الى أضيق الحدود (*) . كما تظهر الشدة على الطرف الأخير فى سلوك عدد محدود من مثقفى البلاد النامية ، بهرتهم الحضارة الغربية فنفضوا أيديهم عن مستقبل شعوبهم ، أو حتى فروا بجلدهم الى حيث الرخاء المادى ، وهم يرون فيما تعانيه شعوبهم من تخلف وفشل فى التنمية الدليل على عجزها أو فساد حكومتها أو افتقارها الى القيادات التنفيذية الكفوءة ... الخ .

ويقع الرأى الغالب من داخل الدول النامية ـ بالاضافة الى الاتجاهات المستنيرة فى العالم الرأسمالى ـ بين هذين الرأيين المتطرفين ، وذلك بالعمل على ضرورة تغيير الأوضاع الراهنة

(*) ويشير مؤيدوا هذا الاتجاه الى التجربة التاريخية للاتحاد السوفيتى حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، والى تجربة الصين منذ بداية الستينات . ولكن يلاحظ على هذا الرأى أن العزلة الاقتصادية فرضت فرضا على الاتحاد السوفيتى ، وكان هدفه دائما كسر الحصار وتشجيع المبادلات الخارجية . أما الصين فلأوضاعها الداخلية دورا أساسيا فى انطوائها على نفسها ، وأن كانت قد أخذت فى الخروج من عزلتها . وعلى أية حال فكلا الدولتين فى حجم قارة كبيرة يمكن نظريا أن تكفى نفسها بنفسها . أما الغالبية العظمى للدول النامية فانها لا تملك أسباب الاكتفاء الذاتى . ومن ناحية أخرى فان تقدم سهل النقل والاتصال بين الشعوب وتشابك المصالح على مستويات مختلفة يشكل أتجاها موضوعيا نحو دعم المبادلات الدولية وليس تصفيتها .
اسماعيل صبرى عبد الله (دكتور) ـ المرجع السابق ـ ص ٦٠ ، ٦١ .

للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بهدف رفع الاستغلال عن البلاد النامية . ويركز بعض مؤيدى هذا الرأى الضوء كله على سلبيات العلاقات الدولية ليخفى مسئولية حكومات دول العالم الثالث . ولا يتجاهل الآخرون سلبيات ما اتبعته حكومات هذه الدول من نماذج تنمية . فيرون أن النظام الاقتصادى العالمى الحالى ثمرة تاريخية لعملية واحدة هى تطور النظام الرأسمالى العالمى ، ولدت التقدم فى ناحية والتخلف فى ناحية أخرى . وبالتالى فان تطور النظام الاقتصادى العالمى لن يتم الا بعملية مزدوجة : علاقات دولية أكثر تكافؤا من ناحية ، واستراتيجيات تنمية جديدة فى البلاد النامية من ناحية أخرى . فلابد من دور حيوى من جانب حكومات دول العالم الثالث فى هذه العملية . فلن يكون هناك تعديل جذرى فى العلاقات الدولية الا بتعديلات أساسية فى استراتيجيات التنمية فى بلاد العالم الثالث وفى السياسات الاقتصادية فى الدول المتقدمة .

وان كانت ما تزال الدعوة نحو اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد لا تتعدى مرحلة الأمانى الطيبة ، التى لا يتوقع لها أن ترى النور فى المستقبل القريب أو المتوسط ، الا أن فى سعى الدول النامية ـ طبقا لرأى أنصار الفكر التنموى الجديد ـ الى اتباع أنماط من التنمية مستقلة ، ومعتمدة جماعيا على النفس ـ كما سبق بيانه ـ وتكوين " اتحادات المنتجين " لمختلف المواد الأولية ، ما قد يدفع الى تحسين وضعها النسبى فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

## الفصل الثالث عشر

## الحفـــاظ على البيئـــة

### مظاهر الخطر على البيئة : (*)

عاش الانسان على سطح الأرض منذ آلاف السنوات دون أن يلوثها ، وظلت الأرض تتوائم مع سكانها دون اختلال في التـــوازن الطبيعي ، الى أن بدأت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامـــن عشر ،فبدأ الانسان في استخدام الطاقة المستمدة من الفحم ثـــم البترول وسعى الى السيطرة على الطبيعة ، والسيطرة على الأوبئـــة والأمراض . وهنا بدأت العلاقة تختل بين الأرض وسكانهـــا ، فزادت معدلات نمو سكان العالم بشكل واضح خاصة من بعـــد الحرب العالمية الثانية . فلقد ارتفع عدد سكان العالم من حوالـــى ٢٧٠٠ مليون نسمة في سنة ١٩٥٠ الى حوالى خمسة آلاف مليـــون نسمة (أي الضعف) حاليا ، ومن المنتظر أن يتضاعف العدد مرة أخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة .

---

(*) تم اعداد هذا الجزء بالرجوع الى ما كتبته وسائل الاعـــلام المحتلفة بمناسبة عقد مؤتمر الأرض في مدينة ريو دى جانيـــرو بالبرازيل خلال شهر يونيو ١٩٩٢ .

وكان طبيعيا أن تؤدى هذه الزيادة فى عدد سكان العالم الى أن يقل نصيب كل فرد من ثروة الأرض ، وما يترتب عليها من انتاج ، ومن هنا قام الكثيرون من أبناء الأرض الى الاساءة اليها ، وذلك لتعويض ما فقدوه من نصيبهم فى هذه الثروة ، خاصة من بعد الحرب العالمية الثانية بظهور ما يطلق عليه الثورة الصناعية الثانية . وجاءت الاساءة فى صورة تلويث البيئة واساءة استخدام الموارد .

وقد ظهرت صور الاساءة الى البيئة فى عدة ظواهر طبيعية لاحظها العلماء خلال العشرين سنة الماضية ، ولم تكن قائمة أو ملحوظة من قبل ، وتتمثل أساسا فيما يلى :

- نقص مساحات الأراضى الزراعية ، نتيجة لعدة عوامل بعضها من صنع الانسان مباشرة والبعض الآخر كذلك من صنعه بطريقة غير مباشرة . فقد نقصت بسبب البناء فوقها والعيش فيها ، ونقصت كذلك بسبب نقص الأمطار وانتشار الجفاف ، ويرجع هذا — ضمن ما يرجع — الى فعل الانسان وتخريبه للطبيعة المناخية للأرض . هذا وقد نقصت انتاجية وخصوبة الأرض فى مناطق عديدة اما نتيجة لكثافة استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية ، أو نتيجة لبناء السدود كما حدث للتربة المصرية من بعد اقامة السد العالى ، وكما حدث للعديد من الدول الأخرى .

- تعرية الأرض مما يكسوها فى مناطق كثيرة من غابات ، خاصة فى البلاد النامية ، وذلك من أجل بيعها وتصديرها الى الخارج ، أو استخدامها فى البناء وفى الوقود ، أو لاستخدام الأراضى التى كانت تشغلها فى الزراعة أو السكن . هذا فى حين تعتبر أشجار الغابات مصدرا رئيسيا من مصادر الأوكسجين فى الهواء بالاضافة الى أنها تساعد على تماسك التربة ، وعدم تعريتها وانجراف الطبقة الخصبة من عليها بفعل الأمطار الغزيرة ، وبالتالى تعرضها للتصحر والانهيار . وقد ترتب بالفعل على اقتلاع الغابات حدوث العديد من الكوارث والفيضانات ، علاوة على فناء العديد من الكائنات الحية النادرة التى توجد فى المناطق الحارة بالبلاد المتخلفة .

- زيادة مخلفات الصناعة والفضلات الطبيعية التى تخرج من الانسان ، وجرت العادة على القاء هذه المخلفات والفضلات فى البحار والمحيطات والأنهار ، مما أدى الى تلوث هذه الموارد الطبيعية ، واصابتها بما فيها من كائنات حية بالأمراض والسموم .

وقد أصبحت هذه الظاهرة قضية عالمية لما يوجد من اتصال بين الأنهار والبحار ، مما ينقل التلوث من المياه التى تطل عليها دولة معينة الى مياه وشواطىء الدول الأخرى

فتلوثت الشواطئ ، وتعرضت الأسماك للقتل والنقص والعديد من الأمراض ... الخ .

— مع ارتفاع مستوى المعيشة خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة استخدمت أجهزة لتكييف الهواء ، وأجهزة للتبريد من ثلاجات كهربائية وخلافه ، وهذه الأجهزة تعمل بغاز الفريون ، الذى تزايد انتاجه فى السنوات الأخيرة بشكل كبير . وقد تبين أن تسرب غاز الفريون من أجهزة التبريد ( بالاضافة الى الغازات المنبعثة من الطائرات الأسرع من الصوت ) الى طبقات الجو العليا ، وتفاعله مع غاز الأوزون الذى يحيط بالغلاف الجوى ، يؤدى الى تمزق طبقة الأوزون ، وانتشار الثقوب بها . ويقوم غاز الأوزون بحماية الأرض وسكانها من الأشعة فوق البنفسجية التى تتسبب فى فقد الابصار وسرطان الجلد والاقلال من مناعة جسم الانسان .

— زيادة استخدام الطاقة والوقود والبترول بشكل كبير لم يسبق له مثيل ، وما يترتب على احتراق هذه الأنواع من الطاقة التى تزايد نسبة ثانى أوكسيد الكربون فى الجو ، خاصة نتيجة العادم الصادر من السيارات ، قد أدى الى ارتفاع درجة حرارة الهواء ( الجو ) ، مما أدى بالتالى الى نقص سقوط الأمطار فى السنوات الأخيرة ، وانتشار الجفاف فى مناطق كثيرة مثل

أفريقيا ، بل امتد الجفاف الى بعض الدول التى اشتهرت بغـــزارة الأمطار ، كما حدث مؤخرا فى انجلترا . وقد تعرض نتيجة لذلـــك الانسان والعديد من الكائنات النادرة الحية للهلاك خاصة فــــى المناطق الحارة بالبلاد النامية .

ولا يقتصر خطر ارتفاع درجة حرارة الجو على نقص الأمطـــــار فحسب ، وانما يتمثل الخطر الأكبر فى امكانية ذوبان جبال الجليد الموجودة فى القطبين الشمالى والجنوبى وهو أمر لو حدث فانـــــه يؤدى الى كوارث مفزعة تتمثل فى غرق العديد من الشواطـــــئ الواقعة على البحار ، ومن بينها الدلتا المصرية .

كل هذه الحقائق وغيرها تؤكد أن ما حدث ويحدث هـــو نتيجة ممارسات خاطئة للانسان . وتؤكد أن الكوارث التى كنا نطلق عليها فى الماضى وصف كوارث طبيعية ، لم تعد طبيعية نتيجـــة للزلازل ، أو الفيضانات أو الجفاف أو العواصف أو انفجار البراكين وحدها . انما أصبحت تقع نتيجة الممارسات الضارة ، والاســـاءة الى البيئة التى يتسبب فيها الانسان أيضا . وتؤكد هذه الحقيقـــة أن عدد الكوارث الطبيعية فى الستينات كان ١٦ كارثة ، ارتفع الى ٢٩ فى السبعينات ، وقفز الى ٦٨ فى الثمانينات .

المسئولية عن تخريب البيئة :

كان السائد أن دول الجنوب ـ أى البلاد النامية ـ هى السبب فى تلوث البيئة ، لأن الفقر مصيدة لدمار البيئة . فسكان البلاد النامية يتزايدون كالأرانب ، بغير عقل وبدون حساب ، ولا يعرفون كيف يحافظون على البيئة . فلقد فقد من الغابات ٢٠٠ مليون فدان أشجار ، ويفقد سنويا ٢٥ مليون طن من التربة الصالحة للزراعة بسبب استخدام المبيدات ، وقد لوثت الصناعة ٢٠٠ نهر وحوض مياه جوفى . فسكان البلاد النامية يقتلعون الغابات ، ويسيئون الى الأرض الخضراء ، ولا يبالون بالمستقبل .

ولكن يلقى ممثلى البلاد النامية اللوم على شعوب الدول الصناعية المتقدمة ، ويتهمونهم بتلويث الأرض والماء والهواء . ويدللون على ذلك بأنه على الرغم من أن عدد سكان البلاد المتقدمة لا يتعدى نسبة ٢٠٪ من مجموع عدد سكان العالم ، الا أنهم يستهلكون ٧٥٪ من طاقة العالم ، وينتجون ٩٠٪ من النفايات الخطرة على العالم ، ويطلقون فى الهواء نحو ٧٤٪ من كمية غاز ثانى أكسيد الكربون الذى يلوث الهواء ويرفع درجة حرارته ، وينتجون ١٠٠٪ من غاز الفريون الذى ينهش طبقة الأوزون ويمزقها . هذا علاوة على أن اقتلاع جانب هام من أشجار غابات البلاد النامية يرجع الى الاحتياج اليها فى البلاد الصناعية المتقدمة ، وأن تدمير التربة الزراعية

بالمبيدات هى من تصدير الغرب ، والتلوث الصناعى يرجع فى الأساس الى الصناعات التى صدرها الغرب للبلاد النامية ٠

فالحقيقة أن البلاد الصناعية المتقدمة هى التى تدمر البيئة ، ولكن المسئولية عن البيئة فهى مشتركة ، ومن هنا لا بد من التعاون المشترك بين كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية حتى يمكن انقاذ الأرض ٠ فليس بكاف فى هذا الشأن مجهود ايجابى يقوم به طرف واحد من الطرفين دون الطرف الآخر ٠ فكل طرف لديه ما يعطيه للطرف الآخر ٠ فالبلاد النامية تمتلك البحار والأنهار والغابات وملايين الأنواع من الكائنات الحية الدقيقة ، فهى غنية بكم هائل من الأحياء التى تمتلكها والتى تعرف بالتنوع البيولوجى أو التنوع الحيوى ٠ ولكن هذه البلاد النامية تفتقر الى الأموال التى تمكنها من الاستثمار السليم لثرواتها الطبيعية والحيوية الذى لا يضر بالبيئة ، وتفتقر كذلك الى التكنولوجيا الحديثة ٠ وفى المقابل فان الدول المتقدمة لديها فائض فى الأموال ووفرة فى التكنولوجيا الحديثة ، ولكنها فى نفس الوقت فقيرة فى التنوع البيولوجى ٠

ومن هنا كانت أهمية التعاون بين الشمال والجنوب والالتقاء معا فى مجال الحفاظ على البيئة ٠ هذا الالتقاء الذى كان قد انتهى منذ عدة سنوات داخل اطار الحوار بين الشمال والجنوب ، نتيجة لعدم استعداد دول الشمال المتقدم تقديم تنازلات فى

سبيل توسيع التجارة الخارجية لدول الجنوب المتخلف وتنمية اقتصادياتهم . فهنا الأمر قد يتعلق بتقديم تضحيات من جانب الدول المتقدمة لوحدها . أما فيما يتعلق بمجال الحفاظ على البيئة فالأمر مختلف فالتضحية لن تكون من جانب واحد ، فهناك ضرورة لتعاون مشترك من الجانبين ( دول الشمال ودول الجنوب ) . وذلك من أجل مصلحتهما معا . ومن هنا كان الاهتمام الدولي بهذه القضية بتكوين وكالة دولية لحماية البيئة تابعة للأمم المتحدة . وتم السعي منذ خمس سنوات مضت نحو ضرورة الاتفاق على برنامج عمل دولي خلال السنوات القادمة ، يمكن من خلاله - والتزام دول العالم ببنوده - حماية البيئة من خطر التلوث وبالتالي حماية مستقبل الانسان . ومن هنا جاء الاستعداد لقمة "الأرض" التي عقدت فعلا في ٤ يونيو ١٩٩٢ بمدينة ريودي جانيرو بالبرازيل ( قمة ريو ) .

## مجالات التعاون في الحفاظ على البيئة :

عقدت عدة مؤتمرات تحضيرية على مدى سنتين لاعداد الوثائق الخاصة بمجالات التعاون في الحفاظ على البيئة التي يتعين التوقيع عليها في قمة الأرض . وتتمثل هذه الوثائق في :

١ - اتفاقية تغير المناخ التي تتناول تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات التي تساهم في احتباس الحرارة بجو

كوكب الأرض ، مما يؤدى الى ارتفاع درجة حرارته وما يترتب على ذلك من آثار سيئة سبق ذكرها .

وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر ونزعت أسنان الاتفاقية ، فلم يؤخذ بعين الاعتبار اقتراح بوضع جدول زمنى لتقليل انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون من الوقت الحاضر وحتى عام ٢٠٠٠ لكى يظل عند المستوى الذى كان عليه عام ١٩٩٠ . وهكذا فقد أصبح نص اتفاقية تغيير المناخ لا يلزم بشئ محدد ، وبالتالى فقد حظى فى المؤتمر بموافقة جماعية .

٢ ـ اتفاقية الحفاظ على تنوع الأحياء Biodiversity التى استهدفت صيانة أقصى حد ممكن من التنوع البيولوجى لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة واستخدام الموارد البيولوجية على نحو قابل للاستمرار مع تأمين الشروط الاقتصادية والقانونية الملائمة لنقل التكنولوجيا الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

ويمكن اعطاء فكرة سريعة عن أهمية الحفاظ على التنوع الحيوى بذكر أنه يوجد فى كوكب الأرض حوالى ٣٠ مليون نوع من الأحياء ، لم يوصف الانسان منها حتى الآن سوى مليون ونصف نوع ( ٧٥٠ ألفا من الحشرات ، ٤١ ألفا من فقاريات و ٢٥٠ ألفا من النباتات ، وما تبقى من اللافقاريات

والكائنات الدقيقة ) • ويبلغ تنوع الأحياء ذروته فى الغابات الاستوائية ، ويقل عدد الأنواع رويدا كلما اقتربنا من المناطق القطبية (*) • وتتمتع بعض المناطق بظروف بيئية تساعد على ازدهار أنواع بعينها ، وذلك مثل وفرة العالم النباتى فى المناطق التى يسودها مناخ البحر المتوسط • والمؤسف أن كثير من الكائنات الحية قد فقد فعلا مع الزمن ( ربما ٩٩٪ من الأنواع التى عرفتها الأرض فى كل الأزمنة ) ، وأصبحت حاليا الأنشطة البشرية تقتل أنواع الأحياء بمعدلات سريعة جدا ، بحيث أن ربع الكائنات الحية الموجودة حاليا مهددة الانقراض خلال ٣٠ سنة ، وذلك أساسا نتيجة لفقدان هذه الأحياء الموطن الذى تعيش فيه أو نتيجة لتلوث الأرض والهواء والمياه • ويكفى لتوضيح أهمية الحفاظ على التنوع الحيوى أن نقول أن نزع شجرة واحدة من مكانها يعنى موت كيان ضخم من الحشرات والعوائل التى تعيش على الحشرات وكائنات أخرى عديدة يتوازن عليها كوكب الأرض • كما أن موت التمساح يؤثر على بعض الطيور التى تعيش على ما يعلق بجسمه • وتعتبر العديد من النباتات والطفيليات والفطريات والأعشاب البرية والبحرية المادة الخام لصناعات عديدة خاصة صناعة العقاقير والمضادات الحيوية ومستحضرات التجميل وغيرها •

(*) يكفى فى هذا الشأن مثال دولة بروناى التى تقع على جزيرة لا تتعدى مساحتها عشرة كيلومترات وتمتلك من الكائنات الحية المتنوعة ، أنواعا تزيد عن أنواع الكائنات الحية الموجودة فى قارة امريكا الشمالية بأكملها •

ولم تكن هناك أية قواعد تنظم التجارة الدولية فى الكائنات الحية المتنوعة وقد كانت تحصل العديد من الشركات ( وبالذات الأمريكية ) على هذه الكائنات من بعض الدول النامية ، وتقوم بتصنيعها وتسويق منتجاتها ، وتحقيق أرباح هائلة بملايين الدولارات ، دون أن تستفيد الدولة المانحة لهذه الأحياء . والأعجب من ذلك أن أرسلت الشركات الصناعية بعثات من العلماء الى المجتمعات التى تعيش حياة بدائية ، ودرست كيفية استخدام هذه المجتمعات للكائنات الحية سواء كانت نباتية أو حيوانية فى علاج الأمراض ، طبقا لوصفات متوارثة منذ القدم عن الآباء والأجداد . وباجراء التجارب استخلصت المواد الفعالة من هذه الأحياء ، واستخدمتها فى صناعة العقاقير والمضادات الحيوية ومستحضرات التجميل وغيرها . واستمرت هذه الشركات فى استنزاف العديد من المواد الحية الموجودة بالدول النامية دون أية ضوابط . والأكثر من ذلك هو ظهور علم جديد يطلق عليه التكنولوجيا الحيوية Biotechnology وهو يعمل على تصنيع وتخليق المواد الفعالة الموجودة فى الأحياء النباتية وفى غيرها من الأحياء التى كانت تجلبها الشركات الصناعية من العالم النامى ، لكى تستخدم فى صناعة العقاقير وغيرها . وما ظهور هذا العلم الا بفضل تنوع الأحياء لدى الدول النامية .

وبمقتضى اتفاقية التنوع البيولوجى تلتزم الشركات التى تريد الحصول على كائنات حية من أية دولة أن تحصل على موافقة هذه الدولة ، وتتعهد لها بدفع نسبة من العائد من استخدام هذه الكائنات ، وتساعدها فى الحصول على التكنولوجيا . وقد وافقت كل دول العالم على هذه الاتفاقية ، ولم توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وذلك حماية لمصالح الشركات الأمريكية التى تبلغ رؤوس أموالها العاملة فى هذا المجال حوالى ألفى مليون دولار ، وينتظر أن يصل هذا الرقم الى ٥٠ ألف مليون دولار مع حلول عام ٢٠٠٠ !

٣ — جدول أعمال القرن الواحد والعشرين : وهو يعد خطة عمل للقرن القادم فى جميع مجالات التنمية والبيئة ويشمل مستويات التعاون المختلفة ( الاقليمى والدولى ) ، وينص على السياسات الوطنية فى هذا المجال ، وقضايا التمويل ، و ... الخ . ويضم جدول الأعمال ٤٠ موضوعا عن البيئة ابتداء من الماء والطاقة والهواء والأرض والمبيدات والغابات والصحراء والجبال والبحار والشواطئ والاستهلاك والتنوع الأحيائى والتكنولوجى والعديد من الموضوعات الأخرى .

وقد وقعت جميع الدول على جدول أعمال القرن الواحد والعشرين ، علما بأنه غير ملزم للموقعين عليه بشكل قانونى .

٤ ـ ميثاق " ريو " أو اعلان مبادئ " ريو " بالاضافة الى اعلان مبادئ حماية الغابات ووقف العمل على التصحر ٠ وقد وافق المؤتمر على ميثاق دولى بخصوص مشكلة التصحر ، توضع اللمسات الأخيرة له عام ١٩٩٤ ، حيث أن ٣٥٪ من مساحة الأرض معرضة للتصحر ، وبالتالى فان حوالى ألف مليون نسمة معرضون لخطر تقلص الأراضى الصالحة لانتاج المواد الغذائية وان كانت الموافقة تعتبر فقط على الورق بسبب مشكلة التمويل ، وطالما أن هذا الميثاق غير ملزم للموقعين عليه ٠

وعموما يمكن القول بأن مجالات الحفاظ على البيئة مترابطة ببعض ، فالحفاظ على التنوع الحيوى مرتبط بالحفاظ على الغابات ومواجهة الجفاف والتصحر ٠٠٠ الخ ٠ والتمويل هو المهم ، فبدونه تظل الموضوعات على الورق فقط ٠ فالتمويل هو المشكلة التى أدخلت المؤتمر كله فى طريق مسدودة فوفق التقديرات الأولية تحتاج البرامج البيئية اللازمة لمواجهة المشكلات التى تتعرض لها الأرض والحياة الى ٦٠٠ مليار دولار ٠ وقد صرح موريس سترونج سكرتير عام المؤتمر عند افتتاحه بأن القمة لا يمكن أن تعد ناجحة اذا لم توفر عشرة مليارات دولار على الأقل للبدء فى تنفيذ المشروعات الملحة ، وأنه لا بد من النص فى ميثاق ريو على أن تخصص الدول ٧ر٪ من اجمالى ناتجها القومى كمساعدات تستخدم

فى تنفيذ المشروعات البيئية ٠ ولكن للأسف لم يتمخض المؤتمر الا عن مبلغ لا يتجاوز مليارى دولار ، وبخصوص نسبة ٧ر٪ أمكن الوصول الى حل توفيقى غير ملزم بقيام بعض الدول الصناعية بتقديمها لهذه النسبة مع حلول عام ٢٠٠٠ ، وقيام الدول الصناعية الأخرى بتقديمها فى أقرب وقت ممكن من بعد عام ٢٠٠٠ ٠

وهكذا فقد كان مؤتمر " ريو " أو " قمة الأرض" مدعاة لخيبة الأمل ، فلم يقدم شيئا يذكر لمواجهة مشكلات الفقراء أو لتغيير أسلوب حياة الأثرياء الذى لا يتحمل كوكب الأرض استمراره بالشكل الحالى ٠ هذا ولم يتناول المؤتمر مشكلة " السكان والبيئة " فكما أشرنا من قبل فان السكان ونموه يعتبر من الأبعاد الهامة فى قضية الحفاظ على البيئة ، وهو قضية تهم بطريقة مباشرة البلاد النامية ٠ فلقد أبعدت هذه القضية على أن يتم تناولها فى مؤتمر السكان الثالث الدولى المزمع عقده فى القاهرة فى نهاية صيف ١٩٩٤٠

هذا وان كانت هناك ايجابيات للمؤتمر فان أهمها كانت لفت الأنظار وعلى نطاق لم يسبق له مثيل الى قضايا البيئة والمحافظة على الحياة ، وهذه تعد خطوة أولى فى رحلة الألف ميل الصعبة لانتشال الحياة والأرض من المخاطر التى تهددها نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التى اتبعها الانسان طويلا والتى

تتطلب اجراء تغييرات جذرية فى أنماط الانتاج والاستهلاك السائد فى عالمنا المعاصر . وكخطوة ايجابية تم انشاء لجنة المؤسسات الدولية لمتابعة نتائج مؤتمر ريو ، وهى لجنة دولية للتنمية المتواصلة والبيئة تتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة . وأعضاؤها ممثلو حكومات ،وعضويتها فى حجم عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولهذه اللجنة سكرتارية دائمة .

ويرى البعض أن من أهم ايجابيات مؤتمر " ريو " احياء الحوار بين الشمال والجنوب الذى توقف منذ سنة ١٩٨٥ . وقد يقود هذا الى الأمل فى ازدياد التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية .

## الفصل الرابع عشر

## تفكك الاتحاد السوفيتي والتحولات بدول شرق أوربا

شهدت حديثا الساحة العالمية أحداثا هامة تتعلق بتراجع النظام الاشتراكى فى أهم معاقله . فلقد سقطت الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى مختلف دول شرق أوربا ، ووحدت ألمانيا بشطريها الشرقى والغربى تحت راية النظام الغربى ، وحُل حلف وارسو ، وأخيرا عند بداية ١٩٩٢ إنحل الاتحاد السوفيتى الى مجموعة من الجمهوريات المستقلة أو التى يجمع بعضها " كومنويلث " . ولقد اتجهت كل من هذه الدول الى نبذ نظام التخطيط الاشتراكى المركزى ، الذى سيطر عليها طوال ما يقرب من سبعين عاما فى الاتحاد السوفيتى ، وما يقرب من أربعين عاما فى دول شرق أوربا ، متجهة الى نظام السوق وما يقترن به من تغييرات عديدة جذرية .

هذه الأحداث الهامة لا بد وأن يكون لها أثرا هاما على البلاد النامية ، وما سوف تمر به من مسيرة للتنمية فى المستقبل . فالمحيط الدولى وما كان يشوبه من حرب باردة بين الشرق والغرب ومصادمات ساخنة عند بوئر معينة ( وإن كان قد شهد خلال السنوات الأخيرة نوع من الوفاق ) قد تغير ، وتغيرت بالتالى المصالح السياسية والاقتصادية ، وبالتالى سوف تتغير وتتبدل أنماط العلاقات

الاقتصادية بما قد يرتب اثارا ايجابية وأخرى سلبية على مختلف البلاد النامية فى مسيرتها التنموية • ويهمنا أن نتعرف على هذه الآثار والانعكاسات ونحن بصدد دراسة أزمة التنمية فى اطار النظام الاقتصادى العالمى • وان كان لا يزال الوقت مبكرا لتقييم ما حدث من تغيرات أخيرة ، وما سوف ترتبه من آثار على النظام الاقتصادى العالمى ، وما سوف يترتب على هذه الآثار من انعكاس على قضية التنمية فى البلاد النامية • الا أن الأمر لا يخلو من امكانية الاجتهاد العلمى فى هذا الشأن ، وذلك من أجل ضرورة التعرف على امكانيات التنمية فى المستقبل •

تناقضات المجتمعات الاشتراكية :

وعلينا أن نتساءل ـ من قبل التعرض لأثر التغيرات على البلاد النامية ـ عن أسباب تحول دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ـ بذاته ـ عن النظام الاشتراكى • فالنظام الاشتراكى ـ كنظام اقتصادى اجتماعى يمكن أن تتم عمليات التنمية الاقتصادية تحت لوائه ـ من المهم أن نتعرف على ما قد ينطوى عليه من تناقضات • فمؤيدى النظام الاقتصادى الاشتراكى المركزى يعتقدون بأن هدف الاشتراكية هو مواجهة التناقضات التى تظهر فى الاقتصاد الرأسمالى الحر ، وأنه فى استطاعة النظام الاشتراكى التغلب على هذه التناقضات ، والمساعدة على نمو وتنمية قوى

الانتاج . الا أن تجربة الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا قد أوضحت بجلاء أن القوالب الاقتصادية الجامدة قد أظهرت تناقضات أخطر فى النظم الاشتراكية الحكومية من التى تظهر بين الحين والآخر فى النظم الرأسمالية الحرة . ويرجع ذلك الى الأسباب التالية : (*)

١ ـ قد يجتذب شعار الملكية العامة لوسائل الانتاج مشاعر كثير من أفراد المجتمع ، ولكن سيطرة وتسلط الحزب الواحد وما تولد من نظام بيروقراطى جامد حَوَلَ الملكية العامة الى ملكية دولة ، مما جعل المدافعين عن مبدأ الملكية العامة ، يتجهون الى نبذة والبحث عن صياغة أخرى قد تصل بهم مرة أخرى الى قواعد النظام الاقتصادى الحر .

٢ ـ يؤدى التخطيط وتقسيم العمل الاجتماعى الى الغاء المنافسة . ويوجد بلا شك بعض الجوانب السلبية فى نظام المنافسة ، ولكن يترتب على زوال المنافسة من الاقتصاد القومى آثارا

---

(*) محمد ناظم حنفى (دكتور) ـ الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ، بدون ناشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٢ ـ ص ٥٦ ـ ٦٠ ، ودراسة سعد حافظ (دكتور) ، على نصار (دكتور) التى صدرت فى : معهد التخطيط القومى ـ خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوربا ومحددات وانعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى ـ قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٦٧ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٩١ ـ ص ٥٦ ، ٥٧ .

خطيرة ، منها على سبيل المثال انعدام الحافز وعدم تحسين العملية الانتاجية ، وتدهور نوعية المنتجات ، كذلك انخفاض معدلات التقدم الفنى والاختراعات والابتكارات الجديدة . هذا فضلا الى أن زوال المنافسة يؤدى حتما الى نوع من أنواع الاحتكارات فى الانتاج . وينبع هذا الاحتكار مما يهدف اليه النظام الاشتراكى من تنميط وتخصص ، ولا يؤدى فى أحوال كثيرة الى تحسين وتطوير العملية الانتاجية .

٣ ـ يؤدى النظام الاقتصادى الاشتراكى الى الانتفاع الكامل بالطاقة الانتاجية المتاحة ، بحيث لا يوجد طاقة عاطلة أو زيادة فى حجم الانتاج ، مما يؤدى الى خفض الضياع والفاقد . ويساعد على تحقيق هذا الهدف تحديد الطلب مقدما سواء من حيث الحجم أو الهيكل من قبل سلطات التخطيط . ولكن أثبتت التجارب أن هذا المظهر الايجابى يقترن بانخفاض فى مرونة جهاز الانتاج وزيادة الاختناقات ، الأمر الذى يؤدى من جهة أخرى الى عدم الانتفاع الأمثل بالطاقة الانتاجية المتاحة . وقد لا يتحقق كذلك التوازن بين العرض والطلب فى السوق رغم تحديد حجم وهيكل الطلب مقدما . ومن هنا فانه يترتب على هذه الاختناقات وعدم توازن العرض والطلب تفشى وانتشار السوق السوداء والاقتصاد الخفى .

٤ ـ ان افتراض تحقيق الانتفاع الكامل بالطاقة الانتاجية المتاحة يمكن من الوصول الى مستوى العمالة الكاملة للقوى الانتاجية المتاحة فى الدولة . ولكن أثبتت التجارب فى كثير من الدول أنه فى كثير من الأحوال ما يصاحب هذا المظهر الايجابى انخفاض فى مستوى التنظيم وتدنى وتدهور مستويات الانتاجية وزيادة فى معدلات دوران العمل .

٥ ـ ان من أهم مميزات النظام الاقتصادى الاشتراكى عدالة توزيع الدخل ، الا أن القضاء على التباين فى توزيع الجزء النسبى للدخل المخصص لسلع الاستهلاك ، برغم أنه يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية ، الا أن له آثار سلبية على الدافع الى الانتاج والحافز على العمل .

٦ ـ تولد المركزية الشديدة فى اتخاذ القرارات فى بداية بناء الاقتصاد الاشتراكى شعورا عاما بعدم الرغبة فى اتخاذ القرار أو التفكير فى القرار السليم ، ولا يتناسب هذا الحال مع متطلبات الابداع والمبادرة والمخاطرة .

كذلك نجد أن المعلومات التى يجب أن تصعد الى قمة السلطة من الوحدات الأدنى فى الهرم التخطيطى قد لا تصل فى الوقت المناسب لمواجهة الموقف بقرار فعال ، بالاضافة الى وجود بعض البيانات المضللة .

وبالرغم من نبذ فكرة الاحتكار بصفة عامة ، الا أنه يمكن القول أن القوة المحتكرة للسلطة فى النظام الاشتراكى قد لا يكون لديها البيانات السليمة عن اتجاهات السوق ، أو قد تصل اليها هذه البيانات خلال وقت طويل ، الأمر الذى يجعل القرارات غير فعالة ، فى حين أن قوى الاحتكار فى المجتمع الرأسمالى يكون لديها بيانات سليمة وتحليل موقف واضح لقوى السوق وعناصره المتغيرة ، ومن ثم تستطيع اتخاذ القرار السليم من وجهة نظر المنشأة .

٧ ـ اتصف الفكر الاجتماعى بالتجمد ، مما ترك أثرا سلبيا على تطور كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وأضعف الانتقال الأفقى والرأسى للمعرفة التطبيقية وكذلك التكامل بين العلم والانتاج ، وأدى الى تجميد مناهج وأساليب التخطيط الكمى وبرمجة الانتاج ومستوى الادارة العلمية للنشاط الاقتصادى عموما .

٨ ـ ترتب على ما سبق بقاء ( رغم عدم الملاءمة ) استراتيجية النمو التقليدية القائمة على عوامل الانتاج الموسعة ( مستويات غير متطورة من العمل ورأس المال والتكنولوجى ) أى القائمة أساسا على " الكم " والتى كانت تناسب مرحلة بناء صناعات بدائل الواردات ، وعدم امكانية الانتقال السريع الى استراتيجية التنمية الكثيفة ( مستويات مرتفعة من العمل الماهر ومستويات متقدمة

من رأس المال والتكنولوجى ) أى القائمة أساسا على " الكيف " والتى تطلبتها الحاجة لمقابلة تنوع وارتقاء الطلب المحلى الراجع الى الارتفاع فى مستوى المعيشة ، والحاجة الى التصدير لمقابلة التوسع فى الواردات الراجع الى توسع وتنوع هيكل الانتاج وهيكل الطلب الاستهلاكى .

ولقد ساعد على زيادة المشكلة انحصار تفكير المخططين بصفة أساسية فى الاقتصاد الاشتراكى على استراتيجية الاكتفاء الذاتى ، والتى ساهمت ظروف الحرب الباردة فى فرضها على البلاد الاشتراكية . ومما لا شك فيه أن المجتمعات الاشتراكية قد شيدت طاقات انتاجية هائلة ، ولكنها مع ذلك لم تكن بالمستوى التكنولوجى الذى يناسب ظروف المنافسة الدولية .

٩ ـ اعتمد الفكر الاشتراكى فى تبرير ظهوره وتطبيقه على فكرة أساسية هى منع الاستغلال الموجود فى النظام الرأسمالى ، وذلك بما يستحدثه من علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة تساعد بالتالى على زيادة وتنمية قوى الانتاج . ولكن ما أظهرته التجربة التاريخية أن هذا لم يحقق نتائج ايجابية ، فالطبقة العاملة هى التى انقضت فى النهاية على السلطة العليا طالبة التحرر والتغيير والمرونة .

١٠ ـ يجب ألا نغفل العوامل الخارجية التى عجلت بظهور التناقضات فى المجتمعات الاشتراكية . فبعكس حالها نجد تَمَيُّز تجربة المجتمعات الرأسمالية فى نموها وجود تراكم رأسمالى كبير لأسباب كثيرة من أهمها وجود مستعمرات مترامية الأطراف ضمنت لها الموارد والسوق ، وكان لها السبق فى ظهور الثورة الصناعية ، على حين لم تكن هذه الميزات موجودى لدى الدول الاشتراكية، وكان أغلبها دول زراعية الى عهد قريب . كذلك قد أدى سباق التسلح القاسى الى توجيه الجزء الأكبر من الموارد المحدودة فى الدول الاشتراكية الوليدة الى استثمارات عسكرية غير مجدية من الوجهة الاقتصادية . فلم يعمل نموذج الاقتصاد الاشتراكى بالأسلوب المتوقع له نظريا ، بسبب توجيه جانب هام من الاستثمارات الى آلة الحرب . بالاضافة الى ما للاعلام الخارجى من أثر كبير على طموحات أفراد المجتمعات الاشتراكية فى توجيه أنظارهم وميولهم لاقتناء الكماليات وتقليد أنماط المعيشة فى الغرب .

١١ ـ ومع ذلك يمكن القول بأن ما يوجد من تناقضات فى المجتمعات الاشتراكية لم تكن لتظهر نتيجة للمؤثرات الخارجية فحسب، ولكنها تتولد أيضا من داخل النظام الاقتصادى الاشتراكى ذاته.

فيؤدى هذا النظام فى أغلب الأحوال الى فساد الادارة وهيمنة بعض كبار الموظفين ، واستغلال النفوذ والتسيب من قبل باقى العاملين ، والتحول الى الشكلية فى الانتخابات والى الانتاج من أجل الأرقام وليس الكيف ، بالاضافة الى عدم قدرة السلطة المركزية على جمع المعلومات الكافية التى تتزايد مع تشعب وتعقد النشاط الاقتصادى والاجتماعى وتنوع أنماط الاستهلاك الأمر الذى يصعب معه اتخاذ القرار السليم فى الوقت المطلوب ، كما يصعب فيه الاستجابة السريعة لأى تغيير مطلوب . ومن هنا يوجد من يقول أن هناك حدود للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يتعداها الاقتصاد الاشتراكى ، لأنه بطبيعته يتفق مع النموذج الكمى الذى يعتمد على فروض التنمية الموسعة وليست الكثيفة السابق الاشارة اليها .

ووسط المراجعات والخلافات بدأت منذ بداية الثمانينات دول شرق أوربا محاولة الاتجاه الى النموذج الغربى ، ولكن لم تجد معونة فعالة من حكومات الغرب ، ولم تكن قبضة الاتحاد السوفيتى تسمح حينئذ بذلك .

ولم يكن الاتحاد السوفيتى ذاته بمنأى عن الوقوع فى هذه السلبيات والتناقضات فلقد اتجه لمواجهتها بالتخفيف الجزئى للقيود الادارية الا أنه قد اقترن بذلك اهمال فى ادارة شئون وسياسات الطلب على

المستوى الكلى ، وبدت الفوضى والشلل فى اتخاذ السياسات الاقتصادية وأخيرا نقص المعروض من المواد وقطع الغيار بقطاعات انتاجية أساسية كالنقل والزراعة والنفط والغاز • واقترن تحقيق مستوى قياسى فى انتاج الحبوب من ناحية بتراجع فى خدمات النقل والتخزين ونظام التوزيع على مستوى التجزئة من ناحية أخرى • فتراجعت معدلات نمو الناتج والاستهلاك والاستثمار الثابت الصافى عبر الفترة ١٩٨٧ـ١٩٩٠ كذلك تدهورت أوضاع ميزانية الدولية والميزان التجارى عبر نفس الفترة وحدثت تشوهات بالهياكل الاقتصادية والسعرية ، بانفصال بعض بلدان شرق أوربا المفاجىء عن التعاون والتبادل مع الاتحاد السوفيتى ، وتدهورت القدرة على تقديم المعونات الخارجية • وتوالت الأحداث بسرعة فائقة الى أن أعلن عن تفكك الاتحاد السوفيتى رسميا فى أول شهر يناير ١٩٩٢ ، واتجاه جمهورياته الى اقتصاد السوق •

## أثر التحولات فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا على البلاد النامية :

يصعب ـ كما سبق القول ـ حصر الآثار المتوقعة للتحولات فى العالم الاشتراكى ، ومن ثم تحديد انعكاساتها على البلاد النامية • فهذه التغيرات لا زالت جارية ولم تستقر بعد ، ولم تتحدد ملامح العالم فى صورته النهائية بعد • وكذلك فان الآثار متعددة ، وليست فى عزلة عن بعضها البعض ، وقد يتولد عن تفاعلها آثار جديدة قد لا تكن فى الحسبان •

وعموما فقد تتعلق الآثار بثلاثة مجالات · المجال السياسى فيما يختص بالمشاركة السياسية ، ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، والعلاقات الخارجية بخصوص أسس التعاون الدولى وآلياته والتنظيم الدولى ذاته · والمجال الأمنى فيما يخص مضمونه الأشمل فى بعده الاقتصادى التقنى والبيئى وغيره · والمجال الاقتصادى فيما يختص باعادة صياغة النظام الدولى الجديد ، ودور آليات السوق فى هذا النظام ومتطلباتها بالنسبة لاقتصاديات البلاد النامية · بالاضافة الى العلاقة بين هذا التقسيم الجديد للعمل وآلياته وبين النزعة نحو التجمع فى تكتلات اقتصادية كبرى وموقع البلاد النامية من هذه التكتلات علما بأن الارتباط متبادل بين تلك المجالات الثلاث ·

ونقتصر فى العرض التالى على بيان الآثار المتوقعة التى لها انعكاس على عمليات التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية (*) : ـ

١ ـ <u>وحدة النظم الاقتصادية والاجتماعية فى مواجهة الأخطار المشتركة ، واحلال علاقات التعاون والتكامل محل علاقات الصراع والتصادم ، بالاضافة الى العمل على تسوية الصراعات الاقليمية بعيدا عن المصالح الايديولوجية :</u>

ويعتبر هذا انعكاس سياسى ، يترتب على غياب ركن هام فى

(*) يتم الرجوع فى هذا الجزء الى : معهد التخطيط القومى ـ المرجع السابق ، ص٦٢ : ١٤٥ ·

الصراعات الاقليمية بين البلاد النامية ، كان يتمثل فى القطبية الدولية الثنائية ، وفى تغليب الدور الأيديولوجى فى الصراع · ولقد استفادت العديد من الدول النامية كثيرا مما كان سائدا من حرب باردة بين المعسكرين الغربى والشرقى فى شكل معونات اقتصادية وعسكرية وتأييد سياسى غير محدود نسبيا ، وأوضح مثل لذلك ما حققته النمور الآسيوية الأربعة من مكاسب تنموية سبق عرضها · الا أن العديد من الدول النامية قد شهدت فى المقابل مجموعة كبيرة من الآثار السلبية ، تمثلت فى اغراقها فى حروب محدودة ، واستنزاف مواردها فى التسليح ، واستنزاف طاقاتها التنموية فى خدمة الأهداف الاستراتيجية العالمية لأحد القطبين فضلا عن فرض– فى كثير من الأحوال– أنظمة سياسية واجتماعية غير ديمقراطية ( حكومات عسكرية فى الغالب) ، تجد سندها فى القوة الاستراتيجية الحليفة ، والتدخل الأجنبى لحماية هذه الأنظمة القائمة فى حالة اتجاهات تغييرها · فلقد وصلت قوى اجتماعية معينة للحكم فى كثير من الدول النامية وخاصة الأفريقية ، ارتبط وصولها بمناخ الحرب الباردة ، مما أوجد جو من عدم الاستقرار أو التمزق الداخلى ، مما لا يشكل بيئة مواتية لعملية التنمية ، فضلا عما كان يحدث من نهب وتدمير للثروات وتهريب لرؤوس الأموال ·

وعموما فانه من المتوقع تخفيف حدة التوترات الاقليمية ، وتسهيل مهمة تسويتها ، وعدم التدخل فى الصراعات الداخلية للدول ، مما لا

يزيدها اشتعالا ، بما يؤدى فى الغالب الى نتائج ايجابية فيما يتعلق بالتنمية .

٢ ـ اعادة صياغة اطار تقسيم العمل الدولى :

ففى عصر القطبية الثنائية الذى ولى وانتهى بانهيار المعسكر الشرقى ساد تقسيمان دوليان للعمل ، هما التقسيم الرأسمالى الدولى الذى استوعب كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية ، والتقسيم الاشتراكى الدولى للعمل الذى احتوى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى المتبادل ( كوميكون ) . ولقد ظلت الصين بمعزل عن التقسيمين منكفئة على نفسها فى الداخل حتى النصف الأول من السبعينات .

وتمخض التقسيمان عن أنماط من التخصص الصناعى للدول الأعضاء وعن تقسيم الثروة والموارد الطبيعية ، وعن اقتصار النظام المالى الدولى على دول التقسيم الرأسمالى . واستند التقسيم الدولى للعمل الأول على آليات السوق فى التعامل بين أعضائه ، مع سيادة الاحتكارات وهيمنة الشركات دولية النشاط والشركات متعددة الجنسية . أما التقسيم الدولى للعمل الثانى فقد سادته أدوات التخطيط المركزى والتنسيق المباشر بين خطط الانتاج ، وتعطل العمل بآليات السوق فى التعامل، مع الاستعاضة عنها بنظام للتقييم وتوزيع المنافع والحساب الاقتصادى ،

يدمج العوامل الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية الى جانب العوامل الاقتصادية • وحكمت علاقات التبادل بين التقسيمين آليات السوق •

وقبل التوجه الى شرح ما يتوقع من تقسيم دولى جديد للعمـــل ، وآثاره على البلاد النامية نذكر أولا فيما يلى ما يتوقع من عوامل رئيسيـــة محددة لهذا التقسيم :

- ما ورثته كل دولة تاريخيا فى تقسيم العمل ، من مستوى معين للنمـو الاقتصادى بحكم اختيارات التنمية والاختيارات الاجتماعية للـدول ولمجموعات الدول فى المرحلة التاريخية السابقة ( وبالذات من بعـد الحرب العالمية الثانية ) • هذه المواريث سوف تترك بصماتها فـى شكل تقسيم العمل فى المستقبل ، بل ستكون أحد محدداتـــه الرئيسية •
- هيكل توزيع الموارد على الصعيد العالمى ( فى ضوء تطور المعرفة العلمية السائدة ) سوف يستمر فى لعب دورة فى شكل تقسيـــم العمل ، ولكن بصورة مختلفة عمـا ساد فى الماضى نظرا لما حدث من تطور فى المعرفة العلمية السائدة • فيتم التمييز بين المـــواد القابلة للاحلال التخليقى وتلك التى ليست محلا لذلك حـــتى الآن • وكذلك التمييز بين الموارد القابلة للنضوب ، والأخـــرى المتجددة • فضلا عن التمييز بين الموارد متعددة أوجـــــه الاستخدام البديل ، والأخرى ذات أوجه الاستخدام المحدود •• الخ •

- ملكية تأصيل التطور التقنى ، وخاصة فى القطاعات الحديثة كالطاقة وهندسة الوراثة والمعلوماتية وغيرها سوف تكون أحد أسس تقسيم العمل الدولى فى المستقبل المنظور على كل من المستويين الأفقى والرأسى ٠
- المشكلات العالمية متمثلة فى اعتبارات البيئة ، ومشكلات الطاقة والغذاء وغيرها سوف تكون أحد محددات تقسيم العمل الدولى ٠
- انتشار الشركات متعددة الجنسية والشركات دولية النشاط سوف يكسب هذا التقسيم ملامح خاصة ( شأنه شأن التكامل الرأسى فى الصناعات) تتمثل فى التداخل فى أنماط تقسيم العمل الدولى بين المناطق الاقتصادية وبين الدول وفى داخل كل .

ننتقل الى ما قد يتوقع من تقسيم دولى للعمل ، وهنا نجد العديد من الاجتهادات التى تنقسم الى سيناريوهين رئيسيين ، هما سيناريو التعددية القطبية ، وسيناريو تقسيم العمل فى ظل وحدة العالم واندماج الاقتصاد الاشتراكى فيه ٠ ويوجد بلا شك داخل كل من السيناريوهين تنوعات وتفرعات كثيرة ٠

أولا : سيناريو القطبية المتعددة :

يقوم هذا السيناريو على تصور العالم مقسما لعدة كتل اقتصادية رئيسية استنادا الى كل من :

- توصيف المراكز الاقتصادية الرئيسية السائدة حاليا فى العالم ·
- واتساقا مع التغيرات السياسية والاستراتيجية الحادثة فى النظام العالمى القائم على التعددية القطبية كبديل عن القطبية الثنائية ·
- واعتمادا على الأزمة التى يمر بها النظام الرأسمالى العالمى وعوامل الضعف الداخلية فى الاقتصاد الأمريكى والتى لن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بادارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالى العالمى ·

وطبقا لهذا السيناريو تتشكل ثلاث مراكز رئيسية ، هى المركز الأمريكى ويشمل الولايات المتحدة وكذا وأمريكا الوسطى واللاتينية بقيادة الولايات المتحدة · والمركز الأوربى ويشمل الجماعة الأوربية بقيادة ألمانيا الموحدة · والمركز الآسيوى ويشمل دول شرق وجنوب شرقى آسيا بقيادة اليابان · ويوجد من يرى اضافة مراكز جديدة مثل دول الاتحاد السوفيتى السابق ومنغوليا وبعض دول شرق أوربا ·

وتتمثل الانعكاسات الاقتصادية لهذا السيناريو على البلاد النامية فيما يلى :

١ ـ أن تكون البلاد النامية مسرحا للصراعات الاقتصادية والسياسية بين الكتل الاقتصادية الكبرى . ومن شأن هذه الصراعات أن تؤدى الى :

- صبغ التنمية فى البلاد النامية بطابع التبعية لاحدى الكتل ، مستخدمة فى ذلك أنماط التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة والاندماج فى الشركات متعددة الجنسية واندماج الأسواق فى أسواق الدولة المركز .

- استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية من خلال عدة آليات ، قد تختلف فى الشكل عن الآليات التقليدية ، لكنها تتفق معها فى النتيجة . وقد تتمثل الآليات الجديدة فى اعطاء الطابع الصناعى التحويلى الأولى عليها من أجل أحداث رفع محدود فى الدخول فى الدول النامية لتخفيف أثر الاستنزاف . ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال التصنيع المباشر لهذه الدول أو من خلال التكامل الصناعى مع المركز .

- اضعاف امكانات التكامل بين الدول النامية وبعضها البعض وكذلك اضعاف قدرتها على المساومة الجماعية فى تحديد أسعار صادراتها الأولية .

- تشكيل أنماط التنمية وبخاصة التنمية الصناعية والزراعية فيها حسب موقع الدول النامية من الكتلة وحسب حجم الموارد

( بما فيها الموارد البشرية ) وحسب رصيدها من التنمية الاقتصادية عشية تشكيل النظام الجديد ٠

- استمرار الدول النامية فى تصدير رؤوس الأموال والعقول لدول المركز فى اطار النهب المنظم للموارد ٠

- استمرار مشكلة مديونية البلاد النامية مع اعادة تكييفها فى أحد أو فى كل العمليات الآتية :

العملية الأولى : توظيف الديون فى مزيد من دمج اقتصاد الدولة النامية فى اقتصار الدولة المركز عن طريق آلية شراء ممتلكات الأصول الانتاجية للمشروعات العامة وتصفية الأصول الانتاجية الصناعية ، أو اعادة تشكيلها بما يلائم نمط التخصص الجديد المفروض ٠

العملية الثانية : استخدام أدوات الدين فى اخضاع الدولة النامية لشروط التبادل والتوزيع الذى يحقق القسط الأعظم لصالح الدولة أو الدول الأقوى فى التكتل ٠

العملية الثالثة : استخدام الديون كأداة للحد من احتمالات التنمية ، اذ تستنزف القدرة على تعبئة المدخرات فى سداد أقساط الديون وفوائدها مع استمرار اللجوء للدول المتقدمة من أجل المزيد من الديون لمقابلة الاحتياجات الجارية أو الاستثمارية أو الأمنية ٠

العملية الرابعة : توظيف الديون والمفاوضات بشأنها كأداة لفرض سياسات اقتصادية خارجية ، ولتعزيز مواقع قوى اجتماعية معينة فى مقابل اضعاف مواقع قوى اجتماعية أخرى .

٢ ـ احداث تغييرات فى النظام النقدى والمالى الدولى بما يؤدى الى استمرار اتجاه اضعاف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على كل من النظامين المالى العالمى والنقدى العالمى ، وتراجع الأهمية النسبية للدولار كغطاء نقدى وحيد فى النظام النقدى العالمى وفقا لأهمية عملات المراكز القوية الأخرى . ويترتب على ذلك اما حدوث تغيير هيكلى فى بنية المؤسسات النقدية الدولية ، أو فى ادارتها ونظام التصويت . وقد يتم الأخذ بفكرة اصدار عملة عالمية تحدد قيمتها وفقا لسلة عملات الدول ، أو يتم العمل بهذه الفكرة دون اصدار هذه العملة .

ولعل أحد الآثار المباشرة على الدول النامية هو العودة الى نظام مناطق العملات للدول الرئيسية فى المركز كما ساد من قبل ابان الاستعمار الكولونيالى . وسوف يكتسب هذا النظام النقدى قدرا من الاستقرار قد يكون مفيدا للدول النامية فى تحقيق استقرار نسبى لأسعار عملاتها . وان كانت العبرة لا تكمن فى الاستقرار ، ولكن عند أى مستوى يتحقق ؟ وهل يحقق الفائدة للبلد النامى أم لا ؟

٣ ـ ويلاحظ عموما على الآثار الاقتصادية المذكورة أعلاه أنها تفترض أحادية الآثار ، بمعنى أنها تنبع من الدولة المركز ، وأن يكون موقف البلد النامى ليس الا مجرد ردود أفعال . وان كان الأمر فيما يتعلق بمختلف البلاد النامية ليس متساو . فهناك فروق فى النمو الصناعى والثقل السكانى والغليان الاجتماعى ، والخبرات التاريخية ، وتوفر الثروة ومصادر التراكم ، والخبرات فى المساومات الدولية الجماعية ... الخ . وبدون شك فان لهذه الاختلافات آثار على اختلاف المواقف النسبية المتوقعة لمختلف البلاد النامية فى سيناريو تقسيم العمل الدولى .

٤ ـ وان كان سيناريو التعددية القطبية لا يخلو من تحقيق ضياعات على الدول النامية شأنها شأن الدول المتقدمة نتيجة عدم الافادة من امكانات السوق العالمية فى حالة تحريرها وفى حالة بناء التخصيص على أسس عالمية وليست اقليمية .

٥ ـ كما أن من شأن هذا السيناريو توسيع الفجوة التنموية بين البلاد النامية التابعة والدول الصناعية المتقدمة فى كل من المجموعات الرئيسية نتيجة لكافة الآثار السابق الاشارة اليها .

ثانيا : السيناريو الاندماجي :

وتعتمد فكرة السيناريو الاندماجي على فرض زوال السبب الذى قسم النظام العالمى الى تقسيمين اقتصاديين للعمل أحدهما رأسمالى والآخر اشتراكى ، ومن هنا يكون الأمر ميسرا لكى تندمج اقتصاديات الدول المختلفة من أجل تحقيق مصالحها المشتركة . وتتلخص انعكاسات هذا السيناريو على الدول النامية فيما يلى :

أ ـ جمود نمط التخصص الدولى الجديد :

على الرغم من أن السيناريو يتخطى شكل التخصص وتقسيم العمل التقليدى الذى ساد منذ القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية والذى ارتبط بوجود المستعمرات ، الا أنه بحكم وجود الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وتملك الأخيرة لناصية التقدم ، فان هذا السيناريو يقرر وجود قطاعات وصناعات ومنتجات حكر على الدول المتقدمة وهى قطاعات المعلومات والمعرفة والالكترونيات والاتصالات وهندسة الوراثة والطاقة وما اليها .

ويشترط لدخول الدول النامية مجال هذه التخصصات توفر أمور أهمها :

ـ كفاية درجة النمو الصناعى والتقنى السابقة لتشكيل اطار تقسيم العمل الدولى الجديد .

ـ قدرة الدول النامية على التجميع فى وحدات اقتصادية كبيـــرة وعلى تحقيق التكامل والاندماج فيما بينها ٠

ـ درجة ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة ، وهذه تحكمهـا العوامل السياسية والاستراتيجيات الأمنية وما اليها من العوامل غير الاقتصادية بطبيعتها ٠

ـ شكل التعاون الدولى ، خاصة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث فى مجالات التمويل والتطور التقنى ٠

ونتيجة لمعدلات النمو السريعة فى هذه القطاعات ، فيتوقع أن يجمد التخصص المتوقع هذا لفترة طويلة وأن يستقر عند هـــذا المستوى ، حتى لو تحققت الشروط المشار اليها بشكل جزئى ٠

ب ـ <u>انخفاض معدلات تدفق المساعدات للدول النامية :</u>

ويرجع السبب فى ذلك الى :

ـ توجيه الاستثمارات لدول شرق أوربا بهدف اعادة هيكلتهـا وتطويرها تقنيا ، ولوجود طاقة استيعابية عالية للاستثمـارات الجديدة بها ٠

ـ توجيه دفعة كبيرة من الاستثمارات لرفع معدلات تنمية المناطق الأوربية الأقل تقدما قبل تحقيق الوحدة الأوربية ٠

- احتياجات الثورة العلمية ـ التكنولوجية القادمة من الاستثمارات لاعادة هيكلة الاقتصاديات الأوربية والأمريكية ( وخاصة بالنسبة لأمريكا الوسطى فى اطار الفلك الأمريكى ) •
- تداعيات مشكلة المديونية الحالية وتقليص حجم التدفقات المالية للبلاد النامية •
- التغييرات المتوقع حدوثها فى النظام المالى العالمى ، والتوجه نحو التوسع فى التبادل التجارى بمعدلات أعلى من معدلات تدفق رأس المال •

ولقد بدأت هذه الظاهرة حتى قبل بروز التحولات فى دول شرق أوربا نتيجة تفاقم مشكلة مديونية الدول النامية ، وتعثر جهودها فى السداد نتيجة الشروط الصعبة للديون •

حـ ـ اتساع حجم التبادل التجارى :

يتوقع أن يؤدى الاندماج الاقتصادى العالمى ، وتحققه لزوال قيود التجارة ، الى زيادة حجم ونطاق التبادل الدولى ، والافادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الجديد ، ولا تشذ دول العالم الثالث عن هذه القاعدة فى عمومياتها •

وسوف يكون لزيادة التبادل الدولى آثارا ايجابية على كفاءة العملية الانتاجية فى البلاد النامية ، حيث تحقق وفورات الحجم الكبير ،

وتتمتع بمزايا التخصص فى مجالات صناعية تتخلى عنها الدول المتقدمة للدول النامية لاعتبارات بيئية ولانخفاض معدلات الربح بها فى الأجل الطويل كالعديد من الصناعات الهندسية ، ولأن آفاق التطور التقنى بها محدودة ٠

ومن شأن زيادة التجارة مع انخفاض تدفق الأموال للبلاد النامية ، أن تضيق فجوة العجز بموازين التجارة والمدفوعات للبلاد النامية ٠ وان كان هذا التوقع قد لا يتحقق نظرا لما يتوقع كذلك من معدلات تبادل دولى فى غير صالح البلاد النامية ، وبالتالى فان تضييق فجوة التبادل التجارى سوف يكون على حساب الرفاه بها ٠ فضلا عما يعنيه ذلك من استمرار اتجاهات اعادة توزيع الدخل لصالح الدول المتقدمة لما ينطوى عليه النظام الدولى الجديد من تخصص وتقسيم دولى متوقع للعمل ٠

ويتوقف نجاح الدول النامية فى تضييق فجوة العجز فى موازين التجارة والمدفوعات على درجة انسجام سياساتها الاقتصادية الكلية وسياساتها التجارية الخارجية واستراتيجية وسياسات التصنيع مع أداء الاقتصاد العالمى ، وعلى درجة الاعتماد المتبادل فيه وعلى مدى النجاح فى تخفيف قيود التجارة فى المستقبل ٠

٣ ـ النزعة نحو التكتل فى كيانات اقتصادية واجتماعية كبيرة :

بدأت تبرز على الصعيد السياسى أشكالا جديدة لنمو المجتمعات تتعدى حدود الدولة القومية ، بالاتجاه الى الدول القارية أو التكتل متعددة الدولة القومية . فنشهد حاليا الاتجاه الجدى نحو الوحدة الأوربية ، ونحو التكتل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، علاوة على اتجاهات التجمع فى آسيا وأمريكا اللاتينية مثل اتجاهات توحيد الكورتين ، والوحدة اليمنية ، وتعميق اتجاهات التكامل بين دول اتفاقية مونتفيديو فى أمريكا اللاتينية ... الخ . فلم يعد هناك قيد العوامل الايديولوجية والنظام الاجتماعى والاقتصادى الذى كان مسيطرا فى ظل انقسام العالم الى معسكرين غربى وشرقى . ولقد أصبح الاتجاه الى أعمال آليات السوق فى ادارة الاقتصاديات المختلفة بغض النظر عن طبيعة الملكية السائدة ( ثقل وزن الملكية العامة أو الخاصة لوسائل الانتاج فيها ) ، فضلا عن تغيير المفاهيم الأمنية ومفهوم الصراع ذاته . كل هذه اعتبارات تيسر الاتجاه نحو الكيانات الأكبر التى تدعو اليها ما تمر به البشرية حاليا من ثورة تقنية ترتبط بالمفاهيم الجديدة لتقسيم العمل الدولى السابق الاشارة اليها .

فالتطورات التقنية الحديثة تجعل من الصعب أمام الكيانات الاقتصادية الصغيرة ليس فقط استيعاب أحجام الانتاج الاقتصادية الضخمة بحكم محدودية أسواقها ، ولكن أيضا صعوبة استيعاب الاستثمارات الضخمة والتقنيات المعقدة المرتبطة بها ، ناهيك عن المقدرة على

تطويرها . فلقد ارتبطت أحجام الانتاج بأنماط تقسيم عمل وتخصص على المستوى الرأسى ، وفى أجزاء من مكونات السلعة ، وليس فى سلع بذاتها ومنتجات بذاتها كما ساد فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . واقترن هذا بنمو الشركات العملاقة الدولية ومتعددة الجنسيات ، التى تتعدد وتتكامل وحداتها الموزعة على مساحات جغرافية واسعة ( دول عديدة مترامية الأطراف ) ، والتى يتصف كل منها بالانتاج الكبير المتطور فنيا ، ويتوزع فيما بينها الانتاج بتخصص على مستوى شديد الدقة والتفصيل ، وما ينفق من أعباء ضخمة فى تطوير البحث والتقنية فى اطار نفس الشركة ، يمكن أن تتحمله تلك الوحدات الانتاجية فى الدول الأطراف فيها .

فالتكتل والتوحد لمجموعات الدول أمر تمليه ضرورات البقاء والاستمرار والتطور فى عالم سوف تشتد فيه المنافسة بحده ، وتلعب فيه الهيمنة على ناصية التطور العلمى والتقنى ( الباهظة التكاليف الاقتصادية والبشرية التى فى حاجة الى تراكمات مصرفية كبيرة وجهود جماعية ضخمة ) وتملك قاعدة انتاجية ضخمة وقوية ومتنوعة ومتجددة دورا أساسيا فى امكانية هذا الاستمرار والتقدم .

وقد يتساءل البعض حول تناقضما ذكر عن اتجاهات التكتل فى وحدات كبيرة وما نشهده اليوم من حركات انفصالية تغلب عليها

النزعة القومية ، مثال ما حدث للاتحاد السوفيتي من تفكك ، وما يحدث في بعض دول شرق أوربا متعددة القوميات والمنطقة العربية وغيرها. ولعل أهم الأمور المفسرة لتلك الحركات الانفصالية هو حالة التخلف السياسي لدى أصحاب النزعة الانفصالية ، والذى لا يتمشى مع تطور قوى الانتاج بفعل التطورات التقنية الحديثة . ويبرز هذا الأمر في الحالات التي لم يتوفر لديها خبرة الممارسات الديمقراطية أو التي حرمت منها .

وينعكس الاتجاه الى التكتل ( كأحد خصائص النظام الدولي الجديد ) على البلدان النامية في حثها على العمل كذلك على التوحد والتكتل من منطلق الاعتبارات العالمية التالية :

- مواجهة احتياجات البقاء الاقتصادي فضلا عن الاستمرار والتطور ، وذلك نظرا الى اعتبارات أحجام الانتاج والسوق ، ضخامة الاستثمار ، احتياجات تطوير المعرفة العلمية والتقنية التي لا تستطيع امكانيات الدولة المنفردة الوفاء بها .

- احتياجات توفير المقومات الأساسية للحياة من غذاء وطاقة وخامات طبيعية تخضع لاتجاهات تنافسية عالمية شديدة .

- الوصول الى الحد الأدنى من المقدرة التساومية على صعيد المنافسة العالمية الشديدة حتى يمكن تحسين شروط التبادل وتعظيم

المنافع ، وكذلك تشكيل الحد الأدنى للمقدرة الأمنية فى صيغتها الجديدة ٠

- الحفاظ على الهوية والشخصية القومية ، والميراث الثقافى مع تطويره فى ظل المعطيات الجديدة ، أمام طوفان أنماط حضارية جديدة يتوقع أن يغلب عليها النمط الغربى ، سوف تعززها مراكز التعددية القطبية الجديدة والمتوقعة ٠

٤ _ غلبة آليات السوق فى التعامل الدولى واتساع استعمالها داخل وحدات المجتمع الدولى :

كانعكاس لتفكك الاتحاد السوفيتى وما تم من تحولات بدول شرق أوربا ، سوف يسود استخدام آليات السوق بداخلها ، وفيما بينها وبين مختلف الوحدات الدولية الأخرى ، مما سوف يؤثر على التوازنات السعرية للسلع الاستراتيجية الأساسية على الأقل ( مثال مدخلات الطاقة ، المواد الخام الرئيسية الأولية وكثير من السلع الصناعية ، والتقنيات المتطورة ) ٠ وترجع هذه التعديلات السعرية لما سوف يحدث من تغير فى جانبى العرض والطلب لسلع الفائض والعجز لدى دول المعسكر الشرقى السابق ( دول الكوميكون ) ، ولما سوف يترتب على اعادة تقييم كثير من منتجات هذه الدول بالأسعار الحقيقية وحسب قدرتها التنافسية فى السوق العالمى ٠ هذا وسوف يلعب

تصحيح أسعار عملات هذه الدول دورا فى مسألة اعادة التسعير هذه ٠

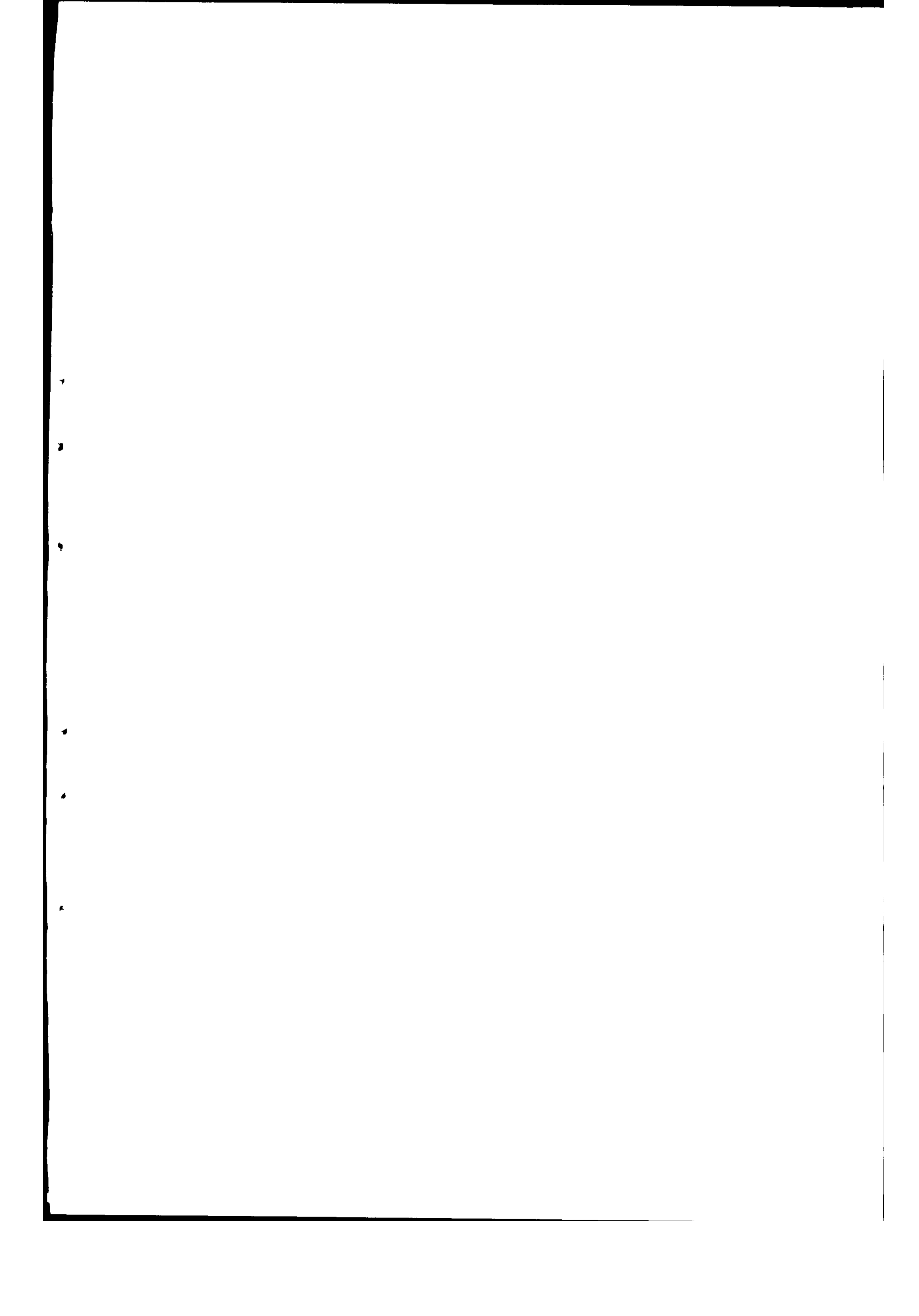
وينعكس هذا الوضع على الدول النامية فيما يلى :

- زيادة أسعار وارداتها من الدول الاشتراكية زيادة كبيرة عما كان يحدد من قبل فى اتفاقات التجارة والدفع ، فضلا عن عدم استقرار هذه الأسعار ٠ ونظرا الى كون أغلب هذه الواردات من سلع رأسمالية ووسيطة ، فانه سوف يؤدى الى زيادة تكلفة التوسع الرأسمالى وزيادة أعباء تشغيل الجهاز الانتاجى ٠

  وفى المقابل فان صادرات الدول النامية الى هذه الدول سوف تواجه بمنافسة الدول الرأسمالية المتقدمة ٠

- انضمام الدول الأعضاء السابقين بمنظمة الكوميكون فى المنظمات النقدية الدولية ، مما يعمل على توسيع حجم رأس مال هذه المنظمات ، والأثر المباشر لذلك هو اضعاف القوة التصويتية للدول النامية ، الا أنه سوف يزيد من امكانات التمويل بشرط الا تحظى بالأولوية الأولى فيها دول الكوميكون نفسها ٠

- زيادة المعروض من السلع الأولية الطبيعية والزراعية نتيجة لدخول الدول الأعضاء السابقين فى الكوميكون السوق العالمى مما يضعف من القوة التساومية للدول النامية ٠



## الفصل الخامس عشر

## تيـــار الاصـــلاح الاقتصــــادى

بدأ منذ عقد السبعينات – وبالذات خلال الثمانينات – تيار ينتشر فى جميع أنحاء العالم يدعو الى تنفيذ نوع أو آخر مما أطلـــق عليه سياسة " الاصلاح الاقتصادى " . والغريب أن هذه الدعـوة قد انتشرت فى كل الأنماط الاقتصادية وفى كل الدول ذات النظـــم السياسية المختلفة نامية كانت أو متقدمة ، اشتراكية أو رأسماليـــة ، شمولية أو ديمقراطية . وقد انتقلت سياسة الاصلاح الاقتصادى بعين قارات العالم من أوربا الى أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وكذلـــك انتشرت هذه السياسات فى كل آسيا وأفريقيا .

ويعنى المفهوم العام لسياسة الاصلاح الاقتصادى أى اجراءات تتخذها الحكومة تساهم فى تشكيل سلوك النشاط الاقتصادى علـــى أساس آليات السوق الحر ، ويمكن أن تتراوح هذه الاجراءات مـــن تحرير الأسعار فى قطاع معين ولسلعة معينة الى بيع وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه " التخصيصيـــــة " Privatization (*) .

---

(*) تم الرجوع أساسا فى اعداد هذا الفصل الى الدراسة الحديثة : محمد ناظم حنفى (دكتور) – الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية بدون ناشر – القاهرة – ١٩٩٢ – ص ١٨٩ : ٢٨٠ . بالاضافة الى مراجع أخرى تذكر فى حينها ، فضلا عن الآراء الخاصة بكاتب هذه السطور .

ويأتى ذكر قضية الاصلاح الاقتصادى هنا لما لها من بعـــد دولى باعتبارها رياح تغيير واصلاح تجتاح العالم فى الآونة الحالية ، وتهدف فيما يتعلق بالبلاد النامية الى اصلاح مسار عملياتها التنموية . ويهمنا أن نلقى بعض الضوء عليها للتعرف على ما تتصف به مــــن خصائص وأسباب اتباعها ، وما تسعى اليه من أهداف وتستخدمـــه من أدوات ، وما تستند اليه من منطق بهدف تقييمها أوليـــا ، فالفترة التى مرت على سياسة الاصلاح الاقتصادى غير كافية لتقييم ما حققته من انجازات فى المجال التنموى ، وبالتالى فان التقيـــيم السليم من واقع التجارب العملية يكون سابق لأوانه حاليا .

## الخصائص المشتركة لسياسة الاصلاح الاقتصادى :

هذا التيار الخاص بالاصلاح الاقتصادى ، رغم أنه قد مـــر على مختلف قارات ودول العالم ، الا أنه يشتمل على صفات وخصائص مشتركة يمكن ايجازها فيما يلى :

١ - تشتمل سياسة الاصلاح الاقتصادى ( كما سبق القول ) على بعـد دولى ، باعتبارها تمثل رياح تغيير واصلاح يجتاح مختلـــف أرجاء العالم ، وتتبناها المؤسسات الدولية التى تهيمن على عمليات التمويل بهدف الاصلاح والتنمية .

ويأخذ البعد الدولى أهميته كذلك من حيث تأثيره على ما تحدده الدولة من حزمة الأهداف التى يراد تحقيقها من انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى . ومن الأهداف ذات البعد الدولى ما يلى :

- محاولة التفاعل مع الفرص التجارية الدولية المتاحة ، وذلك فى محاولة لازالة العقبات أمام المنافسة الدولية وزيادة كفاءة قطاع التجارة .
- محاولة التخفيف من مشاكل الدين الخارجى وضغوط صندوق النقد الدولى .
- محاولة التكييف السريع والحاسم للتغييرات فى الأسعار فى السوق العالمى مثل أسعار البترول وأسعار سلع التصدير وأسعار السلع الغذائية والرأسمالية .

ولأهمية البعد الدولى يرى البعض أن سياسة الاصلاح الاقتصادى ذات بعد دولى أكثر من أنها سياسة تعتمد على الظروف المحلية . كما أن هذه السياسة فى رأى المهتمين بهذا الموضوع لا تعتبر فقط ذات بعد اقتصادى ولكن تشتمل أيضا على أبعاد سياسية .

٢ ـ تؤكد هذه السياسة على اتجاهات ومناهج معينة تشتمل على حزمة من الأدوات التى قد تحتوى على مجموعة من العناصر التالية :

ـ التخفيف من القيود الحكومية ، التى تعتبر عقبة لأداء فى سبيل التوسع الاقتصادى وزيادة الاستثمار الخاص .

ـ الحد من الملكية العامة لعوامل الانتاج ، ودفع عملية التخصيصية وذلك ببيع وحدات القطاع العام حسب أولويات معينة وبطرق مناسبة ، وتشجيع الملكية الخاصة .

ـ تحرير الأسعار ، والأخذ فى الاعتبار للأسعار العالمية ، وتحسين آليات الأسواق ، وتدعيم سوق المال .

ـ تحسين مناخ الاستثمار فى الدولة ، وعمل الاصلاحات التشريعية والادارية اللازمة لذلك .

٣ ـ تجتاح سياسة الاصلاح الاقتصادى ( بأدواتها ومعاييرها المتعددة ) كل عناصر الاقتصاد القومى سواء كانت قطاع عام أو قطاع خاص . وقد استخدمت سياسة الاصلاح الاقتصادى فى كثير من الدول لتحقيق عدالة توزيع الموارد المحلية بين قطاعات الاقتصاد القومى .

٤ — برغم تشابه عملية الاصلاح الاقتصادى فى خصائص عامة مشتركة ، الا أن عقد الثمانينات قد أوضح أنه يوجد أشكال وصور متنوعة لمنهج الاصلاح ، مما يعكس اختلافات الدول من حيث النمط والتكوين ، وكذلك تنوع الأهداف التى تبغيها الدولة من سياسة الاصلاح الاقتصادى . فتحاول كل دولة بطريقة أو بأخرى تحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادى التى تراها مناسبة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، وكما تراها فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٥ — يعنى الاصلاح الاقتصادى الذى يعتمد على معايير السوق أن الدولة لن يكون لها دور فضولى فى النشاط الاقتصادى . ومن ثم لن تستطيع الدولة فى كثير من الأحوال التحكم الكامل المباشر فى المتغيرات الاقتصادية . ويعنى هذا أن الاصلاح الاقتصادى يؤدى الى تحسين ديناميكية الاقتصاد القومى بعيدا عن تدخل الدولة ، كما يمكن أن يؤدى الى بعض النتائج غير المتوقعة .

لذلك فان كثيرا من الحكومات تتقدم فى سياسة الاصلاح الاقتصادى بحذر . حذر يأخذ فى الاعتبار الآثار الايجابية لسياسة الاصلاح الاقتصادى ، وفى ذات الوقت يعكس الخوف من أن تحول ديناميكية الاصلاح الاقتصادى دون تحكم الدولة فى المتغيرات الاقتصادية . ومن ثم قد تحتوى سياسة الاصلاح الاقتصادى على تكلفة كبيرة .

٦ ـ لقد أثبتت تجارب كثير من الدول التى انتهجت سياسة الاصلاح الاقتصادى حسب حزمة أو أخرى من الأدوات الاقتصادية أنه يوجد نقاط للتفاعل والتلاقى والتقاطع بين سياسة الاصلاح الاقتصادى وكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فان كل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطرة والفشل •

## أسباب انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى :

تبنت كافة حكومات البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة طوال الفترة الممتدة فيما بين عام ١٩٤٥ وحتى بداية العقد السابع من قرننا الحالى النظرية العامة لكينز ، بأدواتها التحليلية ، وما تفرع عنها من سياسات اقتصادية ، نظرا لأنها كانت تعبر عن مصلحة رأس المال الاحتكارى فى هذه الفترة • الا أن ما يميز العصر التالى لتلك الفترة وحتى الآن هو التمرد على الكينزية ، فكرا وتطبيقا ، بعد أن فشلت فى ايضاح وتفسير الأزمة الهيكلية المستمرة التى يعانى منها الاقتصاد الرأسمالى التى تتمثل فيما يعانيه من كساد تضخمى ، وبعد أن فقدت فاعليتها كسياسات اقتصادية فى مواجهة هذه الأزمة أو التخفيف منها • هنالك كانت الأرضية تمهد لبروز فكر جديد ، هو فكر مدرسية شيكاغو أو ما يعرف بمصطلح المدرسة النقدية Monetarism •

فقد نجح النقديون فى توسيع دائرة أنصارهم على الصعيد الفكرى فى مجال الدراسات والبحوث ، وعلى الصعيد العالمى حيث تبنت حكومات أقوى الدول الرأسمالية أفكار هذا التيار باعتباره سلاح لانتشال هذه الدول من براثن الكساد التضخمى . وهنا نشير على وجه الخصوص الى البرنامج الاقتصادى للرئيس الأمريكى ريجان وبرنامج السيدة مارجريت تاتشر فى بريطانيا ، وفى ألمانيا الغربية وغيرها من دول أوربا الغربية (*) .

وأهم ما يميز مدرسة النقديين شدة تطرفها " الليبرالية " . فهى تنطلق من أن الحرية هى أساس حياة الفرد والمجتمع ، وأن الضوابط هى الاستثناء ، وأن الرأسمالية كنظام يقوم على الحرية ، كفيلة بأن تصحح أخطائها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية الحرية وتحجيم سلطة الدولة الاقتصادية وتدخلها فى النشاط الاقتصادى . فيتعين أن تقتصر على تأدية وظائفها التقليدية ، وبيع المنشآت الانتاجية الحكومية ، وتحجيم قوة نقابات العمال ، والسماح لقوى العرض والطلب أن تحدد مستويات البطالة والأجور والعمالة ، وافساح المجال واسعا ، وبلا قيود أمام نشاط القطاع الخاص من خلال

---

(*) رمزى زكى (دكتور) - فكر الأزمة : دراسة فى أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى - مطبوعات مكتبة مدبولى - القاهرة - ١٩٨٧ - ص ٤١، ٥٠ .

تخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة وعلى الثروات ٠٠٠ الخ ٠ وتسند هذه المدرسة أهمية ارتكازية للنقود وللسياسة النقدية فى تفسير سير النظام الرأسمالى ، الى حد تفسير كل ما جرى ويجرى وسيجرى للنظام الرأسمالى من تطورات ومشاكل من خلال التداول النقدى فحسب ٠ وتنسب كافة المشاكل الراهنة للرأسمالية ( التضخم ـ البطالة والركود ـ خلل موازين المدفوعات ٠٠٠ الخ ) الى مجرد أخطاء السياسة النقدية ، وبالتالى فان الهدف الذى يسعى اليه النظام هو تحقيق الاستقرار النقدى ، وليس التوظف الكامل كما كان عند كينز ٠ فالتضخم ظاهرة نقدية ، تتمثل فى زيادة واضحة فى متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة ، وعلاج التضخم هو اصلاح لحال النظام الرأسمالى ٠ والعجز فى الموازنة العامة للدولة هو ببساطة مصدر من مصادر الافراط فى عرض النقود (*) .

وهنا نجد أن أهم الأسباب التى دعت الدول المتقدمة الى انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى التى ترجع فى الأساس الى مدرسة النقديين هو ما واجهته هذه الدول منذ عقد السبعينات من تضخم وركود اقتصادى ٠ هذا وقد حثت كذلك الدول النامية على انتهاج

---

(*) المرجع السابق ـ ص ١٥ ، ٥٠ : ٥٨ ٠

نفس السياسة . وكسبب آخر لبعض الدول فى اتباع هذه السياسة هو مواجهة المنافسة فى السوق الدولى من الدول حديثة التصنيع ، فضلا عما كانت تعانى منه بعض الدول من عبء الدين الخارجى. ومن الأسباب المحلية لاتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى ، نجد عدد من العناصر مثل انخفاض وتدهور كفاءة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، والانجاز السيء للدولة فى مجال الانتاج والخدمات ، والعجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة .

فقد شهدت دول غرب أوربا ( خاصة بريطانيا وفرنسا ) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية محاولات جادة وخطوات فعالة نحو التخصيصية . وقد جاء جزء كبير منها بالتحول نحو ملكية العاملين بالشركات والمؤسسات العامة ، فضلا عن انتشار تعاونيات المنتجين وذلك بدلا من ملكية الدولة ، خاصة وأن لهذه الدول الأوربية تقاليد قديمة راسخة فى نجاح وفاعلية تعاونيات المنتجين .

أما بالنسبة للدول الاشتراكية فلقد كان أمر الأخذ بأدوات اقتصاديات السوق معروفا ومتداولا بين الأوساط الاقتصادية والتخطيطية منذ أوائل الستينات ، سواء بهدف تلبية حاجات المجتمع المتعددة وتخصيص الموارد أو فى مجال الادارة . ولقد بدأت دول شرق أوربا الاتجاه الى النموذج الغربى منذ بداية الثمانينات ، ولكن

لم تجد معونة فعالة من حكومات الغرب فى ذلك الوقت • وقد تبنى قطاع كبير من الاقتصاديين الاشتراكيين فكرة تطبيق ما يسمى " بالسوق الاشتراكى " ، وأتفق على أن يكون هذا النظام أحد أدوات الاصلاح الاقتصادى فى النظم الاشتراكية •

وتحاول عموما الدول الاشتراكية فى شرق ووسط أوربا وفى آسيا الانتفاع من استخدام معايير وآليات السوق الحر فى تخصيص الموارد ، وكذلك الانتفاع من تحرير قطاع التجارة الخارجى ، وزيادة المساهمة فى التجارة الدولية ، فى حين يظل الاقتصاد القومى معتمدا الى حد كبير على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والابقاء على الاتجاه العام للاقتصاد القومى ، بالاضافة الى الحد من تعيين المديرين على أساس سياسى ، ومحاولة الاعتماد على أدوات الادارة التجارية والاقتصادية الحديثة ، والتحول التدريجى من مفهوم ومعيار الكفاءة الاجتماعية الى معايير الكفاءة الاقتصادية والتجارية • كذلك التحول من استخدام مفهوم الانتاجية المتوسطة التى تسود الفكر الاشتراكى الى الانتاجية الحديثة التى يعتمد عليها الفكر الرأسمالى • بالاضافة الى انهاء دور الأحزاب الشيوعية ، ومحاولة الاعتماد المتزايد على طبقة التكنوقراط أو الفنيين والمهنيين المتخصصين •

ولقد اعتمدت أهم الاصلاحات الاقتصادية فى الصين الشعبية على تحرير أسعار السلع الزراعية ، وتشجيع الانتاج الزراعى الخاص

لطبقة المزارعين ، لكى يتكامل الانتاج مع مخرجات المزارع الحكومية . ولقد كانت هذه الخطوة ناجحة الى حد كبير ودفعت الى زيادة الانتاج الزراعى ، وساهمت فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، ولكن لم تتمكن الدولة فى الصين من اجراء عمل مماثل فى القطاع الصناعى والقطاع الحضرى .

وفى الاتحاد السوفيتى نجد أن سياسة " البروستوريكا " التى وضعها جورباتشوف تركز على المناطق الحضرية وعلى القطاع الصناعى وذلك بهدف تحسين أداء الصرح الصناعى الضخم فى الاتحاد السوفيتى ، وذلك بالتخلى عن مظاهر الأوامر الادارية ، التى تحدد حسب هرم السلطة فى الصناعة السوفيتية ، واعطاء حرية مناسبة لمديرى المشروعات للتفاعل بحرية مناسبة لمواجهة الظروف المغايرة فى الاقتصاد المحلى والاقتصاد الدولى . كما تسعى أيضا سياسة البروستوريكا الى أن يأخذ الاقتصاد السوفيتى دور متزايد فى الاقتصاد الدولى . ولكى يمكن أن تحصل البروستوريكا على اقتناع شعبى عام ، اقترنت بالانفتاح السياسى عن طريق " الجلاسنوست " أو مصارحة الجماهير .

وفيما يتعلق بالدول النامية فليس بخاف ما تعانيه من سوء ادارة وتخطيط على المستوى القومى ، وتدنى فى انتاجية القطاع العام وعجز فى الميزانية العامة ، وخلل فى الهيكل الانتاجى ، وتضخم

فى المديونية الخارجية ... الخ ، ومن هنا انتقل اليها تيار سياسة الاصلاح الاقتصادى كمنقذ لها من عثرتها بفعل عدة مؤثرات . أحد هذه المؤثرات ما يتم من اصلاحات فى البلاد الاشتراكية . وهنا نجد أن سياسة البروسترويكا والجلاسنوست قد ساهمتا فى اقناع كثير من قادة الدول النامية لتبنى سياسة الاصلاح الاقتصادى ، الذى يعتمد على الحرية الاقتصادية ، واستخدام آليات السوق ، وبيع بعض وحدات القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ، والحد من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى .

وكذلك قد أثر على البلاد النامية ما حققته دول شرق آسيا حديثة التصنيع ( النمور الأربعة ) من نجاح كبير فى التوجه للخارج وتنمية الصادرات الصناعية فى ظل اطار تلعب فيه قوى السوق دورا هاما . وان كنا قد أوضحنا من قبل تحفظنا على مدى حرية قوى السوق فى هذا النموذج التنموى .

هذا ولأزمة مديونية البلاد النامية ، وحاجتها الى تدفق التمويل من الخارج دور كبير فى اتباع العديد من هذه الدول لسياسة الاصلاح الاقتصادى وذلك تحت ضغط وتأثير صندوق النقد الدولى ، ولأهمية هذه القضية ، نتناولها بشىء من التفصيل فى النقطة التالية .

## دور صندوق النقد الدولى فى اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى : (*)

يعتبر أحد المظاهر الأساسية لعقد الثمانينات هو تفجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، فلقد أفرطت هذه الدول فى الاستدانة بشروط السوق خلال عقد السبعينات ، نظرا لما شهده النظام المالى الدولى خلال ذلك العقد من تراكم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية الدولية ، وعجز اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة عن استيعابها بسبب بطء معدلات النمو فيها وما يسيطر عليها من ركود مقترن بالتضخم ( تضخم ركودى ) ، مما دفع مؤسسات التمويل الدولية الخاصة الى التوجه الى الدول النامية لتصريف فوائض ما لديها من أموال . ومن هنا ظهرت فى بداية الثمانينات مشكلة صعوبة تحمل الدول النامية سداد نفقات خدمة هذه القروض ، وواجهت المؤسسات الدائنة صعوبة أو استحالة الحصول على أموالها بعد اعلان أكبر الدول المدينة توقفها الكلى أو الجزئى عن السداد

---

(*) ارجع الى : حمدى أحمد العنانى (دكتور) — تحليل نموذج السياسة الاقتصادية لصندوق النقد الدولى " نموذج بولاك" دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٧٣—١٩٨٦ — المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية — كلية التجارة وادارة الأعمال — جامعة حلوان — المجلد ٣ السنة ٣ — العدد الأول سنة ١٩٨٩ — ص ٣٤١ : ٣٧٣ .

ومطالبتها الحكومات الدائنة ومؤسسات التمويل الخاصة بالتخفيف من أعباء مديونياتها .

ومن هنا لجأت مؤسسات التمويل الخاصة الى صندوق النقد الدولى ، طالبة وساطته فى اعادة جدولة الديون وتخفيض الفوائد ، وذلك خوفا من الغاء وشطب الديون المستحقة لها . وقد قبل الصندوق هذه الوساطة ، وظهر دور جديد له ، بمشاركته فى المفاوضات ليس بسبب ما قدمه أو يقدمه من قروض ، بل بوصفه وسيطا وممثلا لمصالح مؤسسات التمويل الدولية الخاصة . وفى نفس الوقت اتجه صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٤ الى انشاء تسهيل جديد يعرف باسم " تسهيل التكيف الهيكلى " ، وهو يمثل الركيزة الأساسية التى انطلق منها الصندوق فى رسم السياسات الاقتصادية للدول المدينة . فقد تم الربط بين الموافقة من جهة على اعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة من تسهيل التكيف الهيكلى للدول المدينة أو من أطراف ثنائية أو متعددة خاصة وعامة ، ومن جهة أخرى تبنى الدولة المدينة لسياسات اقتصادية يرتضيها الصندوق وهو ما يعرف " بالمشروطية "

وتشمل برامج التكيف الهيكلى التى يدعمها صندوق النقد الدولى على سلة من التدابير والاجراءات Package of measures تعمل من وجهة نظر الصندوق على تحقيق الأهداف التالية :

- القضاء على الاختلال الخارجي ، بمعنى علاج عجز ميزان المدفوعات .
- القضاء على الاختلال الداخلى ، بتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية بالنسبة للأسعار العالمية .
- تحقيق التوازن الكلى والنمو الاقتصادى المتوازن، بالعمل على التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

ومن الطبيعى أن تختلف مكونات سلة التدابير باختلاف الدولة التى تتقدم بطلب المساعدة ، نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بلد الى آخر ، غير أن هذه الاختلافات فى مكونات هذه السلة لا تخفى التماثل بين البرامج التى يقدمها الصندوق . فالحقيقة أن سياسة الصندوق وتوجيهاته تقوم على فرضية موحدة واضحة مؤداها أن الاختلال الداخلى والاختلال الخارجى فى البلدان النامية ناتج عن الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها فى هذه البلدان . لذا كان هدف احتواء التضخم أو تخفيضه ، هدفا عاما لجميع البرامج التى أقرت حتى الآن . ولتحقيق هذا الهدف شملت معظم البرامج تخفيضا فى معدل نمو الائتمان المحلى الاجمالى ، بالاضافة الى اجراء قدر من اعادة الهيكلة فى تكوين الائتمان المحلى ، بحيث يزيد الائتمان المحلى الخاص ، ويقل الائتمان المحلى الحكومى .

ومن الواضح أن ما ينطلق منه الصندوق من فكر هو ما يمثل بالضبط الفكر السائد حاليا فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من سيطرة المدرسة النقدية السابق الاشارة اليها ، وهو ما تنتهجه تلك الدول المتقدمة فيما تتبعه داخليا من سياسات للاصلاح الاقتصادى فيها .

فانطلاقا من فكر المدرسة النقدية ، يرى الصندوق أن اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات وبالتالى خفض المديونية لا يتطلب سوى تحقيق التعادل بين التوسع فى الائتمان المحلى والطلب على النقود ، وبالتالى تنقسم التدابير التى يوصى بها الصندوق الى :

- تدابير قصيرة الأجل وتشمل وضع القيود على الائتمان المحلى ، خفض العجز فى الموازنة العامة ، تجميد الأجور ، ورفع (تحريك) الأسعار .
- تدابير طويلة الأجل بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادى وتشمل الحد من الادارة الحكومية للاقتصاد القومى ، وتحرير التجارة الخارجية ، مما يتطلب تحرير المعاملات فى التجارة السلعية والنقد الأجنبى ورأس المال وتخفيض سعر الصرف ، وتحرير الأسواق المالية ، ورفع أثمان الخدمات الحكومية ، ورفع أسعار الفائدة .

هذه التدابير التى تنطلق أساسا من فكر المدرسة النقدية تتسم بالعديد من أوجه النقص فيما يتعلق بالتطبيق على البلاد النامية للعديد من الأسباب التالية :

١ ـ ليس فائض الطلب المحلى هو العامل الوحيد الذى يؤدى الى الاختلال الخارجى للدول النامية ، فالتطورات الاقتصادية فى السبعينات والثمانينات توضح بما لا يدع مجالا للشك أن اتساع الاختلال الخارجى وزيادة المديونية الخارجية ناتج عن عوامل خارجية كثيرة منها : التدهور المستمر فى معدلات تبادل تجارتها الخارجية ، تصاعد التدابير الحمائية فى الدول المتقدمة منذ بداية السبعينات (*) ، ما تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة نقدية تخفض من قيمة الدولار الأمريكى ، هروب رأس المال الخاص من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، ارتفاع أسعار الفائدة وتطور شروط الاقتراض الى الأصعب ، فرض الدول المتقدمة ضرائبها على دخل مواطنيها حتى ولو

---

(*) قدرت احدى دراسات الانكتاد أن الزيادة فى قيمة صادرات الدول النامية الناتجة عن رفع القيود الحمائية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وحدها تعادل ٢٤ مليار دولار سنويا ، وان تخفيف القيود الحمائية كفيل بزيادة الصادرات بما يعادل ٦ مليار دولار سنويا . المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

تحقق خارج أراضيها، بما لا يشجعهم على الاستثمار في الخارج ، بينما نفرض كثير من الدول النامية ضرائب الدخل على ما يتحقق من دخل فقط داخل حدودها الاقليمية بما يخلق الدافع لرؤوس الأموال للتدفق الى خارج البلدان النامية .

٢ - ان كان يفترض الصندوق أن اخضاع الاقتصاد القومي لآلية السوق يؤدى الى رفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات ، وتطوير و زيادة الصادرات ، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وانخفاض الواردات ، فان هذا قد ينطبق في الأساس على البلاد المتقدمة . أما البلاد المتخلفة فالعديد منها فيها الكثير من التشوهات التى قد تحول دون تحقيق الآثار الايجابية التى يفترض الصندوق تحقيقها من وراء حرية آليات السوق ، كما تفيد التجارب التاريخية للدول النامية أن ما وجد فيها من هياكل انتاجية مشوهة ، كان من نتاج تطبيق نظام السوق الحرة . وعليه فان اعطاء دور أكبر لقوى السوق ، يعمل على هدم الاتجاهات نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات من ناحية ، كما يؤدى الى مزيد من الارتباط بالسوق العالمى التى تسيطر عليه الاحتكارات العالمية ( من ناحية أخرى ) . فما يكون صالحا للاقتصاد

المتقدم ، لا ينطبق بالضرورة على الاقتصاد المتخلف • كما أن هناك تفاوت كبير فيما يمكن اتباعه من اطلاق لحرية السوق من بلد متخلف الى آخر ، فالأمر يحتاج الى ترشيد بما لا يضر بما تحقق في العديد من البلاد النامية من انجازات تنمية خلال العقود القليلة الأخيرة •

٣ ـ يقر الصندوق أن أحد الأسباب الأساسية للاختلال الخارجي هو عجز الموازنة العامة ومعالجة هذا العجز من خلال سياسات نقدية والائتمانية توسعية ، وما يترتب على ذلك من زيادة في الأسعار ونفقات الانتاج المحلية ، مما يضعف المركز التنافسي للصادرات • ومن هذا المنطلق فان تدابير اعادة التوازن للموازنة العامة تشكل عنصرا أساسيا في برامج التكيف التي يدعمها الصندوق •

والصندوق لا يحبذ تدابير زيادة الموارد من خلال الضرائب ، بحجة أنها يمكن أن تضر بالحافز على الاستثمار ، وما يترتب على ذلك من آثار غير مواتية على معدلات التنمية الاقتصادية • ولهذا فان خفض الانفاق الحكومي يمثل عنصرا هاما من التدابير التي يأخذ بها الصندوق ، والتي تنصب على خفض الانفاق العام الاجتماعي ( الدعم المباشر وغير المباشر ) ، ورفع أثمان الخدمات التي تقدمها الحكومة

بحجة تحميل المستهلك النفقة الحقيقية لتقديم هذه الخدمات ، وخفض حجم العمالة الحكومية وتجميد مستويات الأجـــور ، بالاضافة الى سعى الصندوق فى أحوال كثيرة الى وضع قيـــود حول الانفاق الاستثمارى بحجة ضعف انتاجيته أو وجود أولويـات أخرى فى الموازنة •

الا أنه قد يترتب على هذه التدابير التى تهدف الـــى خفض الطلب المحلى ، خفض معدلات استغلال الطاقـــات الانتاجية المتاحة ، ومن ثم انخفاض كل من الناتج القومـــى والادخار المحلى • فلقد أوضح تحليل آثار برامج التكيف علـى بعض دول أمريكا اللاتينية ، أن تقييد الانفاق الاستهلاكى لم يفد التوسع الاستثمارى بل أدى الى خفض معدلات استغـــلال الطاقات الانتاجية •

كما لخص البعض أضرار تطبيق تدابير خفض الموازنـــة العامة فى تدهور الدخل الحقيقى للطبقات الفقيرة وارتفـــاع معدلات البطالة ، وما يترتب عليها من عدم الاستقـــرار السياسى ، وأن الطبقة الحاكمة وحدها هى التى يمكـــن أن تقبل تدابير الصندوق •

٤ ـ يرى الصندوق الغاء القيود عن أسعار الفائدة المحليـــة ، بالسماح لقوى السوق أن تلعب دورا أكبر فى تحديدها ، ممـا

يعمل على رفع معدلات الفائدة ، فيشجع ذلك على زيادة المدخرات ، نظرا لحمايتها من انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد المحلية . وهذا بدون شك أثر ايجابى ، ولكن قد يترتب عليه ارتفاع معدلات الفائدة الى مستويات عالية يستحيل على الاستثمارات تحقيق عائد يغطيها ، مما يعمل على توجه الاستثمارات الى قطاع الخدمات من أجل تحقيق عائد سريع مرتفع . وقد أوضحت تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية الآثار السلبية لرفع سعر الفائدة على المشروعات الصناعية ، فبارتفاع نفقة الاقتراض انخفض المخزون السلعى ، وبالتالى انخفض الطلب على انتاج المشروعات المحلية الأخرى. وفى نفس الوقت أدت الزيادة فى نفقات التمويل الى ارتفاع الأثمان وانخفاض الطلب ، وعليه فقد ظهرت فى هذه البلاد ظاهرة التضخم الركودى .

٥ ـ ويأخذ الصندوق بضرورة تخفيض قيمة العملة المحلية (تخفيض سعر الصرف) بغرض تحسين حالة ميزان المدفوعات ، بالتقليل من الواردات وزيادة الصادرات وان كان هذا الأمر مناسب لظروف البلاد المتقدمة فانه ليس فى صالح غالبية البلاد النامية لما يترتب على ارتفاع أثمان الواردات من ارتفاع الأسعار المحلية ، وبالتالى زيادة نفقة الانتاج وضعف القدرة

التنافسية لقطاع التصدير . هذا بالاضافة الى عدم تمتع هياكل الانتاج فى الدول النامية بالمرونة العالية ، وكذلك عدم تمتع الطلب على صادرات هذه البلاد بالمرونة المرتفعة. فضلا عن تراخى اتجاهات الطلب فى الأسواق العالمية على الصادرات التقليدية للدول النامية .

وفى النهاية يمكن القول بأن تقييم النتائج النهائية لسياسة الاصلاح الاقتصادى فيما يتعلق بالبلاد النامية لا يزال فى الميزان . وأنه من المعترف به أن هناك تكاليف اجتماعية لعملية الاصلاح والتحرر الاقتصادى ، تتمثل فى ظهور اتجاهات انكماشية تعمل على انخفاض معدلات التشغيل وتفشى البطالة وانخفاض مستويات الاستهلاك . ويكون التأثير الأكبر فى ذلك على ذوى الدخول المحدودة نظرا لارتفاع معدل البطالة وارتفاع الأسعار ، والغاء جانب كبير من الدعم . ومن هنا نجد أنه قد يقترن الاصلاح الاقتصادى ببرنامج لمساعدة الطبقات محدودة الدخل . وان كان هذا الاعتراف بالسلبيات الجانبية لسياسة الاصلاح الاقتصادى لا يمنع من القول أصلا أنه من الخطأ اتباع نفس السياسات الاقتصادية التى تتبعها البلاد الرأسمالية المتقدمة ، خاصة أنها لا تزال محل شك حتى فى أمر صلاحيتها للبلاد المتقدمة . فليس بالسياسات النقدية المقترنة بالتحرر الاقتصادى لوحده يمكن

اصلاح ما تعانيه البلاد النامية من أزمة فى التنمية • صحيح أن هناك انخفاض وتدهور فى كفاءة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، وأن هناك انجاز سيىء للدولة فى مجال الانتاج والخدمات ، وأن هناك عجز مزمن فى الموازنة العامة للدولة علاوة على العجز فى ميزان المدفوعات وأزمة المديونية الخارجية ، الا أن مواجهة هذه السلبيات لا تتطلب تدابير قصيرة الأجل فحسب ، بل لا بد وأن تقترن فى الأساس بتدابير تنموية طويلة الأجل •

## الفصل السادس عشر

## دروس مستفادة في التنمية

نختتم دراستنا للتنمية الاقتصادية بمجموعة من التوجيهات العامة التي يمكن استخلاصها مما ورد في الفصول السابقة من معرفة لظاهرة التخلف ثم لعملية التنمية من الناحية الفكرية النظرية ومن الناحية التطبيقية العملية بما استعرضناه من نماذج للنمو والتنمية. ثم بما تناولناه أخيرا من بعض الأبعاد المستجدة على ساحة النظام الاقتصادي العالمي وآثارها على أزمة التنمية .

وتتلخص هذه التوجيهات أو الدروس المستفادة فيما يلي :

١ - التنمية الاقتصادية ( أو النمو الاقتصادي ) هي في التحليل الأخير نسيج مجتمعي تتشابك فيه كافة خيوط العوامل الحضارية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد في ضوء سياق تاريخي محدد (*) بمعنى أن لكل تجربة من تجارب النمو أو التنمية ظروفها الخاصة التي قد تغاير في الغالب ظروف أي بلد آخر يريد أن يستنسخها أو يعيد تكرارها . فما مرت به الدول الرأسمالية المتقدمة من ظروف نمو خلال النصف

---

(*) معهد التخطيط القومي - خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع ، مرجع سابق الاشارة اليه ، ص ١٩٣ .

الأخير من القرن الثامن عشر أو خلال القرن التاسع عشر تتصف بالخصوصية التاريخية التى يستحيل تكرارها • كما أن تجارب النمور الآسيوية الأربعة التى حدثت تحت ظروف صراع اقليمى ساخن ، وعالم يشوبه التوتر والحرب الباردة بين قطبين يقومان على أيديولوجيتين متنافرتين ، وتحت ظروف محلية شديدة الخصوصية ، تتصف كذلك بأنها فريدة فى تميزها •

هذا وان كان غير ممكنا تكرار تجارب النمو أو التنمية فانه من الممكن مع ذلك التعلم مما تنطوى عليه تلك التجارب من دروس عديدة مفيدة يمكن الاستفادة منها •

٢ — طريق التنمية ليس بالقصير أو السهل • فلقد سبق نمط النمو الغربى تراكم رأسمالى أولى لعدة قرون من قبل • ومنى النمو بما حدث من استنزاف لموارد العديد من المستعمرات ، وبما اقترن بالنمو من استغلال ( للعديد من العقود ) لطبقة العمال الصناعيين ، ومن رغبة جامحة من جانب الرأسماليين لتحقيق أعلى مستويات التراكم الرأسمالى حتى وان كان على حساب استهلاكهم ، وبما حدث من تخصص وتقسيم دولى للعمل أدى الى استمرار استنزاف البلاد النامية • وقد اقترن ذلك بالعديد من السلبيات والتضحيات الأخرى •

كما أنه رغم التضحية الزائدة لتجربة تنمية النمور الآسيوية الأربعة فلم تقتصر على مسيرة ثلاثة أو أربعة عقود من الزمان كما قد يتصور البعض ، فلقد سبقها تمهيد لعدة عقود سابقة ، كما أوضحنا فى تجربة تايوان . هذا وقد اشتملت هذه التجربة على العديد من صور التضحية ، بما حدث من استنزاف جانب هام من الفائض الزراعى لصالح التنمية ، وتدنى مستوى الاستهلاك والحرمان من كثير من الحقوق السياسية ، وعدم المشاركة فى الحكم والخضوع للهيمنة الأمريكية ( فى تايوان ) ، هذا بالاضافة الى التقتير والمثابرة والعمل الجاد من جانب السكان . فمن الواجب أن نعى أنه لا توجد تنمية بدون تضحيات أو آلام كما أنه لا يوجد طريق مختصر للتنمية .

٢ - تتطلب التنمية الاقتصادية تراكمات رأسمالية كبيرة لفترات زمنية ليست بالقصيرة . وترتبط هذه النقطة بالنقطة السابقة الخاصة بطول وصعوبة طريق التنمية وتضمنه لعديد من التضحيات ومنها التضحيات التمويلية ، والتى تأتى على حساب مستويات الاستهلاك لفترات ليست بالقصيرة ،(سواء لفئات معينة من الشعب كالمزارعين فى حالة سحب جانب كبير من الفائض الزراعى ، أو العمال الصناعيين فى حالة المحافظة على مستويات منخفضة للأجور ) أو سواء لشعوب البلاد الأخرى عن

طريق الصور المتعددة لاستنزاف ثرواتها وجانب من دخولها •

وتفيد تجربة أكثر الدول تمتعا بحرفية الرأسمالية العالميـــــة ان السبب الرئيسي لاجتذاب رأس المال الأجنبي هو الربح وضمـــان الحصول عليه وذلك فـــي المرتبة الأولى والأخيرة • فالبلد الـــذى ينفتح على الخارج ، ويقدم العديد من المزايا لنشاط رأس المـــال الأجنبي ، لا يكون قادرا مع ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية الا بالقدر الذى يكون فيه متوسط معدل الربح داخل البلد المستضيف أعلى من نظيره في البلاد الأخرى • وعندما تتغير الظروف وينخفض هذا المتوسط عن المتوسط العالمي أو عن المثيل في بلاد أخـــرى سرعان ما يخرج رأس المال الأجنبي متوجها الى تلك المناطـــق الأخرى • والمهم هنا أن ينبغي على البلد الاستفادة من نشــاط رأس المال الأجنبي أثناء وجوده فيها ، في خلق طاقات انتاجيـــة جديدة ، وبناء قدرة تكنولوجية محلية ، وتدريب محلي للعمالة ، وأن لا يقتصر دوره على اقتناص بعض المكاسب السريعة ، واعتصـــار الاقتصاد المحلي قبل تركه والانتقال الى مكان آخر ، كما يحدث فـــي العادة •

كما أن الاعتماد الكبير والمتزايد لمعظم البلاد النامية علـــى القروض الخارجية غير المقترن بنمو متصاعد للصادرات الصناعية قـــد أوقعها في أزمة المديونية • علما بأن تيسر فرص التوسع فـــي

الصادرات الصناعية لم يكن ليتاح تاريخيا الا لعدد محدود من الدول النامية ، اقتضت المصالح المشتركة بينها وبين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تقوم بدور فى هذا الشأن . وعلى الرغم من زوال الاستقطاب الثنائى ، فان الأمر مستقبلا مرهون بطبيعة موقع البلد النامى ضمن اطار التخصص والتقسيم الدولى الجديد للعمل الذى سوف يقترن بالتعددية القطبية ، وما سوف يتكون من تكتلات اقتصادية كبيرة .

هذا وان كان قليل من البلاد النامية قد تمتع فى الماضى بتدفق المساعدات المالية لأسباب استراتيجية ارتبطت بالاستقطاب الثنائى ، فانه من المتوقع انخفاض معدلات تدفق المساعدات مستقبلا للبلاد النامية ، الا اذا اتخذت خطوات ايجابية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، لتقديم المساعدات فى اطار الحفاظ على البيئة مما سوف يكون له أثر ايجابى على التنمية فى البلاد محل هذه المساعدات .

وعموما فان الأمر يستلزم الاعتماد أساسا على النفس فى توفير متطلبات التنمية من التراكمات الرأسمالية . بما يدعو الى ضرورة البحث عن التدابير اللازمة لزيادة المدخرات المحلية ، وخلق المناخ الطيب للحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية ، وقد يصلح هنا بعض ما ذكر من تدابير سياسة الاصلاح الاقتصادى لظروف بعض الدول .

٤ ــ لا يوجد طريق وحيد أو روشتة نمطية للتنمية ، وقد تمر مسيرة التنمية بمراحل مختلفة من حيث سيطرة نوعيات متفاوتة من السياسات من مرحلة الى أخرى • فمثل هذا محكوم بظروف التنمية فى البلد المعنى ، من حيث وفرة الموارد فيه كما ونوعا ، وحجم سوقه المحلى ، ودرجة تطوره ، والملابسات التاريخية التى تمر فيها مسيرته التنمية ، والمناخ الدولى الذى يعايشه ، وما يتوفر له من فرص لدخول الأسواق العالمية ، وغير ذلك من الاعتبارات • ويتوقف نجاح التنمية على القدرة على الأخذ بأنسب السياسات لكل مرحلة من مراحل التنمية ، والمرونة فى سرعة تغيير السياسات بما يناسب متطلبات كل مرحلة جديدة •

والمثال الواضح هنا ما اتبعته تايوان من تطبيق لسياستى تصنيع بدائل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير فى آن واحد ، ولكن بنسب تختلف من مرحلة الى اخرى من مراحل التطور الاقتصادى • وقد كانت البداية المنطقية بتطوير الزراعة والأخذ جنبا الى جانب بسياسة تصنيع بدائل الواردات من السلع الصناعية الخفيفة فتنمية الزراعة تتيح الفرصة لتحويل جانب من الفائض الزراعى لتمويل التصنيع، كما أن زيادة الدخل الزراعى يوسع السوق المحلى للسلع الصناعية البديلة للواردات • والبدء بتصنيع بدائل الواردات

يلبى احتياجات السوق المحلى ، ويؤدى الى اكتساب الخبرات والمهارات التصنيعية والتعامل مع التقنيات الصناعية ، بما يعمل على بناء الأساس الذى تقوم عليه من بعد الصناعات التصديرية . فلم يكن من المتصور القفز مباشرة الى مرحلة التصنيع الموجه للتصدير ولكنه تم فى تايوان بعد فترة من الزمن تحددت بحجم وكمية الموارد المحلية وحجم السوق الداخلى . فقلة الموارد المحلية وصغر السوق الداخلى يعجل من مرحلة التصنيع الموجه للتصدير ، بحثا عن أسواق خارجية لاستيعاب الزيادة فى الانتاج ، وتوفيرا للنقد الأجنبى اللازم لتغطية نفقات الموارد المطلوب استيرادها . وهنا نجد أن التوقيت المناسب لتنمية الصادرات قد أنقذ تايوان من الوقوع فى فخ المديونية الخاصة . وبما حدث من تنمية لصناعات التصدير خُلق سوق محلى للتوجه فى المرحلة الحالية الى صناعات بدائل الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية . وهكذا تلاحقت عمليات الدعم المتبادل بين سياستى تصنيع بدائل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير ، وقد اقترن كل هذا بنمو معتدل لقطاع الزراعة .

وهنا ندرك تميز تجربة تايوان على ما حدث فى معظم تجارب التنمية بالبلاد النامية من تحيز مطلق لتنمية قطاع الصناعة ، تم على حساب اهمال أو الاقلال من تنمية قطاع الزراعة ، الذى لم يشهد

علاوة على ذلك ( فى كثير من الحالات ) تنمية يمتد بها سابقة على التنمية الصناعية ، ففقدت بالتالى تلك البلاد التعضيد المتبادل لعمليات التنمية بين قطاع الزراعة والصناعة .هذا فضلا على تجمد العديد من البلاد النامية عند مرحلة تصنيع بدائل الواردات نظرا لما اقترن بها من توسع وطول زمنى فى اجراءات الحماية ، أفقدها الحافز على التطوير اللازم لتنمية صناعات التصدير . وان كان مع ذلك من الجدير القول أنه لولا امكانات التصدير غير المعاق الى الدول الرأسمالية المتقدمة الذى أتيحت للنمور الآسيوية الأربعة ما كان من الممكن لتجربتهم أن تشهد ما حققته من نجاح . وقد أدت النزعة الحمائية لدى الدول الرأسمالية المتقدمة خلال السنوات الأخيرة الى خلق مصاعب اقتصادية للنمور الآسيوية الأربعة وهنا نجد أن مستقبل عمليات النمو يرتهن بآفاق التصدير الخارجى .

وعلى ذلك نجد أن الفكر التنموى الجديد يميل الى التنمية المتجهة للداخل لمواجهة الاحتياجات الأساسية ، بأن تتولد تغذية ذاتية لدعم واستمرار عملية التنمية حيث يسمح نمط التنمية باتساع توزيع ثمارها ، مما يؤدى فى نفس الوقت الى توسيع السوق الداخلى ، فيعمل بالتالى على التوسع فى حجم الانتاج . وهكذا يتولد دعم متبادل فيما بين كل من زيادة حجم الانتاج وتوسيع حجم السوق المحلى . وان كان هذا لا يمنع من التصنيع لتنمية الصادرات .

الا أنه يكون هنا بقدر الحاجة الى الاستيراد وذلك للحد من الوقوع فى شرك المديونية الخارجية ، علما بأن الحاجة الى الاستيراد طبقا لهذا التوجه تكون محدودة لحد ما .

وقد يكون هذا التوجه الأساس لمسار التنمية مبررا كذلك من منطلق ما أوضحناه من وضع متدنى قد تحتله العديد من البلاد النامية فيما هو متوقع من تقسيم دولى للعمل مستقبلا . حيث يتوقع تبعا لسيناريو القطبية التعددية ان تصبغ التنمية فى البلاد النامية بطابع التبعية لاحدى الكتل ، مما يعمل على استمرار استنزاف الموارد ورؤوس الأموال وتوسيع الفجوة التنموية بين البلاد النامية التابعة والدول الصناعية المتقدمة . وليس بخاف أن فى استمرار التبعية استمرار وتعميق للتخلف .

وان كنا لا بد أن ندرك مع ذلك ما يوجد من تفاوت كبير بين البلاد النامية فى الظروف الداخلية وبالتالى ما يمكن أن يواجه كل منها من ظروف خارجية طبقا لأوضاع ما يتوقع من اطار مستقبلى لتقسيم العمل الدولى بين مختلف البلاد ، ومن هنا نعيد ونكرر ما سبق ذكره بأنه لا يوجد طريق وحيد أو روشتة نمطية للتنمية لما سبق ذكره من مبررات فى هذا الشأن .

٥ ـ لا جدوى من تنمية لا تعمل على القضاء على ظاهرة الفقر ، وهنا نجد أن الفكر التنموى الجديد يطالب باتباع أنماط استثمار وانتاج تسمح بالتوزيع العادل لثمار التنمية . وتعطى تجربة تايوان مثالا طيبا من حيث امكانية تحقيق كل من العدالة والنمو الاقتصادى السريع بالتركيز على الصناعات ذات الكثافة العالية فى استخدام عنصر العمل ، ونشر توزيع الصناعات جغرافيا بحيث يتوطن الكثير منها فى المدن الصغيرة والريف ، فضلا على العناية بنشر التعليم الذى يسمح بفتح فرص الحراك الاجتماعى الصاعد . ولا يفوتنا أن نذكر هنا كذلك ما تم من اصلاح زراعى ، عمل على اعادة توزيع الثروة وعدم تركزها فى أيدى قليلة ، علاوة على انتزاع جانب من الفائض الزراعى وتحويله لتمويل الصناعة .

وحيث نجحت تايوان فى الجمع بين النمو السريع وعدالة التوزيع فان النموذج البرازيلى قد فشل فى هذا الأمر وذلك للاعتقاد الخاطئ بأن قضية التوزيع تحل آليا من خلال النمو . وقد تولد هذا الاعتقاد الخاطئ نتيجة الفكر التنموى التقليدى الذى ساد طوال الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قرب نهاية عقد الستينات ، بما نادى به من أولوية النمو على العدالة الاجتماعية اتساقا من تجربة النمو

الرأسمالى • وقد وقعت فى شراك هذا الفكر معظم تجارب التنمية التى اتبعتها البلاد النامية •

٦ — يمثل الاختيار التكنولوجى المناسب لكل مرحلة من مراحل التنمية أحد مقومات نجاح عمليات التنمية الاقتصادية • وهنا نجد أن تجربة النمو الغربى قد اعتمدت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر على التصنيع القائم على السبق التكنولوجى واعتمدت خلال القرن التاسع عشر على التصنيع القائم على التجديد والابتكار ، مما أدى الى تميزها بطاقات انتاجية كبيرة أقل تكلفة وأعلى جودة ، فاستطاعت أن تنمو سريعا على حساب ما كان يوجد من انتاج بأساليب بدائية فى غيرها من الدول ، مكتسحة أسواق البلاد التى خضعت للتخلف نتيجة لهذه الثورة التكنولوجية •

أما تجربة (اليابان) والبلاد حديثة التصنيع — وخير مثال لها تايوان — فقد اعتمدت على التصنيع بالتعلم ، أى القائم على نقل التكنولوجى المناسب لكل مرحلة من مراحل مسيرتها التنموية • فاعتمد النقل هنا على الاختيار المناسب المقترن بالتكيف مع الظروف المحلية المغايرة لظروف بلد منشأ التكنولوجى ، وقد انعكس ذلك على ارتفاع المنفق على البحث العلمى والتطور التكنولوجى • ومن هنا نجد أن

تركيزها في البداية كان على الصناعات والأساليب التكنولوجية التي تتصف بارتفاع الكثافة العمالية ، ومن بعد ذلك وُجدت الثنائية التكنولوجية ، حيث اقترنت الصناعات والأساليب السابقة بصناعات وأساليب مرتفعة الكثافة الرأسمالية ، وأخيرا اتجهت تايوان مع ركود الأسواق الخارجية واشتداد المنافسة الدولية ، وارتفاع درجة تقدمها الصناعي والعمالي الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمهارة .

هذا التدرج الذي يناسب مراحل تطور المسيرة التنموية قد افتقدته عمليات التنمية التي اتبعتها غالبية البلاد النامية الأخرى التي تأثرت بالفكر التنموي التقليدي ، والتي أخذت بالتالي التصنيع كوسيلة للحاق بدول العالم الصناعي المتقدم ، ولتحديث ما تستخدمه من وسائل انتاج طبقا لآخر ما وصل اليه التطبيق العلمي من تكنولوجيا متقدمة ، مستندة على منطق أنها بذلك تعمل على رفع الانتاجية ، وبالتالي معدلات نمو الناتج القومي ، المعيار الرئيسي المستخدم لقياس انجاز التنمية . وفي كل هذا تناست معظم البلاد النامية ظروفها المحلية المغايرة كلية لظروف البلاد المتقدمة .

٧ — هناك ضرورة للتعاون والتكتل بين البلاد النامية من أجل الحصول مستقبلا على موقع أفضل فى نطاق تقسيم العمل الدولى . فسواء ساد السيناريو الأول أو الثانى السابق الاشارة اليهم ، فان وضع البلاد النامية سوف يكون متدنى بالنسبة للبلاد المتقدمة ، ومحل لاستغلالها ، ولن يخرجها من هذا الوضع الا التعاون مع بعضها البعض . فلقد بات من السمات البارزة للنظام الدولى الجديد بروز النزعة نحو التجمع فى وحدات اقتصادية وسياسية كبيرة ، وذلك نتيجة لما ارتبط بالثورة التقنية من مفاهيم جديدة لتقسيم العمل الدولى للموارد والأمن ومن ظواهر التدويل . وهكذا فلقد جعل التطور الكبير فى قوى الانتاج من الصعب أمام الكيانات الاقتصادية الصغيرة ليس فقط استيعاب أحجام الانتاج الاقتصادية الضخمة بحكم أسواقها ، ولكن أيضا صعوبة استيعاب الاستثمارات الضخمة والتقنيات المعقدة المرتبطة بها ، ناهيك عن القدرة على تطويرها . فعالم الغد عالم التنافس بين كيانات كبيرة ، ومن هنا تتجه الدولة المعاصرة نحو التكامل والتوحد والاعتماد المتبادل على النفس .

وهنا نجد أن مصير النمو فى أى بلد صغيرا كان أم متوسطا — حتى فى البلاد التى حققت قسطا وفيرا فى الماضى

فــى هذا المجال — يجد صعوبات واضحة فى الآونة الراهنة ( فى ظل التدويل المتعاظم للنشاط الاقتصادى وبروز ظاهــرة الكتل الاقتصادية الاقليمية الكبرى ) • وحيث أن استمــــرار النمو يستلزم البحث عن كتلة أو تكتل للارتباط بـه • ولكــــن حــتى يكون الانتماء للتكتل من موقع متكافئ يستلزم الأمــر أن يكون البلد قد اجتاز مرحلة التخلف ، وحقق قــدرا لا بأس بـه من بناء قدراته الانتاجية • أما عندما يحــــدث الانطواء فى التكتل ( أو الانخراط عموما فى تقسيم العمــــل الدولى الجديد ) من موقع ضعيف يكون المصير المنتظــــر هو المزيد من التخلف والتبعية والاستغلال (*) • وهنا تبدو أهمية الاعتماد الجماعى على النفس لمجموعات البلاد النامــة ، كما نادى بها الفكر التنموى الجديد •

٨ — سبق الحديث عن وفرة الموارد المادية وأهميتها ، ونضيف هنا ونقول أنه مهما كانت هذه الموارد المادية كثيرة الا أنها لا تغنى عن توفير المقومات المؤسسية والبشرية والاستقـــرار الاقتصادى والسياسى وحسن اختيار السياسات والجدية فــى تنفيذها • فالمال رغم أهميته وضرورته لا يصنع تنمية مهمــا

---

(*) المرجع السابق — ص ١٥٠ •

تدفق بغزارة . فمن المهم أن يصب فى الاناء المناسب المعد لاستقباله وحسن استخدامه فى اطار مؤسسى ملائم للتنمية ( تمثل فى تايوان فى الاصلاح الزراعى ، وتحويل الفائض الزراعى وسيطرة الدولة على المشروعات الهامة ... الخ ) ، واطار بشرى مدرب مهتم بالبحث العلمى والتكنولوجى ، ومناخ اقتصادى مستقر ( تمثل فى تايوان على شكل سياسات صارمة لمكافحة التضخم ، وأسعار فائدة حقيقية مشجعة على الادخار ) وظروف سياسية مستقرة .. الخ .

فيمثل الاستقرار النقدى والمالى والسياسى المناخ المناسب للتنمية ، ويستمد هذا بوضوح من تجربة النمور الآسيوية الأربعة . فقد كان بوضع سياسات مالية ونقدية منضبطة فضل عدم وقوع هذه التجربة فى فتح التضخم واختلال التوازن الداخلى . وقد يكون فيما يسود حاليا من تطبيق لبعض أدوات الاصلاح الاقتصادى فى البلاد النامية دور فى تحقيق شئ من الانجاز الطيب فى هذا الشأن . وان كان من المتوقع أن تتفاوت النتائج من بلد الى آخر .

ولا يفوتنا هنا أن نشير الى ما سوف يسود من استقرار سياسى كنتيجة لانتهاء القطبية الثنائية . فمن المتوقع أن تنخفض حدة التوترات الاقليمية ، وتيسر مهمة تسويتها . فلقد انتهى عصر التدخل الأيديولوجى فيما بين الدول ، وفيما بين الطوائف داخل

الدولة الواحدة ، بما كان يحمل على فرض قوى اجتماعية معينة للسيطرة على الحكم ، وما يقترن بها من أذناب من أهل الثقة يتحكمون فى المصالح المحلية على حساب أهل الخبرة ، وعلى حساب المصالح الاقتصادية للبلد .

٩ - مطلوب دور ايجابى للدولة فى عمليات التنمية الاقتصادية . وهذا الأمر لا يتعلق بالعوامل الأيديولوجية ، فلقد انقضى هذا العصر ، ولكن يرجع الى احتياجات التنمية ، التى تتطلب فى مراحلها الأولى جرعة عالية من تدخل الدولة ، لأن عمليات التنمية لا تستقيم هنا مع الاستسلام لآليات السوق وهياكل الأسعار التى تشكلت تاريخيا فى اطار التخلف . ويكفى أن نشير هنا الى تجربة النمور الآسيوية الأربعة ، والتى يفترض أنها تمت فى اطار من الرأسمالية وغلبة آليات السوق ، الا أن ذلك لم يحول دون تدخل الدولة بدور لا يستهان به فى الحياة الاقتصادية . فلم يقتصر هذا الدور على التوجيه غير المباشر ورسم السياسات العامة التى تهيئ المناخ الملائم للتنمية ، بل تعدت ذلك الى التدخل المباشر بالوسائل الادارية والكمية فى الأسواق من أجل اعادة تشكيل هيكل الأسعار لصالح التصنيع ، ومن أجل اقامة المشروعات الانتاجية فى اطار القطاع العام وبناء شبكة

البنية الأساسية ، ومن أجل تحويل قدر هام من الفائض الزراعى لتمويل التنمية . وامتدت أنشطة الحكومة واشتملت وضع سياسات مالية ونقدية والتدخل فى مجال الاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى بما يخدم التصنيع الموجه للتصدير والاعتناء بالتعليم والبحث العلمى وخلق قدرات تكنولوجية محلية .

هذا الدور الذى يتعين أن تقوم به الدولة فى الحياة الاقتصادية لا يستقيم الا بوجود تخطيط قومى يجعل تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية على أساس من الرشد والمعرفة الكلية للموارد والاحتياجات ، وهنا يجب التعلم من الايجابيات والسلبيات التى واجهت وتواجه التخطيط الاقتصادى فى مختلف التجارب السابقة ، بحيث لا يتحول التخطيط الى قيد بيروقراطى يعوق عمليات التنمية .

هذا ومع استمرار عمليات التنمية ، وانتقال الاقتصاد القومى الى المراحل التالية التى يكون قد اكتسب فيها القدرة على الانطلاق ، فانه من اللازم أن تتناقص وسائل التدخل الحكومى المباشر ودرجة التوجيه المركزى لصالح افساح مجال أوسع لقوى السوق التى أعيد تشكيلها ـ مع عمليات التنمية ـ بما يتلاءم مع التنمية ، وليس بالضرورة بما يتلاءم مع هيكل الأسعار العالمية . وهنا يجب فى نفس الوقت أن يتطور التخطيط

الاقتصادى بحيث يسمح بدرجات أكبر من اللامركزية • ولعل تجارب سياسة الاصلاح الاقتصادى وما سوف تسفر عنه من نجاحات أو فشل فى مجالات معينة تحت ظروف معينة سوف تكون مفيدة فى هذا الشأن •

١٠ ـ تعتبر المشاركة السياسية والديمقراطية من الأمور المهيئة لبيئة صالحة للتنمية • وهنا تشير تجارب العديد من البلاد النامية الى تعثر عمليات تنميتها ليس الا نتيجة لسيطرة أشكال من الهيمنة السياسية والقبلية والعسكرية ، حيث تقترن هذه الأشكال بانتشار للبيروقراطية والشللية والفساد الادارى وغلبة المحسوبيات • وكانعكاس طبيعى لهذا الفساد تضطر الكفاءات العلمية والفنية الى الهروب وترك بلادها وهى فى أشد الحاجة الى علمها وخبراتها •

كما يستفاد مما حدث من تحولات فى دول شرق أوربا ومن تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الاشتراكى فى أولى وأهم معاقله ، أنه من الصعب الوصول الى التنمية الحقيقية المستقرة فى غياب المشاركة والديمقراطية • فهيمنة الحزب الواحد وفرض القوانين التى تحد من حرية الرأى العام والصحافة والنقابات وغيرها ، كل هذه الأمور تخلق ظروف معوقة للتنمية ، بما قد لا يؤدى الى تعظيم عائدها

واستقرارها ، وقد يصل الأمر الى حد عدم ضمان استمرارها ٠

وهنا تبدو سلامة وجهة نظر الفكر التنموى الحديث فى أهمية وضرورة المشاركة الشعبية كأحد المقومات اللازمة لدعم وانجاح عمليات التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية ٠ ومن المفيد هنا أن نشير الى ما حققته تايوان من نجاح فى مسيرتها التنموية رغم غياب المشاركة والديمقراطية ٠ ولعل السبب فى قبول الشعب لذلك هو خطر الصين الشعبية والحاجة الى البناء الاقتصادى من أجل البقاء. فلقد تحققت الوحدة الوطنية رغم عدم وجود الديمقراطية نتيجة لوجود الخطر الخارجى ٠ وان كان هذا لم يمنع الشعب من المطالبة فى السنوات الأخيرة بحقه المسلوب من الديمقراطية والمشاركة السياسية ٠

١١ ـ التنمية هى أفضل وسيلة لتنظيم الأسرة والحد من نمو السكان ٠ فلقد قدمت تجربة كوريا هذا الدرس الهام ، وذلك لما يقترن بالتنمية من ارتفاع فى مستوى الدخل ، وارتقاء فى الحالة التعليمية والخصائص الأخرى للسكان ، وكذلك لدخول أعداد كبيرة من النساء فى سوق العمل ٠ فكل هذه الأمور ترتبت على التقدم فى مسيرة التنمية وكان من

نتيجتها انخفاض معدلات نمو السكان .(*)

ولا يفوتنا أن نقول أن هذه الظاهرة قد سبق استخلاصها من قبل من واقع تجربة النمو الغربي .

(*) المرجع السابق ـ ص ٧٨ ، ٣٠٣ .

## الفهـــــرس

الصفحة

## الباب الثانى : التنمية الاقتصادية : تطور الفكر الانمائى

الصفحة

الصفحة



رقم الايداع بدار الكتب
٩٢/٨٢٤٢

I.S.B.U.
977-00-4179-3